

في غياهب الاعتقال الصهيوني

مرآة ترصد الجوانب القانونية والإنسانية والرقمية بقالب
تقريري وتحليلي عن أوضاع وأحوال المعتقلين
الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني

إبراهيم أبو الهيجاء

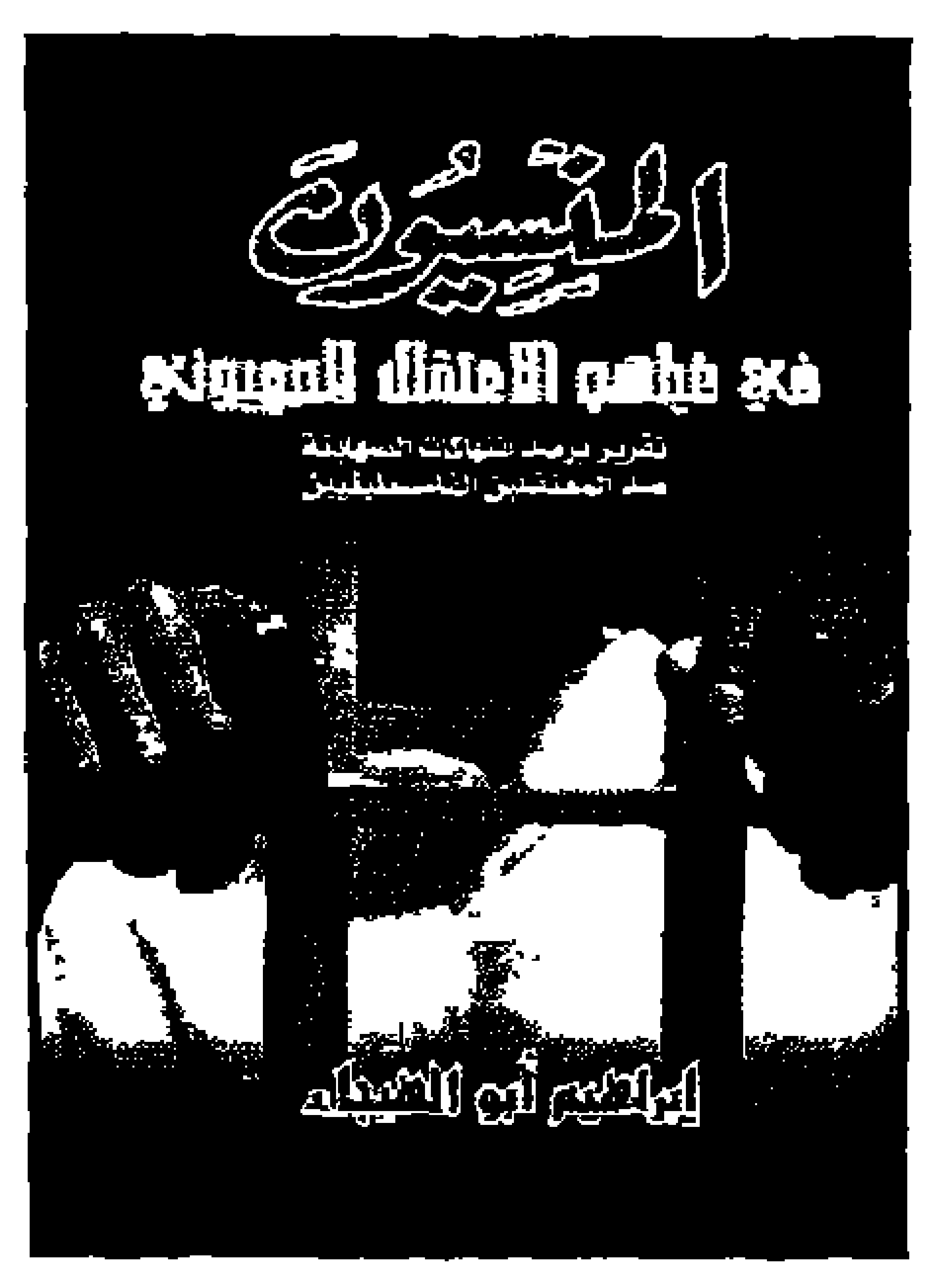
إبراهيم أبو الهيجاء



في غياهب الاعتقال الصهيوني

مرآة ترصد الجوانب القانونية والسياسية والرقمية بقالب
تقريري وتحليلي عن أوضاع وأحوال المعتقلين
الفلسطينيين في سجون الاحتلال الصهيوني





الإخراج الفني:

نجوان عبد المحسن

تصميم الغلاف:

إيهاب عبد الله

- **الطبعة الأولى**

١٤٢٤هـ

٢٠٠٤م



- **الكتاب: المنسيون**

في غياهب الاعتقال الصهيوني

- **المؤلف: إبراهيم أبو الهيجاء**
- **قياس الصفحة: ١٤×٢٠**
- **رقم الإيداع: ١٤٦٧٣ / ٢٠٠٣**
- **الترقيم الدولي: ٨ - ٠٠٦ - ٣٦٧ - ٩٧٧**

مركز الإعلام العربي

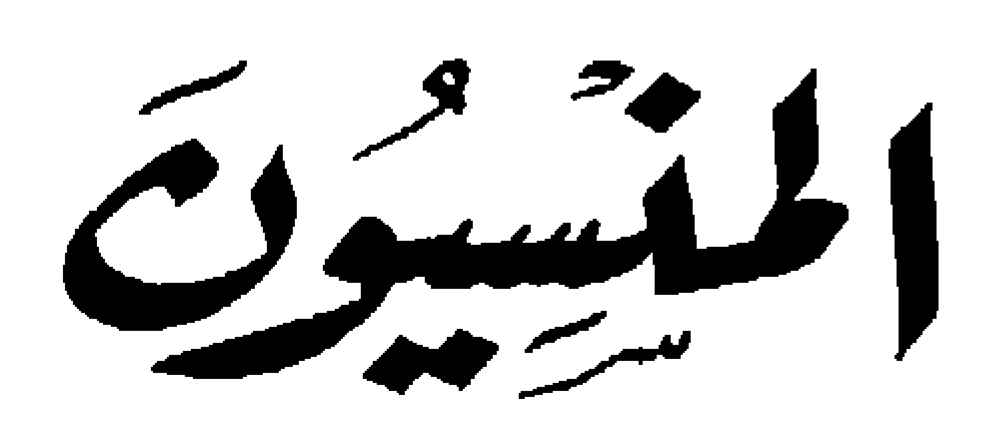
ص. ب ٩٣ الهرم - الجيزة - مصر

- **هاتف: ٣٨٣٣٣٦١ / ٠٠٢٠٢**
- **فاكس: ٣٨٥١٧٥١ / ٠٠٢٠٢**
- **الموقع على شبكة الإنترنت:**

Home Page:www.Resalah4u.com.

- **البريد الإليكتروني:**

E .Mail:media-c@ie-eg.com



في غياهب الاعتقال الصهيوني


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة وفاء

سجل المعتقلين سطور من الحرمان، كاد أن يطويه النسيان بعد أن بعثرته أوراق (أوسلو) في كل مكان، فضاع في زحمة الجدل وكثرة الكلام، وما أكثر الكلام! الآن يعود ملف الاعتقال ليكون في موقعه كعنوان لقضية شعب أساسها حرية إنسان، رغم أن الأسر للأبطال يبقى قلادة الأحرار ووسام الأبرار.

فكم من الناس يتوهم أنه من فريق الأحرار، بينما هو مسكون بواقع الاحتلال، متزلف على أبواب السلطان، أسير لشهواته، عبد لمصالحه، يتحالف في سبيلها مع الشيطان، بالمقابل كم من الناس من نعدهم أسرى أغلال، وهم أكثر حرية من الكثيرين بإرادتهم وصمودهم وقبلها بإيمانهم المؤصل بحب الأوطان عملاً لا قولاً، تتحدث دماؤهم قبل أفواههم، وما أقل العاملين وما أكثر المثرثرين!

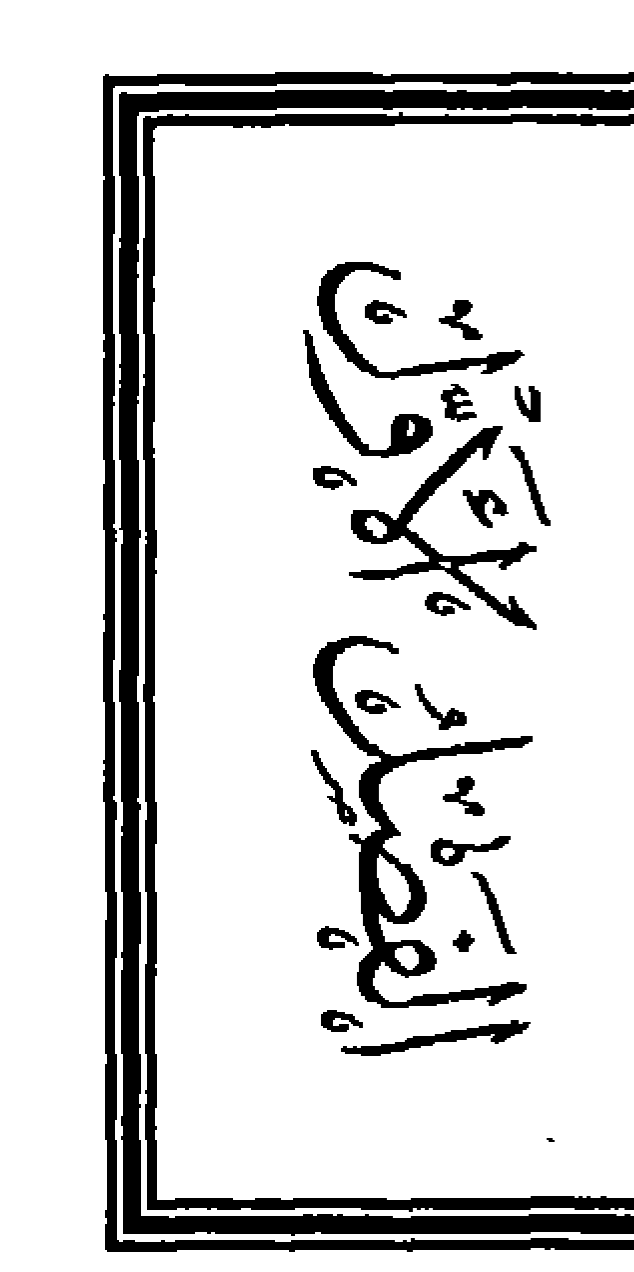
وبالرغم من كل هذه الحقائق تبقى مسألة مَن داخل الأسوار - بديلاً عن مفهوم الأسرى - قضية إنسان.

ووفاء للأحبة في الخيمة والزنزانة و"البرش" وعلى مقاعد "الشبح" تأتي سطور هذا التقرير من عرفنا منهم، ومن لا نعرف.■

تمهيد

هذا التقرير جرى رصد مواده واستخراجها من مئات التقارير على مدى أشهر من الاهتمام بهذه القضية التي باتت اليوم محور الهم الفلسطيني، ومرتكز التفاعل السياسي في القضية الفلسطينية.

ونحن لا ندعي أنها دراسة بحثية بل هي أقرب إلى خليط من الوصف والتقرير والتحليل اقتضاه طبيعة المسألة التي يفتقد الكثيرون لصورتها العامة بقالب متسلسل ومؤثر وشامل، ولكنه لا يحد عن الموضوعية، قصد منه المساهمة في تغطية النقص في الأدبيات والمكتبات من جهة، وتسليط الضوء على جزئية فلسطينية لقضية كانت تُعد من قبل على هامش الحدث السياسي الفلسطيني، بينما هي في حقيقة الأمر تحمل في ثناياها ثقلاً إنسانيًا وبعدًا سياسيًا واعتبارًا قانونيًا والأهم أنها رغم الألم فإنها تجربة تحمل خبرة النضال وآليات الصمود وتكنيك الشورى والإدارة والقدرة على الحياة والانتصار في أصعب الظروف وأحلكها، مؤكدة حقيقة قرآنية ﴿وَلاَ تَهِنُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، وأن الإرادة والإيمان قوة لا يستهان بها في موازين المعركة حتى وإن ملك العدو كل عناصرها المادية، وهذه الصفحات تؤكد ذلك، رغم أنها تصور العدوان والقهر الصهيوني كما هو حيث الدم والجسد يتحدث قبل الأفواه والأقلام، وكأن لسان هذه الصفحات يظلله حقيقة قرآنية أخرى تقول ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ﴾.■



التجربة التاريخية للحركة الأسيرة

- توطئة تاريخية
- أبرز الانتهاكات الصهيونية
- المراحل التاريخية للاعتقال
- ما بعد أوسلو ٩٣م
- تصور رقمي عام
- ما بعد انتفاضة الأقصى

• توطئة تاريخية •

تحوّلت السجون التي ورثها الكيان الصهيوني بمعظمها عن الانتداب البريطاني والحكم الأردني بعد حرب حزيران ١٩٦٧ إلى مراكز لشنّ العنف ضد الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة، ذاك العنف الذي يستهدف الإبادة، ولكن عبر وسيلة أخرى غير حبل المشنقة أو حدّ المقصلة وهي وسيلة التصفية التدريجية للإنسان جسديًا ومعنويًا.

لقد أراد الفاشي موشى ديان للمناضلين الفلسطينيين أن يتحوّلوا في السجن إلى حطام كائنات لا تمت للبشرية بأي صلة، كائنات مفرّغة من كلّ محتوى إنساني، وتشكّل عبئًا على نفسها وشعبها، إن هذا المصير البشع هو ما رمى إليه السجن في الكيان الصهيوني إزاء المناضلين الفلسطينيين، وبالتالي فإن اختياره كوسيلة لمعاقبة الفدائيين كبديلٍ لحبل المشنقة لم يكن إذن بدافع إنساني أو حضاريّ بقدر ما كان بدافع لئيم مفرط في بشاعته ولا إنسانيته.

لقد كان على المقاتل الشجاع الأبيّ الذي هبَّ حاملاً سلاحه مؤمنًا بالعودة واستعادة الكرامة، والذي لم يكن يحلم إلا بالشهادة أو النصر، كان عليه أن يواجه في السجن مخطّطًا بشعًا يستهدف ذاته كإنسان قبل أن يستهدفها كوطنيّ، وقد كان عليه أن يواجه المخطّط وأن يقاومه وينتصر عليه، ولم يكن لديه أيّ بديلٍ آخر. والحقيقة أن في التصدّي لهذه المهمة وفي الانتصار عليها تتلخّص كامل رحلة المعاناة والآلام التي تسمى (الأسير

الفلسطيني) في السجون والمعتقلات الصهيونية.

لقد برز السجن في الكيان الصهيوني كمؤسسة توافرت لها كافة الشروط المناسبة، وتجهّزت بكامل المقومات الضرورية لأجل تحقيق هذا الهدف اللاإنساني والقذر بحق المناضلين الفلسطينيين، وما لم يكن بوسع السجن بشروطه المعيشية السيئة - والتي لم تبلغ الحد الأدنى من حياة الإنسانية بأي شكلٍ من الأشكال - أن يحقّقه حاولت المعاملة اليومية أن تحقّقه بأبشع الصور. وعليه فقد واجه الأسير الفلسطيني في السجن ومنذ اعتقاله جملة من الظروف والسياسات التي كانت تقضي إذا ما سار مفعولها حتى منتهاه بالإجهاز على هذا الإنسان لتحطيمه حتى لا يعود إنسانًا بأيّ معنى من المعاني.

• أبرز الانتهاكات الصهيونية •

في الفترة التي وقعت بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣ دخلت الحركة الأسيرة مرحلة جديدة، إذ تركّزت مطالبها نحو الجانب السياسي وهو الإفراج عن المعتقلين دون استثناء، ولوحظ أن إدارة السجون قد صعّدت حملتها القمعية على مكتسبات الحركة الأسيرة في هذه المرحلة في محاولة لإعادة الأوضاع إلى عهد السبعينيات. وفيما يلي الانتهاكات الصهيونية في هذه الفترة:

١- شهدت سياسة الاعتقال الإداري بعد عام ١٩٩٣ تصعيدًا كبيرًا حيث أصدر القادة العسكريون عام ١٩٩٧ (١٩٠٠) أمر اعتقال إداري بحق

المواطنين الفلسطينيين، وشهدت هذه الفترة عمليات تجديد الاعتقال الإداري بشكلٍ متواصل ومتكرّر حيث قضى عددٌ من المعتقلين أكثر من (٦) سنوات في الاعتقال الإداري دون أن يقدّم لمحكمة، ودون أن يوجّه له أية تهمة كالأسيرين أحمد قطامش من رام الله وأسامة برهم.

وانخفض عدد المعتقلين الإداريين في نهاية عام ٢٠٠٠ ليصل إلى حوالي (١٢) معتقلاً إداريًا على ضوء الاحتجاجات الواسعة ضد هذا الاعتقال وعدم قانونيته إلا أن حكومة الكيان لم تلغِ هذه السياسة المسلطة على رقاب الشعب الفلسطيني.

٢- اتبعت حكومة الاحتلال سياسة جديدة بما يتعلّق بزيارات أهالي الأسرى لأبنائهم بعد عام ١٩٩٦ وتحت ذرائع ومبررات أمنية حيث فرضت قوانين جديدة على الزيارة تتمثّل بعدم السماح بالزيارة لذوي الأسير إلا من الفئة الأولى، وهي الأب والأم والزوجة والأولاد، أما الأشقاء فيسمح فقط لمن تقل أعمارهم عن (١٦) عامًا بالزيارة وهذا الإجراء أدّى إلى حرمان أقارب وأصدقاء المعتقل من زيارته، إضافة إلى حرمان الأسير الذي فقد والديه، ولا يوجد له أشقاء من الزيارة.

وصحب هذه الإجراءات تحديد خط سير الباصات التي تقلّ أهالي الأسرى ضمن نقاط وحدود عسكرية لا يسمح بتجاوزها مما زاد من معاناة أهالي الأسرى الذين يتحمّلون مشاق سفر طويل جدًا ومتعب للوصول إلى السجون داخل الكيان. وظلّت هذه السياسة قائمة حتى منتصف عام

٢٠٠٠ حيث جرى تعديلها بسبب إضراب المعتقلين المفتوح عن الطعام في شهر آيار/مايو ٢٠٠٠ والذي استمر (٣٠) يومًا.

٣- شهدت السجون تصعيدًا في استخدام العنف من قبل شرطة السجون تجاه الأسرى سواء بالاعتداء عليهم برشّهم بالغاز المسيل للدموع، وإطلاق قنابل الصوت نحوهم أو بالاعتداء بالضرب عليهم كما جرى في الاعتداء على أسرى مجدّو يوم ٩٧/٣/١٩ باقتحام السجن، ورشّ الأسرى بخراطيم المياه، وإطلاق قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع نحوهم، فأصيب (١٢) أسيرًا بجراح ونقلوا إلى المستشفيات، إضافة إلى اشتعال الحريق في خيام المعتقلين وذلك ردًا على احتجاج المعتقلين على سياسة الاعتقال الإداري.

وكذلك الاعتداء على أسرى سجن نفحة يوم ٩٧/١١/١١ باستخدام أكثر من (٣٠٠) قنبلة غاز تجاههم مما أدّى إلى إحراق ملابسهم ومحتوياتهم وأصيب (١٢) أسيرًا بجراح ردًا على احتجاج الأسرى على أساليب التفتيش الاستفزازية والليلية التي تقوم بها شرطة السجن، وتعرّض سجن مجدّو في ٢٠٠٠/٥/١٢ إلى إطلاق مكثّف لقنابل الغاز والصوت تجاه المعتقلين مما أدّى إلى إحراق قسم كامل في السجن، وأصيب أكثر من (٢٠) أسيرًا بجراح ردًا على احتجاج المعتقلين على إجراءات الزيارات، وتضامنًا مع إضراب سائر زملائهم في السجون الأخرى.

٤- بدأت حكومة الاحتلال وبشكلٍ علني بإصدار تصريحات وإجازات لرجال الشاباك (المخابرات الصهيونية) يسمح لهم بممارسة تعذيب المعتقلين

الفلسطينيين بهدف انتزاع اعترافات منهم، وابتداءً من عام ١٩٩٦ أصدرت محكمة العدل العليا واللجنة الوزارية التابعة لشؤون المخابرات بمجموعة قرارات تعطي فيها الضوء الأخضر لرجال الشاباك باستخدام التعذيب.

وأشار التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن الصهيونية (بيتسيلم) بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢ إلى أن الشاباك الصهيوني يحقّق مع (١٠٠٠ – ١٥٠٠) مواطن فلسطيني في السنة، وأن ٨٥ % منهم يتعرّضون للتعذيب. وبذلك فإن الكيان الصهيوني هي الدولة الوحيدة في العالم التي وضعت تشريعًا وقانونًا للتعذيب بما يخالف كلّ المواثيق والأعراف الدولية.

وقد استشهد نتيجة التعذيب ما بين ١٩٨٨ - ١٩٩٩ (٣٠) معتقلاً فلسطينيًا، ومن الأساليب التي اتبعها رجال التحقيق في تعذيب المعتقلين: أسلوب الهز العنيف، الشبح المتواصل بأشكال مختلفة، إسماع الموسيقى الصاخبة، الحرمان من النوم، غرف العملاء.

٥- رغم أن سياسة العزل سياسة قديمة فقد تصاعدت بعد عام ١٩٩٣ كأسلوبٍ عقابي صارم بحق المعتقلين الفلسطينيين حيث تم عزل العديد من المعتقلين فترات طويلة دون تحديد سقف زمني لمدة العزل حيث قضى بعض الأسرى (٦) سنوات في زنازين انفرادية كالأسير محمود محاجنة من جنين، كذلك الأسير أحمد شكري من رام الله الذي قضى (٤) سنوات في زنازين العزل.

واتبعت إدارة السجون سياسة عزل مجموعة من المعتقلين في أقسام بعيدة ومنفصلة عن سائر السجون ومختلطة مع السجناء اليهود والجنائيين حيث تمتاز بقسوة الحياة هناك، وتدني الشروط الصحية والمعيشية فيها، إضافة إلى استفزازات واعتداءات رجال الشرطة على المعزولين باستمرار.

٦- استمرت سياسة الإهمال الطبي والمماطلة في إجراء العمليات الجراحية للمعتقلين مما أدّى إلى تفاقم الأمراض واستشهاد عددٍ من المرضى بسبب التقصير في العلاج حيث استشهد ما بين ١٩٩٣ - ١٩٩٩ (٦) أسرى بسبب الإهمال الطبي. وازداد الوضع الصحي سوءًا بسبب المضايقات اليومية، واكتظاظ الغرف، وقلة الحركة، وعدم وجود عناية صحية يومية في حياة المعتقلين.

• المراحل التاريخية للاعتقال •

خاض الأسرى نضالات طويلة وشاقة لتحسين أوضاعهم المعيشية والإنسانية، ولتحطيم سياسات الذلّ والاستعباد التي واجهتهم داخل السجون، ويمكن تقسيم مراحل التجربة النضالية للأسرى في هذه الفترة إلى ما يلي:

١- في هذه المرحلة بدأ الأسرى يخوضون النضال دفاعًا عن كرامتهم الوطنية التي كانت تتعرّض للتدمير، إضافة إلى محاولتهم بناء كيانهم المؤسسي والاعتقالي المنظّم، وتشكيل الأطر التنظيمية والسياسية ونشر الوعي السياسي والفكري في صفوفهم. وأبرز مطالب الأسرى في هذه المرحلة التي

خاضوا المواجهات في سبيل تحقيقها هي:

- وقف سياسة الضرب والاعتداء على الأسرى.
- إلغاء القيود الإذلالية المفروضة عليهم.
- السماح بإطلاق الشعر والشارب.
- عدم إجبارهم على العمل في مرافق الإنتاج الصهيونية.
- السماح بإدخال المواد الثقافية والقرطاسية.
- تخفيض الازدحام والاكتظاظ داخل غرفهم.

وخاض الأسرى إضراباتٍ مفتوحة عن الطعام في سبيل ذلك، كإضراب سجن الرملة عام ١٩٦٩ واستمر (١١) يومًا، وإضراب سجن عسقلان في ١٩٧٠/٧/٥ واستمر (٧) أيام. إضافة إلى ذلك خاض الأسرى احتجاجات عصيانية مثل إلقاء الملابس والأبراش خارج الغرف كما حدث في سجن عسقلان عام ١٩٧٠، وخاض أسرى سجن بئر السبع إضرابًا عصيانيًا بالامتناع عن الخروج إلى مرافق العمل بتاريخ ١٩٧٠/١/١٧.

لقد استطاع الأسرى في هذه المرحلة كسر حاجز الخوف والرعب الذي سيطر عليهم في بدايات التجربة الاعتقالية، وبرزت الروح النضالية والاستعداد للمواجهة دفاعًا عن إنسانيتهم وكرامتهم وحقوقهم.

٢- مقاطعة العمل في مرافق العمل الصهيونية، وبدء تنظيم الصفوف الداخلية، والقضاء على التناقضات وحالات الانفلات والتسيّب حيث خاض أسرى بئر السبع إضرابًا عصيانيًا تحت شعار (حرية عدم العمل)

بتاريخ ١٩٧٣/٧/٩ بالامتناع عن زيارة الأهل، والتوقّف عن العمل، وعدم الخروج إلى ساحة النزهة، واستمر الإضراب تسعة أشهر. ويعتبر إضـــراب عسقـــلان التاريخي المفتـــوح عن الطعـــــام في ١٩٧٦/١٢/١١ والـــذي استمر (٤٥) يومًا نقلة نوعية في مسيرة الاعتقال نحو تحسين شروط الحيـــاة في المعتقلات ومظهرًا من مظاهر نضوج التجربة وترسيخ المؤسسة الاعتقالية القائدة في السجون حيث تحقّق في هذا الإضراب الكثير من المنجزات على صعيد تحسين الأوضاع الداخلية للأسرى.

٣- في هذه المرحلة دخل فيها الأسرى معارك احتجاجية دفاعًا عما حقّقوه من إنجازات حاولت إدارة السجون سحبها، والالتفاف عليهـــا، وإعـــادة الأوضاع إلى الوراء من خلال أساليب قمعية متعددة حيث دخـــل أســـرى نفحة بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢١ إضرابًا مفتوحًا عن الطعام احتجاجًـــا علـــى ظروف العزل، وتدهور الأوضاع في هذا السجن ليتحوّل هذا الإضراب إلى انتفاضة شاملة عمّت كافة المعتقلات، ولقيَ تفاعلاً شعبيًا خارجيًا واسعًا.

وقد توقّف الإضراب في ١٩٩٠/٨/١٦ بعد أن حقّق المعتقلون جملة من الإنجازات المهمة مثل الحصول على الأسِرّة، وتحسين الطعـــام، واســـتبدال الصاج الموجود على الشبابيك بشبك وبناء غرفة لزيارة الأهل، وتركيـــب مرآة في كلّ غرفة، وإدخال مغسلة وغيرها. وكذلك دخل أسرى ســـجن جنيد في نابلس إضرابـــًا مفتوحًا عن الطعـــــام بتـــاريخ ١٩٨٤/٩/٢٣ استمر (١٣) يومًا. احتجاجًا على المعاملة القاسية التي وجـــدوها في هـــذا

السجن، وتحقّقت إنجازات نوعية في هذا الإضراب أبرزها إدخال الراديو إلى السجون، والتخفيف من الازدحام، وتحسين الإنارة والتهوية وغيرهما.

وفي عام ١٩٨٧ دخل أسرى جنيد إضرابًا مفتوحًا عن الطعام بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٥ استمر (٢٠) يومًا ردًا على سياسة التنقلات الواسعة في صفوف المعتقلين بهدف تفريغ السجون من الطاقات الفاعلة.

٤ - وفي هذه المرحلة التي بدأت خلال الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ - ١٩٩٣ حيث ساد القمع الصهيوني، وافتتح سجن النقب وسجون عسكرية عديدة لاستيعاب المعتقلين، وفرضت إجراءات قمعية ووحشية على حياة الأسرى. حيث دخل أسرى سجن النقب سلسلة إضرابات مفتوحة عن الطعام ردًا على تدهور أوضاعهم والمعاملة البوليسية لهم، واستطاعوا تحسين شروط حياتهم، ولكن بعد دفع ثمنٍ باهظ. إضافة إلى خوض الأسرى - ولأول مرة - إضرابًا جماعيًا في ١٩٩٢/٩/٢٧ استمر (١٥) يومًا احتجاجًا على سياسة العزل، والمطالبة بإغلاق قسم العزل (نيتسان) في الرملة، ولقيَ تفاعلاً واسعًا وانتفاضات شعبية جماهيرية مساندة للأسرى، واستطاع الأسرى بفعل هذه الخطوات النضالية حماية حقوقهم، وتحسين شروط حياتهم، ومنع إدارات السجون من الانقضاض عليها.

• ما بعد أوسلو ٩٣م •

امتازت تجربة الأسرى النضالية بعد اتفاقية أوسلو بخوض النضالات السياسية المطالبة بالإفراج عنهم على ضوء عدم شمولية الاتفاقيات الموقعة

للإفراج عن جميع المعتقلين، ووضع شروط أمنية وسياسية على ذلك، ولجوء المحتل إلى استخدام الأسرى كورقة للمساومة والمقايضة لتحقيق مكاسب سياسية وأمنية، وانطلق نضال الأسرى على قاعدة التحرر الشامل وليس المطالب المعيشية.

وعبّر الأسرى في خطواتهم النضالية عن استيائهم الشديد من فرض شروط ومقاييس على عمليات الإفراج عنهم أدّت إلى استثناء (الأسرى الذين قتلوا يهودًا وأسرى القدس وأسرى فلسطين ٤٨ وأسرى القوى الرافضة لاتفاقات أوسلو) من أية عملية إفراجات، وهذا أدّى إلى إبقاء احتجاز أعداد كبيرة من المعتقلين الذين يقضون فترات زادت عن العشرين عامًا.

وقد خاض الأسرى سلسلة إضرابات مفتوحة عن الطعام لتحقيق هدف التحرّر من السجون لقيت تجاوبًا شعبيًا واسعًا في الشارع الفلسطيني، وانفجرت انتفاضات جماهيرية تضامنًا مع مطالب المعتقلين العادلة.

• تصور رقمي عام •

منذ الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ زجّت سلطات الاحتلال بآلاف المعتقلين السياسيين في سجونها، ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧ طال الاعتقال عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، ولجأت إلى افتتاح معسكرات اعتقال لاستيعاب

الأعداد الكبيرة من المعتقلين.

ولقد عاش الشعب الفلسطيني بمجموعه معاناة الأسرى والمعتقلين إذ عرفت كلّ عائلة وكلّ بيت إجراءات الاعتقال. وقد بلغت نسبة عدد الأسرى إلى عدد السكان حوالي ٢٥ %. وهذا يعني أنه يوجد سجين لكلّ بيت فلسطيني تقريبًا.

ورغم أنه يصعب حصر حالات الاعتقال في أوساط الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني، فإن دراسة نشرت في كانون الأول عام ١٩٩٣ في مجلة ١٧ من نيسان/أبريل أشارت إلى أن عدد حالات الاعتقال ما بين ١٩٦٧ - ١٩٨٧ قد بلغ (٥٣٥,٠٠٠) أي بمعدل (٢٧,٠٠٠) حالة اعتقال سنويًا، و قد حكم على الكثير من هؤلاء بالسجن الفعلي، ووصلت أحكام بعضهم إلى أكثر من (٢٠) مؤبدًا، ومن بين هؤلاء (٦٩) معتقلة من النساء.

وقد أصدرت ما يسمّى وزارة الشرطة الصهيونية تقريرًا تضمّن فيه أن عدد المعتقلين منذ بداية الانتفاضة ١٩٨٧ قد بلغ (١٠٥,٧٢٥) أسيرًا فلسطينيًا، وقد اعتقل أكثر من (٨٠,٠٠٠) منهم في معسكرات تابعة للجيش الصهيوني، ومن بين هؤلاء (٢٠,٠٠٠) اعتقلوا أكثر من مرة، وقد بلغ معدل حالات الاعتقال الشهرية عام ١٩٩٠ حوالي (٩,٩٩٠) حالة اعتقال وبلغ حوالي (٩,٥٠٠) حالة اعتقال عام ١٩٩١ وحوالي (٧,٣٥٠) حالة اعتقال عام ١٩٩٢ وحوالي (٦,٥٠٠) حالة اعتقال عام ١٩٩٣

وبلغت نسبة المحكومين بين المعتقلين حوالي ٦٢ % من عدد المعتقلين العام.

ووصل عدد المعتقلين في العام ١٩٩٣ وهو العام الذي وقّعت فيه اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) والكيان الصهيوني إلى (١٣,٠٠٠) أسير فلسطيني.

وقد تناقص عدد المعتقلين في السنوات التي تلت اتفاقيات أوسلو بسبب الإفراجات التي تمّت بموجب هذه الاتفاقيات حيث بلغ عدد المعتقلين حتى عام ١٩٩٩ إلى (١٥٠٠) معتقل فلسطيني ليرتفع بعد ذلك الرقم ويصل إلى (٢٠٠٠) معتقل فلسطيني في نهاية عام ٢٠٠٠ بسبب الاعتقالات الواسعة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٠.

وقد بلغ عدد الشهداء الذين استشهدوا في السجون بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي ما بين الأعوام ١٩٦٧ والعام ٢٠٠٠ حوالي (١٤٠) شهيدًا فلسطينيًا.

• بعد انتفاضة الأقصى •

مع دخول انتفاضة الأقصى الحالية شهرها السادس عشر ما زال الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية يتعرضون للعديد من الانتهاكات والممارسات اللاإنسانية على يد السلطات الإسرائيلية حيث تلجأ السلطات الإسرائيلية عادة إلى القيام بالعديد من الخطوات الاستفزازية والقمعية التي من شأنها التأثير سلبًا على الأوضاع المعيشية والنفسية للمعتقل، وتتمثل هذه الخطوات بالتحقيق القاسي، والشبح، والتعذيب خلال فترة التحقيق،

والعزل الانفرادي، وعمليات التفتيش المذلة، والتنقلات المستمرة بين السجون بعد تلك الفترة، والحرمان من زيارة محامي الدفاع والأهل.

فعادة ما يلجأ جهاز الشاباك الإسرائيلي إلى ممارسة مختلف الوسائل والأساليب للضغط على الأسرى جسديًا ونفسيًا بهدف انتزاع اعتراف منهم في أجواء صعبة للغاية، متجاهلاً بذلك الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أبرز الأساليب النفسية القاسية التي يمارسها الشاباك بحق المعتقل أثناء فترة التحقيق هو عزله عن محيطه لفترات زمنية طويلة، حيث يقوم جهاز الشاباك عادة خلال هذه الفترة بـ :

١- منع محامي الدفاع من مقابلة المعتقل وزيارته أثناء فترة التحقيق لمدة تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من أربعين يومًا متواصلة، وفي كثير من الأحيان يلجأ جهاز الشاباك إلى استصدار الأوامر القانونية اللازمة من محكمة العدل العليا الإسرائيلية بعد انتهاء المدة القانونية التي يمنحهم إياها القانون الإسرائيلي.

وعدم السماح لمحامي الدفاع بالحديث مع موكله أو حتى رؤيته من بعيد يوم محاكمته، حيث كثيرًا ما يلجأ جهاز الشاباك إلى إدخال المعتقل في غرفة خاصة ليعرض أمام قاضي محكمة التمديد والذي بدوره يوجه للمعتقل التهم التي أعدها مسبقًا جهاز الشاباك والشرطة الإسرائيلية وتمديده لاحقًا لاستكمال التحقيق. ليفاجأ محامي الدفاع لاحقًا ببروتوكول محكمة التمديد دون التمكن من رؤية موكله أو الحديث معه.

٢- منع أهل المعتقل من رؤيته "ولو عن بعد" أو الحديث معه يوم محكمة تمديد توقيفه على ذمة التحقيق.

٣- التحايل على القرارات التي يستصدرها عدد من محامي الدفاع عن طريق محكمة العدل العليا الإسرائيلية للطعن في إجراء منع زيارة موكليهم من خلال عملية التنقل المستمر للمعتقل بين مراكز التوقيف والاعتقال الإسرائيلية وبالتالي صعوبة تحديد مكان احتجاز المعتقل وزيارته.

وتشير المعطيات المتوفرة لدى مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان أن ما يزيد على (٨٥٪) من المعتقلين استصدرت بحقهم قرارات منع زيارة أثناء التحقيق ولمدد متفاوتة زاد بعضها على الـ (٤٠) يومًا بشكل متواصل. ويعتبر هذا الإجراء أحد أبرز الأساليب التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين خلال فترة انتفاضة الأقصى في مسعى منها لانتزاع اعترافات من الأسرى، والحد من تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، وضرب المقاومة الفلسطينية المتصاعدة ضد الاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة.

وتعتبر مثل هذه الإجراءات انتهاكًا صارخًا ومخالفة صريحة للمواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى ولاسيما للمواد (١٣) و(١٤) و(١٧) الواردة في اتفاقية جنيف الثالثة.

٤- بالرغم من الإدانات المستمرة للممارسات وأساليب التعذيب غير

القانونية في انتزاع الاعترافات من المعتقلين، وعلى الرغم من صدور قرار عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية في العام ١٩٩٩ يحد من أساليب التعذيب، إلا أن أجهزة الأمن الإسرائيلية لا زالت تمارس التعذيب والضغط النفسي بحق الأسرى الفلسطينيين، وقد تزايدت أعمال التعذيب والتنكيل بالأسرى الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى الحالية.

وتعتبر "إسرائيل" الدولة الوحيدة في العالم التي تجيز التعذيب، وتصادق عليه بعد أن صادق الكنيست الإسرائيلي على تقرير لجنة "لنداو" والذي تنص المادة (٤/٧) فيه على: "التركيز على أساليب الضغط النفسي بالأساس، وليس الضغط الجسدي، واستخدام الحيلة، وإذا فشلت هذه الأساليب فلا مانع من استخدام الضغط الجسدي بدرجة معقولة" واحتفظ بشأن مدى الضغوط الجسدية المعقولة في فهرس سري.

وفوض الكنيست لجنة وزارية خاصة لإعطاء أذون لجهاز المخابرات لممارسة أشكال قاسية من التعذيب، وتحدد هذه الأذون كل فترة زمنية بقرار من اللجنة الوزارية المشار إليها، وقد سمحت الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٤ للشرطة الإسرائيلية وجهاز الشاباك باستخدام أساليب صارمة في استجواب الفلسطينيين.

وتشير المعطيات المتوفرة لدى مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان إلى أن نسبة كبيرة من المعتقلين الفلسطينيين والذين اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى الحالية قد تعرضوا إلى ضغوط نفسية وجسدية بشكل كبير لانتزاع

اعترافات منهم بالقوة حتى ولو كانت كاذبة.

إن السلطات الإسرائيلية باستخدامها لسياسة التعذيب والتنكيل بالأسرى الفلسطينيين تنتهك كافة المواثيق التي تمنع هذا الأمر، لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية جنيف.

٥- عمدت السلطات الإسرائيلية إلى تحويل عدد من المواطنين الفلسطينيين إلى الاعتقال الإداري، وتجديد مدة الاعتقال لبعضهم لفترات متتالية، متذرعة بوجود ملفات سرية، متجاهلة بذلك كافة القوانين والأعراف الدولية.

لقد اتخذت السلطات الإسرائيلية من سياسة الاعتقال الإداري وتجديده سيفًا تسلطه على رقاب المعتقلين، ففي الوقت الذي يعد فيه المعتقل نفسه لانتهاء مدة اعتقاله، والعودة إلى أهله وذويه ومزاولة أعماله ودراسته تقوم إدارة المعتقل بتمديد فترة اعتقاله لفترة جديدة، الأمر الذي يشكل ضغطًا نفسيًا للمعتقل وذويه.

إن الاعتقال الإداري هو جريمة ضد الإنسان، فمعظم المعتقلين الإداريين الفلسطينيين تعرضوا لفترات طويلة من التحقيق، ولم تثبت ضدهم أي تهم أمنية أو مخالفات يعاقب عليها القانون. وهو سياسة تعسفية تتنافى مع أبسط المعايير الدولية لحقوق الإنسان ولا سيما المادة (٤٢) من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة (٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أنه "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفيًا".

٦ - يعاني الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية من سياسة الإهمال، وسوء الرعاية الصحية، الأمر الذي يزيد من معاناهم، ويعرض حياهم للخطر. وتنتشر بين العديد من المعتقلين الفلسطينيين الأمراض الجلدية والالتهابات الصدرية وأمراض قرحة المعدة والضغط والقلب والسكر وضعف النظر والأزمات الصدرية، وهذه الأمراض ما هي إلا نتيجة لسوء الرعاية الصحية المناسبة، وانتشار العديد من الحشرات والزواحف، وافتقار الغرف والزنازين للتهوية والإنارة الكافية، كما يساعد على انتشار هذه الأمراض سوء ورداءة وجبات الطعام المقدم.

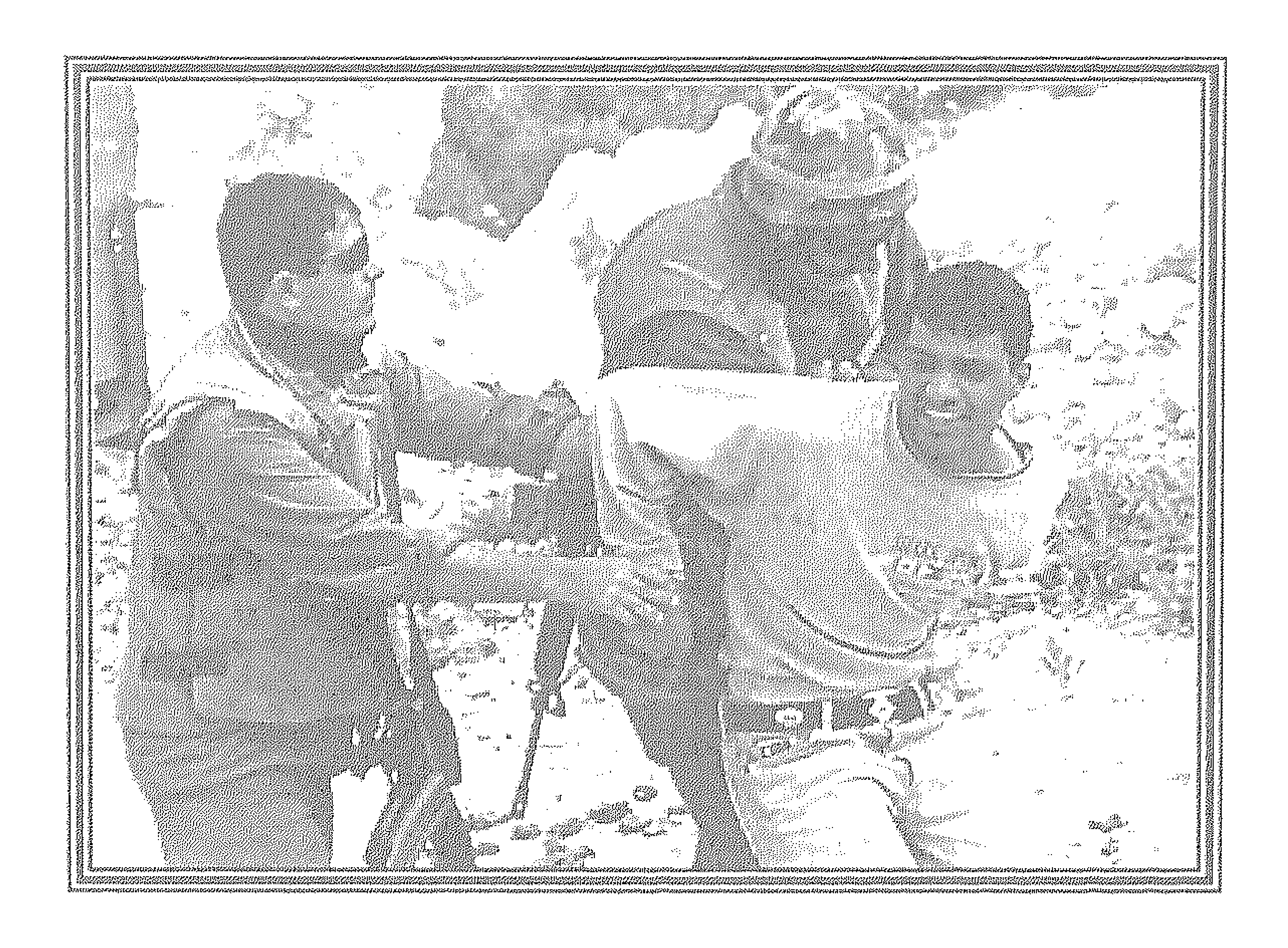
لقد اتخذت السلطات الإسرائيلية من سياسة التسويف في تقديم العلاج وسيلة للضغط على المعتقلين الفلسطينيين ولا سيما عن طريق عدم تقديم العلاج اللازم للمرضى، أو من خلال عدم تحويلهم إلى المستشفيات، أو من جعلهم حقولاً للتجارب والاختبار للأدوية الإسرائيلية.

٧ - يعتبر العزل من أقسى أنواع العقاب الذي تلجأ إليه إدارة السجون الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين والعرب، حيث يتم احتجاز المعتقل بشكل منفرد في زنزانة معتمة ضيقة لفترات طويلة من الزمن، ولا يسمح له بالالتقاء مع باقي المعتقلين، مما يسبب مضاعفات صحية ونفسية خطيرة على المعتقل. ولقد مورست سياسة العزل بحق الأسرى الفلسطينيين على امتداد مسيرة الاعتقال في السجون الإسرائيلية، ولطالما زج بالعشرات من المعتقلين الفلسطينيين في زنازين العزل ولفترات زمنية طويلة، ومع استمرار انتفاضة

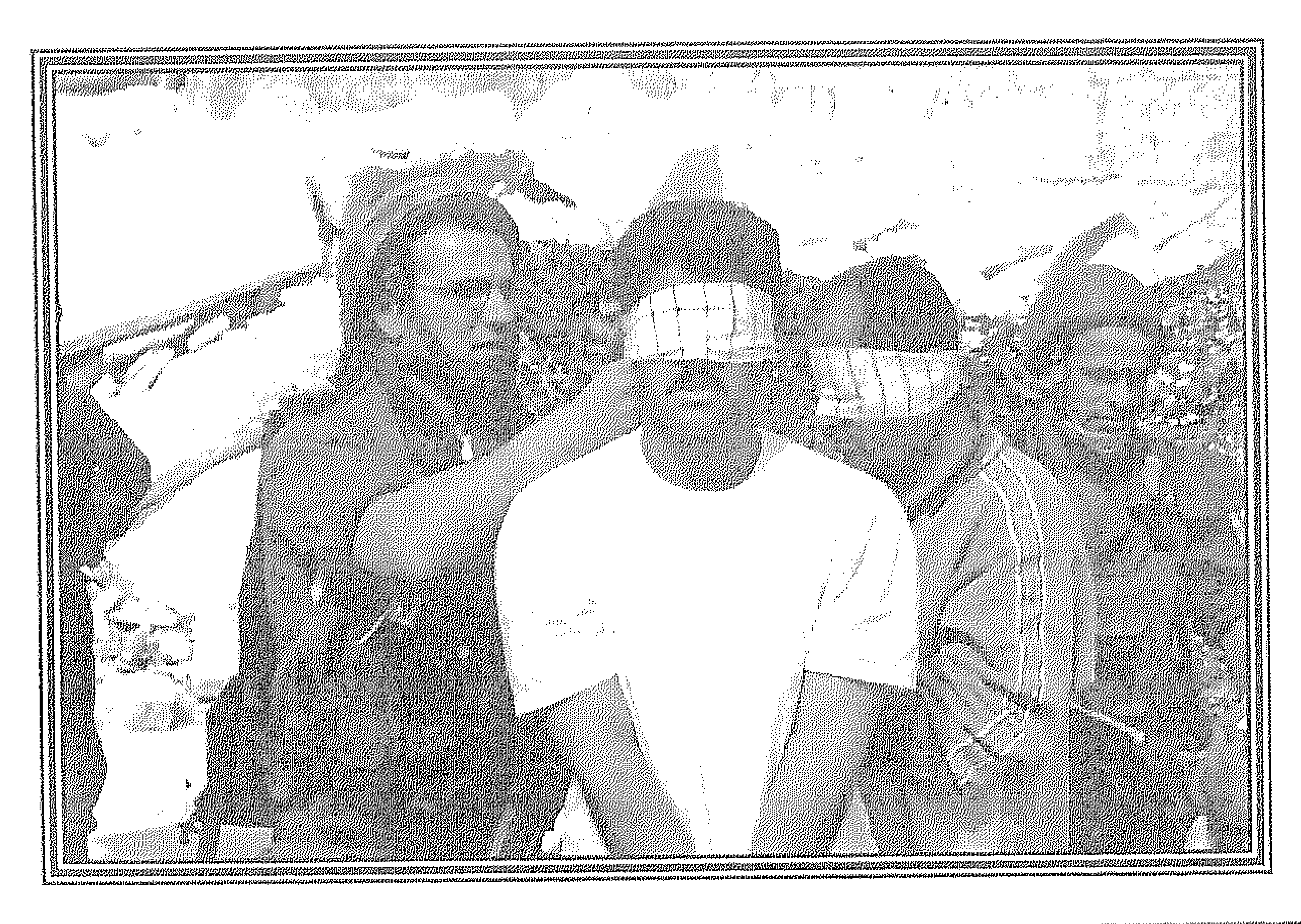
الأقصى الحالية واحتجاجات الأسرى على ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باتت هذه السياسة نهجًا منظمًا تقره السلطة التشريعية في إسرائيل وتطبقه السلطة التنفيذية، وتضع له الخطط والإجراءات والقوانين الخاصة به.

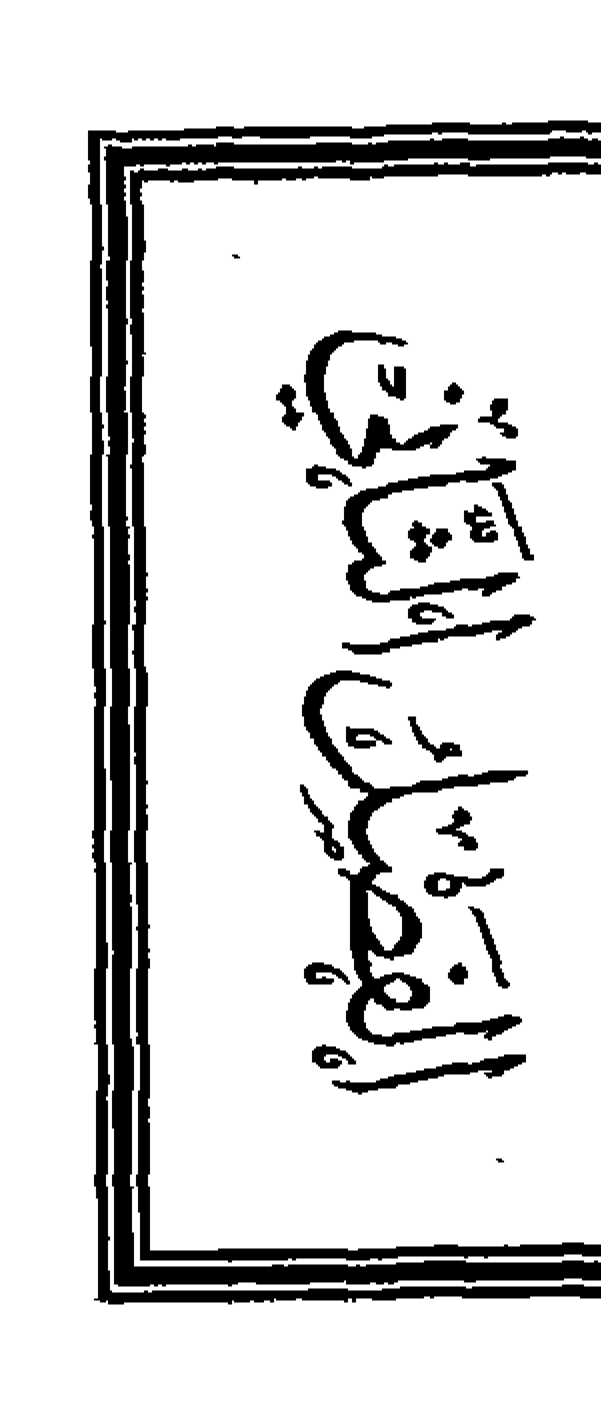
٨ – دأبت السلطات الإسرائيلية على انتهاج سياسة ترمي إلى التضييق على زيارة أهالي المعتقلين الفلسطينيين لأبنائهم داخل السجون الإسرائيلية ووضعت العديد من العراقيل لتحقيق ذلك.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، وتشديد الحصار على المدن الفلسطينية لم تسمح السلطات الإسرائيلية لأهالي المعتقلين بلقاء أبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية متذرعة بالحصار الشامل والمفروض على الأراضي الفلسطينية حتى هذه الأيام، مما زاد معاناة الأسرى والمعتقلين، وأثّر سلبًا على نفسيتهم وذويهم.■









الإطار التحليلي لتفاعلات قضية المعتقلين الفلسطينيين

- توطئة
- مساويء تجربة أوسلو
- تفاعلات ما بعد الهدنة
- التكتيكات الإسرائيلية
- فاعلية المعتقلين تجاه قضيتهم
- الأفق العام
- الهوامش
- ملحق: تحقيق في صحيفة إسرائيلية

• توطئة •

الاعتقال هو أداة قهر الاحتلال الإسرائيلي، لمحاولات اقتلاع الإنسان الفلسطيني أو تفكيك مقاومته أو التغلب على إرادته والحد من عزيمته، فصراع السجون والتحقيق هو بالأساس صراع إرادات وأدمغة، ويثبت من خلال استطلاع رقمي أولي أن أكثر من ربع الفلسطينيين البالغين قد تعرض للاعتقال مرة أو مرات [١]، وإذا استثني من النسبة العامة جملة النساء والأطفال فإننا أمام نسبة مهولة تؤكد أن كل بيت فلسطيني تعرض أحد أبنائه للاعتقال.

اليوم يتجدد الحديث السياسي حول هذا الملف الذي بقي ساخنًا ومفتوحًا طوال سني الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من الظن أن هذا الملف ثانوي في أجندة الصراع الفلسطيني إلا أنه ثبت في العشر سنوات الماضية وخصيصًا إبان اتفاقات التسوية أنه ملف عاجل يحق أن يصنف بمستوى الملفات المركزية، لأنه يتعلق بنخبة وضعت روحها على أكفها، ونذرت نفسها لمقاومة المحتل وإدارة الصراع معه في أجلى المعارك وأصدقها "أي في المقاومة الإيجابية"، وهذا التقرير ينطلق في تحليله من تجربة أوسلو وما تبعها إلى ما وصلنا إليه في خارطة الطريق لتؤكد فرضية جديدة أخرى غابت كثيرًا عن المحللين والمراقبين لمجريات الصراع على الأرض الفلسطينية، ومفادها "أن تقدم المسار السياسي أو توقفه، تسارع المقاومة أو تباطؤها رهن بإرادة المعتقلين الفلسطينيين

القابعين هناك خلف القضبان حيث العزل والقهر وقلة الماء وسوء الدواء".

• مساوئ تجربة أوسلو •

طوال سنوات التفاوض التي تلت مدريد وحتى ما بعد أوسلو وما تلاه من القاهرة وطابا ثبت حجم التلاعب الإسرائيلي في قضية الأسرى من جهة ومقدار التراجع التفاوضي الفلسطيني من جهة مقابلة، ورغم سوء نصوص ما ورد في اتفاقية طابا حول معالجات قضية المعتقلين إلا أنها لم تطبق و لم يفرج عن جميع الأسرى، وبقي حوالي (١٣٠٠) أسير من ذوي الأحكام العالية في السجون "أي أهم الفئات المعتقلة" [٢]، رغم افتراض الاتفاقات المتتالية إنهاء سجنهم كجزء من التسوية الجارية. فالمشكلة للأسف لم تكن حتى بالنصوص على سوئها بل إنها تكرست بالوقائع التفاوضية من خلال التالي:

أولاً: التعاطي مع المنطق الإسرائيلي الجنائي لوضعية المعتقلين أي باعتبارهم مجرمين وليسوا مناضلين من خلال خروجهم كجزء من المساومات وليس بالتشريف من خلال الاتفاقات كحالة إنهاء صراع أو نزاع.

ثانيًا: التعاطي التفاوضي الفلسطيني مع آليات التصنيف التي حددها المستوى الأمني - السياسي الإسرائيلي، وليس من خلال آلية المعايير التي حددتها آلية طابا على سوئها [٣]، فآلية التصنيف الإسرائيلية صنفت المعتقلين حسب التالي:

- الذين قَتلوا أو لم يقتُلوا، شاركوا بالقتل أو لم يشاركوا.

- من هو من اتجاهات رافضة لأوسلو أو قابلة بها.
- من هو من فلسطين ٤٨ أو ٦٧ أو العرب.
- أسرى ما قبل أوسلو، وما بعدها.

ثالثًا: استخدمت إسرائيل قضية الإفراج عن المعتقلين عند كل اتفاق جديد كجزء من أوراقها التفاوضية وجر المفاوض الفلسطيني للتفاوض حولها، بحيث كانت تنتهي كل اتفاقية جديدة بدءًا من أوسلو وما تبعها من سبع اتفاقات لتجميل المظهر الإسرائيلي وخداع الرأي العام الفلسطيني؛ وبالتالي العربي والدولي.

رابعًا: استمرت إسرائيل بشكل داخلي وبعيدًا عن أعين الإعلام في حملتها ضد الفلسطينيين باستخدام عدة أساليب ضد الإنسان الفلسطيني داخل وخارج المعتقل من خلال التالي [٤]:

- تكثيف الاعتقال الإداري بحق المئات.
- إجراءات لا إنسانية بحق أهالي المعتقلين تحديدًا حين زيارة ذويهم.
- إجازات جديدة لرجال المخابرات في زيادة الضغط والتعذيب.
- رد المعتقلين شكل عقوبة أو انتقام ضد معتقلين محكومين وصل إلى أن قضى بعض الأسرى ست سنوات في زنانين انفرادية.

رد المعتقلين على هذه الإجراءات الجديدة والممعنة بالقمع بسلسلة إضرابات مفتوحة عن الطعام لتحقيق هدف التحرّر من السجون وتحسين أوضاعهم الإنسانية وقد لقيت هذه الإضرابات تجاوبًا شعبيًا واسعًا في

الشارع الفلسطيني ، وكانت مؤسسة للانتفاضة الأولى والثانية.

خامسًا: اشترطت إسرائيل وما زالت الإفراج عن أي معتقل في إطار صفقات التسوية التوقيع على تعهد يقر فيه باستنكاره للمقاومة الفلسطينية من جهة، وقبوله باتفاقات التسوية من جهة ثانية، ورغم أن ذلك يمس حرية الرأي والاعتقاد، ألا أن خطورته تتجلى في أن ينكر المعتقل ذاته ونضاله ووطنه، وبالتالي كانت هذه المحاولات الإسرائيلية بقصد الإذلال أولاً وثانيًا إحراج الاتجاهات الرافضة لأوسلو، والأهم أنها مستند قانوني يستخدم ضد من يعاود ممارسة الاعتقاد وليس فقط النضال، وقد كان نص هذا التعهد كالتالي [٥]: [أنا الموقع أدناه، رقم الهوية .... أتعهد بالامتناع عن كل أعمال الإرهاب والعنف، كما أعلن أنني أعرف تمام المعرفة بأن التوقيع على هذه الوثيقة هو شرط لإخراجي من السجن، وأعلم بأن هذا الإفراج قد تم في إطار مفاوضات مسيرة السلام التي أدعمها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في ١٩٩٣/٩/١٣].

• تفاعلات قضيتهم ما بعد الهدنة •

قضية المعتقلين هي كلمة السر التي حسمت موقف فصائل المقاومة لقبول الهدنة باشتراط الإفراج عن مجمل المعتقلين ولاسيما ذوي الأحكام العالية [٦]، وهذا بالمناسبة مبدأ شمولي تدرك إسرائيل مدى أهميته السياسية بالنسبة للفلسطينيين من حيث:

- استمرار تعليق العمليات العسكرية كونه الثمن الوحيد المعقول بالتعليق.

➢ تصدع أو تمتين العلاقات الداخلية.

➢ حساسيته الشعبية كونه على تماس مباشر مع كل القطاعات.

➢ إسرائيل من طرفها اعتبرت قضية الأسرى الفلسطينيين قضية شكلية تساهم من خلالها بتحسين سمعتها الدولية وإثبات جديتها تجاه التسوية، ومساعدة تيار التسوية الفلسطيني الذي يقوده الخط الرسمي الفلسطيني، وتحديدًا الذي يتزعمه "محمود عباس".

وبرأينا أن إسرائيل لن تذهب بعيدًا في الإفراج عن المعتقلين لعدة إشكالات (٧) تحيط بقرار جوهري من هذا النوع:

١. تعقيدات أمنية:

كون إخراج نخبة المعتقلين القادة العسكريين يعني فعليًا إشكالاً أمنيًا لإسرائيل كفيل بإيجاد انتفاضة أشد وأعسر على إسرائيل، فكل واحد منهم خبير عسكري قادر على زعزعة أمن إسرائيل، بل وتجييش وتدريب العشرات من خلفه.

٢. تعقيدات سياسية:

كون إسرائيل تستخدم ورقة المعتقلين كتكتيك سياسي يستهدف مساومة الفلسطينيين على الحقوق المصيرية، وما دامت إسرائيل لا ترى في اتفاق الهدنة كثمن آتى من واقع النصر بل تحت وهم النصر الإسرائيلي، فإنها لا ترى أن للهدنة ثمنًا معقولاً يستوجب الدفع، كما أنها تنتظر تحرك السلطة لنزع السلاح وإثبات جديتها ضد قوى المقاومة وتحديدًا حماس

والجهاد، وليس تعزيز حركات المقاومة بخبراء جدد، وعلينا في غمرة كل هذا أن نذكر أن قضية المعتقلين الفلسطينيين قد أسقطت من خارطة الطريق، وبالتالي فإن إسرائيل لا ترى نفسها ملزمة في الإفراج عنهم بأي من المراحل إلا في إطار حسن النوايا.

٣. تعقيدات حزبية:

كون الائتلاف اليميني الحاكم، يتسم بشديد الحذر تجاه خطوة كتلك لعدم ثقته بالنوايا والقدرة الفلسطينية على تنفيذ التزامات خارطة الطريق، ولعل حجم التعقيدات والاشتراطات التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية للإفراج عن المعتقلين تظهر تعقد ذلك قانونيًا ونفسيًا وأمنيًا، رغم أن المعايير التي عرضت على أعضاء الحكومة الإسرائيلية هي بالأصل معايير أفضل جهاز أمني إسرائيلي (أي المخابرات الذي يسمى الشاباك).

• التكتيكات الإسرائيلية •

إذًا إسرائيل في ضوء هذه التعقيدات مضافًا إلى فلسفة شارون الخاصة تجاه التسوية التي تأمل بتأجيل القضايا النهائية وإعطاء الفلسطينيين دولة مقطعة على أقل من (٤٠) بالمائة من أصل (٢٠) بالمائة من أرض فلسطين الكلية فإنه سيلجأ في ملف الأسرى والمعتقلين إلى التالي:

أولاً: التكتيك السياسي: في أقصى مدى بما يجعل الفلسطينيين مستترفين سياسيًا، يطالبون بالشارع والطريق والمدينة والقرية، بل إنه سيساومهم على معتقل معتقل.

ثانيًا: ربح الزمن: فشارون يدرك أن الورقة المطلبية الأولى لحماس والجهاد هو الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأن استمرار الفلسطينيين بالهدنة هو بتلبية هذا المطلب لذا سيلجأ للتسويف وتجزئة المعتقلين قدر الإمكان حتى تنجز الهدنة هدوءًا يمكنه من إنجاز التالي:

- المراحل الرئيسة في الجدار الفاصل من جهة.
- تبريد الانتفاضة الفلسطينية، وتسريب الهزيمة الفلسطينية.
- إعطاء الفرصة لأجهزته لكي تستعد جيدًا، أو لكي لا تتهرب من مواجهة القوى الإسلامية بحجة عدم الجاهزية.

بعد ذلك سيلجأ شارون إلى تفريغ مطلب الفلسطينيين في قضية المعتقلين وتحويله من مطلب اشتراطي جاء في مبادرة هدنة إلى شكل من أشكال الاستجداء.

ثالثًا: توظيفه كفتنة: يأمل شارون أن تجد الحركات المقاومة الفلسطينية نفسها في حيرة بعد انقضاء مدة الهدنة، حيث سيجبرهم من خلال بعض التصعيد وعدم الإفراج عن المعتقلين وركيزتهم المؤبدات إلى التحلل من الهدنة، ستحاول السلطة ثني هذه الحركات عن مطالبها، ومحاولة إعطائها المزيد من الوقت، السلطة ستفشل حتمًا؛ لأن الحركات المقاومة إن استمرت في ظل هذه المعادلة تكون بذلك كمن انتهت كمشروع وكفكر. عندها ستنتهي الهدنة، وعندها إسرائيل ستطلب من السلطة مواجهة الحركات المقاومة، وسيستغل شارون أجواء الانتخابات الأمريكية للاستفراد تمامًا

بالفلسطينيين، مما قد يؤدي إلى مواجهات محدودة بين السلطة والحركات المقاومة، وهذا يعيد علاقات هذه الاتجاهات إلى ما قبل الانتفاضة الحالية (حيث السجون والملاحقة)، ورغم أن هذا السيناريو ما لا نتمناه إلا أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحليل كل المعطيات.

رابعًا: تجزئة المعتقلين: ستحاول إسرائيل خلال كل ذلك استخدام كل أنواع التسويف مستخدمة كل الأشكال الإعلامية، والمساومات والضغوط العربية والدولية إلى جر الحركات المقاومة وبالتالي مطلب الإفراج عن المعتقلين إلى ملعب المساومات والتجزئة، حيث سيدعي في البداية أن هذه خطوة أولى وتتبعها أخرى، ثم سيُجزأ المعتقلون إلى نساء وكبار السن وأطفال، ثم إلى من قاوم قبل أوسلو أو بعده.

وهكذا حتى يجزئ مطلب الإفراج الشامل عن المعتقلين، بحيث تبقى ورقة المعتقلين بيده بأقل الخسائر وبأفضل المساومات، وستدير السلطة هنا مفاوضات بالوكالة مع الحركات المقاومة، بحيث تطالبها مثلاً بتحديد الأولويات بالإفراج كأسماء أو كفئات وهكذا.

خامسًا: التبادلية: ستحاول إسرائيل في إطار كل ذلك تحويل قضية المعتقلين إلى أم القضايا [٨]، بحيث ستلمح لمصر والولايات المتحدة وحزب الله أنها مستعدة للإفراج عن جزء مهم من المعتقلين في حال إفراجهم عن "بولارد" الجاسوس الإسرائيلي المسجون لدى الولايات المتحدة، و"عزام عزام" الجاسوس الإسرائيلي المسجون في مصر، والأربعة عسكريون المخطوفون

لدى حزب الله، وربما تضغط لكي تغري إيران لكي تفرج هي الأخرى عن الطيار "رون أراد" الذي يعتقد أنه محجوز لديها. وهكذا ستجعل إسرائيل من قضية المعتقلين الفلسطينيين والعرب من قضية جزئية في التفاوض إلى قضية إقليمية.

سادسًا: الباب الدوار: خلال كل ذلك ستلجأ إسرائيل إلى استمرار الاعتقال، فتفرج عن عشرة وتعتقل عشرين (٩)، بحيث تبقي قبضتها الأمنية قائمة من جهة، ورادعة للآخرين من جهة ثانية، والأهم أنها ستعوض على إسرائيل ميزة وجود معتقلين هامشيين يمكنها من الإفراج عنهم كلما اشتد الضغط أو احتاجت إلى مبادرات حسن نية جديدة، وهكذا دواليك.

• فاعلية المعتقلين تجاه قضيتهم •

في ضوء ذلك فإن الاحتمال الأكبر هو أن يحرك قضية المعتقلين ذات المعتقلين من خلال الإضرابات وشحن الشارع الفلسطيني، كما ثبت ذلك فيما بعد أوسلو وذكرناه آنفًا (١٠). وسيكون المعتقلون قوة فاعلة وضاغطة على الحركات المقاومة في إيقافها عن فخ الاستدراج الإسرائيلي أو تفريغ قضيتهم من مضمونها، ونعتقد أن قوة المعتقلين هائلة على الحركات المقاومة والسلطة لعدة أسباب:

١- محمود عباس متهم لدى الأسرى أنه فرط بقضيتهم في مفاوضات أوسلو وما تبعها من مفاوضات، لذا فهو يشعر بعقدة الذنب، ويحاول التأكيد على دوره الفاعل، ولا يمكنه بالتالي من مواجهة الموقف أكثر مما يحتمل.

٢- إن تعداد المعتقلين المقارب على (٨٠٠٠) ليس هينًا في ضوء معرفتنا أن خلف كل معتقل أسرة، وإذا تعاضد معها البنية الاجتماعية التي تسيطر فيها العائلة الكبيرة في فلسطين، فإن هذه القضية كفيلة بخلق اهتزاز سياسي بالغ على مسار التسوية، والسلطة والحركات المقاومة تدرك ذلك جيدًا.

٣- من الـ (٨٠٠٠) معتقل هناك حوالي (٢٠٠٠) معتقل يشكلون البنية العسكرية لمجمل الحركات المقاومة، وأحكامهم عالية، وتصل إلى المؤبدات، وهؤلاء يعتبرون بنظر الشارع الفلسطيني (الأنموذج البطل المضحي)، والاستخفاف بقيمة هذا النموذج جدير بإسقاط أعلى الشخصيات الفلسطينية الرسمية أو الشعبية، وبالتالي أي موقف لهؤلاء المعتقلين كفيل بهز أي اتجاه يتخلى عنهم أو خلق انشقاق جدي فيه.

٤- ثبت فيما مضى أن المعتقلين وخاصة المؤبدات كانوا القادة الموجهين لكثير من الخلايا العسكرية الفلسطينية وتحديدًا الحركات الإسلامية، وشعور المعتقلين بأي تهاون في قضيتهم سيؤدي بهم إلى تجنيد جدد وإحداث عمليات ضخمة كفيلة بتغيير المسار والموقف السياسي، وكلنا يذكر أن من أقوى خلايا حماس التي شكلت وبرعت هي خلية شهداء من أجل الأسرى، والتي كان مطلبها الوحيد هو الإفراج عن الأسرى وتحديدًا ذوي الأحكام العالية.

٥- لقد اكتوى مجمل الفلسطينيين في الضفة والقطاع بتجربة الاعتقال، حيث كما ذكرنا أكثر من ربع الفلسطينيين تعرض لتجربة أو تجارب

الاعتقال، وهذه التجربة تعطي زخمًا معنويًا لأي حركة تضامن أو احتجاج.

٦- يسهم توزع المعتقلين على مختلف المناطق الفلسطينية في الضفة والقطاع على قوة وفاعلية أي تحرك على مستوى المحافظات الفلسطينية الممتدة، وهذا يخلق امتدادًا جغرافيًا فاعلاً لأي حركة تصعيد للإفراج عن المعتقلين، فهم عبارة عن تنظيم منتشر في كل مكان له متضررون في دائرة الأسرة، ومتعاطفون في دائرة العائلة الأكبر، وأنصار ورفاق في الحركات التي ينتمون لها، ومتعاطفون من مجمل الشعب متأثرون من التجربة التي سبق أن مروا بها، أو لديهم خزين من القهر ضد ممارسات أخرى للاحتلال، وكل هذه التركيبة من المعادلات من السهل أن تتفاعل وتؤثر.

• الأفق العام •

في ضوء ما تقدم فإننا نعتقد أن قضية الأسرى ستكون محور التحرك الفلسطيني القادم على المستوى الرسمي والشعبي. وما دمنا ندرك أن الإجراءات الإسرائيلية في التعاطي مع ملف الأسرى هي تكتيك لا أكثر، وجزء من لعبتها الإعلامية كحال الانسحابات من غزة وبيت لحم، فإننا نرى أن مصير ملف الأسرى سيتدحرج ككرة الثلج بحيث يحدث تغيرات دراماتيكية على عدة مستويات أهمها:

١- إعادة وهج الانتفاضة بشكل أقوى جماهيريًا وشدته ستعتمد على مواقف الحركات المقاومة بالتعاطي ومدى تقبل الأسرى أنفسهم لمنطقي التجزئة والاستدراج.

٢- إسقاط مشروع حكومة أبي مازن إذا ما تراخت مع هـــذه القضـــية أو انحرفت، كون التراخي فيها سيوظف في التجاذبات الداخلية الفلسطينية.

٣- ومنطقيًا ستكون الهدنة قد سقطت إما بمبادرة من الحركات المقاومة أو بضغوط عليها أو اختراقات رغمًا عنها.

لقد سبق انتفاضة الأقصى الحالية بثلاثة أشهر انتفاضة الجوع الفلسطيني التي ترافقت بتفاعل جماهيري في شتى بقـــاع فلســـطين [١١]، مصـــحوبة بإضراب استمر أكثر من شهر من قبل شتى السجون الفلسطينية، ولم يكن عدد المعتقلين في تلك الفترة يتجاوز الـــ (٢٠٠٠) معتقل. وقد أحـــدثت انتفاضة الجوع تراكمات كان أهمها زخم انتفاضة الأقصى الحالية الممتـــده حتى اللحظة، فلاشك أن التأثيرات التي سيحدثها التلاعب بملف الأســـرى ستؤدي إلى غضب فاعل خاصة أن العدد ضعف العدد السابق بأربع مرات.

• الهوامش •

(١) هذه النسبة مأخوذة من تقارير مركز المعلومات الفلسطيني، وذكرت في مؤتمر صحفي لنادي الأسير ٢٠٠٣/٥/١٤.

(٢) تقرير ورد حول إشكالية الأسرى في موقع مركز الإعلام الفلسطيني الإليكتروني في زاوية التقارير الثابتة.

(٣) وردت قضية المعتقلين بشكل صريح ومحدد في اتفاقية طابا، وحددت آلية زمنية للإفراج الكلي عن المعتقلين مرتبة حسب الأولوية (النساء، من قضى ثلثي المدة، أعمارهم فوق الخمسين، من تحت الـ ١٨، المرضى، جميع المعتقلين يخرجون مع بدء المفاوضات النهائية) انظر في موقع باحث حول نصوص طابا في زاوية الوثائق في موقع مركز باحث الإليكتروني.

(٤) دراسة لنادي الأسير حول التجربة الاعتقالية (١٩٩٣-٢٠٠٠)، بدون تاريخ أو مؤلف.

(٥) شهادات جمعها الباحث من معتقلين سابقين.

(٦) انظر بتمعن لمبادرات الهدنة التي نشرت في مواقع حماس وفتح والجهاد.

(٧) بحث لقضية المعتقلين الفلسطينيين من خلال موقع يديعوت أحرونوت الإليكتروني بالعربية فهو يجمل المواقف الإسرائيلية الرسمية، ويطلعك على ردود أفعالهم.

(٨) ثارت الكثير من الشائعات حول ذلك بين نفي وتأكيد من الأطراف المستفيدة أو ذات العلاقة بموضوع الأسرى الفلسطينيين أو الرهائن الإسرائيلية.

(٩) اعتقلت إسرائيل بعد الهدنة بمعدل يومي يزيد عن العشرة من مختلف المناطق، وهذا من السهل رصده في تتبع أخبار الأسرى الفلسطينيين، انظر موقع صابرون الفلسطيني الإليكتروني المختص بقضايا الأسرى.

(١٠) انظر أيضًا دراسة للمعتقل زاهر جبارين حول تجربته الاعتقالية، لم تنشر بعد، تحت مسمى حكاية الدم، من منشورات مركز عسقلان.

(١١) انظر مقالة للباحث حول انتفاضة الجوع الفلسطيني، في جريدة الرسالة الفلسطينية (ص١) ٢٠٠٠/٦/١٧.

• ملحق: تحقيق صحفي في هآرتس الإسرائيلية •

جناة فلسطينيون يتحدثون عن همومهم ويثقون بأبي مازن وشارون لكل واحد منهم هناك دم علي اليدين. زعماء سجناء فتح في السجون الإسرائيلية بعثوا بعشرات المخربين في عمليات انتحارية ولإطلاق النار على جانبي الخط الأخضر. ولكن في سلسلة محادثات مع (هآرتس) من داخل السجن، والتي جرت في بداية الأسبوع، أعرب أعضاء القيادة عن تمسكهم الحازم باتفاق وقف إطلاق النار، الهدنة. وربما بشكل مفاجئ، أرفق كبار السجناء بذلك رسالة تسلم لإسرائيل.

فهم يدعون إلى إفراج جماعي عن السجناء الفلسطينيين، وإن كانوا يقبلون بإمكانية أن تكون هذه عملية متدرجة قد تستغرق سنوات. ويبث السجناء ثقة بقوة السلطة الفلسطينية على الإيفاء بالتزاماتهم. وفي هذه الأثناء يقولون، نحن نعطي القيادة الفلسطينية والإسرائيلية مهلة لحل المشاكل، ولكن لن يكون هناك أي تقدم حقيقي دون الإفراج عن السجناء.

وهم يقولون إن الهدنة ولدت في السجون. السجناء هم اليوم القيادة الحقيقية للشعب الفلسطيني. خطوة الهدنة بدأت بالسجناء القدامى. الاتفاق صيغ في السجون، نقل إلى المنظمات في الخارج وبعد ذلك بحث في القاهرة علي مدى أكثر من نصف عام، مع التوقفات.

خاب أملنا إذ فهمنا أن حزب الله والثورة الفلسطينية لن يحررانا، ولا

يجدر الانتظار إلى أن ينجحا في اختطاف جنود. وعمل السجناء من حماس ومن الجهاد الإسلامي بكد كي يقنعوا قيادهم. كل حرب يجب أن تنتهي بخطوة سياسية. نحن، السجناء، أردنا أن نكون جزءًا من هذه الخطوة، فضلاً عن حل مشكلتنا الشخصية.

مسألة السجناء، برأيهم، حرجة من ناحية الجمهور الفلسطيني، والقرار الإسرائيلي بعدم الإفراج عن أي قاتل على الإطلاق، غير مقبول.

ما شأنكم إذا كان لدي دم علي اليدين؟ سأل أحد قادة السجناء من الطبيعي أن يكون في الحرب قتلي يوجد (٦٠٠٠) معتقل فلسطيني بسبب قتلاكم، ولكن كم جندي معتقل؟ لا أحد يدفع ثمنًا لقاء الفلسطينيين الذين قتلوا، باستثناء مجموعة حرس الحدود من الخليل المعتقلين الآن. يمكنك حقًا أن تقول لي إن معظم قتلانا هم مخربون؟ لسنا جميعًا قنابل متكتكة. انظر إلى عملية صلاح شحادة قتلتم (١٧) مدنيًا من أجل مطلوب واحد.

وهم على وعي جيد لقيمتهم الذاتية، حتى خارج السجن، ويقول أحد الزعماء: أنا في الحي الذي أسكن فيه أهم من أبي مازن وهو (رفيقه) كلمته في مخيمه تقرر أكثر من كلمة دحلان، رئيس الوزراء الفلسطيني يبعث لديهم بالثقة، فبصفته الوحيد غير الفاسد في قيادة السلطة ولكن السلوك الإسرائيلي يهينه. ماذا تعرضون عليه؟ (٣٥٠) شخصًا نصفهم ماكثون غير قانونيين والنصف الآخر سيفرج عنهم على أي حال بعد شهرين؟ وهذا أمر يمكن لأي مختار قرية أن يحققه. إسرائيل تبحث عن مختار، وليس زعيمًا.

نحن مستعدون لأن نأخذ بالحسبان أن يستغرق الإفراج عنا عامين، ثلاثة أعوام، إلي جانب التقدم في الاتفاقات، ولكن لا تتجاوزونا.

الرئيس ياسر عرفات يحظى بشرف رمز الكفاح، ولكن في نظرهم الزعيم الحقيقي هو السجين مروان البرغوثي، الرئيس السابق للتنظيم في الضفة. نحن ننظر فقط إلى مروان، هو الوحيد من القيادة السياسية الملتزم بالانتفاضة، الذي لم يخف أن يكون منخرطًا هو نفسه، معظمهم أطلقوا الوعود واختفوا، وحسب أقواله، فإن العلاقة معه متواصلة طوال الوقت، إلى أن تم العزل مؤقتًا، ما يقوله مروان ننصت له ورسالته من السجن هي فقط التي أقنعت الشهداء (كتائب شهداء الأقصى، الذراع العسكري لفتح) بالتوقيع على الهدنة.

واستمرار العمليات من جانب خلايا فتح في السامرة يعيدها السجناء إلى حملات الاعتقال التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي بالذات. هذا رد علي هجماتكم.

زكريا زبيدي (رئيس التنظيم في مخيم جنين) لا يؤمن بالهدنة؛ لأنه ليس هناك من يضمن أمنه وأمن رجاله. وطالما لا يمكن لنشطائه العودة بهدوء إلى منازلهم، إذ يخشون أن يصفيهم الجيش الإسرائيلي، فلن يضعوا سلاحهم.

عندها أبو مازن عقد معكم اتفاقًا في غزة، كيف سيؤثر هذا عليهم في جنين؟ في مخيم جنين يفكرون بطريقة أخرى، لديهم رأس خاص. كما أن استمرار العنف في رفح لا يفاجئهم، هناك هذا موضوع رزق. العشائر

تخشي أن يكتشف الجيش الإسرائيلي لهم الأنفاق، لهذا فهم يواصلون العمليات. وحماس والجهاد بالذات منضبطون أكثر منا جميعًا. أقوال الشيخ ياسين هي فتوى بالنسبة لهم.

العملية في كفار يعبتس؟ من عمل هناك، عمل برأيه الخاص. العلاقات بين فتح والحركات الإسلامية جيدة، ولا سيما بفضلهم. لم يسبق لنا أن تدبرنا بشكل أفضل. في كل سجن توجد قيادة مشتركة لكل المنظمات، ويكون الرئيس هو من التنظيم الذي لديه سجناء أكثر في صفوفه (في هذه اللحظة عدد سجناء فتح أقل بكثير). السجن هو المكان الأكثر ديمقراطية في السلطة الفلسطينية. قيادات السجون تعقد اتصالات بينها ومع النشطاء في الخارج. أنفقتم الملايين على مشوشات الجوال، وها نحن نتمكن من الحديث معكم.

زعماء السجناء يتابعون كل التطورات السياسية في إسرائيل ويقتبسون بتوسع حتى من الفيلم الوثائقي لوحدات المستعربين الذي بث في التلفزيون مؤخرًا، بعضهم، خريجو فترات سجن سابقة في السجون الإسرائيلية يتحدثون العبرية بطلاقة، والأجواء في السجن، كما يقولون، مشحونة مؤخرًا بقدر كبير. السلطات الإسرائيلية تقلص ساعات النزهة بل وكمية الغذاء أيضًا، والزيارات العائلية هي موضوع نادر جدًا. توجد هدنة في كل العالم باستثنائنا. بعضهم يتوقع إضرابًا كبيرًا عن الطعام قريبًا، بسبب الظروف الاعتقالية والتأخير في الإفراج عن السجناء (أحد كبار فتح

السجناء، أحمد برغوثي، يضرب عن الطعام منذ بداية الشهر).

هل يرون الانتفاضة كنجاح؟ كلانا خسرنا. سمعنا رئـــيس أركـــانكم، يعلون، يقول إنكم انتصرتم. خسارة (٨١٦) إسرائيليًا و(٣٠٠٠) فلسطيني هذا نصر؟ إنه لم يهزم الإرهاب. ونحن أيضًا لا يمكننا أن ندعي أننا انتصرنا، ولكن المقاومة أدت بطرفكم إلى الفهم أنه لا يمكـــن الاســـتمرار هكـــذا. وشارون نفسه يقول إنه يجب إنهاء الاحتلال. عندما دخلنا السجن في المرة الأولي، كفتيان، علمونا أن فلسطين كلها لنا واليهود سنلقيهم في البحر. أما اليوم فحتى حماس تدرك بأن هذا ليس ممكنًا.

وبالقياس إلى التشاؤم العام لدي الجمهور الفلســـطيني، فـــإن زعمـــاء السجناء يثون تفاؤلاً بالنسبة للخطوة، التي بتقديرهم ستؤدي في النهاية إلى الإفراج عنهم.

نحتاج إلى جدول زمني مفصل للإفراج. لا تنسوا السجناء في الســـجن. أعتقد أن الهدنة ستستمر أكثر من ثلاثة أشهر إن شاء الله، يقول أحد كبار المسؤولين: "حسب شريعتنا يمكن للهدنة أن تستمر حتى مائة عـــام، لقـــد نشأت هنا فرصة، أنتم وأبو مازن ملزمون باستغلالها. ولكن السلام لـــيس هو نقل حاجزين من أصل (٧٠٠) وانسحاب من مزبلة بحجم (٥) كيلـــو مترات في غزة. في النهاية ستخرجون من المناطق، باراك أخرجكم من لبنان والكاتيوشا انتهت. السؤال هو: متي ستصلون إلى الاستنتاج بـــأن لـــيس لديكم مفر؟ لن تنجحوا هنا بترحيل (٣,٥) ملايين فلسطيني، بهذه الـــوتيرة

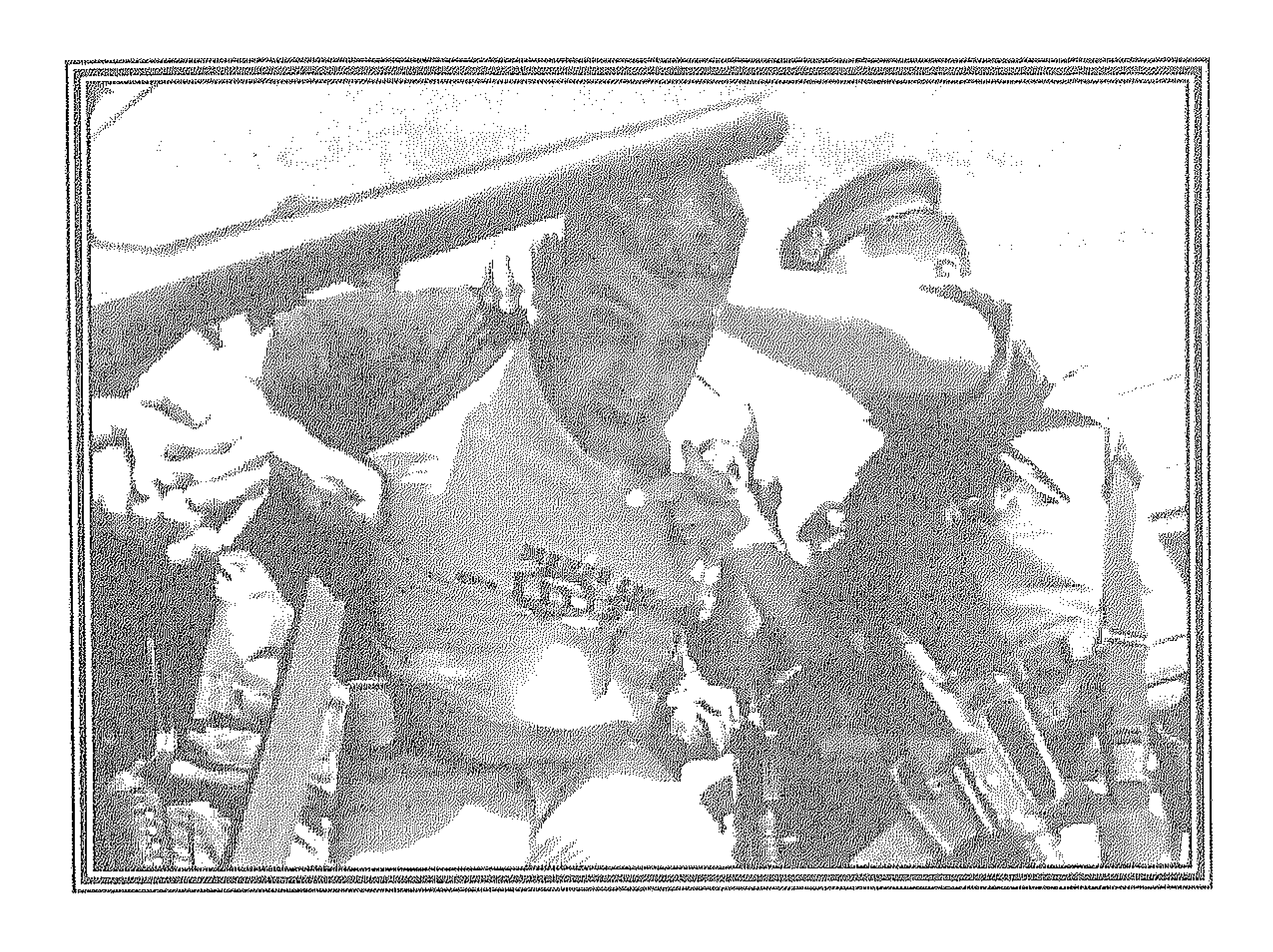
ستواصلون إغلاق المزيد، ومع السنين سنكون (٤) ملايين. وعلى أي حال فليس لديهم شيء آخر يفعلونه في غزة. لسنا جميعًا مجانين. أنتم الذين حولتم الفلسطينيين إلي انتحاريين، ليس كما تقول المخابرات الإسرائيلية، لا يحتاج الأمر إلى غسل الدماغ كي يصبح المرء انتحاريًا. قبل أن أعتقل، كنت أسافر في المخيم وكان الناس يحيطون بي ويستجدوني: أعطنا السلاح ونذهب لتنفيذ عملية".

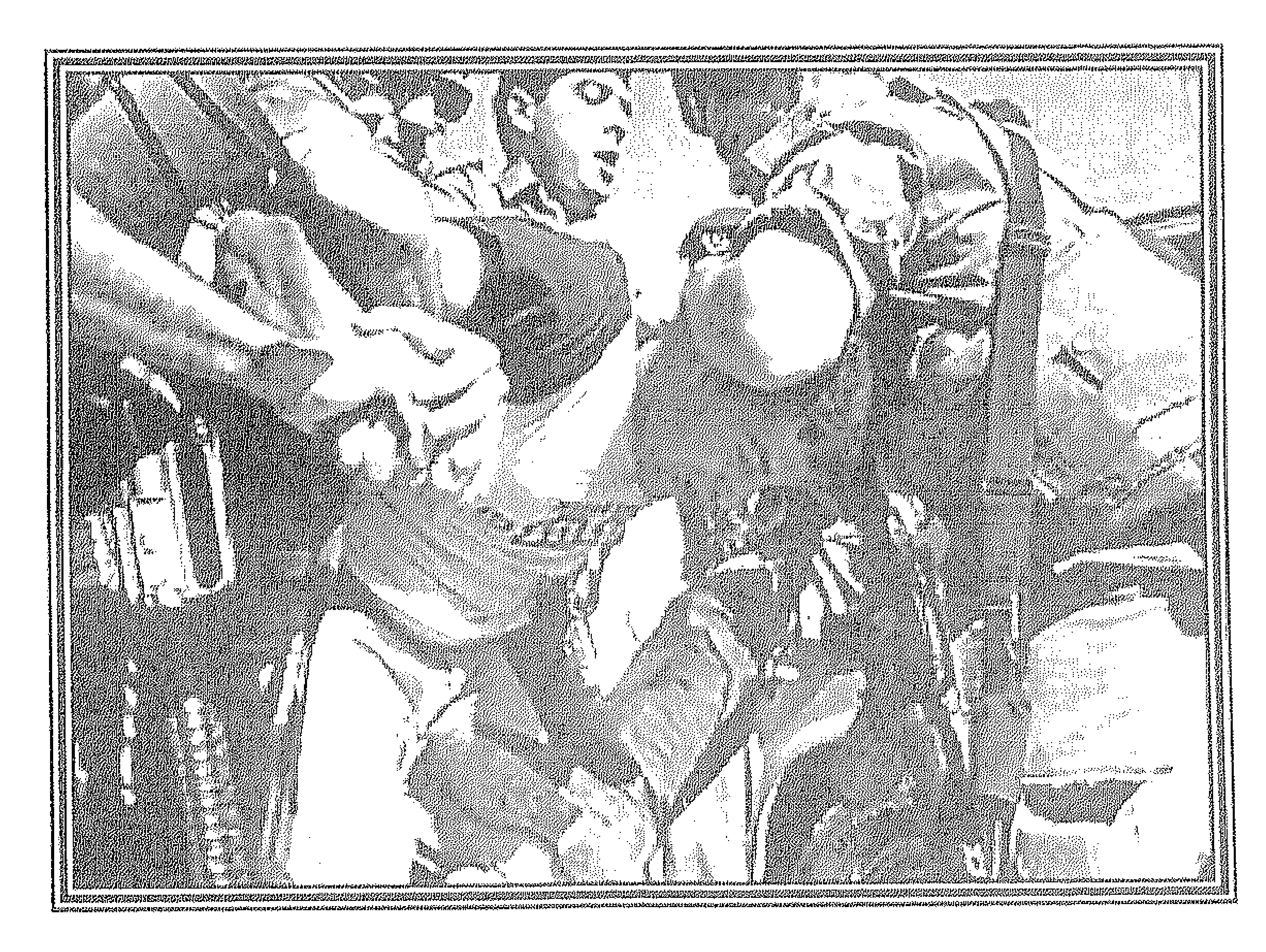
كبير آخر يعرب عن ثقة مفاجئة برئيس الوزراء، إرييل شارون، هو زعيم قوي قادر على أن يجلب السلام رغم الشك الإسرائيلي، يعدون في فتح بأن الوزير المسؤول عن الأمن في سلطتهم، محمد دحلان، سيوفر الهدوء، في الضفة الغربية أيضًا لدحلان يوجد جهاز خاص لبشير نافع في الضفة وأيضًا جبريل الرجوب سيعود إلى الأمور. فقط كفوا عن القول إن أبا مازن يكافح الإرهاب، في كل مرة تقولون ذلك يخسر النقاط لدي جمهورنا.

وربما خلافًا للتوقعات، فإنه بقدر ما يتعلق الأمر بمستقبلهم الشخصي، ليس لكبار سجناء فتح أوهام بشأن إفراج قريب. شخصيًا، أنا لا أحلم بالتحرر بعد سنة، من ناحيتكم يوجد لدي دم علي اليدين. حلمي أن أتحرر في العام (٢٠١٠). بسبب أحمد جبريل، الذي أخذ جنودًا في الأسر أفرجتم عن أكثر من (٦٠٠) قاتل ــ والآن أفلا تفرجون من أجل سلام حقيقي؟ الإفراج عن أبي السكر كان الأمر الأهم الذي قدمتموه لأبي مازن. هناك

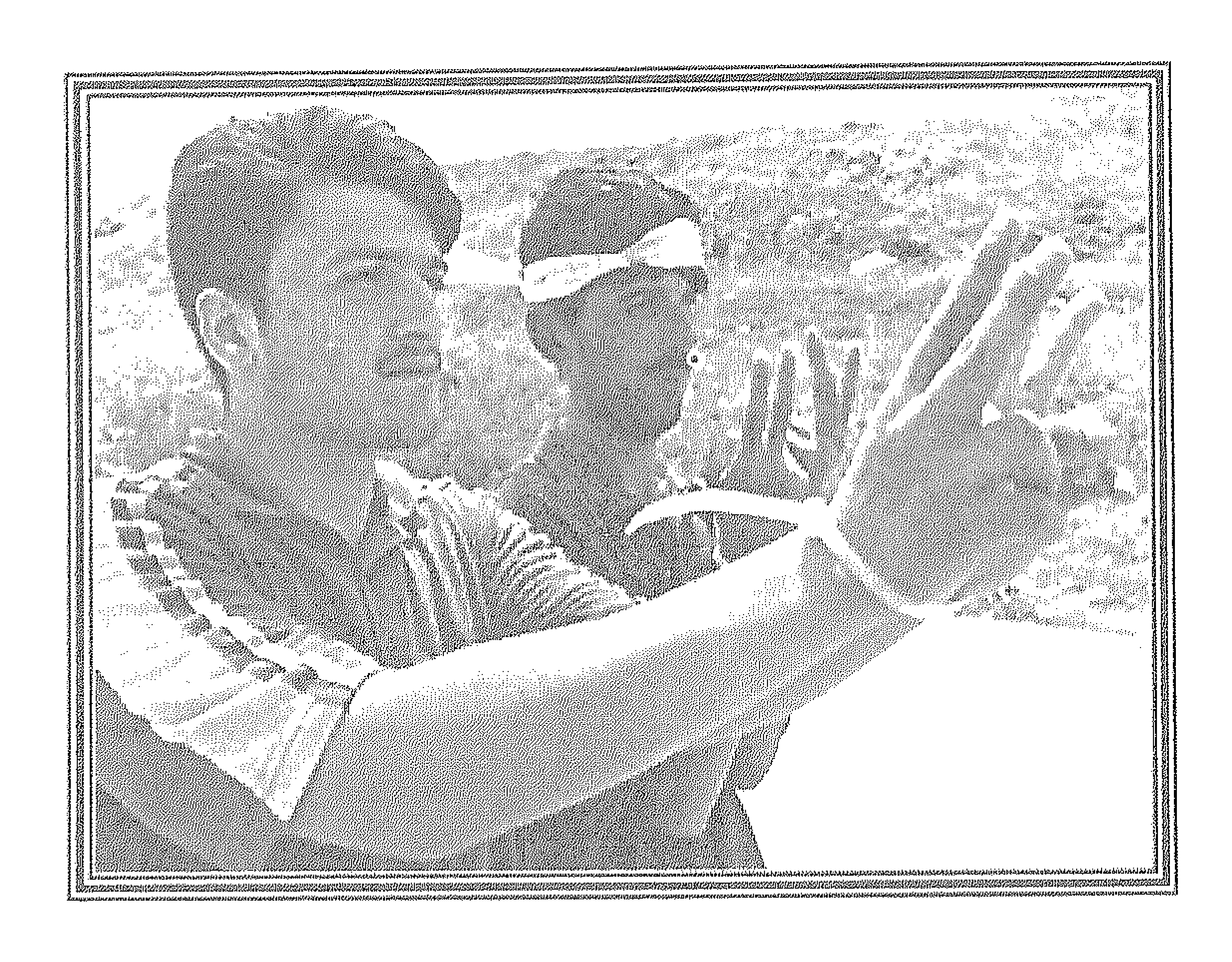
سجناء يمكثون في السجن لأكثر من (٢٠) سنة يجب أن يتحــرروا فــورًا. بالنسبة لكم نحن قتلة، ولكن بالنسبة لشعبنا نحن أبطال حرب.

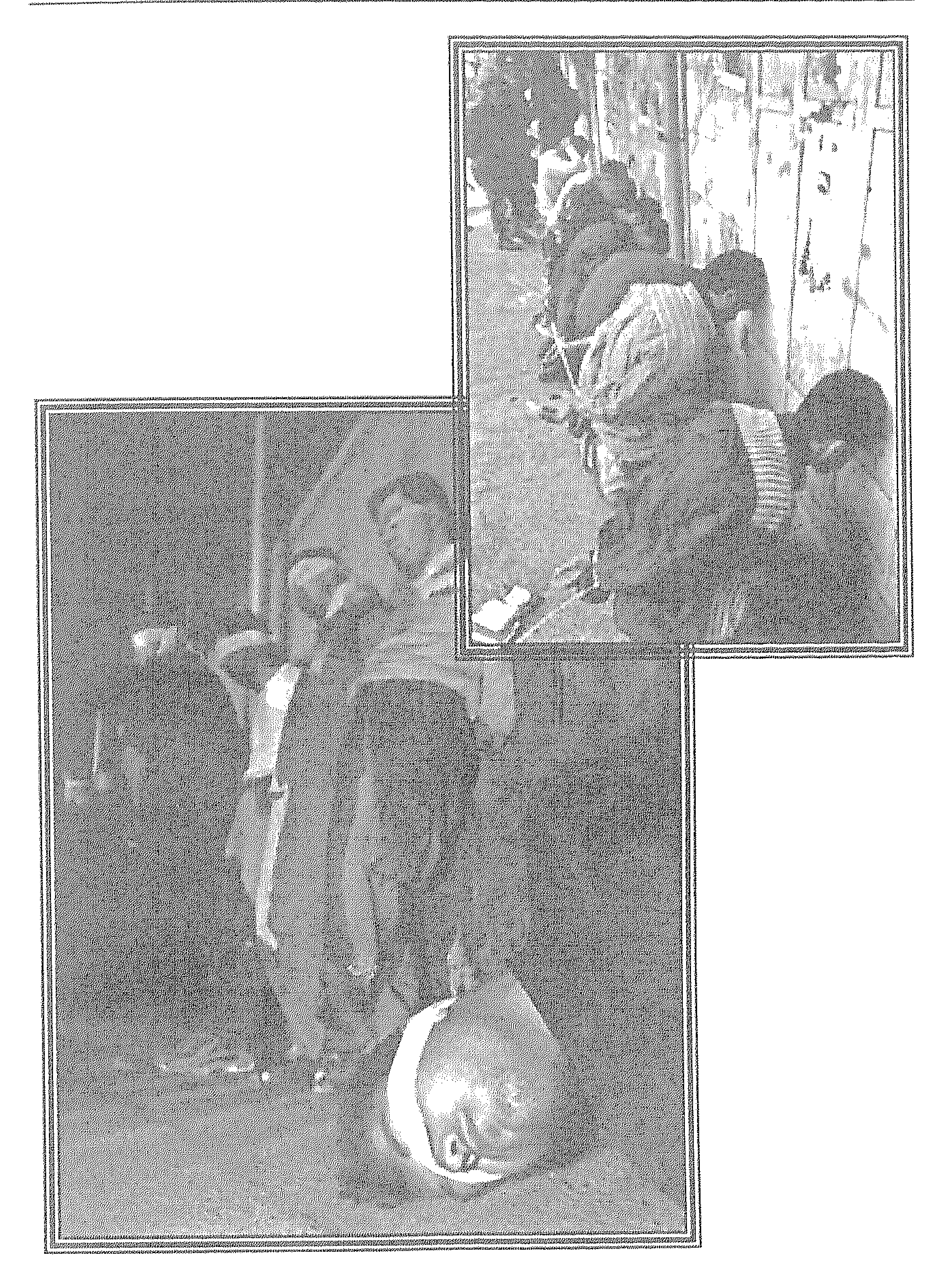
(عاموس هرئيل (هآرتس) ١١/٧/٢٠٠٣) ■

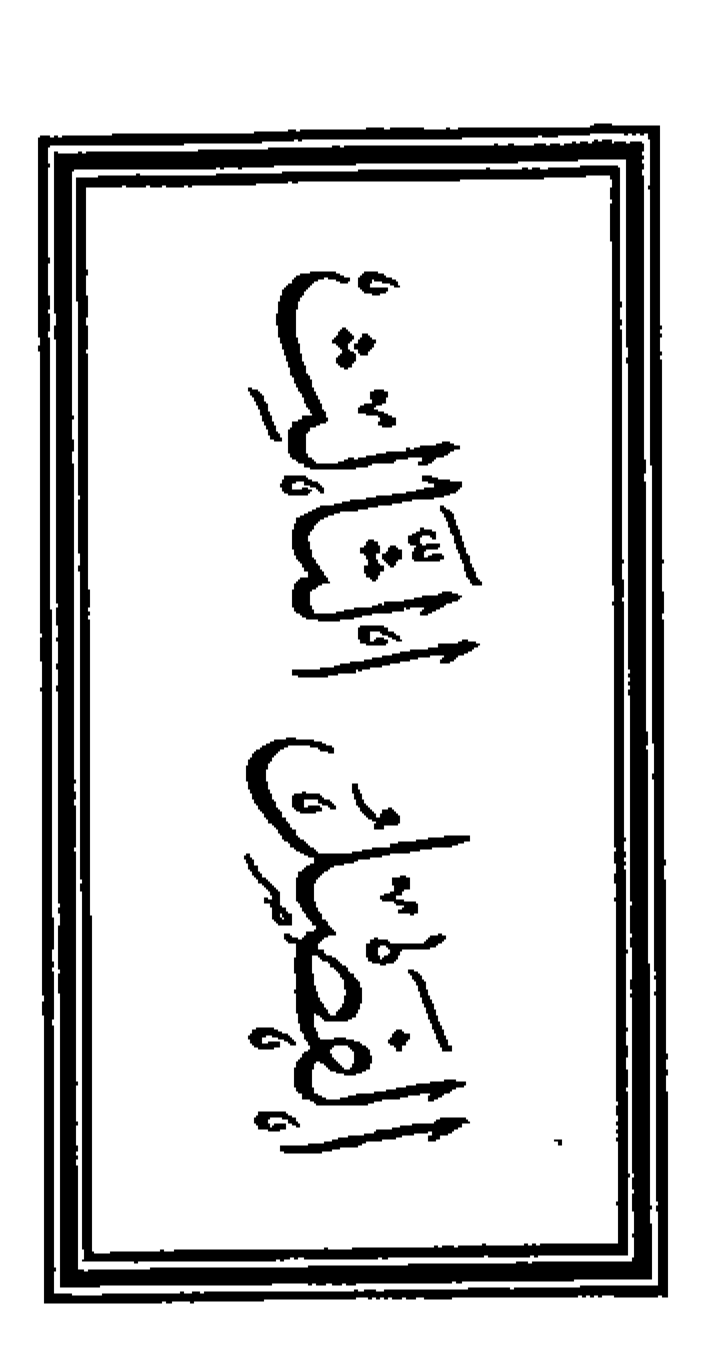












المعتقلون المنسيون في هوامش التسوية

- اتفاق إعلان المباديء "أوسلو"
- اتفاقية القاهرة
- اتفاقية طابا "أوسلو ٢"
- اتفاقية واي ريفر

• اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) •

بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على هـــذه الاتفاقيـــة نحـــو (١٢٥٠٠) أسير فلسطيني، ولم تتطرق هذه الاتفاقية إلى قضية الأســـرى في بنودها ونصوصها، ولقد تعاملت حكومة الاحتلال مع قضية الإفراج عـــن الأسرى من منطلقات ما يسمى (مبادرات حسن النية) ووفـــق مقـــاييس إسرائيل الداخلية.

• اتفاقية القاهرة (غزة / أريحا) •

بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على هـــذه الاتفاقيـــة نحـــو (١٠٥٠٠) أسير فلسطيني، وقد نصت المادة (٢٠) تدابير تعزيز الثقة البنـــد الأول على ما يلي: لدى التوقيع على هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج أو تسليم السلطة الفلسطينية خلال مهلة خمسة أسابيع حوالي (٥٠٠٠) معتقل وسجين فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والأشخاص الـــذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحرارًا في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو قطاع غزة، والسجناء الذين يتم تســـليمهم إلى الســـلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طيلة المدة المتبقية من مدة عقوبتهم.

ولقد قامت السلطات الإسرائيلية بإطلاق سراح (٤٤٥٠) معتقلاً منهم

(٥٥٠) أطلق سراحهم إلى مدينة أريحا، ولم تلتزم إسرائيل بالإفراج عن العدد المتفق عليه، وأجبرت المفرج عنهم بالتوقيع على وثيقة تعهد تلزم المعتقل في تأييده للتسوية ونبذه للإرهاب (أي المقاومة).

واعتبرت الجمعيات الحقوقية هذا التعهد خرقًا واضحًا للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تمنح الفرد حرية الرأي والتفكير والمعتقد السياسي وخاصة المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي نصت على: "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل".

كما استخدمت السلطات الإسرائيلية من قضية التوقيع على هذا التعهد وسيلة للاستهزاء بعدد من المعتقلين، وذلك عندما رفضت الإفراج عنهم بالرغم من توقيعهم على هذا التعهد، كما رفضت الإفراج عن المعتقلين الذين اعتقلوا بعد تاريخ ١٩٩٣/٩/١٣.

• اتفاقية طابا الموقعة في واشنطن •

بتاريخ ١٩٩٥/٩/٨

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على هذه الاتفاقية نحو (٦٠٠٠) أسير فلسطيني، وقد نصت المادة (١٦) إجراءات بناء الثقة في البند الأول على ما يلي:

[ستفرج إسرائيل عن - أو تنقل إلى الجانب الفلسطيني - موقوفين ومساجين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ستتم المرحلة الأولى

للإفراج عن هؤلاء المساجين والموقوفين عند التوقيع على هـذه الاتفاقيـة، والمرحلة الثانية ستتم قبيل يوم الانتخابات، سيكون هناك مرحلة ثالثة مـن الإفراج عن الموقوفين والمساجين، وسيتم الإفراج عنـهم ضـمن الفئـات المفصلة في الملحق السابع "الإفراج عن معـتقلين ومسـاجين فلسـطينيين" سيكون المفرج عنهم أحرارًا في الرجوع إلى بيوتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة]. وجاء في الملحق السابع "إطـلاق سـراح السـجناء والموقـوفين الفلسطينيين" ما يلي:

سيتم إطلاق سراح الموقوفين والسجناء كما هو متفق عليـه في المـادة (١٦) من هذه الاتفاقية على ثلاث مراحل:

➢ **المرحلة الأولى:** عند التوقيع على الاتفاقية، حيث سيتم إطلاق سـراح الأسرى حسب الفئات التالية الموقوفين أو السجناء سيكونون من ضمن الذين سيطلق سراحهم كما ورد أعلاه.

١- سيتم إطلاق سراح جميع المعتقلات والسجينات في المرحلة الأولى.

٢- الأشخاص الذين قضوا أكثر من ثلثي المدة لمحكوميتهم.

٣- الموقوفون، أو السجناء المتهمون أو الذين سجنوا لقيامهم بتهم تتعلـق بالأمن، ولم ينتج عنها قتلى أو جرحى بصورة خطيرة.

٤- الموقوفـون أو السجناء المتهمـون أو المدانون بتـهم إجراميـة لا علاقة لها بالأمن.

٥- مواطنـو الدول العربيـة الذين احتجزوا في إسرائيل بانتظـار تنفيـذ

أوامر إبعادهم.

➢ **المرحلة الثانية:** قبل يوم الانتخابات (المجلس التشريعي)، الموقوفون والسجناء من بين الفئات المفصلة في هذه الفقرة، والذين يطابقون المعيار المنصوص عليه في الفقرة أعلاه ستعتبرهم إسرائيل جديرين بإطلاق سراحهم.

١- السجناء أو الموقوفون الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ سنة أو أكثر.

٢- السجناء أو الموقوفون تحت سن ١٨ عامًا.

٣- السجناء الذين مضى على فترة سجنهم ١٠ سنوات أو أكثر.

٤- السجناء أو الموقوفون المرضى وغير الأصحاء.

➢ **المرحلة الثالثة :** خلال مفاوضات الحل النهائي: المرحلة الثالثة لإطلاق سراح السجناء والموقوفين ستتم خلال مفاوضات الوضع النهائي، وستشمل الفئات المنصوص عليها أعلاه، ومن الممكن البحث في إضافة فئات أخرى لها.

وضمن **المرحلة الأولى** كان من المقرر إطلاق سراح (١٥٠٠) أسير بينهم جميع الأسيرات الفلسطينيات إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تفرج إلا عن (٨٨٢) أسيرًا وسجينًا بينهم (٣٧٥) سجينًا مدنيًا تم اعتقالهم على خلفيات جنائية.

ولم يتم إطلاق سراح سوى أسيرة واحدة "بشاير أبو لبن " حيث رفضت الأسيرات الفلسطينيات الخروج من السجن بسبب تحفظ السلطات

الإسرائيلية على عدد منهن. وذلك على اعتبار أن القانون الإسرائيلي ينص على أن الأسرى الذين حوكموا أمام محاكم إسرائيلية مدنية يتوجب مصادقة رئيس الدولة على الإفراج عنهم، وذلك يمنحهم عفوًا تامًا. أما الذين حوكموا أمام المحاكم العسكرية فإنه يتطلب مصادقة لجنة عسكرية وموافقة قائد المنطقة الوسطى على عملية الإفراج.

وبهذا الشكل دخلت قضية الأسرى في متاهات القانون الداخلي الإسرائيلي مما أدى إلى التجزئة والمماطلة في قضية الأسرى والمعتقلين، لقد تأخرت عملية إطلاق سراح الأسيرات الفلسطينيات إلى أكثر من (١٦) شهرًا لحين التوقيع على بروتوكول الخليل.

وضمن **المرحلة الثانية** كان من المقرر إطلاق سراح (١٢٠٠) أسير وقد قامت السلطات الإسرائيلية بتاريخ ٩٦/١/١٠ بالإفراج عن (٧٨٢) أسيرًا، كما قامت بتاريخ ١٩٩٦/١/١١ بالإفراج عن نحو (٢٦٠) أسيرًا، وتلاعبت السلطات الإسرائيلية بشكل واضح بالقوائم حيث قامت بإدراج أسماء (١٦٠) معتقلاً من قطاع غزة تم اعتقالهم بسبب دخولهم الخط الأخضر دون حصولهم على تصاريح عمل بالإضافة إلى (٢٠٠) معتقل مدني اعتقلوا على خلفيات جنائية كما لم تراعِ السلطات الإسرائيلية القضايا الإنسانية في عملية الإفراج عن الأسرى. بل إن معظم الذين تم الإفراج عنهم ممن انقضت فترة محكوميتهم أو ممن لم يتبق لهم سوى فترة وجيزة.

وفي دراسة أجرتها مؤسسة التضامن الدولي لحقــوق الإنســان شملــت (١٠٦) أسرى فلسطينيين تم الإفراج عنهم خلال هذه الفترة مــن ســجن النقب قسم دالِ (د) اتضح أن (٨٢ %) من المفرج عنهم قد قضوا أكثــر من ثلثي مدة محكوميتهم و(٣٦%) بقي على انقضاء مدة محكوميتهم أقــل من شهر و٣٦% بقي على انقضاء مدة محكوميتهم أقل من ثلاثة أشــهر و (١٤%) بقي على انقضاء مدة محكوميتهم أقل من ستة أشــهر و (١٥%) بقي على انقضاء محكوميتهم أقل من سنة.

لقد تمكنت الحكومة الإسرائيلية من تجزئة قضية الأسرى، وقسمت عملية الإفراج عنهم إلى مراحل لم تحدد زمنيًا مما ترك الباب واسعًا للتلاعب فيها، كما لم يرد أي ذكر لأسرى فلسطين من مناطق الــ"٤٨" وأسرى القدس، وتعامل الاحتلال مع تنفيذ الاتفاقات من جانب واحد حيث كان هو الجهة الوحيدة المخولة بتحديد وضع كشوفات الأسماء للأسرى المفرج عنهم دون أن يكون للجانب الفلسطيني أي دور في ذلك.

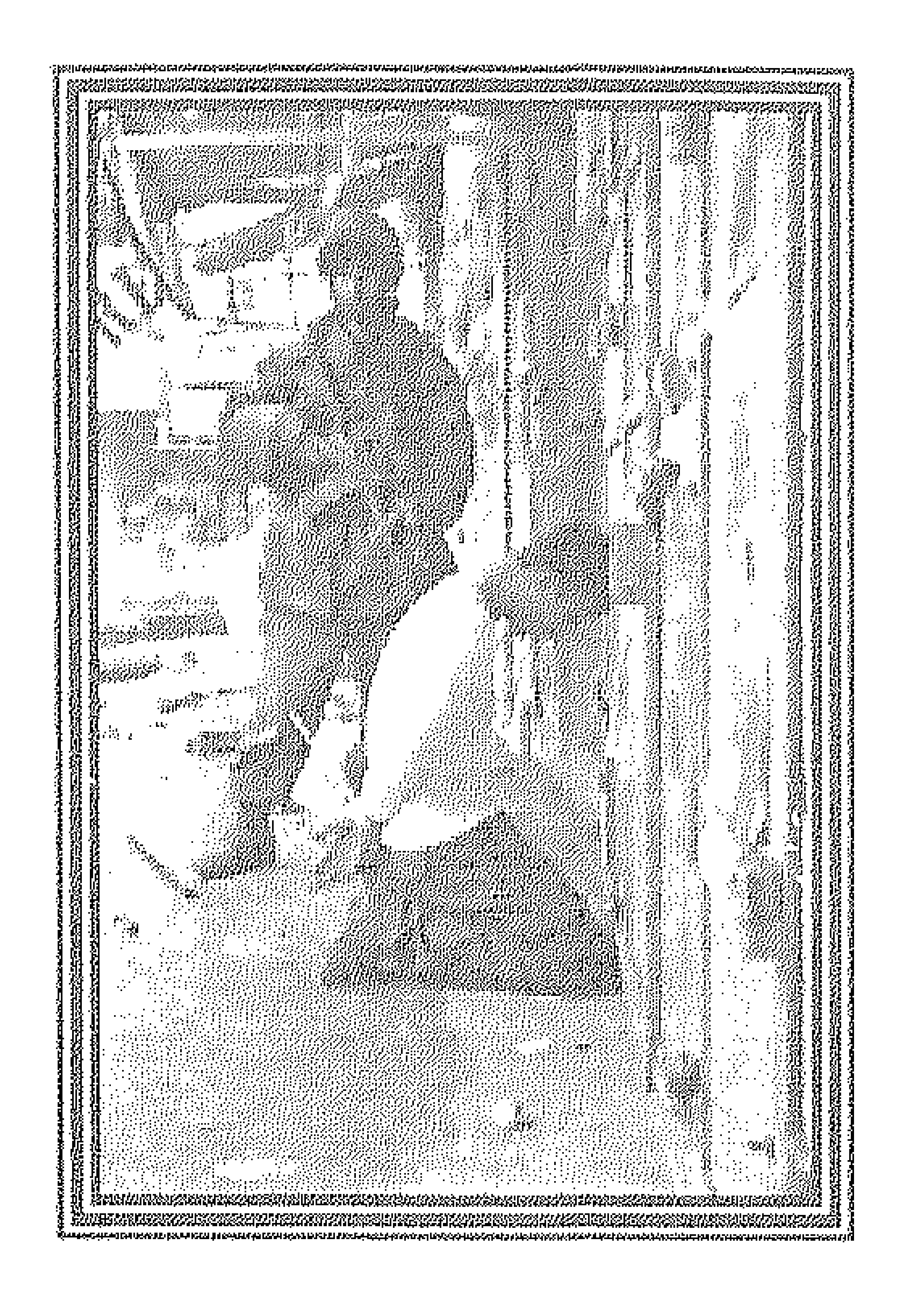
• مذكرة واي ريفر الموقعة في واشنطن •

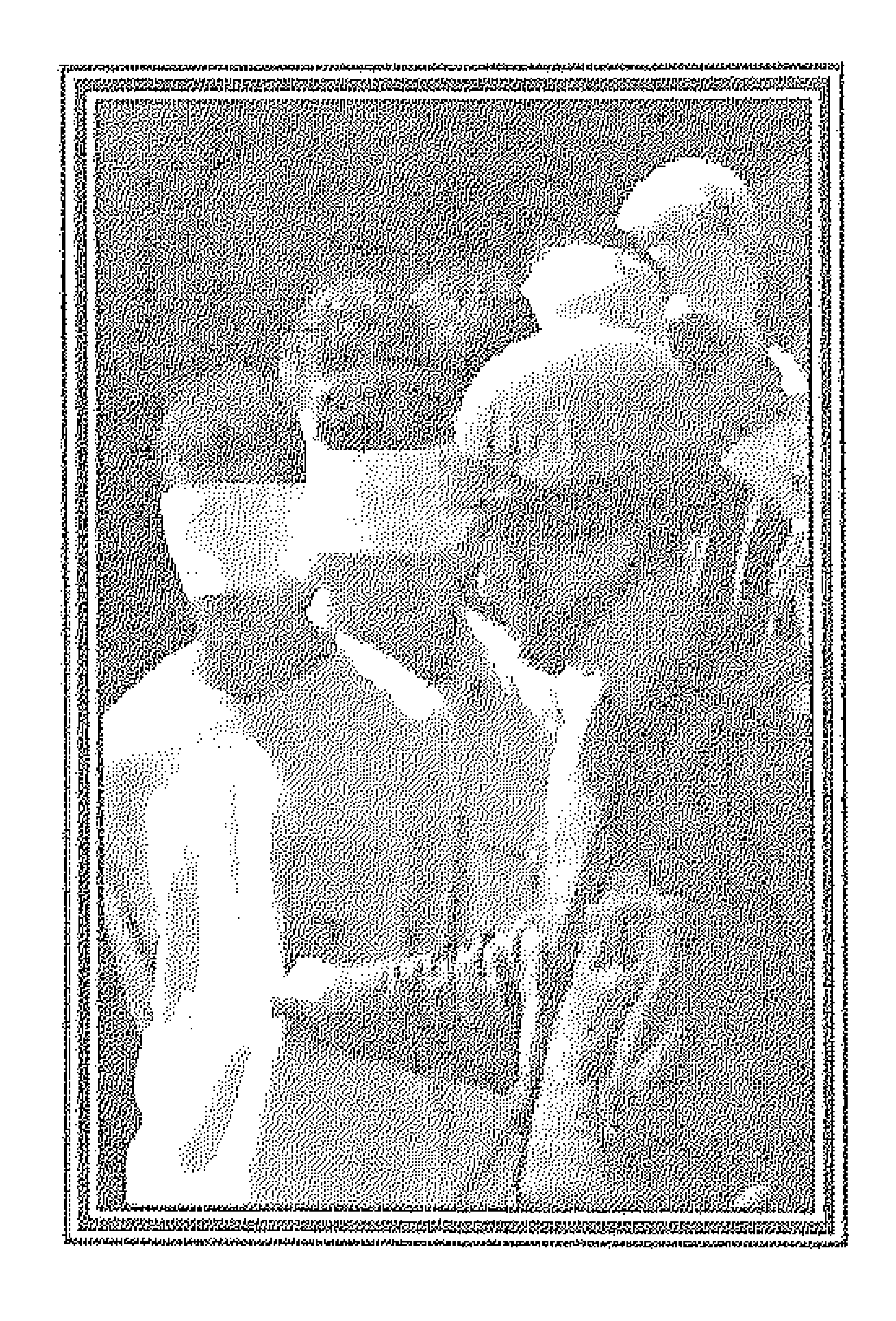
بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٣

لم تتضمن هذه المذكرة «واي ريفر» أي نص خطــي يتعلــق بقضــية الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وإنما كان الحديث حول تعهد إسرائيلي بضمان أمريكي للعمل على إطلاق ســراح (٧٥٠) أسيرًا فلسطينيًا على ثلاث دفعات بواقع (٢٥٠) في كل دفعة، وفي تــاريخ

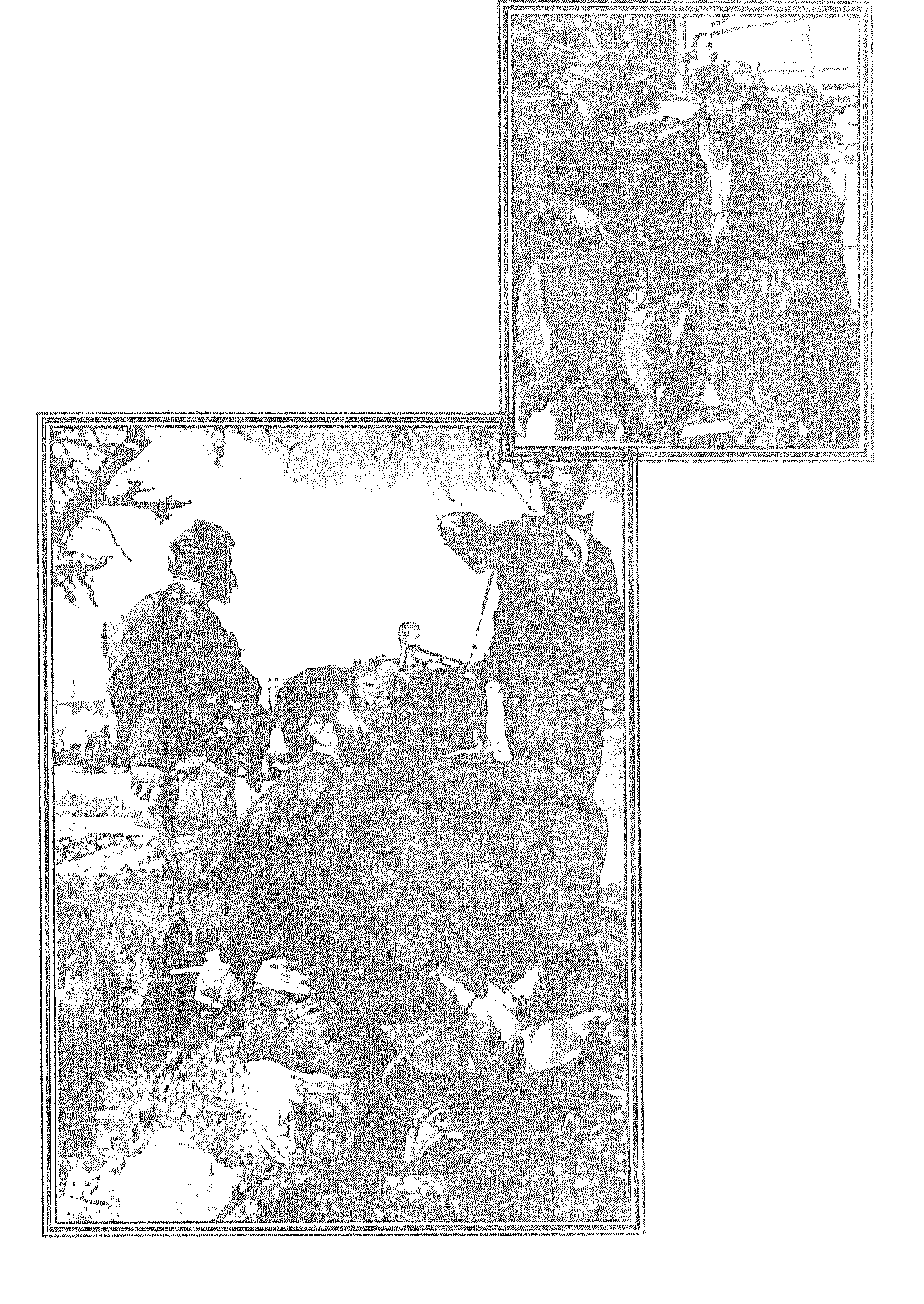
١٩٩٦/١١/٢٠ قامت السلطات الإسرائيلية بإطلاق سراح (٢٥٠) أسيرًا فلسطينيًا بينهم (٩٤) معتقلاً سياسيًا و(١٥٦) معتقلاً من الجنائيين "سجناء الحق العام" وذلك على النحو التالي: (٦٥) معتقلاً من قطاع غزة بينهم (١٦) معتقلاً سياسيًا فقط، (٥٨) من المعتقلين السياسيين تم الإفراج عنهم من سجن مجدّو، وهم من ذوي الأحكام المنخفضة، والتي قاربت مدة محكوميتهم على الانتهاء، الأمر الذي خلق جوًا من الإحباط والغضب لدى المواطنين الفلسطينيين، ودفع بالأسرى الفلسطينيين لإعلان الإضراب عن الطعام لمدة (١٠) أيام اعتبارًا من تاريخ ١٩٩٨/١٢/٥ مطالبين بإطلاق سراحهم.

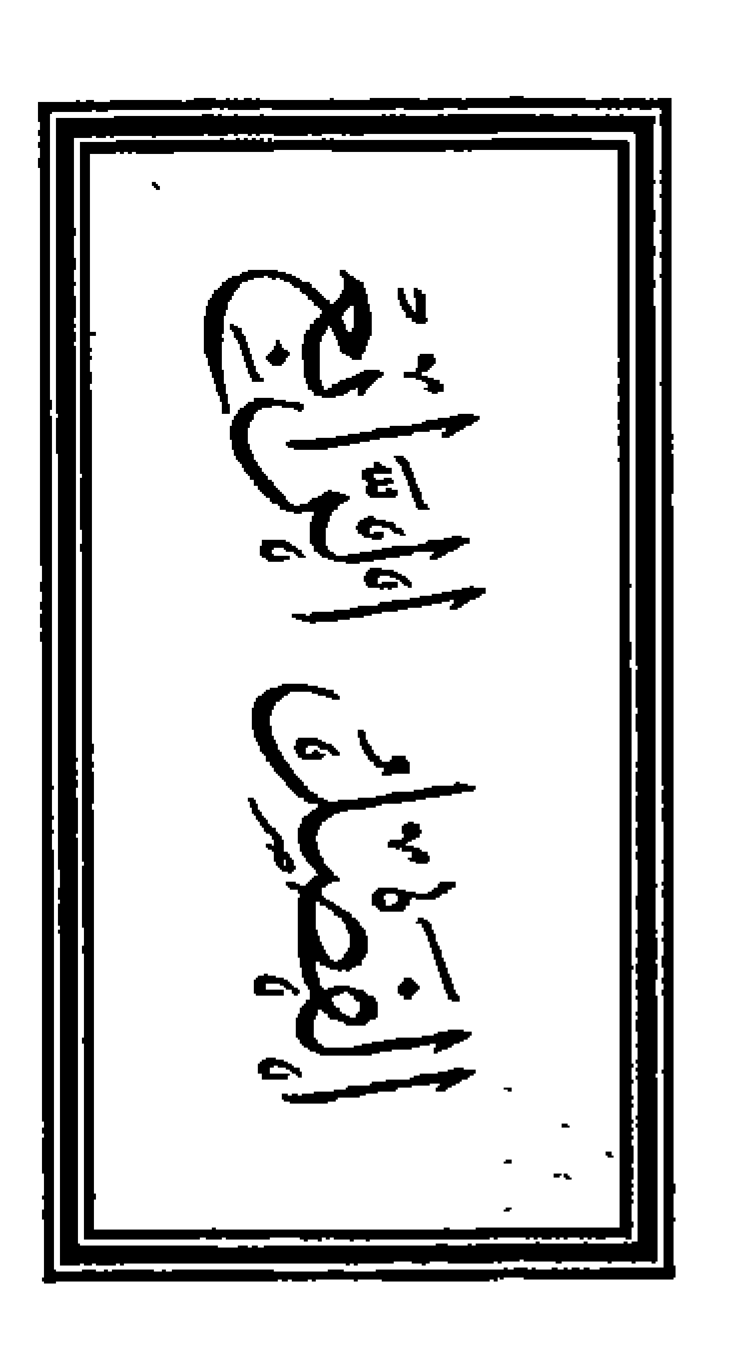
ورغم الإفراج عن العديد من الأسرى الفلسطينيين إلا أن سلطات الاحتلال لم تتوقف عن سياسة الاعتقال طوال هذه الفترة، وذلك عن طريق اعتقال المواطنين من مناطق "ب، ج" أو عبر المعابر الحدودية ونقاط التفتيش بين المدن، ولا يزال مصير نحو (٥٥٠) معتقلاً من ذوي الأحكام المؤبدة ولاسيما من تطلق عليهم إسرائيل "من تلطخت أيديهم بدماء يهود" مجهولاً يكتنفه الغموض، ولا يزال الأسرى الفلسطينيون – ورغم جميع الاتفاقيات الموقعة – رهائن سلام بعد أن كانوا رهائن حرب.■













- المعتقلات المركزية
- مراكز التوقيف

دأبت سلطات الاحتلال الصهيوني منذ احتلالها لفلسطين في العام ١٩٤٨ على اعتقال الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، ويقبع اليوم منهم حوالي (٨٠٠٠) أسير فلسطيني وعربي في نحو (عشرين) معتقلاً ومركز توقيف موزّعة على كافّة الأراضي المحتلّة، وبعض هذه المعتقلات بُني في العهد العثماني أو البريطاني، فيها غرف وزنازين متعفّنة تُركت بقصد إيقاع الإيذاء بالأسرى، وسلب الاعترافات منهم بالطرق غير المشروعة.

• المعتقلات الصهيونية المركزية •

يتوزّع الأسرى على المعتقلات الصهيونية المركزية ومراكز التوقيف، أما المعتقلات فهي:

➢ **معتقل الرملة:**

يقع معتقل الرملة في منتصف الطريق بين مدينتي اللد والرملة المحتلّتين عام ١٩٤٨، وهو عبارة عن قلعة محصّنة محاطة بأسوار عالية، وكان حتى عام ١٩٨٤ يُعتبر المعتقل النموذجي في وسائله القمعية؛ ولهذا كان مزارًا للوفود الخارجية والداخلية على السواء. دُشّن هذا المعتقل منذ اليوم الأول للاحتلال عام ١٩٦٧، وقد عاملت إدارة المعتقل الأسرى بشكل وحشي جدًا، وذلك جريًا على سياسة سلطات المعتقلات العامّة الهادفة إلى تصفية الأسرى والمعتقلين ماديًا ومعنويًا.

والمعتقل يتكوّن من عدّة أقسام هي: (المستشفى - المعبار - معاليه

إلياهو- نيتسان – العزل – الخيام – نفي ترتسا – النساء). ويقبع الآن في هذا المعتقل حوالي (٩٠) أسيرًا موزّعين على عدّة أقسام، كما يقبع في مستشفى المعتقل حوالي (٢٥) أسيرًا منهم (١٥) حالة تقيم بشكل دائم، كما يقبع في معتقل النساء حوالي (٦٦) أسيرة.

➢ **معتقل عسقلان:**

يقع في مدينة عسقلان العربية المحتلّة، جنوبي مدينة المجدل، وهو أحد المراكز العسكرية التي أقامها البريطانيون عام ١٩٣٦ دشّنه الأسرى الفلسطينيون بتاريخ ١٩٦٩/٢/١١. ويُعتبر من أعنف المعتقلات التي تمارس التعذيب بحق أسرى المقاومة الفلسطينية، ويحيط به سور يرتفع نحو ستّة أمتار محاط بالأسلاك الشائكة إضافة إلى أبراج المراقبة، وفيه (٥٥٠) أسيرًا لا تقلّ أحكامهم عن (١٥) سنة. زنازينه رطبة لا تدخلها أشعة الشمس، والحرارة به مرتفعة، وغرفه دائمًا مزدحمة.

➢ **معتقل نفحة الصحراوي:**

يبعد معتقل نفحة الصحراوي حوالي (١٠٠) كم عن مدينة بئر السبع و (٢٠٠) كم عن مدينة القدس، ويُعدّ المعتقل من أشدّ المعتقلات الصهيونية وأقساها، ولا غرابة في ذلك إذا عرفنا أنه استُحدث خصّيصًا لعزل القيادات الفلسطينية من الأسرى، وإخضاعهم للموت التدريجي. ويتكوّن معتقل نفحة من بناءين أحدهما قديم والآخر جديد صُمّم على الطراز الأمريكي المخصّص للمعتقلين الجنائيين وتجّار المخدّرات، ويحاط هذا المعتقل

بتحصينات أمنية شديدة للغاية. وهو معتقل صحراوي بارد في الشتاء وحارّ جدًا صيفًا. ويقبع الآن فيه حوالي (٦٦٠) أسيرًا أغلبهم من ذوي الأحكام المرتفعة. وكان يقبع فيه حتى آذار/مارس الماضي الأسير الفلسطيني حسن سلامة الذي حاز على أعلى حكم في تاريخ الدولة العبرية وهو ٤٥ مؤبّدًا و٢٥ سنة إضافية.

➢ **معتقل بئر السبع:**

يقع معتقل بئر السبع على بعد (٥) كم جنوب مدينة بئر السبع على طريق (أم الرشراش) إيلات في منطقة صحراوية. وقد افتتح هذا السجن بتاريخ ٣/١/١٩٧٠، ويحيط بالمعتقل سور يتراوح ارتفاعه بين (٨-٩) أمتار، وتمتد جذوره إلى ثلاثة أمتار تحت الأرض لمنع الهروب عبر أنفاق، وقد أقيم بشكل متموّج بحيث يصعب تسلّقه، ويحيط بالمعتقل شريط شائك.

وقد أقامت سلطات الاحتلال ثمانية أبراج عالية للمراقبة فوق السور، مساحة كلّ برج حوالي عشرين مترًا مربعًا، عدا البرج الرئيس المقام فوق الباب الكبير للمعتقل الذي تبلغ مساحته ثلاثين مترًا مربعًا، يقبع في معتقل بئر السبع حاليًا حوالي (٨٠) أسيرًا.

➢ **معتقل شطّة:**

يقع هذا المعتقل في غور بيسان جنوبي بحيرة طبرية، حيث الحرارة المرتفعة التي تصل في فصل الصيف لأكثر من (٤٠) درجة مئوية. ويحيط بالمعتقل

جدار عال من الإسمنت المسلّح يصل ارتفاعه إلى (٣,٧٠)م يعلـوه سـياج شائك وأبراج ستّة للمراقبة، وتنتشر فيه الزنازين الانفراديـة، ويحتجـز في المعتقل حاليًا نحو (٢٤٠) أسيرًا.

➢ **معتقل تلموند:**

يقع جنوبي الخط الممتد بين مدينتي طولكرم ونتانيا على الطريق القديمـة المؤدّية إلى الخضيرة. وقد شُيّد هذا المعتقل خصّيصًا للأحداث من العـرب واليهود، ويقسم إلى قسمين: قسم للأحداث الذكور، وآخـر للأحـداث الإناث. يحيط بالمعتقل سور عال يصل ارتفاعه لثلاثة أمتار، وأربعة أبـراج عالية للمراقبة. يُحتجز في المعتقل حاليًا عدد كبير من الأطفال الفلسـطينيين الأسرى دون سنّ السادسة عشرة.

➢ **معتقل هداريم:**

يقع على مقربة من معتقل تلموند، وهو معتقل حديث نسبيًا أُسّس على نظام المعتقلات الأميركية، أقسامه على شكل دائري، وقد أنشئ بالأسـاس كسجن مدني، إلا أنه افتُتِحَ لاحقًـا قسـم خـاص بالأسـرى الأمنـيين الفلسطينيين. وقد أُدخل أول فوج من الأسرى الأمنيين الفلسطينيين إليه في شهر تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٩. ويُحتجز الأسرى الأمنيون الفلسطينيـون في قسم رقم (٣) المكوّن من (٤٠) غرفة صغيرة تضمّ كلّ غرفة منها اثنين من الأسرى. ويبلغ عدد الأسرى في معتقل هداريم (٢٤٠) أسيرًا من ذوي الأحكام المرتفعة، والذين يُصنّفون كخطِرين على أمن (إسرائيل).

➢ **معتقل عوفر العسكري:**

يقع على بعد (٤) كم جنوب رام الله قرب بيتونيا، ويتكوّن من عشرة أقسام، ويتّسع لـ (١٠٠٠) أسير، أنشئ سنة ١٩٨٨ وكان يُسمّى معتقل بيتونيا، وضمّ وقتها خمسة أقسام، وفي آذار/مارس عام ٢٠٠٢ أعيد افتتاحه بزيادة خمسة أقسام جديدة خاصّة في أعقاب اجتياحات المدن الفلسطينية. يبلغ عدد الأسرى في معتقل عوفر حسب آخر الإحصائيات حوالي (٧٥٠) أسيرًا فلسطينيًا يعانون من الضغط النفسي، ومن أقلّ الخدمات التي يجب أن تُقدّم للأسرى حسب الاتفاقيات الدولية بحقّ أسرى الحرب.

وعمدت إدارة المعتقل إلى الفصل بين المحامي والأسير من خلال زجاج، مما يتعذّر توقيع الأخير على إفادته، إضافة إلى المحاولات المتكرّرة من إدارة المعتقل لتعطيل هذه الزيارات التي لا تتعدّى عشر دقائق، وبذلك يعيق الاحتلال عمل المحامين بشكل مقصود. وكذلك يعاني الأسرى من الإهمال الطبي؛ لأن العلاج لأي مرض يقتصر بالعادة على حبّة (أكامول)، كما أن عددًا كبيرًا من معتقليه من الإداريين جُدّد لهم أكثر من مرّة، وهذا النوع من الاعتقال مخالف للقانون والمعاهدات والأعراف الدولية.

➢ **معتقل مجدّو:**

يقع معتقل مجدّو في منطقة مرج ابن عامر، ويتبع منطقة حيفا، يعاني المعتقلون فيه من جوّه الحار ورطوبته المرتفعة. وقد تمّ افتتاح معتقل مجدّو للأسرى الأمنيين الفلسطينيين في شهر آذار/مارس من عام ١٩٨٨ حيث

كان يقيم فيه قبل ذلك جنائيّون يهود ومعتقلون لبنانيون، ويوجد به ستّة أقسام منها خمسة أقسام مفتوحة (خيام) والسادس غرفتان فقط. ويتبع معتقل مجدّو سلطة الجيش الصهيوني وليس مصلحة المعتقلات.

يبلغ عدد المعتقلين فيه نحو (١٢٠٠) معتقل معظمهم من ذوي الأحكام المنخفضة نسبيًا، بالإضافة إلى عدد من المعتقلين الإداريين. ومن بين المعتقلين (٢٦٠) طالبًا جامعيًا أنشأ لهم الأسرى جامعة أطلقوا عليها اسم (جامعة يوسف) عليه السلام، حيث تهتم بالطلاب الدارسين في الجامعات، وتعدّ لهم المسابقات والاختبارات عبر أساتذة متخصّصين ضمن الأسرى، وتُعادل شهادته مع الجامعات الفلسطينية.

➢ **معتقل النقب الصحراوي (أنصار ٣):**

مع اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧وبعد قيام قوّات الاحتلال بحملات اعتقال جماعية في صفوف المواطنين الفلسطينيين، قامت قوات الاحتلال عام ١٩٨٨ بافتتاح معتقل النقب (أنصار ٣) الذي صُمّم على غرار معتقل (أنصار) في جنوب لبنان الذي افتُتح عام ١٩٨٢، و(أنصار ٢) في غزّة الذي افتُتح في عام ١٩٨٧.

في ذلك الوقت كانت الظروف الحياتية في المعتقل هي الأصعب، حيث قُسّم إلى خمسة أقسام كبيرة يتّسع الواحد منها لأكثر من (١٥٠٠) أسير، وكلّ قسم عبارة عن مجموعة أقفاص يصعب على الطيور الخروج منها.

نظرًا لظروف الحياة الصعبة في هذا المعتقل خاض الأسرى نضالات

طويلة سقط فيها شهيدان، تمكّن بعدها الأسرى من انتزاع حقوقهم من إدارة المعتقل. ويبلغ عدد الأسرى في معتقل النقب حوالي (٩٥٠) معتقلاً منهم (١٦٦) يصنَّفون أطفالاً، ويُعتبر معتقل النقب من أسوأ المعتقلات من حيث معاملة الإدارة والظروف الحياتية.

• مراكز التوقيف •

مراكز التوقيف والتحقيق هي الأخطر، وتتوزّع في كافّة الأراضي المحتلّة، نوجز منها ما يلي:

➢ **مركز توقيف "قدوميم":**

يقع بين نابلس وقلقيلية، يتّسع لـ (١٥-٢٠) شخصًا، وهو عبارة عن مركز توقيف لحين التحويل إلى المعتقلات الأخرى، يتعرض فيه الأسرى لأشد أنواع التعذيب والذل والتنكيل.

يقول الأسير المحرّر حسام نزال: "لقد أمضيت أربعة عشر عامًا في المعتقلات الصهيونية في السابق، إلا أن المعاناة التي شاهدتها في مركز (قدوميم) تفوق معاناة فترة السجن السابقة".

➢ **معتقل كفار عصيون:**

يقع في منطقة باردة جدًا جنوبي بيت لحم. يعاني الأسرى فيه أشدّ أنواع التعذيب والتنكيل، والزنازين الموجودة فيه صغيرة وانفرادية وضيّقة، ولا يوجد مكان لقضاء الحاجة، وفي بعض الأحيان توضع فيها زجاجة بلاستيكية فارغة لهذا الغرض.

➢ **مركز توقيف سالم:**

يقع على مدخل مدينة جنين من الجهة الغربية "الخط الأخضر"، ويعتبر مركز توقيف لا معتقلاً، إلا أن ازدحام المعتقلات جعله بمثابة معتقل. يوجد فيه ثماني غرف صغيرة جدًا، في كلّ واحدة ستّة معتقلين لهم (بطانية) واحدة هي الغطاء والفراش، ويفطرون جميعًا بعلبة لبن واحدة وهكذا على الغداء والعشاء، ويُضرَبون لأتفه الأسباب، ولا توجد حمّامات في الزنازين وإنما زجاجات.

➢ **معتقل حوارة:**

يقع جنوب مدينة نابلس، ويبعد عن المدينة كيلو مترًا واحدًا. يقبع فيه حوالي (٦٠) أسيرًا، لا تصل إلى غُرَفِهِ الثمانية شمس ولا هواء، ويوجد فيه عدد من المعتقلين يعانون حالات مرضية صعبة جدًا، منهم الأسير عنان لبادة من نابلس مصاب بشلل نصفي.

➢ **معتقل بيت إيل:**

يقع شمالي مدينة رام الله في منطقة نائية لا تصل إليها أية وسائل نقل؛ لأنها منطقة عسكرية، حيث لا يمكن الوصول إليها إلا مشيًا على الأقدام، حيث يقع المعتقل في منطقة جبلية عالية باردة جدًا في فصل الشتاء.

وهو مركز توقيف، ويوجد به محكمة عرفت بإطلاق أحكامها الاستفزازية. يعاني الأسرى فيه من سوء الطعام، وقلّة الاستحمام، وقلّة النوم، وعدم استخدام الدورات، وقلة الخروج.

ويوجد في المعتقل ستّ غرف مساحة ثلاثة منها (٣X٣) والباقي مساحتها (١X٢)، وينام الأسرى فيها على فرشات غير صالحة للنوم. عدد الأسرى فيه لا يتجاوز (٢٠) أسيرًا، وأحيانًا يزيد حسب حملات الاعتقالات.

➢ **معتقل كفار يونا:**

يقع معتقل كفار يونا على بعد ١٢ كم من مدينة طولكرم على طريق "نتانيا"، ويُطلق عليه اسم " قبر يونا" بالإضافة إلى "بيت ليد" نسبة لقرية بيت ليد التي يقع المعتقل فوق أراضيها. ولا يُعتبر هذا المعتقل معتقلاً بالمعنى المتعارف عليه. إذ يقوم بدور حلقة الوصل بين المعتقل والتحقيق، فبعد انتهاء التحقيق مع المعتقلين وقرار تقديمهم للمحاكمة يتم تحويلهم وتوزيعهم على بقيّة المعتقلات. وقد ازدادت أوضاعه سوءاً بعد عام ١٩٧١، إذ حوّلته السلطات الصهيونية إلى سجن انتقامي.

➢ **سجن أيلون:**

وهو أحد توابع معتقل الرملة، ويقبع فيه حاليًا الشيخ الحاج مصطفى الديراني والشيخ عبد الكريم عبيد.

➢ **معتقل المسكوبية:**

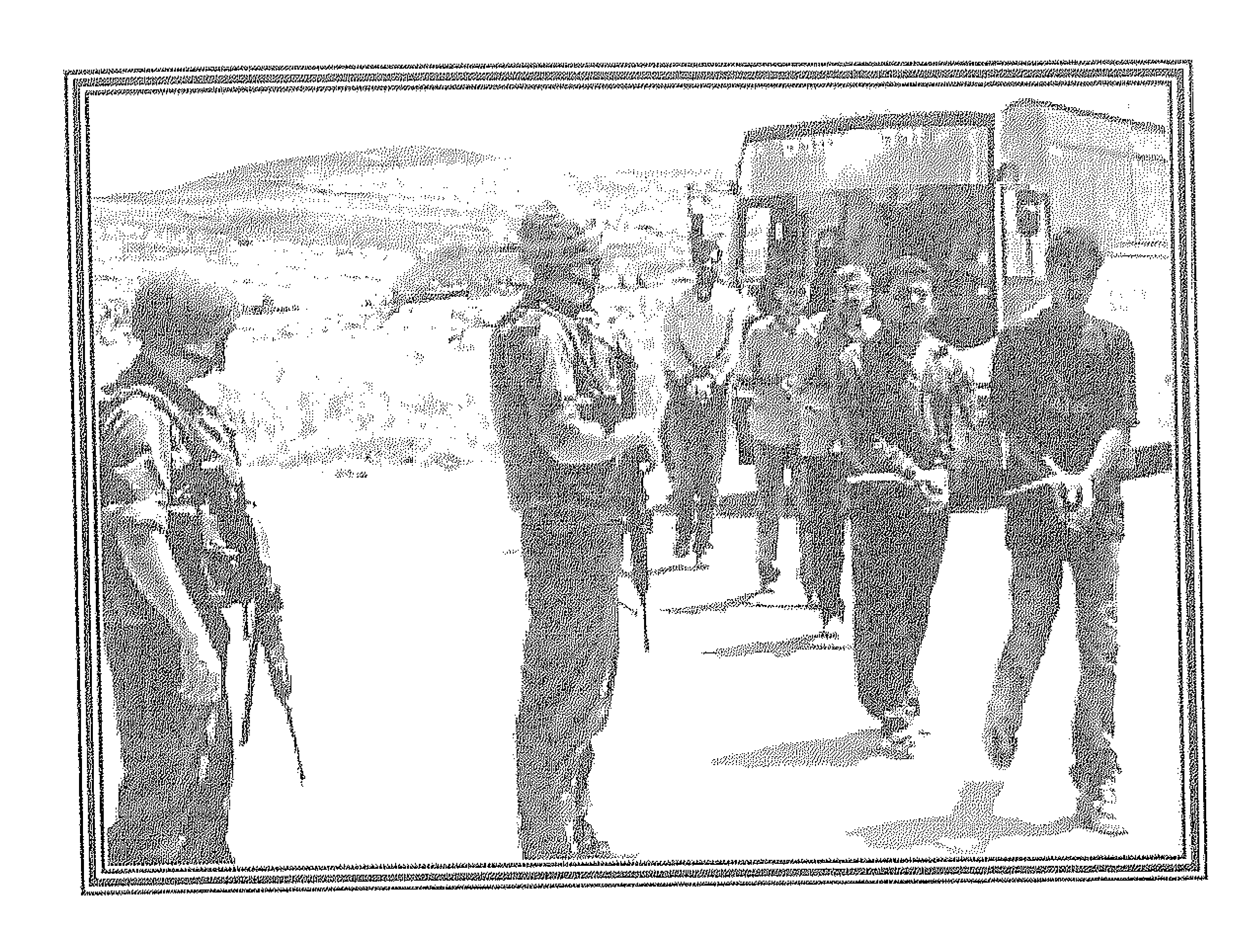
يقع في القسم الشمالي من مدينة القدس، ضمن ما يُسمّى "ساعة الروسي"، أقيم في عهد سلطات الانتداب البريطاني، وكان يعرف بالسجن المركزي، وهو مخصّص للتوقيف والاعتقال. ويقبع في المعتقل حوالي (٥٠)

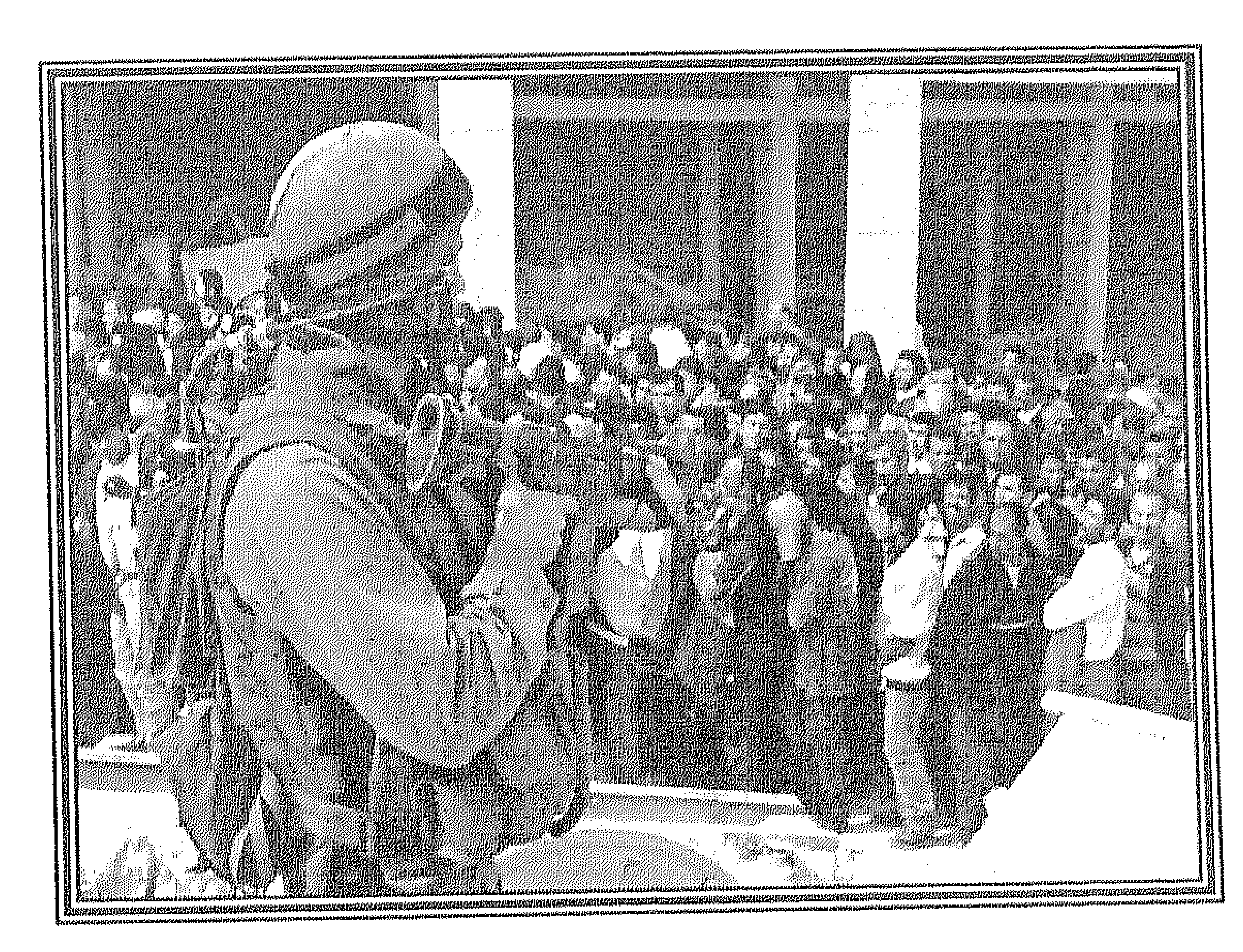
أسيرًا، وقد شهد أمام مؤسّسات حقوق الإنسان العديد من المفرج عنهم كيف كانوا يعذّبون في معتقل المسكوبية، وكأنه سجن من طراز آخر خصّص للتعذيب والنيل من الأسرى. وهو عبارة عن مركز تحقيق وتوقيف، ومن ثم يُحوّل المعتقلون إما إلى النقب أو عوفر أو مجدّو، وإذا كانت القضايا كبيرة يتم نقلهم إلى عسقلان أو أحد السجون المركزية.■

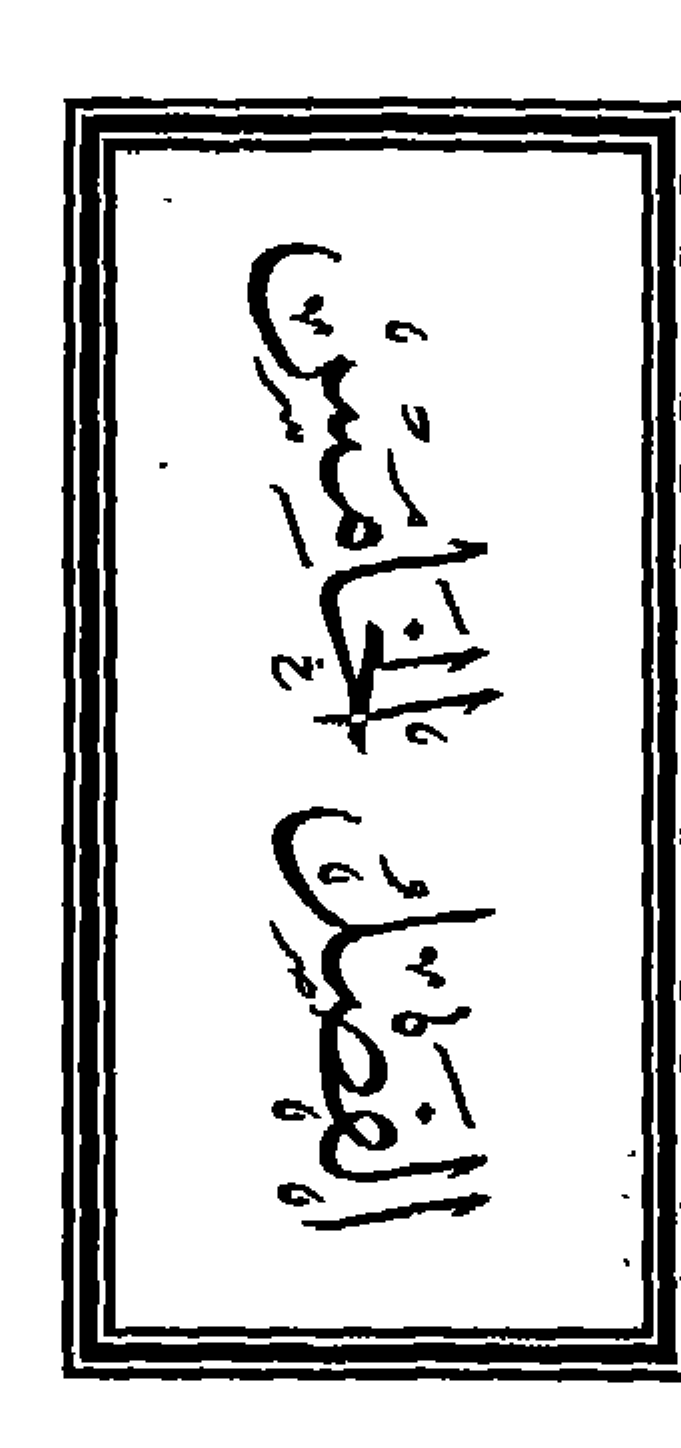


واحد من السجون الإسرائيلية: ما يحدث داخلها أبشع بكثير مما تعرفه عامة الناس









.. آلام السجون .. القهر والتعذيب الصهيوني

- خلفية عامة
- وسائل التعذيب
- نماذج لأساليب التعذيب
- شهداء قضوا نحبهم في السجون
- النقب كنموذج للوضع الصحي
- شاهد عيان
- استخدام المعتقلين كحقل تجارب طبية
- غرف العار (العملاء)

• خلفية عامة •

في الوقت الذي قامت فيه معظم مؤسسات حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة المختصة، بما فيها لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة بمناهضة التعذيب، قامت إسرائيل بتشريعه. وقد أثبتت العديد من الشهادات المشفوعة بالقسم لضحايا التعذيب، إضافة إلى العديد من التقارير لمجموعات وجمعيات المراقبة، عدى عن اعترافات مسؤولين حكوميين إسرائيليين، الاستخدام المنتظم والممنهج للتعذيب ضد الفلسطينيين الذين يتم التحقيق معهم على أيدي أجهزة الدولة الإسرائيلية المختلفة بما فيها الشرطة وجهاز المخابرات العامة (الشاباك).

فخلال السنوات الخمس عشرة الماضية حظيت إسرائيل باهتمام دولي كونها الدولة الوحيدة التي شرعت التعذيب بشكل صريح. وخلال هذه الفترة تم تداول هذا الموضوع في إسرائيل على مستوى عام. وقد ساهمت مؤسسات حقوق الإنسان في إسرائيل بطرح هذا الموضوع أمام المحاكم الإسرائيلية في أكثر من مناسبة. حتى أيلول ١٩٩٩ أكدت هذه الأحكام على قانونية استخدام جهاز المخابرات العامة (الشاباك) للتعذيب.

وقد لاقى قرار المحكمة العليا الإسرائيلية لعام ١٩٩٩ بعدم قانونية أربعة أساليب من الضغط الجسدي - الذي لم يكن له ترجمة على أرض الواقع لحجج "أمنية" - ترحيبًا من قبل مؤسسات حقوق الإنسان الدولية ومجموعات المراقبة، وقد تم النظر لهذا القرار باعتباره نجاحًا كبيرًا. وقد أشار

هذا القرار إلى أن جهاز المخابرات العامة (الشاباك) لا يملك الصلاحية لاستخدام الهز، والشبح، وجلسة القرفصاء، وحرمان السجين من النوم لفترات طويلة.

فعلى الرغم من التمجيد المحلي والدولي لهذا القرار - الذي أخطأ البعض في فهمه - حيث تم فهمه من قبلهم كقرار يلغي التعذيب في إسرائيل، أشار آخرون إلى عدم كفاية هذا القرار لإلغاء التعذيب في إسرائيل، من ضمن هؤلاء المدير الإقليمي لجمعية مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي أشار إلى أن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية لم يعتبر سوء المعاملة واستخدام التعذيب غير قانوني في جميع الظروف والأحوال.

علاوة على ذلك فإن المحكمة من الممكن أن تصدر حكمًا يشير إلى أن التعذيب "ضروري"، أو من الممكن أن يصدر الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) تشريعًا يجعل التعذيب وإساءة المعاملة قانونيًا. ناهيك عن أن المدعي العام من الممكن أن يقرر عدم إحضار المحقق الذي يمارس التعذيب أمام المحكمة.

بذلك أبقى هذا القرار الباب مفتوحًا لإمكانية أن يقوم محقق جهاز المخابرات العامة (الشاباك) بتعذيب المعتقلين خلال التحقيق دون أن يعاقب بالتذرع بضرورات "الدفاع" التي تم الإشارة إليها في المادة ٣٤(١١) من القانون الجزائي الإسرائيلي لعام ١٩٧٧.

• وسائل التعذيب •

مارست السلطات الإسرائيلية العديد من وسائل التعذيب والضغط الجسدي والنفسي، وفيما يلي جزء من هذه الوسائل:

– **تغطية الوجه والرأس:** حيث يتعرض المعتقل لتغطية وجهه بكيس قذر مما يؤدي إلى تشويش الذهن، وإعاقة التنفس.

– **الشبح:** أي وقوف أو جلوس المعتقل في أوضاع مؤلمة لفترة طويلة، وغالبًا ما يتم إجلاس المعتقل على كرسي صغير لا تتجاوز قاعدته ٢٥سم X ٢٥سم وارتفاعه حوالي (٣٠) سم، وتقيد يداه إلى الخلف.

– **الحرمان من النوم:** حيث يحرم المعتقل من النوم لفترات طويلة.

– **الحبس في غرفة ضيقة:** حيث يحبس المعتقل في زنزانة ضيقة جدًا يصعب فيها الجلوس أو الوقوف بشكل مريح.

– **الحرمان من الطعام:** حيث يحرم المعتقل من بعض الوجبات الغذائية إلا بالقدر الذي يبقى المعتقل حيًا، ولا يتم إعطاء المعتقل الوقت الكافي لتناول الطعام.

– **الضرب المبرح:** حيث يتعرض المعتقل للصفع والركل والخنق والضرب على الأماكن الحساسة والحرق بأعقاب السجائر والتعرض للصدمات الكهربائية.

– **التعرض للموسيقى الصاخبة:** حيث يتعرض المعتقل للموسيقى الصاخبة

التي تؤثر على الحواس.

ـ **التهديد بإحداث إصابات وعاهات:** حيث يتم تهديد المعتقل بأنه سوف يصاب بالعجز الجسدي والنفسي قبل مغادرة التحقيق.

ـ **الحط من كرامة المعتقل:** حيث يرغم المعتقل على القيام بأمور من شأنها الحط من كرامته "كأن يتم إرغام المعتقل على تقبيل حذاء المحقق".

ـ **حبس المعتقل مع العملاء:** حيث يتم وضع المعتقل مع مجموعة من العملاء الذين يعملون لحساب المخابرات الإسرائيلية.

ـ **أسلوب الهز:** حيث يقوم المحقق بالإمساك بالمعتقل، وهزه بشكل منظم وبقوة وسرعة كبيرة من خلال مسك ملابسه بحيث يهتز العنق والصدر والكتفين الأمر الذي يؤدي إلى إصابة المعتقل بحالة إغماء ناتجة عن ارتجاج في الدماغ.

ـ تهديد المعتقل بالاغتصاب والاعتداء الجنسي عليه أو على زوجته وذويه.

ـ اعتقال الأقارب من أجل الضغط على المعتقل.

ـ عرض المعتقل على ما يسمى بجهاز فحص الكذب.

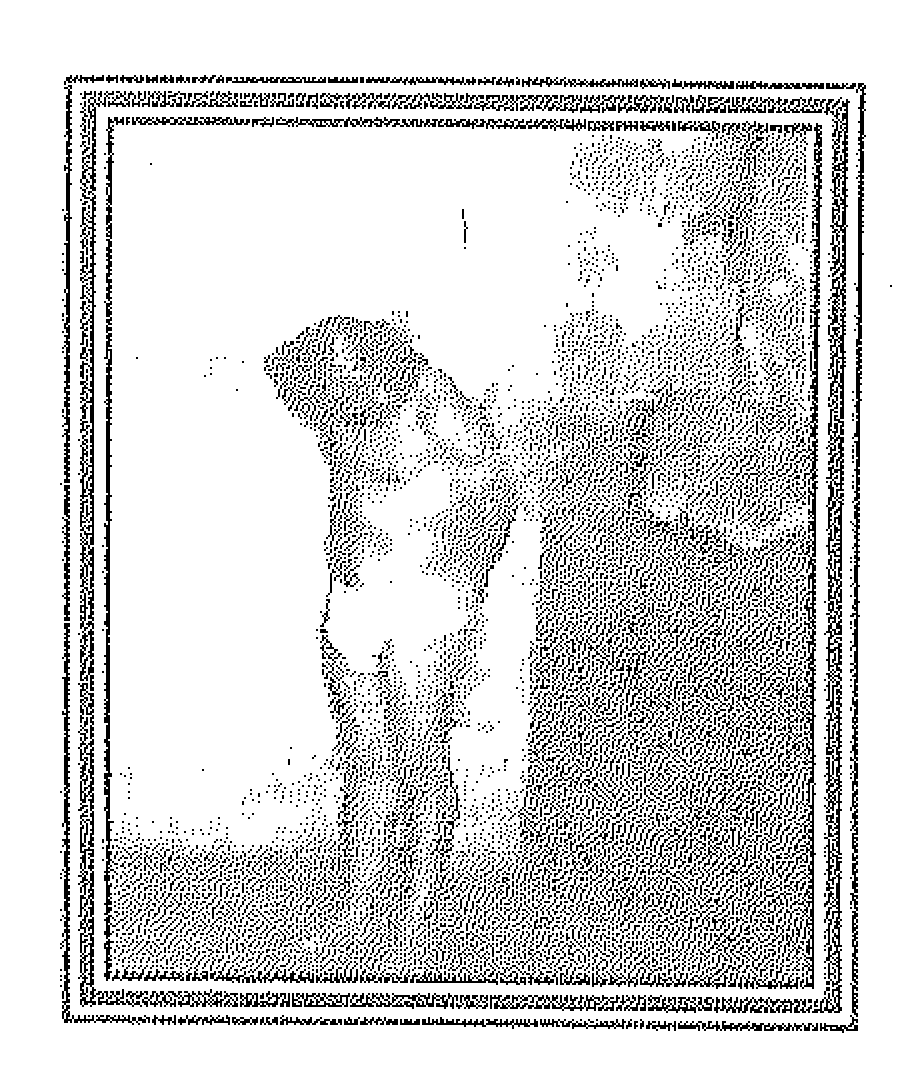
ـ تعريض المعتقل لموجات باردة شتاء وموجات حارة صيفًا أو كلاهما معًا.

ـ حرمان المعتقل من قضاء الحاجة.

ـ إجبار المعتقل على القيام بحركات رياضية صعبة ومؤلمة "وضع القرفصاء أو جلسة الضفدع لفترة طويلة.

• نماذج لأساليب التعذيب •

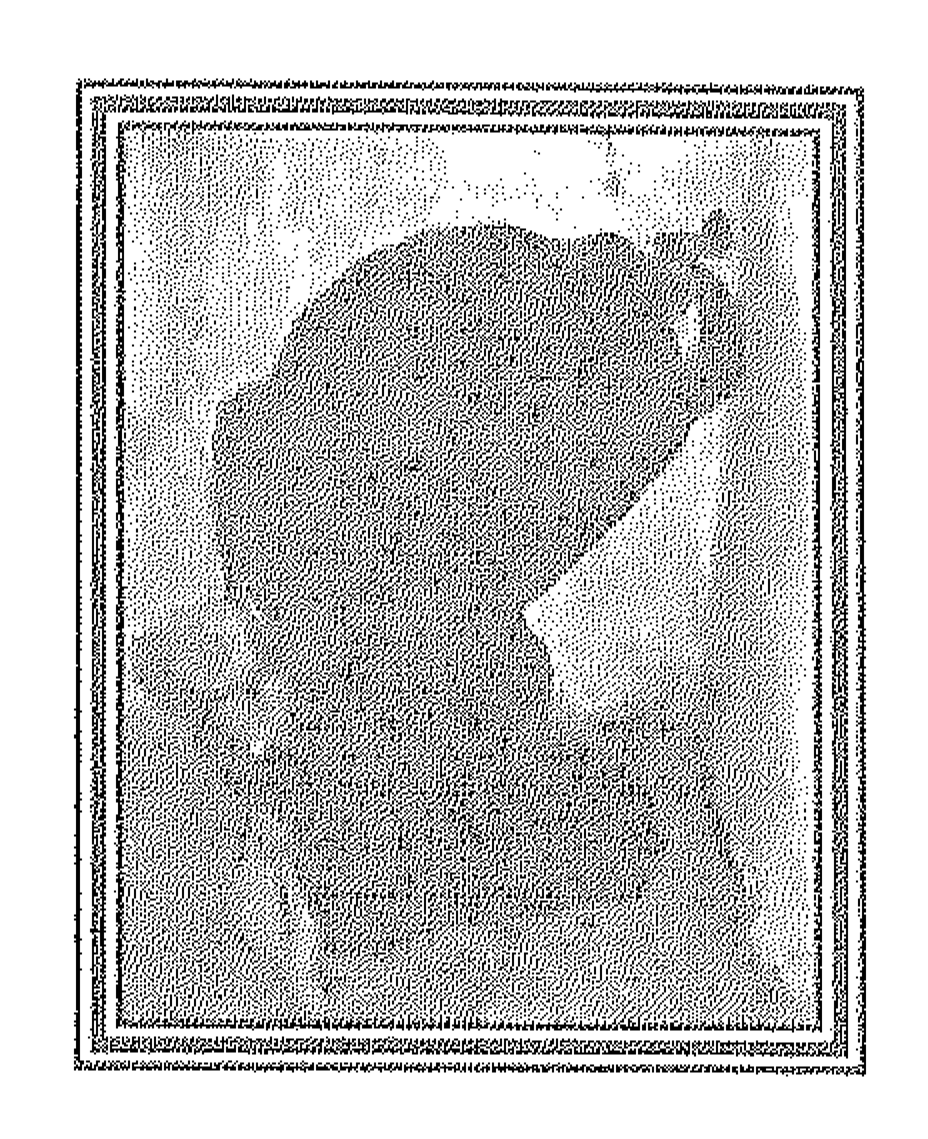
➢ أسلوب رش الأسير بالمياه الباردة:



يلجأ المحققون الإسرائيليون إلى هذا الأسلوب في فصل الشتاء أكثر من الصيف، حيث يقومون بسكب المياه المبردة داخل الثلاجة على جسم الأسير وهو عارٍ تمامًا، بهدف إلحاق أذى بليغ به، وينتج عن هذا الأسلوب الدنيء ارتعاشات حادة في كل أعضاء الجسد وشل تفكير الأسير.

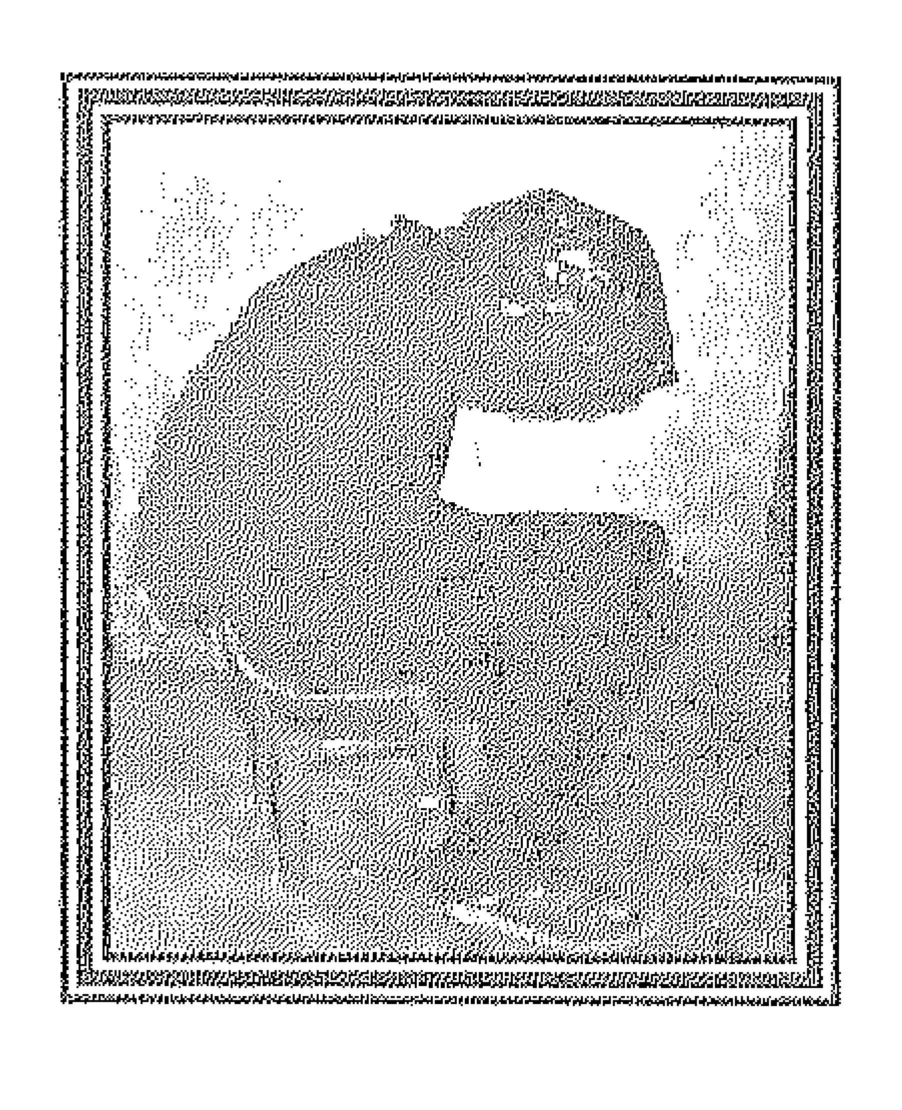


➢ أسلوب جلسة القرفصاء:



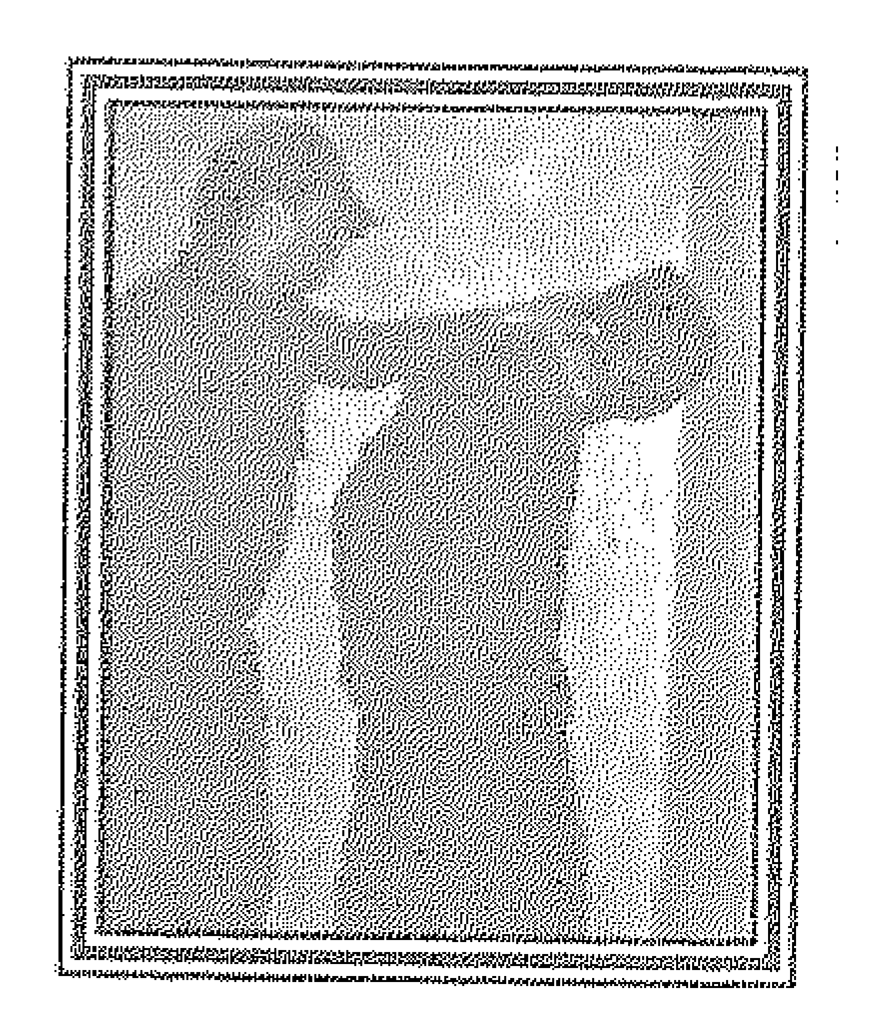
خلال هذا الأسلوب يمنع الأسير من ملامسة رأسه للجدار أو الارتكاز على ركبتيه على الأرض، بهدف إرهاق جسم الأسير، وخاصة عضلات القدمين والذراعين والكتفين، والعمود الفقري.

➢ أسلوب تغطية الرأس:



وسيلة لتعذيب السجين بيدين مقيدتين ومغطى الرأس، لإجباره على أن يجلس على كرسي أطفال بأرجل قصيرة جدًا. هذا الوضع لا يسمح للسجين بأن يتحرك كليًا وبذلك يقاسي آلامًا مميتة حيث

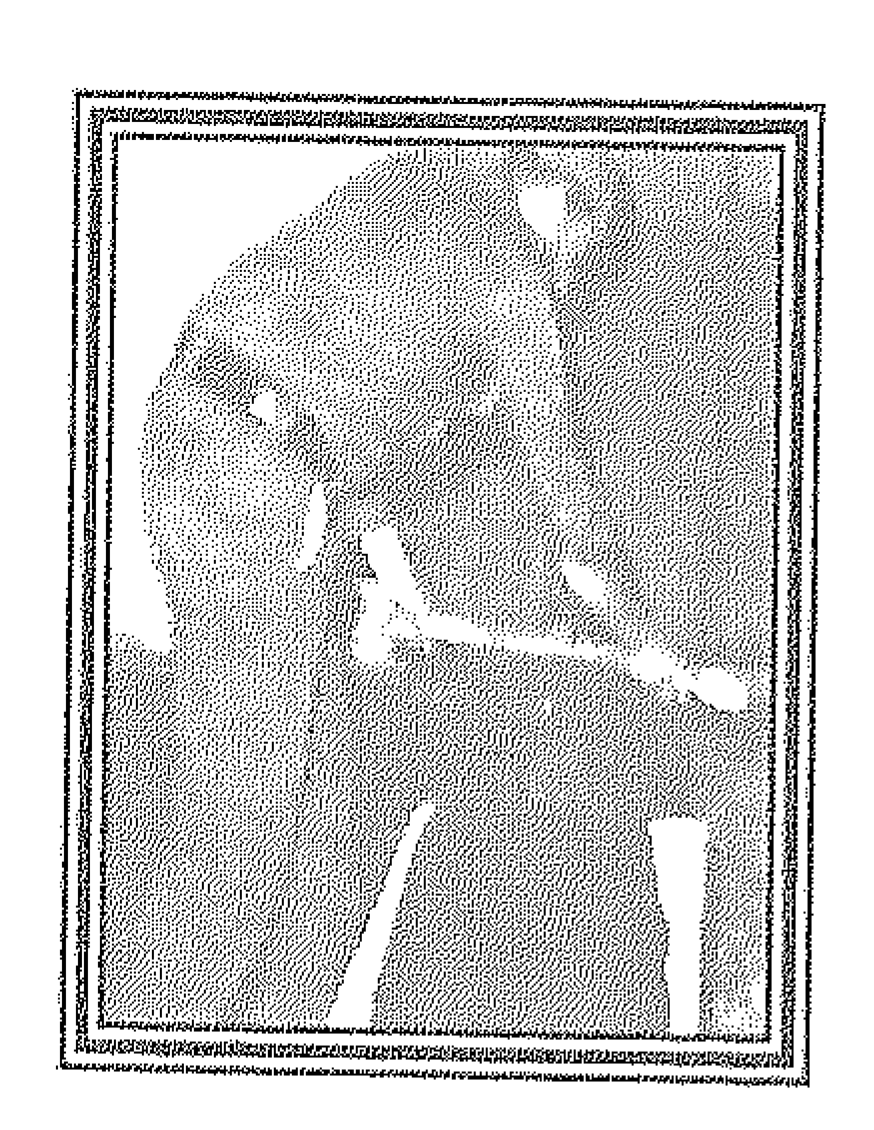
أن ظهره ورجليه منحنيان إلى أسفل.



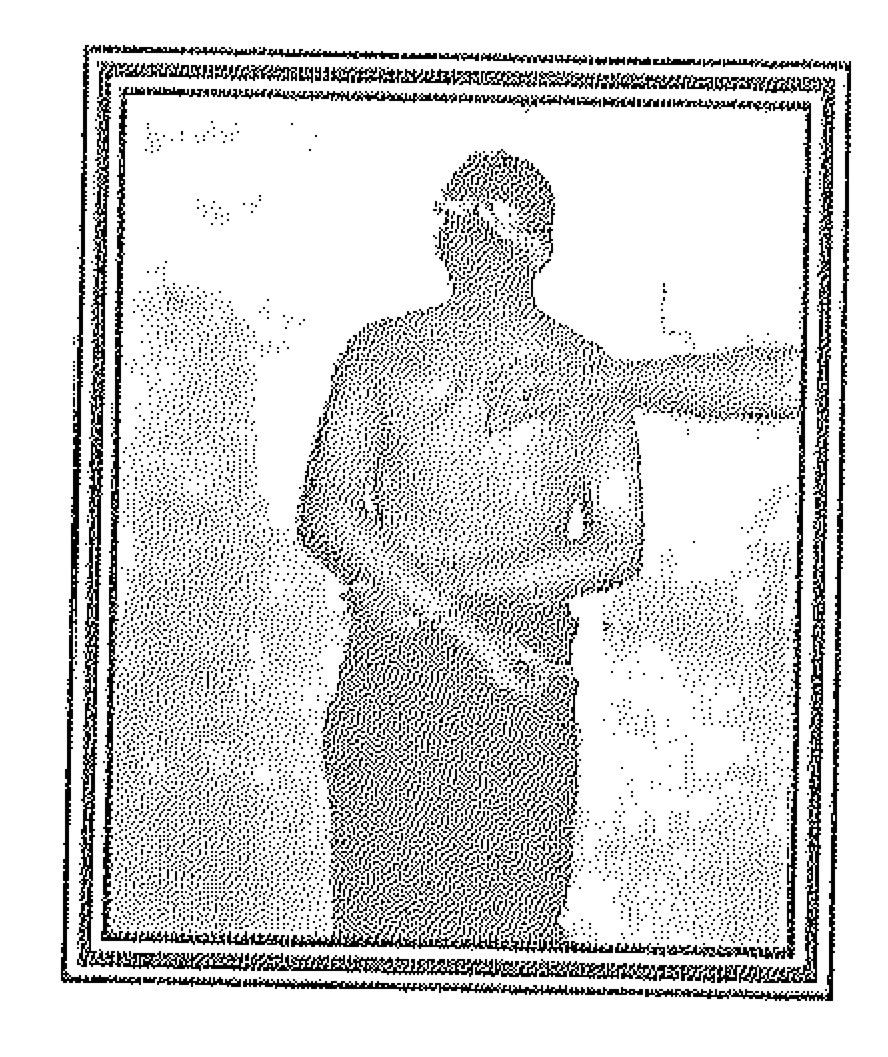
➢ **ضرب رأس الأسير بالحائط**

أحد أساليب التحقيق بهدف إيصال الرسالة الفاشية للمحققين والمتمثلة بالاعتراف أو الموت، حيث يتم ضرب رأس الأسير بعنف بجدار غرفة التحقيق.

➢ **أسلوب بطح الأسير:**



أسلوب بطح الأسير على ظهره ويداه مكبلتان من الخلف يهدف المحقق الإسرائيلي من ذلك إحداث آلام فظيعة في اليدين عبر ضغط الجسد على اليدين، مع استخدام الهراوة وثقل جسد المحقق للضغط على أعلى صدر الأسير، بهدف انتزاع موافقة الأسير على الاعتراف تحت ضغط الآلام المبرحة.



➢ **حرق الأسير بأعقاب السجائر:**

أسلوب سادي بهدف إلحاق أكبر قدر من الألم بالأسير لإرغامه على الاعتراف، وعملية الحرق هنا تجرى بطريقة مدروسة وتستهدف أكثر مناطق الجلد حساسية.



➢ **التعرية الكاملة وتقييد اليدين من الخلف:**

أحد أحقر الأساليب التي يلجأ لها المحققون الإسرائيليون في أقبية التحقيق، بهدف كسر وتحطيم روحية ومعنوية الأسير، وزعزعة إيمانه بالقيم لتسهيل كسر صلابته الأخلاقية والوطنية.



➢ **أسلوب الضرب بالهراوة على الصدر والمعدة:**

يتم إلقاء الأسير على ظهره، وشد يديه أسفل الطاولة، ويقوم المحقق بتوجيه ضربات متلاحقة بالهراوة لمنطقة الصدر والمعدة أسفل الرقبة مباشرة.

• شهداء قضوا نحبهم في السجون •

تسببت أساليب التحقيق القاسية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية إلى استشهاد العديد منهم، وذلك إما نتيجة للتعذيب مباشرة أو من خلال المضاعفات المرضية التي نجمت عن التعذيب أو تحت الضغط النفسي الذي دفع بعضهم إلى الانتحار هربًا من المعاناة التي يسببها محققو الشاباك وأوضاع الاحتجاز لهم.

كما استشهد عدد آخر من المعتقلين برصاص أفراد أجهزة الأمن

الإسرائيلية تحت ذريعة محاولتهم الهرب من السجن أو الاعتداء على الجنـــود في حين سقط عدد آخر من الشـــهداء الفلســـطينيين داخـــل الســـجون "الإسرائيلية " نتيجة الإهمال وسوء الرعاية الصحية.

وضمن إحصائية منشورة لمؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان فقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين في السجون "الإسرائيلية " منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ نحو (١٦٥) شهيدًا فلسطينيًا:

الشهداء الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية منذ بداية الانتفاضة:

السنة	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	المجموع
عدد الشهداء	١١	٨	٥	٢	٩	٥	-	٤	-	٤	٤	[٥٢]

ويذكر أن (٣) شهداء منهم سقطوا خلال ساعات فقط من اعتقالهم في حين سقط (٥) آخرون منهم خلال يوم واحد من اعتقالهم بالإضـــافة إلى سقوط (٣) شهداء ممن هم دون سن الثامنة عشرة. ويمكن تحديد أســـباب الوفاة طبقًا للجدول التالي:

الكيفية	العدد
سوء الرعاية الصحية	١٨
تعرضهم للضرب المبرح والضغط الجسدي والنفسي	١٩
برصاص الجنود الإسرائيليين	٧
أدعت السلطات الإسرائيلية أنهم انتحروا	٨
المجموع	[٥٢]

ونجد أن نصف القتلى في السجون الإسرائيلية تقريبًا تم قتلهم على أيدي جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي "الشين بيت"، والذي لا يخضع في عملـــه

لأوامر الجيش الإسرائيلي ولا للشرطة الإسرائيلية، وإنما يتلقى أوامره من رئيس الوزراء الإسرائيلي مباشرة.

إن جميع القتلى – مدار حديثنا – لقوا حتفهم بعد صدور تقرير لجنة (لنداو) الذي يفترض أن أجهزة "الشين بيت" استرشدت بتوصياتها أثناء التحقيق مع الفلسطينيين.

• النقب كنموذج للوضع الصحي •

وصل عدد المعتقلين في سجن النقب الصحراوي إلى (١٣٠٠) معتقل من بينهم (٢٥٠) مريضًا بأمراض مختلفة، أي أن نسبة المرضى في المعتقل هي حوالي ١٧ %. وهناك أمراض ناتجة عن ظروف الاعتقال ووجود السجين في السجن، وهناك أمراض موجودة أصلاً عند السجين، ولكنها تزداد وتشتد أو يحصل لها مضاعفات نتيجة ظروف الاعتقال القاسية.

ولا شكّ أن معتقل أو سجن النقب يسبّب أمراضًا نوعية – أي خاصة به – فهو سجن صحراوي قارص البرد أثناء الليل وحار في النهار، ويوجد فيه الذباب بكثرة، وكذلك تنتشر فيه الفئران والجرذان والتي تسّبب الكثير من الأمراض. وأهم الأمراض المنتشرة وعدد المصابين بها كما يلي:

الرقم	اسم المرض	عدد المرضى
١	التهاب المعدة و قرحة الإثنى عشر	٦٠
٢	أمراض جلدية (جرب، ليشماني)	١٣

الرقم	اسم المرض	عدد المرضى
٣	أمراض العيون	٢٢
٤	أمراض الجراحة العامة	٢٢
٥	الأمراض الباطنية	٢٥
٦	الأمراض النفسية و العصبية	١٥
٧	أمراض الغضروف و المفاصل	١٥
٨	أمراض الكلى (التهاب، حصى)	١٥
٩	أمراض الأذن	٥
١٠	أمراض متفرّقة	٨

وقال الطبيب عيسى ثوابتة الذي قضى (٦) شهور إدارية في سجن النقب: [إن العلاج الطبي المقدّم لهؤلاء المرضى دون المستوى المطلوب، حتى إذا قارنا علاج هذا السجن بعلاج عيادات السجون الصهيونية الأخرى، فإن عيادة هذا السجن ليست بمستوى عيادات السجون الأخرى، وهناك من الأسرى الموجودين في سجن النقب حاليًا من كانوا موجودين في سجون أخرى، وتحدّثوا عن هبوط مستوى عيادة سجن النقب عن عيادات السجون الأخرى التي كانوا فيها، فالمرضى الموجودون في سجن النقب بصورة تخالف كلّ المعايير الأخلاقية والقوانين الدولية والتشريعات الإنسانية، فهم معاقون ولا يستطيعون خدمة أنفسهم داخل السجن وبحاجة

إلى علاجات طبية متقدّمة، ويجب أن لا يكونوا داخل السجن، بل يجب أن يكونوا في المستشفيات كي يتلقّوا علاجهم].

إن الأسرى المرضى بحاجة إلى اهتمام مركّز حيث إنهم جميعًا لم يقدّم لهم العلاج الطبي وحالتهم تزداد سوءًا، ويحصل لهم مضاعفات لن يستطيعوا السيطرة عليها، مع العلم أن إدارة السجن لا تقدّم لهم إلا المسكّنات والمهدّئات.

أما بالنسبة للمرضى الذين هم بحاجة إلى عمليات جراحية وعددهم حوالي (٢٠) أسيرًا فإن إدارة السجن ترفض نقلهم إلى المستشفيات لإجراء العمليات الجراحية، وتقول إنها لن تنقل إلا المصاب بالزائدة الدودية فقط، أما العمليات الجراحية الأخرى فهي تمنع إجراءها.

وكثير من الأسرى مصابون بأمراض جلدية، ولا تقدّم لهم إدارة السجن الأدوية المطلوبة، مع العلم أنهم يعانون من أمراضهم الجلدية منذ عدة شهور. أما المرضى الذين يعانون من دسك أو ألم ظهر شديد وآلام مفاصل، فهؤلاء أيضًا لا تقدّم لهم إدارة السجن الأدوية المطلوبة، بحجة أن الدواء المطلوب غالي الثمن، وقال ممرض العيادة: إنه لا مانع لدى عيادة السجن بجلب الدواء من أهالي الأسرى المرضى.

وبخصوص مرضى العيون وعددهم حوالي (٢٠) مريضًا، بعضهم بحاجة إلى عمليات جراحية في العيون والبعض الآخر بحاجة إلى فحص نظر، وكثير منهم فقدوا نظاراتهم أثناء عملية اعتقالهم وتكسّرت وهم الآن بدون

نظارات، ويعانون من صداع مستمر، ومن عدم القـــدرة علـــى القـــراءة ومشاكل أخرى، وعيادة السجن لم تقدّم لهم أيّ شيء حتى الآن أما المرضى الذين يعانون من مغص كلوي فعددهم كبير (٢٥ مريضًا) اثنان منهم بحاجة ماسة إلى العلاج والفحوصات الطبية؛ لأنهم يعانون من ارتفـــاع الضـــغط ومهدّدين بالإصابة بالفشل الكلوي، وهؤلاء في خطر إن لم يفرج عنهم أو يقدّم لهم العلاج الطبي المطلوب.

وأما المرضى الآخرون فيأخذون المسكنات فقط و لم تجرَ لهم الفحوصات الطبية مثل تحاليل طبية وصور أشعة، وإن ذهبوا إلى المستشفيات، وأجـــروا هذه الفحوصات فإنهم لا يعرفون عن نتائج فحوصاتهم شيئًا، وإذا سألوا عن فحص الدم يقول لهم ممرض السجن: لم يأتِ من المستشفى، مع العلم أنـــه أجراه قبل شهر أو أكثر، ومن بين المرضى الذين على أبواب الفشل الكلوي أمين اشتية من نابلس. لا شك أن هناك نقصًا في العلاج ونقصًا في الأدوية وخاصة الأدوية الغالية الثمن التي تعالج الأمراض الجلدية وأمـــراض الظهـــر والمفاصل التي لا تستطيع إدارة السجن أن توفّرها لهؤلاء المرضى، أما أدوية المعدة والقرحة، فإن عيادة السجن توفّر نوعًا واحدًا منها.

وانتشار الفئران في سجن النقب التي يسبّب أمراضًا للأســـرى، وينـــتج عنها البراغيث التي تسبّب أمراضًا جلدية. وأما الذباب المنتشر في الســـجن فيسبب أمراضًا كثيرة ومنها (الليشمانيا). كما وتسبّب حـــرارة الصـــيف ضربات شمس لعددٍ كبير من الأسرى.

• شاهد عيان •

أسير فلسطيني يروي تفاصيل وحشية طبيب صهيوني أجرى له عملية بدون تخدير ...

بإمكاننا أن نتخيّل أو نتوقع منهم الكثير، ولكن لم يكن أحد يتصوّر أن تبلغ بهم هذه الدرجة من الحقد السّادي الفريد، ورغم عشرات الشهادات والقصص القادمة من سجون الاحتلال تروي تفاصيل الحقد الصهيوني على كلّ ما هو فلسطيني إلا أن ما تعرّض له أنس شحادة، المعتقل الإداري في سجن النقب الصحراوي يتجاوز كل المعاني.

أنس كامل شحادة - ٢٤ عامًا - من بلدة بيت أكسا جنوب رام الله، طالب في جامعة بيرزيت يدرس الهندسة الإلكترونية، جرى اعتقاله إداريًا في تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٦ واحتجازه في معتقل النقب الصحراوي.

"**عملية جراحية بدون تخدير**"، هل تصدقون؟! بادرنا أنس بالسؤال، فلنتركه يروي لنا دون مبالغة تفاصيل شهادته الحية حول ما تعرّض له أثناء فترة اعتقاله، ولنحذّر بداية من اصطحاب الأطفال أو ذوي القلوب المرهفة الحسّاسة أو أصحاب العيون الفيّاضة.

[مع بداية دخولي للنقب ومع غروب شمس اليوم الأول في عمق الصحراء ومع حلول الليل بدأ الألم يضرب أعماقي، لأول مرّة أواجه ألمًا من هذا النوع في حياتي، مغص شديد في البطن وكأنه نصل حادّ يغرس أسفل بطني، شعر الشباب بألمي فتوجّهوا إلى الجنود لاستدعاء الممرِّض، بعد

ساعتين من الإلحاح والصراخ حضر الممرِّض، ألقى بنظرات حاقدة عن بُعد، أرجع البصر على حقيبته، أعطى الشباب حبتين أكامول ثم انصرف، ولكن دون جدوى.

ليلة اليوم الثالث هاجمني الألم والمغص الشديد بكل ضـــراوة، لم تُفلـــح الاستغاثات ولم نجد أي أُذن مصغية ولم ينم الشباب في الخيمة معي ووقفوا على باب الخيمة يصرخون ويُنادون ويلتمسون من يُســاعد في اســتدعاء الممرِّض أو طبيب المعتقل، كان الجواب الجاهز: غدًا صــباحًا، لا يوجــد طبيب اليوم، لا توجد قوة كافية لهذه المهمة، كان الهوس الأمــني يفــرض عليهم قوّة كبيرة كي تتمكّن من سحب الأسير المريض من الخيمة إلى عيادة المعتقل.

في الصباح قرَّر الشباب إخراجي إلى العيادة مهما كلَّف الثمن، حملــوني إلى باب الخيمة وأجلسوني على كرسي وشرعوا بالمناداة والصــراخ كــي نشعرهم بأن الأمر خطير وأن الحالة طارئة ولا بدّ من الاستجابة الفوريّة، أنا من جانبي وعندما حضر الجندي المناوب حملت في يدي كمية من حبّــات الدواء وهدّدت ببلعها دفعة واحدة وأشعرته بتحمّل المسئولية إن حصــل لي أي مكروه، وتحت وابلٍ من التهديد والوعيد حضرت مجموعة من الجنــود بكامل عتادها العسكري، شرطوا أن أســير وحــدي دون حمّالــة أو أي مساعدة، وافقت على هذا رغم صعوبة الأمر وسرت برفقتهم كمن يُساق إلى الموت، ولكنه موت لا بدّ منه، لم تحتمل قدماي السير طويلاً، زاغــت

عيناي فوقعت على الأرض، على الفور جاء الممرِّض فوضع إبرة المغذي في يدي، نسي فك الحبل المطاطي الذي يشد على اليد كي يبرز الشريان ويسهّل عملية إدخال الإبرة، نسيه فتجمّع الدم والدواء تحت الجلد.

بعد عناءٍ طويل وسفر شاق وصلنا العيادة، لم يكن فيها طبيب فانتظرت ساعتين والألم يضرب بطني بكلّ نصاله، أخيرًا وبعد وقت مرّ وكأنه دهر وصل الطبيب فقرّر تحويلي إلى المشفى، كبّلوني من يدي ورجلي، ثم سرت معهم إلى سيارة "البوسطة" حيث سافرت بي إلى مشفى "سروكا".

بداية كان الاستقبال رائعًا، مشفى محترم فيه خدمات طبية جيدة، هكذا خُيل لي حيث نظافة المكان وحُسن الإدارة والنظام وترتيب ظاهر وفن راق ظاهر للعيان، الهدوء والرتابة وروعة الاستقبال، كنت بطل الفيلم حيث إن حولي خمسة جنود مرافقين كالظلّ وأسلحتهم مشرّعة نحوي، وعيون روّاد المشفى تُرسل نظراتها بالتعجب والاستغراب، الكلّ ينظر إلي وأنا لا أنظر إلا إلى ألمي الذي يزداد شدّة وعنفوانًا.

قادوني حيث عيادة الطبيب، ألقوا بي على سرير الفحص، كشف عن بطني ووضع يديه بصورة عصبية، كان كمن يلمس جيفة، التقزّز والامتعاض رسم نفسه على وجهه بكلّ وضوح، عاد إلى طاولته وأخذ يكتب، سألته بالإنجليزية، تجاهل سؤالي، سألت ثانية وثالثة ورابعة أجاب باقتضاب شديد، الزائدة الدودية، تحتاج إلى عملية فورًا، طلبت استشارة طبيبي، الاتصال التلفوني، رفضوا بشكلٍ قاطع، طلبت أن يتصل هو كي يطلع من طبيبي

على ملفي الطبّي ويعرف بعض الأمور التي لا بدّ من معرفتها المسبقة عن أحوالي الطبية، رفض وأظهر الضجر والغضب.

طلبت فك قيودي طالما أني سأرتبط بقيود المخدّر وقوانين غرفة العمليات عدا عن وجود طاقم حراسة بكامل عتاده، خمسة من الجنود المدجّجين يُحيطونني برعايتهم الأمنية وأسلحتهم الوديعة !

أدخلوني غرفة لتحضيري للعملية بعد ساعتين أو ثلاثة، رأيت امرأة تخرج من غرفة العمليات وجهها مستبشر وعلامات الراحة بادية في عينيها، تفاءلت وانشرح صدري ولكني سرعان ما اجتاحتني الهواجس والظنون السوداء، كيف يجتمع الطب والدواء مع هذا السلاح وهذه الأحقاد؟! هدّأت نفسي وحاولت تطمينها، العلاج لا يخضع لمعادلات الصراع ثم إن أصحاب المهن الطبية يقسمون يمين المهنة، لطفك يا رب.

دخل طبيب بوجه عابس متجّهم، تناولني بنظراته وكأنه يصفعني بها، سألته ملاطفًا، لم تلامس ملاطفاتي أذنه، أمعن في تجاهلي، سألت: هل التخدير موضعي أم كلّي؟ لم يُجب.

نقلوني إلى غرفة العمليات، وجدت نفس الطبيب، سحنة روسية واضحة من مرتزقة تلك البلاد النائية، بدأ العمل بربط رجليّ في طاولة العملية، طلبت فك قيودي، الرؤوس تتحرك بالرفض، تقدّم أحد الجنود لفكّها فرفض الطبيب، عجبًا الطبيب يأخذ دور الأمن، استمر في تربيطي بكل شدّة وإحكام، وأنا أتساءل: لماذا كلّ هذا إذا كنت سأدخل بعد قليل في

رباط التخدير والغياب التام عن كل هذه الأشكال؟، ثم انتقل إلى يدي المكبلتين، ألصقهما بجسدي ولفّهما به بأربطته الطويلة.

كنت أول مرَّة أدخل فيها عملية، فتساءلت: لماذا كل هذا التربيط؟ ردّ عليّ بالمسبّات التي لم أفقه معناها على وجه التحديد، كان يسب بالروسية والعبرية الركيكة، حاولت تلطيف الأجواء كي أرى على وجهه ابتسامة علّها تخفّف قليلاً من هذا الإرهاب النفسي الذي فرضوه عليّ، ردّ على ملاطفاتي بالغضب العارم والمزيد من المسبّات، أيقنت أن في جعبة هذا الطبيب شرًا مستطيرًا، توقّعت أمورًا كثيرة ولكني لم أتوقع ما حدث بالفعل، لا يخطر ما فعله على قلب بشر ولا قلب ذئب من ذئاب الصحاري الضارية.

انتقل إلى فمي. سحب لساني بقسوة بالغة. ألصقه بسقف حلقي ثم وضع حديدة تحت لساني، ضرب بكمّامة على أنفي مع ضغط شديد مما أدّى إلى جرحه، لم يبقَ لي من حركة أو فعل أو قول إلا حركة عيني ذات اليمين وذات الشمال.

شعرت بمعجون الحلاقة ثم بالممرضات وهنّ يحلقن لي، خط بالقلم أسفل بطني وأنا أنتظر لحظة التخدير كي أغيب عن هذه المناظر القاتلة، أُصبّر نفسي وأقول الآن وبعد لحظات أغيب عن هذا الوجود الصارم، لحظاتي معهم تمرّ ببطء شديد وكأنها سنوات مديدة لا نهاية لها.

يا إلهي إنه يحمل المشرط، هل نسي تخديري، حاولت الصراخ فلم أفلح،

شدّدت على جسمي فلم يتحرّك شيء، لقد أحكم رباطي و لم يترك لي أيّ مجال، لا حول لي ولا قوّة، لوَّح بالمشرط في الهواء ثم هوى به على بطني، نفر الدم بغزارة، شعرت بصدمة عصبية تنتابني، قلبي بلغ حنجرتي، تسارعت ضرباته، اهتزّ كياني بعد أن ضرب الألم خاصرتي، شعرت بتوقف القلب وذهول العقل، أيقنت بالموت، تشهّدت على روحي، ورحت أعدّ نفسي للقاء ربّي، وكأنهم لا يُريدون لي هذا اللقاء والراحة من هذه الوجوه، جاءوا بجهاز صاعقٍ صعقوا به قلبي، عُدت إلى وعيي وشعرت بهم وهم يُدخلون بربيشًا إلى المريء بكل قسوةٍ وفظاظة وآخر إلى حيث القصبة الهوائية، شعرت باختناق شديد وكأني بدون رئتين.

غبت عن وعيي ثانية بعد أن أحسست بالدماء وهي تتزلق تحت ظهري، سمعت الطبيب وهو يسب ويلعن، سمعت المرضات وهنّ يطلبن منه شيئًا من الرحمة، هكذا كان يبدو عليهنّ ولكن كان يُسارع بسبابه، ويتوعر وجهه بالحقد والانتقام ويزداد ضراوة، يردّد كلمة مخرِّب بالعبرية بين الحين والآخر، أفقت مرّة أخرى بعد صعقة قلبية جديدة فوجدته يضع مقابض حديدية يشدّ بها اللّحم، الدماء تفور والعرق يتفصّد عن جبيني بغزارة، شعرت بيد ممرضة وهي تمسح عرقي، شممت رائحة جلد محروق وكأنه كان يُكوى بالنار، لم يستخدم الإبرة والخيط ولكنه لحام بالنار، صدمت للمرّة الثالثة، توقف القلب لا أدري كم من الوقت بقي متوقفًا ولكني شعرت بالصعقة الكهربائية الجديدة.

بقيت معركة الألم على أشدِّها، جيّش معه أعتى أنواع الأسلحة يُقابل من لا سلاح له سوى الدعاء والابتهال إلى الله، ساعتان في هذه العملية الإجرامية وكأنها ألف سنة، أدركت فيها كيف أن هول يوم القيامة يجعله كألف سنة مما يعدّ الناس.

أخيرًا نظّفت الممرضات الجرح، ووضعن شريطًا لاصقًا عليه، ثم سحبوني إلى حيث الغرفة الأولى والمرأة التي عملت العملية قبلي، أين وجهها الذي لا يبدو عليه أثر ووجهي الذي صبغته كل ألوان العذاب؟ الألم يُشعل أعصابي ويدقّ أسافينه في بطني، والحرس من حولي يتبادلون الضحك والنكات الخليعة، لجأت إلى الصراخ بعد أن فكّوا الأربطة ونزعوا قطعة الحديد من فمي، صراخ ونشيج حاد خرج عن إرادتي، وكأني أزعجت آذانهم الشامتة، جاءوا بالممرضة، سألتها ما يسكن آلامي فسارعت بإبرة رحت بعدها بسبات عميق، أفقت منتصف الليل على آلامٍ حادّة تطرق أبوابي صرخت.. صرخت حتى جاءت الممرضة ثانية، وأفرغت إبرة مرّة أخرى.

صبيحة اليوم التالي جاء الجنود بصحبة طبيب، طلبوا مني الوقوف، قلت لهم: أنا لا أستطيع الوقوف.

- يجب أن تقوم، يجب أن تعود إلى سجنك الآن.

- حسنًا أحضروا حمّالة، أنا أريد العودة، لا أريد رؤية وجوهكم لحظة واحدة. وبعد جدال عقيم تركوني وشأني أتخبّط في آلامي.

- خذ هذه حتى يذهب الألم وتستطيع العودة إلى سجنك.

- أنا لا أستطيع القيام، ليتني أستطيع. أخيرًا قلت لهم أحضروا كرسيًا متحرّكًا عندها سأعود معكم.

بعد العصر تدافعني الجنود فيما بينهم وأخرجوني من المشفى عنوة، أجرّ آلامي وكأن أرجلي قاطرة تجرّ عربات كثيرة محملةٍ بالآلام الثقيلة، أتمايل بين وخزات الألم ووخزات ضحكاتهم الساخرة وأمخر عباب القهر وأقسى أنواع التنكيل.

على باب المشفى وجدت دورية عادية، خاب ظني في سيارة إسعاف تقلّني إلى سجني، وبين ثلة من الذئاب جلست في حضن آلامي أصطلي نارها، كانت تشتدّ وتضرب كل وخزاتها عندما تمرّ دوريتهم على مطب أو أيّ شيء يهزّ أركانها فتتساقط معها آلامي على أعصابي الخائرة.

وصلت المعتقل بعد هذه الرحلة الشنيعة، طفقت أقصُّ على إخواني وكأنني من الكُتّاب ذوي الخيال الخصب، هل هي هلوسات مريض أو أضغاث أحلام أو شطحات هائم، لُذت إلى طبيب المعتقل فقصصت عليه القصص طمأنني بأنني لست واهمًا ولا حالمًا وإنما هي تفاصيل عملية جراحية حقيقية للزائدة الدودية، كل ما هناك أنهم أجروها بلا تخدير، بدل تخديري خدّروا ضمير الإنسان الذي لا وجود له في أفئدتهم، كانت أفئدة خاوية من أية بقايا لأي شكل من أشكال الضمير. ما زلت أشعر بالقشعريرة والهيجان العصبي كلما رأيت وجه ذلك الطبيب ووجوه الزبانية والشياطين التي عجزت عن أفعالهم كلّ شياطين الأرض وعلى مرّ الأزمان].

• استخدام المعتقلين كحقول للتجارب الطبية •

مع إثارة الحديث والجدل حول المتابعة الصحية السيئة، وضعف الرعاية العلاجية لحالات الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال برزت إلى السطح قضية استغلال الأسرى الفلسطينيين كعينات مخبرية حية لتجريب الأدوية الجديدة المنتجة في مختبرات وزارة الصحة الإسرائيلية على أجسامهم، وقياس تأثيراتها على الوظائف الحيوية لأجسام أولئك الأسرى.

ومنذ سنوات عديدة حذرت عدة منظمات طبية ومؤسسات صحية وإنسانية من تسخير الأسرى الفلسطينيين لتنفيذ تلك التجارب عليهم.

وقد أثارت عودة تلك القضية إلى السطح تخوفات كبيرة وكثيرة في صفوف الأسرى الفلسطينيين وذويهم، إذ باتت الكثير من الأسر الفلسطينية تخشى على مستقبل أبنائها، ووضعهم الصحي داخل المعتقلات الصهيونية.

ولم يعد التخوف الآن يرجع إلى الإهمال الطبي ونقص الأدوية وسوء التغذية وضعف الرعاية الطبية الملائمة لحالات الأسرى على أهمية هذا، وإنما يرجع للدور اللاإنساني للأجهزة الطبية الإسرائيلية، والذي يتنافى مع أخلاقيات مهنة الطب الأساسية التي تتلخص أساسًا في كون الهدف من عمل الطب هو إنقاذ حياة مريضه وتخليصه من كل ما يمكن أن يؤثر على وضعه الصحي نفسيًا وجسديًا.

ولعل أحدث تلك الحوادث كانت في حكاية الأسير زهير الإسكافي (٢٨عامًا) من مدينة الخليل، حيث تم اعتقاله قبل أكثر من عامين ونصف

تقريبًا وهو في كامل صحته العضوية والشكلية، وقد قام المحققون بحقنه بإبرة يراها لأول مرة قبل أن يتساقط شعر رأسه ووجهه بالكامل وإلى الأبد. وهو نفس ما حدث مع إحدى الأسيرات الفلسطينيات من مدينة الخليل حيث فقدت شعر رأسها بعد حقنها بمادة غريبة أيضًا أثناء التحقيق.

وفي بحث خاص قدمته مؤسسة التضامن الدولي حول هذا الموضوع، لخصت فيه دور الطبيب الإسرائيلي في سجون الاحتلال بثلاثة واجبات تتنافى وأخلاقيات مهنته من خلال استغلاله لسحب الاعترافات من المعتقل.

فالدور الأول يتلخص في إعداد استمارة خاصة بحالة المعتقل تسمى استمارة اللياقة البدنية يحدد فيها الطبيب بعد إجراء الفحوص الأولية نقاط الضعف الجسدي لدى المعتقل، ويقوم بإبلاغ جهاز التحقيق عنها لاستغلالها في الضغط على الأسير وإجباره على الاعتراف.

والدور الثاني هو إخفاء آثار التعذيب والتنكيل عن جسد المعتقل قبيل عرضه على المحكمة أو زيارته من قبل مؤسسات حقوقية وإنسانية.

أما **الدور الثالث** فهو ابتزاز المعتقل واستخدام عيادة السجن لربط العملاء مع إدارة السجون لنقل أخبار المعتقلين إليها من خلال تلك العيادات.

أما **الدور الأشد خطورة** والذي عنت التضامن بالحديث عنه والتحذير منه فهو استخدام الأسرى الفلسطينيين كحقول تجارب للأدوية والمستحضرات الطبية الإسرائيلية.

➤ تقنين الجريمة

وبحسب دراسة التضامن الدولي أيضًا فإن هذه التجارب والاختبارات لا تتم من خلال مصلحة السجون ودوائر التحقيقات، وإنما بواسطة وزارة الصحة الإسرائيلية التي تمارس الإشراف والمتابعة وإعداد الدراسات العلمية حول استجابة حالات المعتقلين للأدوية والمستحضرات والحقن والمواد الكيميائية التي يعرضون لها.

وتتم هذه العملية في إطار السلسلة المؤسساتية في دولة الاحتلال تمامًا كاستخدام الحيوانات المخبرية في مختبرات وزارة الصحة إذ إنها تعتبر عملاً مشروعًا وعلميًا صرفًا عن كونها انتهاكًا لكرامة الإنسان وتهديدًا لحياته.

إذ يقول تقرير التضامن إن عضو الكنيست الصهيوني ورئيسة لجنة العلوم البرلمانية الصهيونية سابقًا "داليا إيزك" قد كشفت النقاب في وقت سابق داخل أروقة الكنيست وفي جلسة أمام أعضائه عن ممارسة ألف تجربة لأدوية خطيرة تحت الاختبار الطبي تنفذ سنويًا بحق الأسرى الفلسطينيين والعرب داخل السجون الإسرائيلية.

وأضافت في حينه أن بين يديها وفي حيازة مكتبها ألف تصريح منفصل من وزارة الصحة الإسرائيلية لإجراء ألف تجربة دوائية على معتقلين فلسطينيين وعرب داخل السجون الصهيونية.

وقد لوحظ في تلك التجارب استخدام أساليب البحث العلمي وتطبيقاته

التجريبية من خلال إخضاع أكثر من معتقل لنفس التجربة وعلى نفس المستحضر، وذلك بهدف قياس فعالية تلك المستحضرات والأدوية على معتقلين في ظروف مختلفة من ناحية السن والجنس والبنية والوضع الصحي العام، وطبعًا بحسب الغاية التي أعد لها الدواء أو المستحضر الطبي المعني.

وكشفت مجلات أجنبية وغربية النقاب عن أن أغلب تلك التجارب تنفذ عادة على أسرى الدوريات (العرب) الذين لا تكترث حكوماتهم لأمرهم، ولا يجدون عادة متابعة من قبل المؤسسات الحقوقية، كذلك لا يستطيع أهلهم وذووهم زيارتهم والإطلاع على ما يحل بهم أثناء فترات اعتقالهم، وهو أمر يضمن سرية تلك التجارب وعدم إيقاع دولة الاحتلال في حرج أمام العالم خاصة وأن مثل تلك الممارسات تعد من الجرائم الأخلاقية التي تثير الكثير من الضجة والملاحقات القانونية حول المسؤولين عنها كونها تتعلق مباشرة بانتهاك حقوق الإنسان والاعتداء المباشر على حياة الأسرى.

➢ تنامي الجريمة

وكشف تقرير التضامن الدولي كذلك النقاب عن أن عضو الكنيست (برلمان دولة الاحتلال) – أمي ليفتات – رئيسة شعبة الأدوية في وزارة الصحة كشفت النقاب في وقت سابق كذلك عن زيادة بنسبة ١٥% في عدد التصريحات التي تمنحها وزارة الصحة الإسرائيلية سنويا للمهنيين الطبيين والعلماء والأطباء الإسرائيليين لإجراء التجارب على المعتقلين

الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية في اعتراف وإقرار رسمي منها بتوسع الجريمة، وتزايد عدد المعرضين لها.

ويسود التخوف من الحديث عن أرقام مذهلة للحالات الاعتقالية التي تتعرض لتلك الاختبارات داخل السجون خاصة مع التضاعف الكبير لأعداد الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى المبارك، وزيادة الضغط عليهم، وممارسة أقسى أشكال التعسف والإرهاب بحقهم، وهو ما يضعف مراقبة المؤسسات الحقوقية ومتابعتها لأوضاعهم بل يلغيها بشكل كامل خاصة مع قمع كل حركة احتجاج أسيرة بقوة السلاح ودون إبداء أي استعداد من قبل إدارات السجون للتفاوض مع الأسرى واستيضاح أسباب غضبهم ومطالبهم.

➢ أبعاد قانونية وأخلاقية

وتثير تلك الممارسات أسئلة كثيرة وتطرح علامات استفهام كبرى حول موقع القانون في دولة الاحتلال التي تدعي مراعاة حقوق الإنسان، كما أنها تظهر وبصورة واضحة مقدار العنصرية التي يحياها النظام الصهيوني ككل.

إذ إن استخدام الأجساد البشرية لأغراض التجارب يعد تجاوزًا خطيرًا لإنسانية الإنسان وانتهاكًا لكرامته، ففي الدول المتقدمة التي يسودها القانون تستخدم في الأبحاث العلمية الطبية متطوعين حضروا بمحض اختيارهم وإرادتهم وبدافع إنساني محض لإجراء تلك الأبحاث عليهم أو على أعضاء حيوية من أجسامهم، أما أن يتم إخضاع الأسير لتلك التجارب فهو اعتداء

على حقه في الحياة وامتهان لكرامته وانتهاك لحقوق الأسير.

كما أن التلاعب والعبث بالجسم البشري دون أخذ الاحتياطات وأسباب الوقاية ودون التحلي بأي شكل من أشكال المسؤولية (أخلاقيًّا وعلميًا ودينيًا) هي من أشد ما يتعارض مع الشرائع السماوية كلها.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الآثار التي يتركها استخدام الأسرى في سجون الاحتلال كحقول للتجارب على حالاتهم العضوية نجد أن أغلبها يتراوح ما بين تساقط الشعر والإصابة بالعقم وضمور العضلات وأعضاء الجسد، وكلها مؤشرات تدل على أن التجارب تلك تتم على الهرمونات البشرية وهي مواد كيميائية تتواجد في الجسم بكميات قليلة لتؤدي دورًا فعالاً وأي اختلال في تركيزها يقود حتمًا إلى نتائج كارثية وهو ما يفسر رغبة المهنيين الطبيين في دولة الاحتلال باستخدام الأسرى لهذا الغرض إذ قلما يوجد متطوع يقبل أن تخضع هرمونات جسده لتجريب الأدوية والمستحضرات لشدة الحساسية في التعامل مع تلك الهرمونات، وهو ما يؤكد النظرة الفوقية الصهيونية لجميع البشر ممن سواهم.

• غرف العملاء •

اعتمدت أجهزة المخابرات الصهيونية خلال انتفاضة الأقصى وبشكل أساس على (غرف العملاء) في سجون الاحتلال لانتزاع اعترافات الأسرى، وحسب دراسة أولية فإن نحو ٨٠٪ من الأسرى أدلوا باعترافاتهم في غرف العملاء التي يطلق عليها الفلسطينيون اسم غرف العصافير، وعادة

لا يدرك الأسير بأن المعلومات التي تقدم بها هي لعملاء يعملون لصالح جهاز الشاباك الصهيوني.

وتعتبر غرف العملاء مصيدة ينصبها رجال الشاباك للأسرى الفلسطينيين بعد عجزهم عن انتزاع اعترافات منهم بوسائل الاستجواب والتحقيق، ومعظم الذين يقعون ضحايا لغرف العملاء هم من الأسرى من ذوي التجربة الأولى في الاعتقال، وعلى مدار سنوات طور جهاز الشاباك أداء العملاء بطريقة لا توحي للأسير بأنه موجود بين عملاء، حيث يتم إشعار الأسير وإبلاغه أنه سوف ينقل من التحقيق إلى المعتقل، وتتخذ كل إجراءات نقله التي توحي بأن التحقيق معه انتهى.

وحسب نادي الأسير الفلسطيني فإن غرف العملاء لم تعد غرفًا صغيرة بل أقساما واسعة يوجد فيها عدد كبير من الأسرى الذين يعتقدون أنهم في السجن، حيث تمارس هذه الأقسام عادات السجن ونظامه وتوزع الأدوار والمسئوليات على الأسرى كالمسئول الثقافي والإداري والأمني وغيره، وعندما يترل الأسير الجديد إلى هذه الأقسام بعد أسابيع التحقيق الصعبة، يستقبل كمناضل وبطل وتوفر له كافة احتياجاته من حمام وملابس وطعام، ومن ثم يتم الجلوس معه من قبل (اللجنة الأمنية) في السجن لمعرفة ما جرى له، وما اعترف به في التحقيق، والإيحاء له بأنه في أحضان التنظيمات والثورة وتعزز الثقة معه بحيث يستطيع أن يتحدث بطلاقة دون أن يدري أنه يتحدث مع عملاء أو مع أسرى لا يعرفون أنهم في أقسام للعملاء.

وأحيانًا ترسم المخابرات الصهيونية خطة محكمة وطويلة للإيقاع بالأسير تستمر عدة أشهر، لتعزيز ثقة الأسير أثناء مكوثه في أقسام العملاء، وذلك بتوفير الظروف التي تجعله يتأكد أنه بين زملائه السجناء من خلال علاقات اجتماعية وطبيعية مع الجميع، وكثيرًا ما صدرت قرارات اعتقال إداري، وسلمت للأسير لدى نزوله إلى أقسام العملاء، وهي قرارات زائفة يصدرها الشاباك لتعزيز الاعتقاد لدى الأسير بأنه تم إنهاء التحقيق معه.

واعتبرت أوساط حقوقية بأن أخطر ما يجري في غرف العملاء هو إقناع الأسير بأن يتحدث بكل ما يعرفه بحجة توفير الحماية لأشخاص لم يعترف عليهم عند الشاباك، ولم يتم اعتقالهم، وأن دور التنظيم هو إبلاغهم في الخارج بأنه لم يتم اعترافات عليهم لكي يطمئنوا أو أن المخابرات سألت عنهم كي يأخذوا الحيطة، والأسير الذي يرفض الإدلاء بكل ما يعرفه يتم اتهامه بالخيانة وعدم التعاون مع تنظيمه، وتمارس عليه ضغوط نفسية وجسدية صعبة، فيتم تعرضه للضرب المبرح من قبل (زملائه) في تنظيمه!

ومن المدهش أن أعدادًا كبيرة من الأسرى تعيش في أقسام العملاء، وتمارس دورها على اعتقاد أنها تمارس دورًا تنظيميًا ووطنيًا وهي مخدوعة لا تدري أنها تخدم مخابرات الاحتلال بدون علمها.

وكانت مخابرات الاحتلال عمدت منذ بداية الاحتلال إلى استخدام العملاء داخل الزنازين للتجسس على الأسرى أثناء فترة التحقيق، وتثبيط معنوياتهم، ودفعهم إلى الإدلاء باعترافاتهم أمام رجال المخابرات وإيهامهم

بأن هؤلاء يعرفون كل شيء، ولا يمكن لأحد من الأسرى أن (يضحك) على المخابرات، غير أن دور العملاء داخل الزنازين بات أمرًا غير مجدي بعد أن أصبح دورهم مفضوحًا لدى المجتمع الفلسطيني، ولهذا لجأت المخابرات الصهيونية إلى إنشاء غرف للعملاء، يتم إنزال الأسير إليها بعد فشل مخابرات الاحتلال في انتزاع اعترافات منه، وداخل هذه الغرف يتم استقباله ورعايته حتى يطمئن ويكتب تقريرًا عن نشاطاته لتسريبه إلى قيادته في الخارج !

وعادة ما ينتحل كل مسئول في غرف العملاء اسمًا لأحد المناضلين المعروفين الشرفاء للتمويه على الدور الذي سيقوم به.

ويمكن القول إن عدة أسس يمكن أن تحسم المعركة بين الأسير والعملاء منها علم الأسير المسبق بوجود غرف العملاء، ومعرفته بأساليب هؤلاء العملاء، وذكاء الأسير وقدرته على التمييز بين الأسرى الشرفاء الذين لا يستخدمون أساليب استخبارية عند حديثهم مع المعتقل الجديد واكتفائهم بالسؤال عن الاعترافات التي أدلى بها أمام المخابرات فقط وبين العملاء الذين يستخدمون أية أساليب لانتزاع الاعترافات، وأيضًا تعتمد نتيجة المواجهة على قدرة الأسير الجديد على الصمود أمام الضغوطات التي يمارسها العملاء، وقدرته أيضًا على عرض المواضيع المتعلقة به أمامهم بشكل مقنع وخالٍ من نقاط الضعف.

روى أحد الأسرى ولنرمز له بالحرف (م) قصته مع العملاء فأشار إلى

أن جهاز الشاباك مارس ضده كافة أساليب التعذيب مثل الشبح المتواصل في أجواء الشتاء الباردة جدًا وداخل غرف مكيفة بأعلى درجات التبريد والحرمان من النوم والاستحمام والطعام والماء، والهز العنيف والضرب الشديد والموسيقى الصاخبة جدًا والضغط النفسي والجسدي المتواصل وتمديد فترات التحقيق.

كل تلك الأصناف من التعذيب لم تنل من عزيمته فقد بقي صابرًا محتسبًا يتضرع إلى الله (سبحانه وتعالى) أن يفرغ عليه صبرًا وأن يخفف عنه ما هو فيه من شدة وبلاء ويثبته ويفرج عنه.

وبعد (٧٠) يومًا من التعذيب والتحقيق يأس المحققون منه، فأنزلوه ليمكث أسبوعًا في زنزانة انفرادية، وتم السماح له بعد ذلك الأسبوع بلقاء مندوب الصليب الأحمر، وهذا دلالة على أن التحقيق انتهى أو هو في سبيله إلى ذلك. وبعد مقابلته لمندوب الصليب الأحمر تم إدخاله إلى زنزانة أخرى فوجد معتقلاً بلباس ممزق ووجه عبوس ولحية كثيفة وشعر طويل غير مرتب.

ويقول الأسير بأنه فرح فقد مضى عليه أكثر من شهرين ونصف لم يسمع فيها صوت أحد من مواطنيه ولم ير فيها ضوء الشمس، فجلس الاثنان وأخذ الأسير الثاني يحدث صديقنا عن قصته، وما حدث له أثناء الاعتقال، وما أدلى به من اعترافات مؤكدًا له أن الاعتراف أفضل من البقاء داخل الزنازين وأنه لا بد أن تكون عملية الاعتراف مدروسة بحيث لا

يكون هناك ضحايا كثر جرائها وما إلى ذلك من حديث مهبط للهمم.

وأكد (م) للأسير الثاني أنه لا يوجد لديه ما يقوله ولو كان لديه شيء لاعترف به من اليوم للتخلص من هذه المعاناة ، عند ذلك أخذ الأسير الثاني يحدث (م) عن السجن، وأنه حال الانتهاء من إجراءات التحقيق سيتم نقله إلى السجن، وهناك في غرف السجن يوجد أسرى من كافة الفصائل ويوجد أكل وكتب وأخذ يهيئ له عملية النقل إلى تلك الغرف ويزينها له.

مكث الاثنان في الزنزانة ثلاثة أيام، بعدها تم إعادة (م) إلى جولة تحقيق أخرى، ثم أعيد إلى زنزانة أخرى لوحده مكث فيها أسبوعًا كاملاً، بعد ذلك سمح له بالاستحمام وأدخل إلى زنزانة أخرى، وبعد برهة إذا بالمعتقل الذي التقى به سابقًا يدخل إليه بحالة صعبة للغاية، كان جسمه يرتعد من البرد الشديد وملابسه مبتلة بالماء وتكسو حذاءه طبقة سميكة من الطين، فرحب (م) بالقادم الجديد وأجلسه على الفرشة الوحيدة وألقى عليه بطانية، وعندما استفسر عما أوصله إلى هذه الحالة قال له بأنه اقتيد إلى بلدته ليقوم بعملية تسليم أسلحة ومعدات من جبل مجاور لبيته.

وكان هذا الكلام ليزيد (م) ثقته به، وبعد يوم واحد تم استدعاء (م) للتحقيق، وهناك أخبره المحقق بأنه تم الانتهاء من التحقيق معه وسيتم نقله إلى السجن حالاً ليمثل أمام المحكمة، وتم تسليم (م) للشرطي الذي أخذه إلى السجن، وتم إدخال (م) إلى إحدى الغرف التي يوجد فيها عشرة أسرى ولديهم راديو وتلفاز وأدوات لتحضير الطعام، ورحب هؤلاء بشدة بالقادم

الجديد، وعرفوه على أنفسهم: أحدهم مسئول أمني وآخر ثقافي.. الخ.

وحضّروا الحمام للأسير (م) ثم صلوا المغرب جماعة وبعد الصلاة تم استدعاء (م) للحديث مع المسئول الأمني في الغرفة فأجلسه على السرير في زاوية الغرفة وقام بإنزال ستارة خاصة، وتحدث معه بأقصى درجات الهدوء والود، وبارك له صموده، وقال له إنه التقى أخويه اللذين اعتقلا سابقًا، وحذره من الحديث عن قضيته لأي سجين آخر.

وفي الليل أقام الجميع صلاة قيام الليل، وفي اليوم التالي قاموا بقراءة القرآن الكريم بشكل جماعي.

وبعد أسبوعين في هذه الغرفة لقي (م) كل الاحترام والتقدير من زملائه الذين دهش من أخلاقهم وألسنتهم التي تلهج بذكر الله، يقومون الليل ويصومون النهار، لا يتحدثون إلا في القرآن الكريم ولا يتفوهون إلا بالكلام الطيب، لا ينظرون إلى حرام، ولا يستمعون إلى محظور.

وتم تسليم (م) رسالة مزعومة وصلت من أسير آخر في سجن آخر من أبناء بلدته يطلب منه التعاون مع زملائه في الغرفة في كل ما يتعلق بقضيته، ومن أجل إعادة بناء التنظيم بشكل أقوى في الخارج!

ووصلت بعد أيام رسالة تنظيمية من الجهاز العسكري لحركته تبارك فيها له بطولته وصموده.

وفي أحد الأيام حضر للغرفة التي يوجد بها (م) أسير أطلق على نفسه اسم (أبو سالم) وتم تقديمه بأنه (المخول الأمني العام) في السجن فجلس

الجميع يتناقشون في أوضاع السجن والاعتقال والمقاومة، وتحدث كل واحد من الموجودين عن بطولاتهم الوهمية، وكان (م) منفعلاً مع حديثهم، وأخذ يتحدث عن نشاطاته في الخارج، وهنا صرخ في وجهه (أبو سالم) طالبًا منه التوقف عن الحديث حفاظًا على السرية.

واستدعى أبو سالم الأسير (م) إلى أحد الأسرة، وأفهمه أن لا يتحدث في الأمور الأمنية إلا إذا طلب منه ذلك كبار قيادات الأسرى، وجاءت رسالة أخرى، مزعومة أيضًا، من الجهاز العسكري للحركة تعلمه فيها عن النية لإعادة ترتيب الوضع التنظيمي والعسكري في منطقته، فتحمس (م) للفكرة، وبدأ بالكتابة ردًا على الرسالة (لقد كنا نفعل كذا وكذا ... وكان الأولى أن نفعل كذا ... وفلان وفلان المرشحان للقيام بالعمليات العسكرية الجريئة في المستقبل، فلديهم الخبرة والتجربة ... لا بد من شراء أسلحة إضافية إلى الموجودة وتغيير أماكنها ... الخ).

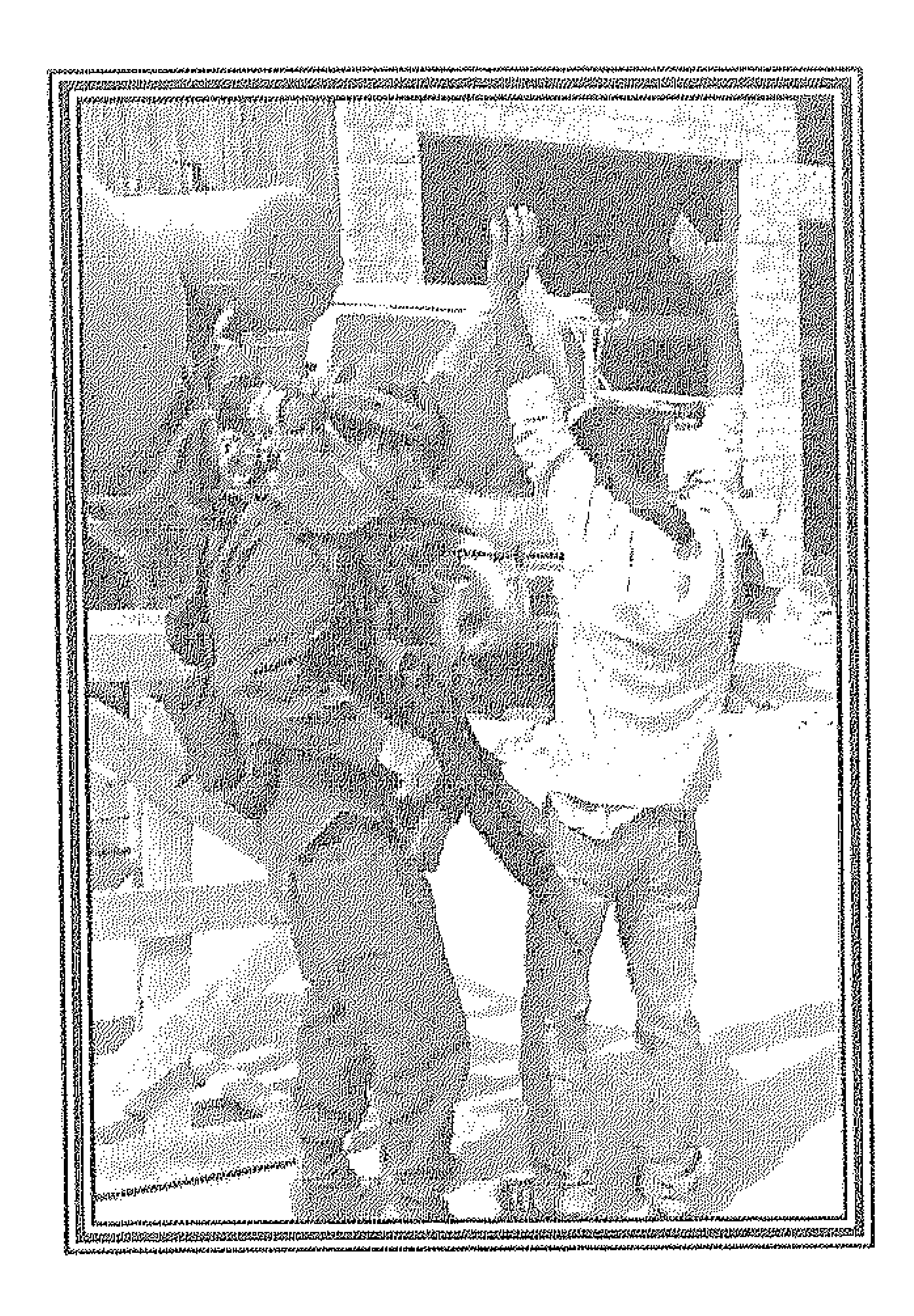
وبعد ثلاثة أيام تم إبلاغ (م) أن لديه زيارة فخرج وتسلمه شرطي من باب الغرفة، ونقله إلى غرف التحقيق أمام كبير المحققين، وكانت صدمة كبيرة عندما علم (م) أنه كان في غرف العار ووجد ما كتبه بخط يده بين يدي المحققين، وأصيب بالانهيار.

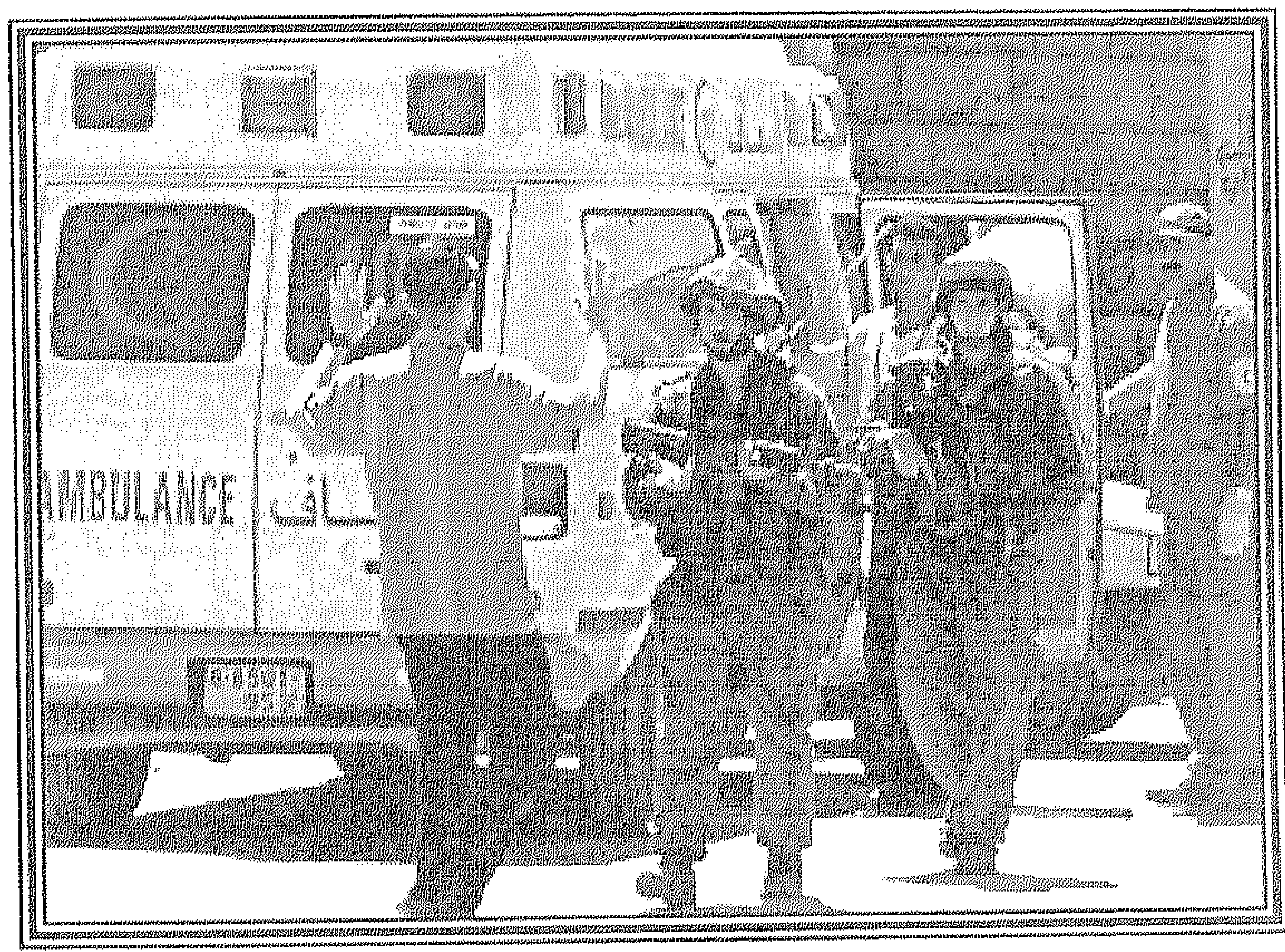
وكان بإمكان (م) أن ينكر كل ما كتبه، ولكنه انهار بسبب المفاجأة، وكانت حصيلة اعترافاته اعتقال العديد من أبناء بلدته، وتسليم كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر، والكشف عن عمليات قام بها إخوة آخرون قتل

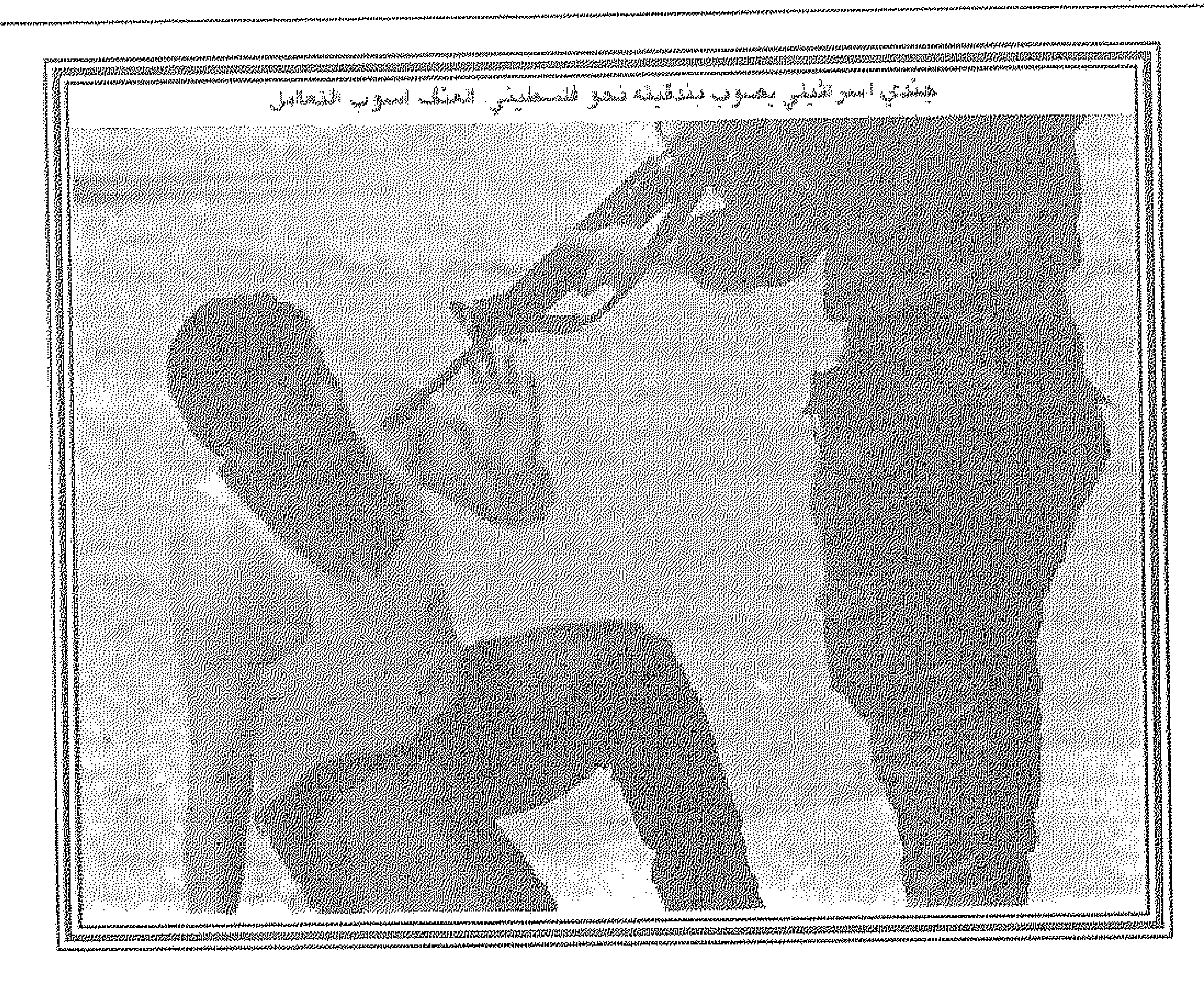
فيها جنود وعملاء ومستوطنون والكشف عن محاولات أخرى مستقبلية، وحكم على (م) وثلاثة أفراد من مجموعته بالسجن المؤبد في حين سجن آخرون لفترات أخرى طويلة.

مقاومة عنيفة وصفحة جهاد مشرقة وأسطورية صمود رائعة داخل أقبية التحقيق، ولكن أسابيع معدودة في غرف العار سرقت من (م) وأمثاله أزهى سنوات العمر. ويتفق معظم المراقبين لما يجري في غرف العار بأن الإرادة والرغبة المسبقة بعدم الاعتراف هي الأساس في الصمود، فلا أحد يستطيع أن يكسر إرادة الأسير أمام جهاز الشاباك الذي لا يملك معلومات كبيرة وذات أهمية، وهذا يدل على ضعفه مما يجعله يستعين بالعملاء.

وإرادة الإنسان تستطيع كسر سطوة جهاز الشاباك بمعلوماته الضعيفة، واهتزاز محققيه أمام استمرار المقاومة.■

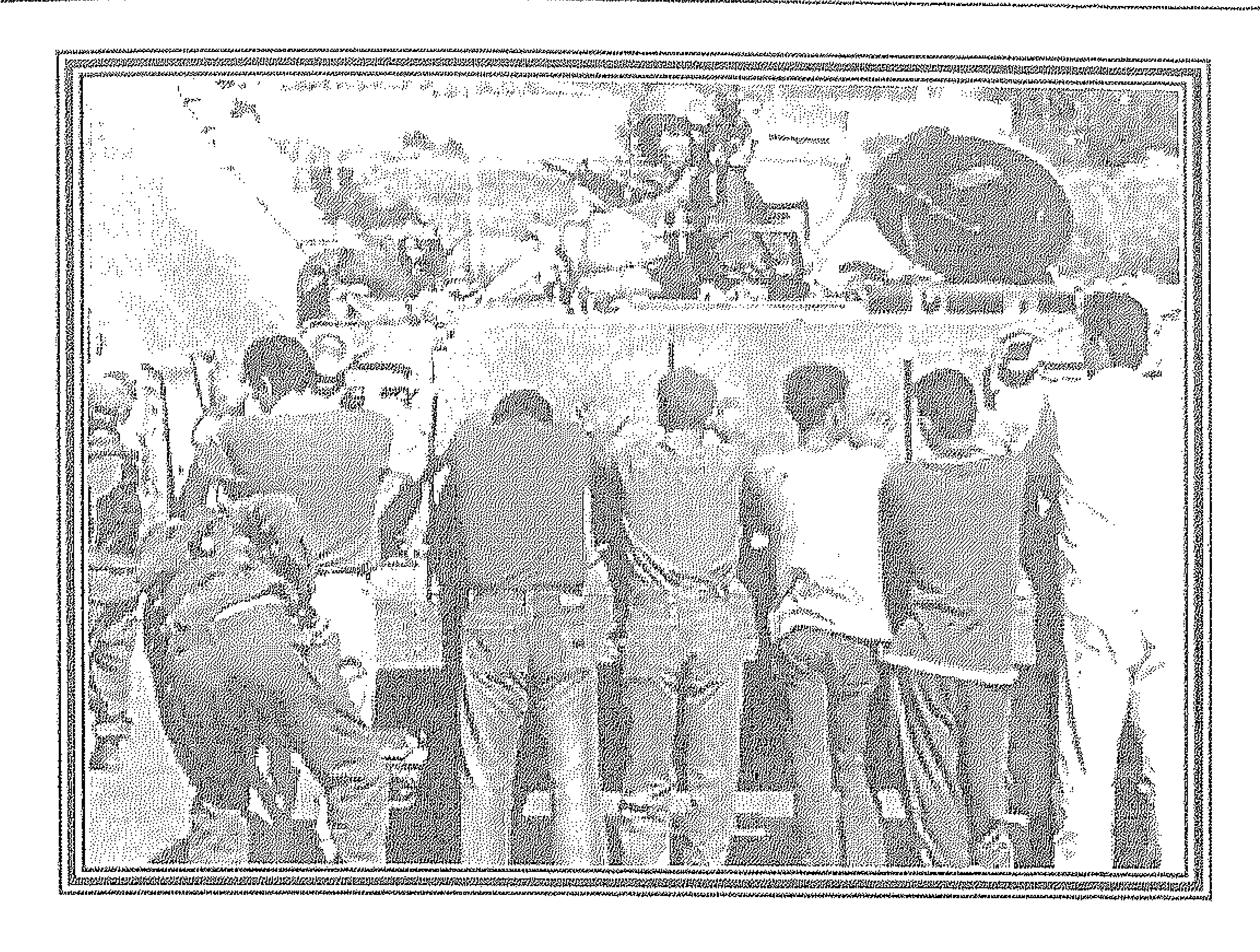


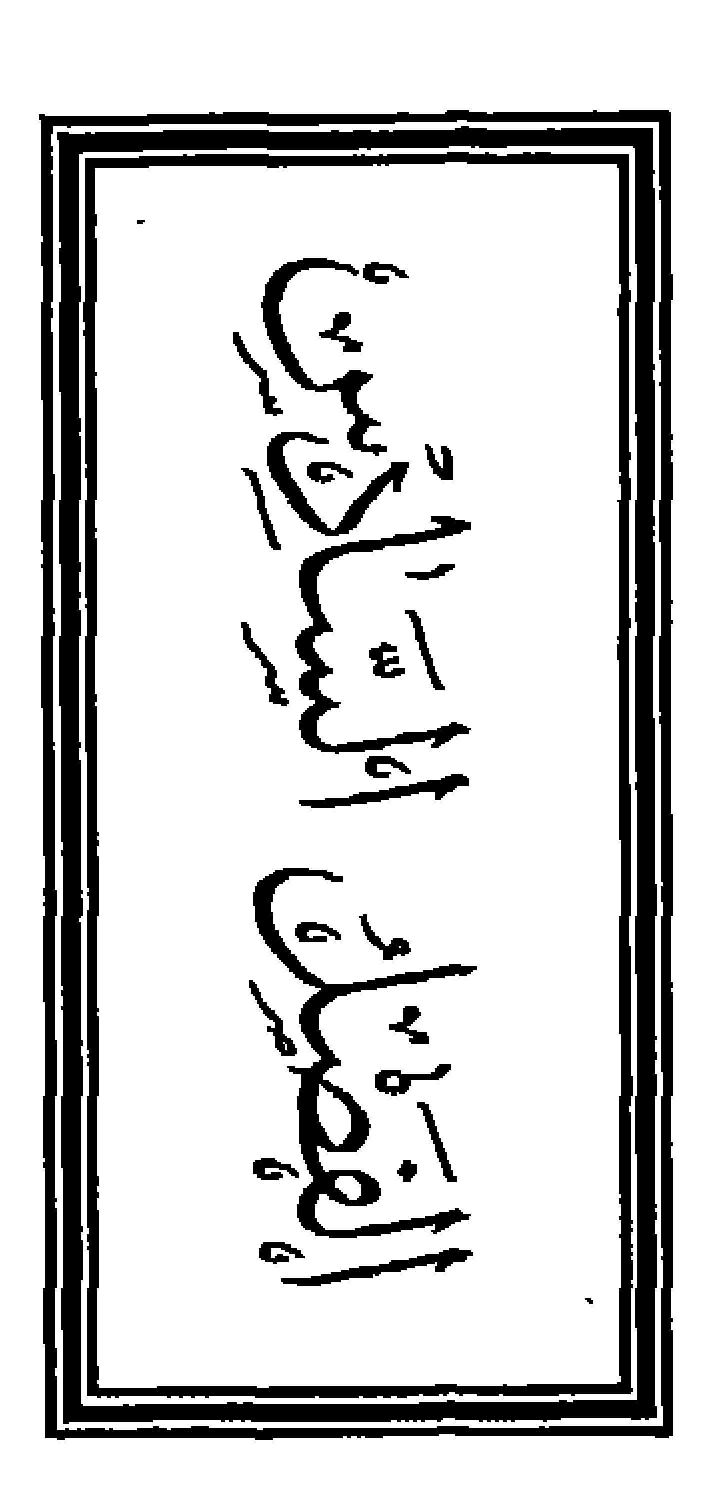

AMBULANCE



جندي اسرائيلي يصوب بندقيته نحو فلسطيني. العنف اسلوب التعامل







خبرات ونماذج

- الخبرة الأمنية (مقاومة التحقيق)
- الخبرة الإدارية (تنظيم السجون)
- نموذج حياة (في سجن مجدّو)
- نموذج أمل (الحصول على الدكتوراه)
- نموذج إرادة (الأمعاء الخاوية)
- نماذج مقاومة (عمليات الاختطاف)

• الخبرة الأمنية •

سبل مواجهة التحقيق الصهيوني

لشعبنا العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة خبرة طويلة تراكمية في أقبية التحقيق، وزنازين الاعتقال وسجون الاحتلال الصهيوني وسجون بعض الدول العربية والأجنبية، بدأ بتجميعها منذ بداية الصراع العربي – الصهيوني، وما زال مستمرًا بذلك. وتضاف إلى هذه الخبرة الآن، خبرة معتقلي وأسرى المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان.

كذلك فإن للاحتلال الصهيوني مدرسته العنصرية الفاشية التلمودية في التحقيق مع المعتقلين، واستخدام مختلف الوسائل للحصول منهم على معلومات، الهدف منها تثبيت إدانتهم بالتهم الموجهة إليهم، ثم استعمال المعلومات التي يحصلون عليها في التحقيق، لكشف جوانب العمل السري المتعلقة برفاقهم، ومحاربة المناضلين الآخرين، وقهر الشعب الفلسطيني.

ومن أجل تثقيف المناضلين، قامت مجموعة من الأسرى الذين خبروا التحقيق والسجون، قبل عدة سنوات، بإصدار كتاب بعنوان (**فلسفة المواجهة وراء القضبان**) يحدد مجموعة من المفاهيم والبديهيات، ولخص مجموعة من التجارب، وبين الأساليب المختلفة التي يتعرض لها المعتقلون في معتقلات العدو الصهيوني، في محاولة منهم لتسليح المناضلين ضده، بالمعرفة المسبقة والعلمية حول التحقيق وأساليبه، لمساعدتهم على الصمود والتحدي أمام المحققين، ولحماية الثورة والمناضلين والمجاهدين الآخرين، وذلك

بتعريفهم عما ينتظرهم في أقبية التحقيق، وشرح أفضل الطرق للتعامل مع المحققين، فلا يفاجأون مفاجأة قد تدفعهم إلى الانهيار.

ونلفت انتباه المناضلين والمجاهدين، إلى أن العدو الصهيوني قد يلجأ إلى أساليب أخرى غير ما ورد هنا، نظرًا لتمرسه وإبداعه في مجال التعذيب والتحقيق، لكننا نؤكد أن قراءة هذه الأوراق المبسطة، تساعد على أن يدرك المعتقل ما يدور حوله خلال التحقيق، وحجم ما يمكن أن يتعرض له، ليستطيع بعد ذلك حماية نفسه من الانهيار.

➢ **خطوات الاعتقال**

قد يداهمون بيتك، أو مقر عملك، أو يعتقلونك من الشارع، وإذا طلبوا منك التوقيع على أية ورقة، فلا تفعل ذلك، ولا تقر بتوقيعك، إنهم لم يأخذوا شيئا منك أو من المكان الذي أخذوك منه.

سيدفعونك بعنف إلى داخل السيارة، وربما يمددونك تحت أرجلهم، ويضربونك بالبنادق، ويدوسون عليك، كما يمكن أن يغمضوا عينيك، ويكبلوا يديك، حتى وصولك إلى مكان الاعتقال، دون أن يخلو الأمر من شتائم وإهانات.

يسلمونك إلى الجهة التي ستكون مسؤولة عنك خلال التحقيق، حيث يفك قيدك مؤقتًا، وتنزع العمامات عن عينيك، ثم تستبدل ملابسك، وتفتش، وتصادر أغراضك، وبعضها يوضع في الأمانات. بعد ذلك مباشرة، أو بعد حين، يقص شعرك، ثم توضع على صدرك لوحة ثم تصور كالمجرمين

من كل الجهات، وتؤخذ بصمات أصابعك جميعها.

يعاد تكبيلك، وتغميم عينيك، وتنقل إلى الزنزانة مع الضرب والشتم، وللوصول إلى الزنزانة، يسيرون بك مسافات طويلة جدًا، ويركبونك في مصاعد، ويهبطون ويصعدون أدراجًا متكررة، لخلق حالة من الضياع والتهويل لديك، حيث إنهم يدورون في دوائر محددة، لا تلاحظها بسبب تغميم عينيك.

يضربونك ويشتمونك قبل بدء التحقيق بطرق مختلفة، ويسمعونك أنين بعض المعتقلين، وقد يفتحون عينيك في بعض الغرف لترى بعض أدوات التعذيب.

قد لا يبدأ التحقيق معك في اليوم الأول أو الثاني، إن الزمن يفقد قيمته عندهم، إلا إذا كانوا هم في عجلة من أمرهم. كل شيء هناك بطيء، فلا تتأثر نفسيًا، وحافظ على صلابتك التي دفعتك إلى المشاركة في نضال شعبك.

➢ بدايات التحقيق

يقودونك من الزنزانة مغمم العينين، مكبل اليدين، محاطًا بجنود أو شرطة، يدفعونك ويجرونك بهمجية.

قد يمررونك خصيصًا في مناطق تسمع فيها أصوات عذاب وألم وضرب. من حقك أن تأكل وتشرب وتستعمل المرافق الصحية، ولكن هذه الحقوق ليست مضمونة أبدًا، فيمنعونك عنها، ويستعملونها للضغط عليك

ولمضايقتك، وعليك أن تصمد.

لا تخف من زنزانتك فهي بر الأمان المرحلي لك، وفيها ستعزل عن العالم وعن الأخبار، وقد يسمعونك هم بعض الأخبار التي يريدونها، إياك أن تصدق أنك أصبحت وحيدًا، بل عليك أن تتذكر دائما أن رفاقك في الخارج لا ينسونك، وأن الثورة مستمرة، وأن أهلك ورفاقك يعتمدون على صمودك، ويفعلون المستحيل لإنقاذك.

ثم تبدأ مراحل التحقيق: إنسان ذو قضية، مناضل عقائدي وحيد صلب عنيد، معزول لا يملك سلاحًا إلا إيمانه بأن مصير شعبه وأهله وقضيته يعتمد على قدرة احتماله وصموده، وهذا هو **أنت**، في مواجهة موظف ينتظر راتبه في نهاية الشهر، غالبًا ما يكون بلا عقيدة أو مبدأ، يستمد قوته من جدران قلعته، ومن أسلحة آلاف الجنود الذين يحيطون به، دون أن يكون لهم أي شأن معك، ومن صلاحيات محددة له لا يستطيع تجاوزها، وهذا هو **المحقق**.

والمكان: **أقبية التحقيق**.

➢ التحقيق والمحققون

- الامتناع عن كتابة الإفادة بداية التمرد والتحدى.
- كل المعلومات مهما صغرت أو بدت لك تافهة، تكون هامة بالنسبة للمحقق.
- تذكر أن للتحقيق نهاية مهما طال، وأنه سيصبح ذكريات، فاجعله ينتهي دون اعتراف ودون استسلام.

في أول لقاء، يكون المحقق قد جمع عنك بعض المعلومات، وهذا لا يعني أنه يعرف كل شيء، لكنه يحاول أن يوحي بذلك خلال التحقيق. إنه لا يستطيع معرفة وضعك النفسي، لكنه يحاول أن يفهمه من تصرفاتك وردود فعلك. إنه لا يعرفك، ومن أهدافه الحقيقية، التعرف على شخصيتك لفهمها، وهو بحاجة لهذه المعرفة لبناء خططه لمهاجمتك وتفسيخ ثقتك بنفسك لتوصيلك إلى الطاعة والتعاون. إنه لا يعرف إن كنت ستصمد أو تنهار، فاخلق عنده فكرة صمودك وصلابتك من البداية، ولا تقدم له ما يفيد خططه.

لا تنس أن رجل التحقيق موظف بأجر، ويعتبر التحقيق معك عملاً روتينيًا، وقوته نابعة من صلاحياته لا من شخصيته. بينما تمثل أنت القطب المقابل، وقوتك ناتجة عن إيمانك بقضيتك، كما أنك مناضل لا مأجور، لهذا كن أقوى؛ لأنك فعلا أقوى.

تأكد أن الصراع بينك وبين المحقق لا يحسم إلا في نهاية التحقيق، وحسمه يعتمد على صلابتك، ونجاح المحقق يعني سيطرته عليك وعلى شعبك وأرضك.

تذكر دائمًا أن المحقق لا يمكن أن يكون صديقًا، ولا رءوفًا بك، فهو وحش وعدو، لكنه قادر بحكم صلاحياته أن يبدل لونه وأسلوبه.

- لا تقاطع المحقق أبدًا خلال التحقيق، فهو لا يعنيك.
- مبدأ مهم: الأغبياء فقط يصدقون المحققين.

➢ فشل ونجاح المحقق

- مبدأ مهم: المحقق قابل للتضليل بسهولة.
- إذا اجتزت التحقيق بسلام فإنك تزداد صلابة وقوة واحترامًا.
- إذا فشل المحقق في نقطة ما، فهو يعود للتجربة مرة أخرى، ودائمًا يحاول المحاولة الأخيرة، فاجعلها تفشل.
- إذا استبدلوا محققًا بعد فشله معك بمحقق آخر، أي إذا استبدلوا موظفًا بموظف آخر، فإن هذا يحصل بسبب نجاحك، والمحقق الثاني سيبدأ ضعيفًا بسبب فشل المحقق الأول، فضاعف صمودك؛ لأن المحققين يتراجعون أمام مناضل صلب لا يلين.
- وسائل المحقق تجريبية، وأنت من يقرر فشلها أو نجاحها.
- عند فشل التحقيق مع أحد المناضلين الصامدين، قد يدفع به إلى السجن، مع المحكومين، حيث تتاح له فرصة الاحتكاك مع المناضلين الآخرين، بوجود بعض الجواسيس، فربما يكشف خلال الحديث معهم بعض المعلومات السرية.

➢ مجريات وأساليب التحقيق

المحقق يعمل دائمًا وفق طرق محددة ومنهج محدد، وليس لديه مبادرات ذاتية، ويحاول أن يظهر لك أنه عالم نفس ليضمن تفوقه عليك، بينما أنت حر في اختيار وسائلك، فأفشل طرقه وتمرد، وابق دائمًا متفوقًا عليه.

يقول المحقق لك إنه قادر على إطالة التحقيق كما يريد وهو كاذب

بذلك؛ لأن صلاحياته محدودة، وهو ليس حرًا ليفعل ما يريد، ويدعي أن رضاه هو الخير لك. إنه يكذب، وعندما تصدقه في أية مرحلة تقع في المصيدة.

قد يفتح المحقق معك بعض المواضيع الهامشية والعامة، ويمكنه أن يستنتج منها بعض المعلومات التي يستخدمها ضدك وضد غيرك من الرفاق دون أن تلاحظ أنت، فلا تتحدث معه حتى لا تمنحه هذه الفرصة.

المحقق يعود للمسائل التي يتجاوزها من حين لآخر، ليوقعك في الخطأ والتناقض، فكن حذرًا.

يجب ألا يخيفك أو يقلقك إحضار الأقارب واستعمالهم للضغط عليك خلال التحقيق.

يتبادل الأدوار في التحقيق، محققون شرسون، وآخرون لطفاء، عليك ألا تنخدع وألا تكترث بذلك، ولا تتعامل مع أي منهم على أساس أنه لطيف معك، فهم في داخلهم جميعًا متشابهون وهدفهم واحد، هو إسقاطك.

يلجأ المحقق إلى تبسيط التهمة وتقليل شأن عواقب اعترافك، ويدعي أن ما يقوم به ليس تحقيقًا ولكنه مجرد عمل روتيني لإقفال الملف، كن حذرًا؛ لأنه في ذلك يريد أن يصطادك، فلا تصدقه أبدًا.

يحاول المحقق أن يجعلك تهتم بخلاصك الذاتي، ويوهمك أن التحقيق هو نهاية المطاف، وأن تعاونك هو خلاصك، إنه ينصب لك مصيدة، فكن حذرًا.

يلجأ المحقق إلى التشكيك بالثورة والقادة والرفاق والأقارب، وزعزعة علاقتك مع تنظيمك، بكل وسائل التشكيك الممكنة، فلا تسمح له، ولا تصدقه إذا قال إن رفاقك هم الذين وشوا بك، ولتكن إجابتك إما الصمت، أو الإصرار على عدم وجود علاقة لك بهذا التنظيم، أو: امدح مناضلي التنظيم دون الاعتراف بوجود أي علاقة لك معهم.

من وسائل المحقق: الاستخفاف بالمناضل قائلاً له (أنت لا شيء) فتحمل الإهانة؛ لأن القصد منها استفزازك للاعتراف.

لا يحترم المحققون أية عقيدة أو دين، ولذلك يدسون عناصر في ثوب ديني لتشكيك المعتقلين بجواز ما يفعلون دينيًا، كما يهاجمون مسلكيات بعضهم لإثارة الفتنة والخلافات بين المعتقلين.

قد يضربك المحقق إذا رفضت أن تأخذ سيجارة، أو إذا جلست أو وقفت، والسبب الحقيقي للضرب يكون إما إحساسه بالفشل أو إحساسه أنك تخاف من الضرب، فيحاول أن يجبرك على الطاعة والتعاون بالقوة.

من وسائل المحقق: عزلك عن العالم وعن الآخرين، والإيحاء لك أن التحقيق أبدي. والتهديدات المختلفة والأسئلة السريعة المتلاحقة والشتائم والضرب على أماكن حساسة والشبح والوقوف عدة أيام وليالٍ وعدم النوم عدة أيام، كل ذلك لخلق انفعالات لديك، تؤدي إلى إرهاق الدماغ، الذي يؤدي إلى إضعاف النشاط المخي الواعي، والإخلال بالتوازن الجسماني، إلى درجة تجعل الدماغ يتوقف تلقائيًا عن النشاط والعمل للاستراحة ولعدة

ثوانٍ، ويضعف الدماغ خلال هذه الاستراحة التي يحاول المحقق توصيله إليها، لاستغلالها بالانقضاض على شخص منهك، والضغط عليه وابتزازه لأخذ المعلومات منه. لا تستسلم أبدًا ولا تخف من هذه الحالة؛ لأنها تزول، ولا تتحدث خلالها مع المحقق، وتذكر أن ثورتك وشعبك يعتمدون على صمودك.

يستعمل المحقق أيضًا، لغايات إرهاق الدماغ، الأساليب العصبية مثل الضرب بشدة على رؤوس أصابع اليدين والقدمين والشفاه والآذان والأعضاء الجنسية وشد الشعر، كما ينقل الضرب من مكان إلى آخر بشكل مستمر لإثارة جو من الإرهاب والتشكيك والإرهاق للدماغ، والمؤثرات النفسية. كل ذلك له نهاية، ونهايته تعتمد على صمودك أنت فقط.

تذكر أنه على المحقق في النهاية أن يقرر إما أن المعتقل بريء، أو أنه صامد مصمم على عدم قول أي شيء حتى بوجود الأدلة والمواجهات، أو أنه ضعيف خائن لرفاقه، إنها الخيارات الثلاثة الوحيدة أمامه، فلا تكن ثالثها.

➢ الصمود والتعذيب

ومهما كان المعتقل بسيطًا فالصمود ممكن؛ لأن الصمود لا يحتاج إلى شهادات جامعية. وللصمود والتغلب على الانهيار: ثق دائمًا بعدالة قضيتك، وتذكر قبل التفكير بمصيرك أن صمودك يدعم رفاقك معنويًا في الاستمرار

في النضال في الخارج، ويجنبهم الاعتقال الذي يتعرضون له بسبب اعترافك، وتذكر من صمدوا قبلك، كذلك تذكر معاناة أهلك وشعبك، وأن مصيرهم يعتمد عليك، وتذكر أن الانهيار سيجعل أهلك يعتبرونك جبانًا خائنًا، كما أن الدوافع التي دفعتك للنضال والصراع قبل الاعتقال لم تتغير، ويجب أن تستمر معك بعد الاعتقال بنفس الاستعداد والحماس.

إذا كنت مستعدًا للقتال والشهادة بالرصاص في الشارع والجبل، من أجل قضيتك، فلا يجوز السقوط خلال التحقيق، ولا يجوز أن تسقط في المعتقل، وتضحي بكل ما فعلت من أجل الثورة، تحت ضربات بعض العصي غير القاتلة، بل حتى ولو كانت قاتلة! وإذا حصلت على شرف الاستشهاد، وهو قليل الحصول في التحقيق، فإن الاستشهاد سيجعل منك رمزًا شعبيًا لا ينسى.

التحقيق هو المرحلة الوحيدة من النضال التي لا تكون فيها تحت الخطر إذا صمدت، فخطر الضرب والتعذيب لا يقارن بالرصاص والقنابل والصواريخ.

التحقيق معركة، وما يقرر نتائجها هو إرادة المقاتل التي تعتمد على شخصيته وإيمانه بأهدافه وقضيته. والصلابة والصمود يأتيان من داخله، وهما التحام مع القضية مهما كان نوع القضية، والتحلي بهما يدفع المحقق إلى الإفلاس والهزيمة. وتذكر أن بين النصر والهزيمة صبر ساعة.

التحدي مرة يقودك إلى استمرار التحدي والانتصار، وهزيمة المحقق لا

تكون إلا بالتمرد والتحدي. فواجه أي هجمة منه بهما، فتضعفها وتفشلها.

الضعفاء يفضلون أنفسهم على الجماعة، ويتجنبون التحدي لضمان النجاة، لكنهم لا ينجون بعد السقوط والاعتراف، بل يحترقون ويحرقون غيرهم معهم.

إذا حدث وانهرت لأي سبب، فارجع للتمرد مباشرة قبل أن يتحول الانهيار إلى سلسلة انهيارات وإلى كارثة عليك وعلى وطنك.

السقوط هو فقدان كل رصيدك الكفاحي، وهو انتقالك إلى صف الأعداء، مع دفع الثمن أيضًا؛ لأنك ستدان وتحاكم، ويقال عنك إنك حتى لو لم تكن جاسوسًا، إلا أنك اعترفت مثل الجواسيس، فاعتقلوا رفاقك.

إذا اعترفت يعاقبونك ويعاقب من تعترف عنهم، وإذا صمدت يعذبونك مدة محدودة، ولا يعاقب أحد إذا لم تتوفر الإدانة. إن الصبر مسألة إرادية وليست جسدية، ونفاذ الصبر أيضًا مسألة إرادية واعية.

لا تقبل أن تشهد ضد آخرين، فالاعتقال لا يلزمك بالشهادة على غيرك. وحول أي مواجهة مع زميل معتقل، إلى حافز للصمود لكما، وإذا واجهوك بمعتقل معترف، فاجعله يخجل من نفسه ويعود للتمرد.

رد الفعل الصحيح على كل أنواع التهديد هو الصمود، حتى على التهديد بالاعتداء على العرض. وإذا هددوا بالاعتداء على أختك، اعرف أن لهم حدودًا لا يستطيعون تجاوزها، وأن الاعتراف لحماية أختك لن يحميها منهم، بل سيعرض شرفها وكل الثورة للخطر، وستكون أختك مع شعبك

ضحايا لاعترافك. كما لا تنس أن أي اعتراف، قد يقود إلى القبض على بعض مناضلات الثورة والاعتداء عليهن.

تذكر أن التحقيق هو تكثيف لحالة صراع عقائدي تناحري بين الحركة الوطنية والثورة وأبطالها من جهة، وأنك تمثلهم داخل أقبية التحقيق، وبين رجال التحقيق وسلطاقم وهم يمثلون العدوان والاحتلال والرجعية من جهة ثانية، وهدفهم النهائي الهيارك والقضاء عليك واستعمال الهيارك لضرب ثورتك ورفاقك، وتذكر أن الانتصار حتمًا للأقوى عقائديًا، وأنك أنت الأقوى عقائديًا فيجب أن تنتصر.

التحقيق هو أحد جوانب وأشكال المعركة التي تدور رحاها في الشوارع والجبال والسجون، ويجب أن تنتصر بها؛ لأنها تعتمد على انتمائك وصلابتك فقط.

جهاز كشف الكذب خدعة، ويمكن تضليله بسهولة، وذلك بتحريك القدمين أو الأكتاف مع أية إجابة تضليلية على أسئلة المحقق، وبالتفكير المستمر خلال الجلسة بأمور مزعجة تؤدي بك إلى الضيق والحزن، فلا يعود الجهاز قادرًا على التمييز بين قلقك وإجاباتك التضليلية.

➢ **بعض أساليب التعذيب والضغط والحرب النفسية خلال التحقيق**

التعذيب ليس هدفًا لذاته، بل اعترافك هو الهدف من التعذيب. وتأكد تمامًا أن الأضرار الجسدية المحتملة في التحقيق، تصيب المنهارين والمعترفين بنفس القدر الذي يصيبك، فالصمود مع بعض الأضرار أشرف من الخيانة

مع نفس الأضرار. ومن أساليب الضغط: إحضار الأخت والأم، والتهديد بالاعتداء على أي منهما، إن الانهيار لا يحمي أيًا منهما، بل يزيد احتمال الاعتداء للحصول على مزيد من المعلومات منك، ويتوقف الاعتداء عليهما إذا لم تخضع للضغط.

سيشن المحقق حربًا نفسية توحي لك أن الصمود مستحيل، وأن الجميع يعترفون، وأنك لا تختلف عن الذين اعترفوا، بالقوة أو بالحسنى، ثم يقول لك: تكلم أحسن لك، لتستريح من العذاب، وهو بذلك يحاول أن يخلق وهمًا يبدو معقولا، ويستعمل أمثلة ونماذج منهارة، لوضعك تحت فكرة: (ما دام غيري قد تكلم، فأنا سأتكلم). هذا الأسلوب لا ينجح إلا مع الضعفاء، فلا تكن واحدًا منهم.

عليك أن تعي أن الضرب حتمي، فارفض الأوامر؛ لأن قبولها لن يحميك من الضرب، وسيضعك رفضك في موقف القوي.

مهما استخدموا ضدك من أدلة أو وشايات عملاء أو اعترافات آخرين، يجب الصمود. ومهما كانت الأدلة المقدمة ضدك بوسعك ردها والالتفاف حولها والخروج من المأزق بشرف. وحتى لو قالوا لك كجزء من الحرب النفسية، إن المسؤولين عنك انهاروا، أو شاهدت بعضهم فعلاً ينهار، فعليك بالصمود، فسقوط مسؤول مهما كان موقعه لا يعني سقوط الثورة.

كلما تقف بصلابة عند مسألة، سيوقفها المحقق وينتقل إلى غيرها إلى أن يفشل.

الانهيار تحت الضرب يشجع المحقق على مزيد من الضرب لتحقيق المزيد من الانهيار. والانهيار هو حالة انسجام ومقاومة مع العدو الذي يأمر المنهار فيطيع، ويضربه فيركع، ويسأله فيجيب، فيخضع بذلك لسلطة الاحتلال خضوعًا تامًا. وبعد انتصار المحقق يستمر الضرب للإذلال أو لدفع المنهار إلى تنفيذ أوامر أخرى مثل إقناع رفاقه بالاعتراف، أو غير ذلك.

من الوسائل التي يمكن أن يلجأ لها المحقق، استعمال جهاز كشف الكذب أو اللجوء إلى التنويم المغناطيسي، وعليك التأكد أن هاتين الوسيلتين لا تشكلان أي خطر عليك، كما أنهما تستخدمان لأسباب نفسية فقط، أي لتخويفك إذا كنت لا تعرف شيئًا عنهما.

إن التنويم المغناطيسي يحتاج إلى موافقتك حتى ينجح به المنوم، وبإمكانك التمرد عليه. ويجب أن تعرف أنه لا يمكن أن يجبر أي إنسان على الاعتراف بأي شيء خلال التنويم المغناطيسي، وإذا قالوا لك إنك اعترفت خلال النوم، تأكد أنهم كاذبون، وأنهم فقط يريدون منك تأكيدًا لمعلومات معينة يدعون أنك قلتها خلال النوم، بينما هي من مخبريهم أو من افتراضاتهم.

جهاز كشف الكذب خدعة، وهو يعتمد على اكتشاف بعض الانفعالات عندك عندما تقدم معلومة غير صحيحة (للتضليل). ويمكن تضليل هذا الجهاز بسهولة، وذلك بالشد على عضلات القدمين أو الأكتاف مع أية إجابة تضليلية على أسئلة المحقق، أو بالتفكير المستمر خلال الجلسة بأمور مؤلمة ومحزنة، تسبب لك انفعالات ملحوظة، مثل استذكار

الأصدقاء الشهداء، أو الأهل والأطفال، فلا يعود الجهاز قادرًا على التمييز بين قلقك هذا وإجاباتك التضليلية.

ليس هناك حالة وحيدة كشفت فيها الأسرار تحت الغيبوبة أو تحت التخدير، أو التنويم، فلا تصدقهم إذا قالوا إنك اعترفت خلال الغيبوبة، أو خلال التنويم المغناطيسي.

يعرض المحقق حاستي السمع والنظر لديك، إلى مؤثرات مزعجة، مثل الأصوات الرتيبة المستمرة أو العالية المزعجة، والأضواء الباهرة، ومناظر تعذيب الآخرين للتأثير على حالتك العصبية. كل ذلك يجب ألا يؤثر عليك، وصمودك يلغي تأثيره بالكامل، وخصوصًا إذا كنت تتوقع ذلك سلفًا.

قد يمنعونك عدة أيام من النوم، بالتناوب على التحقيق معك، ثم يلجئون إلى حقنك بالأنسولين وربما إلى تخديرك، لإحداث خلل في وظائف الجسم وللسيطرة على الدماغ. وقبل ذلك يتدخل المحقق للمساومة بعرض السماح بالنوم مقابل الوعد بالاعتراف. عليك أن تعرف أن النوم سيحصل رغم أنف المحقق، دون أي خطر على الحياة، إما على شكل غفوة، أو على شكل غيبوبة، ولا تصدق وواصل الصمود الذي يفشل مخطط المحقق، ولا يجب أن تخضع لأية مساومة مقابل السماح لك بالنوم. كل ذلك يجب ألا يدفعك للاعتراف.

إن مجرد إعطاء الوعد بأي شيء تحت التعذيب لتخفيف وطأته، يساوي

الخضوع، ويشجع المحقق على التمادي بالتعذيب، حتى لو أوقفه أحيانًا لتحصيل بعض الاعترافات. إن المحقق سيصر على مطالبتك بالوفاء بالوعد.

قد يحشرك المحقق في زنزانة ضيقة وقذرة، مع معتقلين آخرين في ظروف سيئة جدًا، حشرًا مثل علب السردين، في وضع لا يسمح بالجلوس أو النوم ولا حتى بالتناوب لعدة أيام، دون تهوية مع العرق، وبدون تنظيف للفضلات، مع رش المحبوسين بمبيدات الحشرات ذات الرائحة الكريهة وشتمهم بشكل مستمر، مع إسماعهم أصواتًا مزعجة مستمرة، وتركهم بدون ماء أو طعام.

وإذا كنت أنت وحدك المستهدف من عملية الحشر هذه لإخضاعك، يطلب منك المحشورون معك أن تعترف لإنقاذهم من الوضع القاسي، وقد يمارسون عليك الضغوط والتهديدات، وقد يدس المحققون بين المحشورين بعض العملاء الذين يحبطون من عزيمة المناضلين، بتكرار القول إنهم أصبحوا مستعدين للاعتراف، وإن الوضع لا يطاق. كل ذلك ليخلقوا لديك التفسخ والانهيار. إن عدم الانهيار بعد هذه العملية تجعل المحققين يشكون في جدوى كل التحقيق معك من حيث المبدأ.

قد يوجهون لك بعض الشتائم والإهانات خلال التحقيق، فتذكر أن الخزي ليس في أن تسمع شتيمة داخل غرف التحقيق من محقق نذل، بل الخزي هو في عملية الاعتراف والانهيار، وتعريض ثورتك للخطر.

تذكر كل لحظة أن التحقيق سينتهي والتعذيب سينتهي، وأنك ستبقى

بعد ذلك، إما حقيرًا منهارًا معترفًا خائنًا محكومًا بالسجن؛ لأنك مدان، أو بطلاً صامدًا مشرفًا يفتخر الجميع بك. اجعل التجربة تنتهي بصلابتك، دون تقديم معلومات ودون استسلام.

➢ دور العملاء خلال التحقيق

حقيقة بديهية: وجود الثورة يعني وجود قمع مضاد، يعني وجود مخابرات، يعني وجود عملاء.

المتساقط مطية حقيرة لرجال مخابرات العدو، ويمكن لهم أن يوظفوه في أي موقع، أو لأية مهمة قذرة يريدونها، رغم أنهم يعصرونهم ويلقون بهم إلى المزابل بعد كل استعمال.

هدف العميل في حياته هو الاستجابة لكل ما يطلبه منه رجال المخابرات، الذين يضعونه دومًا في حالة الخوف من فضحه وكشفه للمجتمع ولأهله، أو قتله إذا تهاون في التعاون معهم.

قد تبدأ المخابرات بعلاقة متوازنة مع العميل، حتى يتورط، فتحيله فورًا إلى مطية حقيرة، وتلغي كل التزامات عليها تجاهه (كما حصل مع كثير من العملاء).

تستمر مخابرات العدو في عملية إسقاط العميل خلقيًا واجتماعيًا، حتى يشعر بالغربة عن وطنه وعن مجتمعه؛ لأن هذا النوع هو الذي يضمن ولاءه لها، وتحوله إلى شخص لا يهتم إلا بتحصيل بعض المال منها، والحصول على رضاها. فتستعمل مخابرات العدو عدة وسائل للإيقاع بالعميل، منها المال

وحمل سلاح في جيبه، وتوفير سبل الدعارة له، ووصلت الأمور ببعض العملاء أن قدم له بعض رجال المخابرات عاهرة على أساس أنها أخت رجل المخابرات، وطلب منه أن يقدم له أخته (أي أخت العميل) بالمقابل، وعندما فعل العميل ذلك، كانت الورطة الكبرى بالتهديد بالفضائح التي لا يمكن مواجهتها.

يستعمل العملاء للمواجهة مع المناضلين المعتقلين، بوصفهم منهم، ويمثلون، خلال المواجهة، الأدوار المطلوبة منهم مثل التساقط، والاعتراف بما لديهم من معلومات، والقيام بكل الأدوار الرخيصة لتثبيط عزم المناضلين.

يندس بعض العملاء على المعتقلين في زنزاناتهم، على أنهم مناضلون، ويمثلون إما دور البطل لكسب الثقة وجمع المعلومات، أو دور المتساقط لإضعاف وخلخلة الوضع النفسي للمناضلين، أو دور البريء الذي سيخرج إلى الحرية بعد مدة قصيرة لعدم وجود أدلة عليه، ويقدم خدماته للمناضل ويسأله إذا كان يريد أن يحمله أية رسالة إلى رفاقه خارج السجن، في محاولة من المحققين لمعرفة علاقات المناضل التنظيمية واتصالاته. ومن مهام العملاء خلال التحقيق وفي السجون:

١ـ تجميع المعلومات عن المعتقلين للاستفادة منها في التحقيق.

٢ـ يجرى دسهم على المعتقلين إما للتجسس عليهم، أو لإحباطهم.

٣ـ ينخرطون في صفوف المقاومة المنظمة، وإذا نجح أي منهم بذلك، فإنه سيحصل على معلومات مهمة ومؤكدة عن الأشخاص الذين

يتعامل معهم، وعن المعتقلين.

٤- الدس بين المنظمات المختلفة في السجون، لدفعهم للخلافات والاقتتال.

٥- الوصول إلى مواقع القيادة لاستغلالها في جمع المعلومات وإحداث الفتن وحرق المناضلين الموثوقين والتشكيك بأخلاقياتهم، وطلب المعلومات عن المعتقلين والمساجين الجدد لتقديمها للأعداء.

٦- تأجيج الخلافات العقائدية والدينية بين المساجين لشغلهم عن الصراع مع العدو، ولتبرير تصرفات إدارة السجون القمعية معهم، وقد مرت على بعض السجون حالات كان العميل يتقمص فيها دور رجل الدين لنيل الثقة، ثم القيام بحملات الطعن والتشكيك بأخلاقيات المناضلين.

قد يحتاج بعض المسؤولين القياديين في السجن إلى مرافقين لأداء مهام نضالية مختلفة، فيحاول العملاء الوصول إلى هذه المواقع، ويحسنون أداء الدور فيها لكشف كل الاتصالات والأعمال ذات الطابع السري.

مع أي مشارك لك في الزنزانة أو مع أي شخص تقابله خلال مراحل التحقيق، حافظ على أسرارك ومعلوماتك لنفسك، حيث لا مجال للثقة بأي إنسان، وحتى لو كان مناضلا حقيقيا، فإنه لن يلومك بإخفاء الأسرار عنه؛ لأنه يتفهم الأسباب، وهو أصلا ليس بحاجة لها.

احذر المتساقطين في أقبية التحقيق؛ لأن من يجند في أقبية التحقيق، أكثر خطرًا ممن يجند خارجها. مع العلم أن بعض هؤلاء يجندون مقابل وعود تافهة بتحسين المعاملة أو إعطائهم بعض السجائر، أو وعدهم بتخفيف

الحكم إذا قدموا خدمات تستحق ذلك.

أما مرحلة ما بعد التحقيق، فإن إخفاء المعلومات فيها لا يقل أهمية عن إخفائها في مرحلة التحقيق. وهناك حالات كثيرة تمكن العدو من الحصول فيها على معلومات في ساحات السجن، لم يتمكن من الحصول عليها خلال التحقيق.

يقوم بعض العملاء بأعمال من شأنها التشكيك بأخلاقيات المناضلين الأصلاب أمام رفاقهم، مثل النوم بقرب أحد المناضلين بوضع معين، ثم الصياح واتهام المناضل أنه حاول الاعتداء الجنسي عليه.

كشف المناضلون هوية الكثيرين من العملاء في السجون، فعزلتهم سلطات العدو لحمايتهم من المناضلين في أقسام خاصة يسميها المناضلون أقسام العار، كما يسمون هؤلاء العملاء بالعصافير.

➢ **الاعتراف**

- كل ما يدور في أقبية التحقيق، وكل الجنود والمباني وأجهزة المخابرات، هدفها الحصول على اعترافك لإدانتك وتبرير معاقبتك.
- تذكر أن التحقيق والألم ينتهيان ويصبحان ذكرى، فإما أن تجعل ذلك ذكرى فخر وشرف بصمودك، وإما أن يصبح ذكرى خزي وعار باعترافك وانهيارك.
- الانهيار والاعتراف حالة هزيمة واستسلام وتخاذل غير مبررة، تعبر عن ضعف المناضل وانتصار المحقق عليه، وعن تحوله بوعي كامل، إلى مجند

لصالح مخابرات العدو ولو لفترة محدودة هي فترة التحقيق التي هي كافية لإلحاق أشد الأضرار بالثورة. كما يساويان الخيانة، مهما كانت مبرراتهما، حتى ولو تحت أقسى أشكال التعذيب. وتذكر وتأكد أن اعترافك لن يحميك، بل يدينك من لسانك، ويؤدي إلى ضرب ثورتك من داخلها، وهذا أشد خطرًا من العدو الخارجي، بالإضافة إلى ضربك أنت.

- إن أي اعتراف تحت التعذيب، يؤدي إلى المزيد من التعذيب للحصول على المزيد من الاعترافات؛ لأن المحقق سيفهم أنك تعترف بسبب التعذيب الذي لا تتحمله. كما أن الاعتراف بالنسبة للمحقق بغض النظر عن الطريقة التي حصل بها عليه، يمثل بداية سلسلة طويلة من التحقيقات والضغوط، ولا يجوز التعلل بأي سبب لتبرير الاعتراف مثل نفاذ الصبر من التعذيب، وعدم تحمله، أو التعلل بوجود الأدلة والمستمسكات الحاسمة عليك؛ لأن كل هذه الأسباب لا تبرر ما سيحصل لك ولثورتك بسببها.
- من نتائج الاعتراف الحقيرة أن تواجه برفاق يعتقلون بسبب خيانتك. على المناضل ألا يخذل رفاقه أو يخونهم، وأن يبقى دائمًا في دائرة الجماعة والثورة وعدم الانجراف إلى الدائرة الذاتية والفردية التي يسحبه المحقق إليها.
- الاعتراف الجزئي مهما أخفيت من المعلومات لا يعني الصمود، بل هو بداية الانهيار، فالصمود يجب أن يكون كليًا، مما يعني إخفاء كل شيء. كما أن الاعتراف الجزئي هو بداية الخيط الذي يمسك به المحقق، ويحلله

ويمكن أن يصل به إلى معلومات أخرى لم تفكر أنت بها.

- ويجب أن تدرك أن الانهيار والاعتراف لا يكونان إلا إراديين وذاتيين، وأن رفاقك يعرفون ذلك، كما أن الاعتراف يؤدي إلى كوارث لك ولشعبك، تفوق أية كارثة يمكن أن تنتج لك عن التعذيب بكل وسائله وأساليبه.
- حقيقة مهمة: الاعتراف يؤدي إلى الإدانة فالحكم فالسجن، وأذى الثورة والرفاق، بينما الصمود يؤدي إلى التوقيف الإداري فقط.
- تذكر أن الكثيرين من رفاقك لا يعترفون، لأنهم أبطال فكن منهم. إن كل الاعترافات التي حصلت حتى الآن، قال أصحابها إنه كان بإمكانهم تجنبها ببعض الصمود.
- سيحاول المحقق استثارة عواطفك، وأن يشرح لك أن اعترافك لا يشكل أي خطر، وأنها مجرد إجراءات روتينية لإغلاق الملف، ثم الإفراج عنك، كل هذا كذب، وإياك أن تصدق أي وعد من المحقق.
- معظم المعلومات التي يقولها لك المحققون تكون افتراضية، وناقصة يستكملونها من تعاونك واعترافاتك، أو من حديثك الذي تعتقد أنه غير مهم. وعندما يقولون لك إنهم يعرفون كل شيء، اسأل نفسك هذا السؤال: ما داموا يعرفون كل شيء، لماذا يريدون اعترافي؟ إنهم يريدون اعترافك لإدانتك، وللتأكد من صحة المعلومات التي يملكونها، والتي يريدون تأكيدها من فمك. لذلك عليك ألا تكترث بأية معلومات يكشفونها، حتى لو كانت صحيحة، فبالنسبة لهم، هناك فرق كبير بين

معلومات تعتمد على الوشايات ومعلومات تعتمد على اعترافك المباشر.

- إذا سألك المحقق عن رفاقك الأحرار أو المعتقلين، فارفض الإقرار بوجـــود أي علاقة نضالية بينك وبينهم، وأصر على عدم وجود أية معرفة حتى لو كان المحقق يعرف أنهم أصدقاؤك. كما أن التهمة التي يمكن أن تضـــاف إليك إذا اعترفت على غيرك، هي تهمة عدم الإخبـــار، وينســـف بيتـــك وتسجن لأجل ذلك.
- إذا لم تتمكن لأي سبب من نفي علاقتك بأحد الأدلـــة الـــتي وجـــدت بحوزتك، فلا داعي للاعتراف عن مصدر هذه الأدلة، ولا عن الهدف من وجودها، ولا عن أي شيء آخر. غير أننا نؤكد لك أنك بمجهود ذهـــني بسيط، يمكن دائمًا أن تبرر وجود أي أدلة والخلاص من تبعاتهـــا. طبعًـــا يجب الإصرار والصمود.
- خلال الاعتقال أو السجن، احذر البوح بأية معلومـــات لشـــركائك في السجن أو الزنزانة، لأن بعضهم قد يكون مدسوسًا، وبعضـــهم يكـــون منهارًا خطرًا، كما أن المناضل الحقيقـــي المعتقـــل معـــك لا يحتـــاج إلى معلومات عن الثورة أو عن أعمالك السرية.

➢ خطورة التعاون مع المحقق

أهداف المحقق هي تحطيم المناضل، وتوصيله إلى الاعتراف عن نفسه وعن غيره، وأخذ أسراره، وإلقاؤه بدون إرادة أو هدف ليدينه، وليضرب الثورة. تذكر أنه سيعمل بكل الوسائل للوصول إلى هذا الهدف، وهو سيسعى إلى

خلق حالة تعاون بينك وبينه، إما بالقوة، أو بالمراوغة والخداع، بأن يحاول أن يخلق جوًّا من التعاون بإظهار الانسجام وتبادل الحديث بمواضيع عامة وتافهة، كما يعود للمسائل التي يتجاوزها من حين لآخر، وللحديث عن الماضي. كل ذلك ليوقعك في الخطأ. وبما أن هدف التحقيق ليس الدردشة وقضاء الوقت، فاحذر كل كلمة يقولها المحقق مهما بدت بريئة، ولا تتعاون معه في أي موضوع يحاول أن يخوضه معك؛ لأنه يستطيع أن يستنتج منه دون أن تلاحظ أنت بعض المعلومات التي يستخدمها ضدك وضد غيرك من الرفاق.

تذكر دائمًا أن حكومة العدو أو المخابرات تدينك من لسانك. الرد الوحيد الذي يحميك مهما فعلوا بك، هو رفض التعاون في أي شيء على الإطلاق، وهذا يربكهم، ويسقط عندك حاجز الخوف منهم.

تذكر دائمًا أن أي نوع من الصفقات مع العدو خيانة تقودك إلى مزبلة التاريخ، وكلما حاول المحقق أن يعقد معك صفقة، تذكر أن العدو لا يحترم عهوده، وهو أصلاً غير شرعي، وأنه بمجرد أن تعترف سيلجأ إلى استعمال اعترافك لإدانتك، وينسى كل الوعود التي التزم بها في الصفقة المعقودة معك، وإذا وعدك بضمان حريتك مقابل الاعتراف، فهو كاذب؛ لأنه لا يستطيع أصلاً أن يسجنك إلا إذا اعترفت. وعندما تعترف يملك السبب القانوني لإدانتك ثم سجنك، وقد يقول لك عندئذ إذا قابلته: "سجنتك حتى أحميك من رفاقك الذين يعتقدون إذا لم أسجنك أنك خنتهم، فيقتلونك".

وعندما يوجه أوامر بسيطة مثل الوقوف أو الجلوس وغيرهما، فهو يهدف إلى خلق عنصر الطاعة والتعاون عند المناضل، حتى يستمر بعد ذلك، فالذي يطيع، يجيب على الأسئلة.

لا تقبل سيجارة أو قهوة، فهي فخ لبدء التعاون، تذكر أن سيجارة واحدة قد تقبلها من المحقق تحرك إلى بدء التعاون، الذي قد يؤدي إلى سنوات من السجن لك، وإلى الكشف عن رفاقك وضرب ثورتك، وهو لا يعرف سوى المساومة والمقايضة.

قد يضربك المحقق إذا رفضت أن تأخذ سيجارة، أو إذا جلست أو وقفت، والسبب الحقيقي للضرب هو إحساسه بالفشل أو إحساسه بخوفك من الضرب، فيحاول أن يوجد عندك حالة من الطاعة والتعاون. المحقق يستطيع الضرب، التجويع، التعطيش ... إلخ، ولكن لا يستطيع تحريك اللسان دون تعاون المعتقل.

التحقيق هو أحد جوانب وأشكال المعركة التي تدور رحاها في الشوارع والجبال والسجون وأقبية التحقيق، فكيف يمكن أن تتعاون فيها مع عدوك؟ ويجب أن تنتصر بها؛ لأنها تعتمد على قدراتك وانتمائك وصلابتك فقط.

يستحلفك المحقق بالقرآن أو الإنجيل وبالصلاة والصيام ومختلف العقائد والأيمان، وكلها لا تجيز لك الانهيار أمام الظلم والعدوان، ولا تتعاون مع المجرم الذي يخالفها جميعًا رغم أنه يحلفك بها للخداع. وتذكر أن:

- أي نوع من الطاعة خلال التحقيق يساوي خضوعًا للإذلال.

- لا تقاطع المحقق أبدًا خلال التحقيق، فالحديث لا يعنيك أبدًا.
- أية معلومة تقدمها مهما كانت صغيرة يمكن للمخابرات أن تستفيد منها كثيرًا.
- إذا أحسست أنك وقعت في فخ أو مصيدة ارجع فورًا للتمرد، ولا تعتبر أن الأمر انتهى.
- استعمل ردودًا متشابهة إذا ابتدأت بالرد، مثلاً: لا أعرف، لا أعرف شيئًا، لا يهمني ذلك، فهذه الردود تربك المحقق.
- إذا أمسك المحقق بطرف الخيط في لحظات التعاون معه يبدأ بالشد لتحصيل اعتراف أكبر.
- لا تسمح للمحقق أن يجعلك تهتم بخلاصك الذاتي، ويقنعك أن التحقيق هو النهاية، وأن التعاون هو الخلاص الوحيد.

كلما كنت متمرسًا، يلجأ المحقق إلى أساليب واضحة عن طريق تقديم الأدلة والبراهين، فاستفد من ذلك في تحديد حجم التهمة، واجعل المحقق يكشف جميع أوراقه، ولا تخلق أي صورة من صور التعاون؛ لأن الصمود سيجعلهم يكشفون المزيد من أدلتهم وبراهينهم للضغط عليك؛ لأنك حين تكون متمرسًا، فأنت تعرف سلفًا ما ينتظرك.

وتذكر أن كل وسائل المحقق تجريبية، وعليك إفشال تجاربه. وتذكر أن أي محقق قابل للتضليل بسهولة.

• الخبرة الإدارية •

التنظيم الإداري داخل المعتقل

يمتاز المعتقلون في فلسطين بالتجربة الشورية والإدارية الغنية التي تعكس قدرة تنظيمية فائقة الدقة، وكأهم في دولة مستقلة بذاها حيث البنية التنظيمية هرمية ومتصلة حتى في أقسى الظروف وتتشابك داخليًا كما تتصل بالخارج ضمن حلقة محددة، ونظرًا لتوسع البحث في هذه القضية، فإننا سنكتفي بإشارات تفيد القاريء في بناء مدخل عام لهذه التجربة التي تستحق بالفعل كتابًا خاصًا يصدر بشأنها.

➢ **الفرز:**

بمجرد دخول السجين إلى المعتقل يلزم بتحديد انتمائه أو على الأقل تحديد رغبته في الزملاء الذين يحب الالتزام ببرنامجهم أي الفصيل أو الحزب الذي يحب الانضواء تحته، وله أن يبقى مستقلاً إن رغب، وهذه القضية مهمة لأنها تحدد مكان نومه، وشكل التعامل معه، ومعرفة حقوقه وواجباته.

➢ **التوزيع:**

يقسم الاحتلال المعتقل الكبير إلى أقسام صغيرة من (٥٠-٢٠٠ معتقل) بقصد إبقاء المعتقلين كتل صغيرة يسهل التحكم فيها، والتوزيع بالضرورة يتبع لحاجات أمنية وأغراض اعتقالية يحددها الاحتلال تبعًا لتوصيات المخابرات، ويختلط معها مصالح إدارة مصلحة السجون التي تشرف تنفيذيًا على السجون والمعتقلات.

◄ الهيكل الإداري العام:

تفرض هذه التقسيمات على المعتقلين اللجوء إلى ترتيبات إدارية خاصة بكل قسم من جهة ومتصلة بباقي الأقسام من جهة أخرى، حتى تكون كلمة المعتقلين واحدة ضد الممارسات الصهيونية، وأبناء الحركة الواحدة متصلين على الدوام في الداخل، كما هم في الخارج، ويلجأ المعتقلون في ترسيخ ذلك إلى التالي:

١- إطلاق تسميات على كل قسم مستوحاة من الذكريات الفلسطينية المرتبطة بالمكان أو الإنسان أو ذات دلالات رمزية لها بالحركات الوطنية أو الإسلامية.

٢- إجراء انتخابات داخل القسم لفرز لجان داخلية من جهة، وأمير للقسم يكون عبارة عن عضو في مجلس الشورى العام الذي ينتخب اللجنة الإدارية العامة والأمير العام.

٣- دوام التشاور مع أفراد المعتقلين في كل الأقسام في القضايا الاستراتيجية، والقضايا المتوسطية يبت فيها مجلس الشورى، أما القضايا الروتينية والعامة واليومية فتبت فيها اللجنة الإدارية العامة والأمير العام.

٤- يجري إلحاق بمجمل المعتقلين بعد انتقاء تقدره لجنة القسم بالتعاون مع اللجنة الثقافية، إلى حلقات ودورات ثقافية خاصة بكل مجموعة بحيث تتبع لمسئول يرتبط بدوره مع لجنة القسم الثقافية الخاصة بالقسم وبالتالي الثقافية العامة، يجري ترقية الفرد في المراتب الثقافية بعد مروره وإثبات قدرته في

الدورة التي التحق فيها وهكذا دواليك، وبما يضمن ترقيته ليكون الموجه الثقافي الخاص في القسم أو حتى العام.

٥- يجري الاتصال مع المعتقلين بتعاميم مكتوبة موحدة توزع على مجمل الأقسام وتتضمن إما رأيًا سياسيًا أو قرارًا إداريًا وكليهما يصدر إما عن الموجه السياسي العام أو الأمير العام أو الموجه الإداري العام.

٦- لكل قسم ممثل خاص يفرز حسب قوة الفصيل العددية، فالفصيل الأكثر عددًا يتولى التمثيل الخاص بالقسم، كذلك الفصيل الأكثر يتولى التمثيل العام أو ما يسمونه الممثل العام، حيث توكل له صياغة العلاقة الإدارية مع مصلحة السجون سواء تلك التي تعلقت بإشكاليات قسمه أو مطالبهم وتحديدًا ما تعلق من طعام أو نظافة أو علاج، وفي الإضرابات العامة يوكل للممثلين إجراء مفاوضات حول مطالبهم، ويمنح الممثلين بالغالب كعرف في السجون حرية الحركة داخل الأقسام ليتسنى له أخذ آراء بمجمل المعتقلين، وأخذ آرائهم عن قرب ونقل رسائل بين اللجنة الإدارية العامة وأمراء الأقسام أو لجنة القسم، وكذلك شرح توجه إدارة السجون الذي سمعه منهم بصفته ممثلا لهم، بحيث يتسنى لهم أخذ القرار المناسب، إما بالتصويت العددي العلني أو من خلال أوراق خاصة سرية، يتولى الإشراف عليها لجان انتخابية منتدبة ومستقلة تعلن النتيجة أمام الملأ وتنقلها لباقي لجان الأقسام لكي تشكل القرار النهائي من أغلب الأصوات.

٧- يتم تناقل الرسائل بين الأقسام من خلال أوراق مكتوبة توضع على

العجين المتوفر من الخبز الذي يتبقى من طعام المعتقلين بحيث يعاد تصنيعه وتغليفه على شكل كرات بحيث يكون صالحا لحمل الرسالة إلى الأقسام، حيث تعنون الرسائل بأرقام تشير إلى (رقم المتلقي، رقم القسم، رقم الخيمة)، طبعًا هذا بالنسبة للرسائل العامة أما بالنسبة للرسائل الخاصة والمتبادلة ما بين السجناء أنفسهم فتتم بواسطة جهاز البريد ذاته مع فرق أن الرسائل تحول إلى أمير القسم الذي يتولى تسليمها لأصحابها نظرًا لحساسية القضايا الأمنية في المعتقل وحرص المعتقلين على حفظ أسرارهم ودقة تحركاتهم.

٨- اتصال المعتقلين مع حركاتهم يتم من خلال أجهزة محمول مهربة، وقد يلجأ المعتقلون إلى أساليب أكثر دقة في حالة التواصل الحذر مع الخارج من خلال المعتقلين أو سجناء انقضت محكومياتهم وهكذا.

٩- يتم بناء شبكة اتصال ما بين السجون المختلفة حول قضايا تتعلق بالشأن الاعتقالي العام من خلال رسائل يجري بعثها مع المحامين أو المعتقلين المنتقلين إلى السجن الآخر أو أجهزة المحمول عبر شفرات متفق عليها بينهم.

١٠- توضع برامج ثقافية وسياسية وتعليمات ولائحة قرارات إدارية عامة يلتزم بها مجمل المعتقلين وتصاغ بالتشاور فيما بينهم وتصبح بالتالي عرفًا يمنع خرقه أو تجاوزه، وفي حالة التجاوز يلقى المعتقل العقاب المناسب الذي يبدأ من إثقال المهمات عليه في قضايا النظافة والطعام، مرورًا بالمقاطعة وربما التشهير أو قطع مستحقاته المالية التي يتلقاها لشراء مستلزماته وكفالة عياله.

أو قد تنتهي المسألة بالطرد أو الضرب. وكل ذلك يعود حسب المخالفة وشدتها، ويجري هذا التقييم حسب: مستواه الإداري حيث تقيم من اللجان الإدارية، أو المخالفة الشرعية حيث تقيم من دارسي الشرع الإسلامي والمزكين، أو التورط الأمني مع الاحتلال حيث تقيم هذه من قبل اللجان الأمنية التي بالغالب تضم أصحاب قضايا عسكرية وخبرة أمنية في الخارج.

١١- الأقسام: تقسم إما إلى غرف أو خيم، ولكل خيمة أيضًا نظام إداري خاص مرتبط مع الهيكل العام، حيث يتم اختيار أمير للخيمة أو الغرفة من قبل أمير القسم، وأمير الخيمة يتولى الإشراف على أبناء خيمته من حيث العبادات والنظافة وتوزيع الطعام ونقل مطالبهم وحل إشكاليتهم البسيطة وتعضيد شأن الإخوة والتكافل بينهم ومراعاة أحزانهم بالتعزية والإسراع بالتهنئة بأفراحهم.

➢ الدورة الانتخابية:

تجري الانتخابات داخل الأقسام حسب الدورة الانتخابية وهي بالغالب تجري كل ثلاثة إلى ستة أشهر، وتقوم بمتابعة هذه المهمة لجان منفصلة عن اللجان المنتخبة في الدورة الماضية حرصًا على نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، حيث تتولى هذه اللجان تلقي طلبات الترشيح، وتوزيع أوراق الانتخاب ومن ثم جمعها وفرزها والإعلان عنها.

ويجري خلالها فرز لجان القسم، التي بدورها تفرز الأمير العام ومجموع الأمراء يفرزون الأمير العام، ويشكلون معًا مجلس الشورى الذي يبت كما

قلنا بقضايا ذات وزن متوسط وتوكل إليه مساعدة اللجنة الإدارية العامة التي يفرزها، والتي تقوم بتولي المسئولية العامة وإليها يعود تحديد مطالب المعتقلين وتسيير شؤوهم الداخلية والاهتمام ببرامجهم ومتابعة إشكالاتهم.

➢ **اللجان العامة**

يفرز المكتب الإداري العام فور توليه مسئولياته موجهين عامين ذوي خبرة للجان التالية:

١- السياسية: وهذه تتولى رصد الحدث السياسي وإصدار تعاميم خاصة به أو الاكتفاء بنقل صورته إلى المكتب الإداري، ويوكل إليها وضع برنامج لدورات سياسية بعد انتقاء المؤهلين لذلك، وكذلك قياس رأي المعتقلين تجاه قضايا سياسة من خلال استبيانات، ووضع كتب أو كراسات سياسية في أيدي مهتمين أو في يد الحلقات العامة حيث يجري تعاون هنا مع الموجه الثقافي العام.

وتعتبر الجرائد والراديوهات والتلفزيونات – إن وجدت – في عهدتها، ويساعد الموجه العام منسق سياسي في كل قسم، يصبح لهم قناة اتصال وأرقام وألقاب خاصة بهم يتبادلون بواسطتها الرسائل، يجري اختيار المنسق من قبل الأمير الخاص بالقسم، ثم يصبح تابعًا للموجه السياسي الذي بدوره له علاقة مباشرة مع الأمير العام.

٢- الثقافية: حيث يتولى موجهها وضع البرامج والمسابقات الثقافية والدورات الفكرية والتعبدية، وشؤون الصلاة والمناسبات الدينية والوطنية

والمكتبات، ويساعده كحال الموجه السياسي لجان فرعية وعلاقته مباشرة مع الأمير العام.

٣- الفنية: حيث توكل إليها شؤون النشيد والمسرح والمنتجات الفنية للمعتقلين التي تستخلص بالعادة مما توفر من الخرز والتطريز اليدوي وبقايا معجون الأسنان والكرتون.

٤- الإعلامية: وهي تتولى نقل أحداث المعتقلين وأخبارهم داخل الأقسام وكذلك إثارة قضيتهم ونقل قصصهم ومعاناتهم للخارج.

٥- الإدارية: وهي اللجنة التي تتولى صياغة العلاقة مع الاتجاهات والفصائل الفلسطينية الأخرى، من خلال صياغة الموقف العام تجاه ممارسات المخابرات أو إدارات السجون أو تصرفات الجنود والضباط أو إشكاليات الفصائل حول أماكن الإقامة أو إشكاليات فرز الأشخاص أو حتى المشاكل الشخصية بين أبناء الاتجاهات، أو إشكاليات زيارة الأهالي، بحيث تتولى هذه اللجان في كل قسم وعلى المستوى العام حلها وتطويقها وحسمها وإلزام الأفراد بالتوجهات العامة، وكذلك صياغة المواقف العامة تجاه إدارة السجون وإلزام مجمل المعتقلين بها، وبالعادة يعبر عن دورها الممثل الخاص بالقسم أو الممثل العام، والموجه الإداري العام يتبع مباشرة الأمير العام والمكتب الإداري اللذين بدورهما ينقلان الموقف لمجلس الشورى والقواعد.

٦- الأمنية: وهذه من أخطر اللجان كونها تتولى الحفاظ على سلامة المعتقلين والحركات من التجسس الصهيوني من خلال دس بعض المعتقلين أو

افتعال الإشكاليات، ويكون لها في كل قسم مسئول خاص، كما لهم موجه، ونظام مراقبة يعتمد على أسس شرعية، وضمن نظام زمني وتدرجي.

٧- الرياضية: وهي التي تتولى تنظيم المسابقات الرياضية والأنشطة الترفيهية والإشراف على أوقات الرياضة ومواعيدها، ورعاية الكفاءات، والاستفادة من الخبرات.

٨- النظافة: وهذه قضية مهمة على جزئيتها وتصور البعض بساطتها؛ كون مجمل الإشكاليات تنبع منها، ولذا كانت دقة المعتقلين بترتيبها وتنظيمها من خلال فرز موجه عام، ينسق أدوار المعتقلين بالأقسام (لرمي النفايات، جلي الوجبات، أوقات وأماكن الغسيل، تنظيف الساحات، تنظيف الحمامات، مواعيد الحمام الساخن) ينسق موجه النظافة أموره مع أمراء الخيام، بترتيب الأدوار أو توزيعه المهمات أو إبداء الملاحظات.

٩- الطعام: وهذه الأخرى مهمة لا يستهان بها، كونها تشرف على توزيع الوجبات من خلال أمراء الخيام وإعداد الطعام من خلال نظام يتعلق بكل المتطوعين والخبراء بذلك وتوزيعهم على الأقسام، وكذلك مراقبة توزيع إدارة السجون للكميات وهي تتعاون بذلك مع اللجنة الإدارية والممثل العام.

١٠- البريد العام: وهذه مهمة حساسة جدا ويطلق عليها في العادة جهاز السواعد الذي بدوره يقوم بانتقاء منسقين له من كل قسم، وهؤلاء بدورهم يعطون لكل الهياكل التنظيمية (اللجان، المكتب العام، مجلس الشورى)

أرقامًا خاصة يتعارف عليها أعضاء البريد، وكذلك يعطون الأقسام والخيام أحيانًا رموزًا أو أرقامًا خاصة.

ومن خلال هذه الشفرة ينقلون الرسائل بين الأقسام، ويؤمنـــون التواصـــل التنظيمي والإداري بين جميع الأجهزة، ويضعون لذلك نظام نوبات يتـــولى الحفاظ على نقل الرسائل في معظم الأوقات.

➢ الشكل البياني للتصور الإداري

دورة الاختيار والقرار

المكتب الإداري العام – الأمير العام					
السياسية	الثقافية	الأمنية	الطعام	الممثل العام	....
الإعلامية	النظافة	البريد العام	الرياضة		
التوجيه والبت في القرارات الكلية والإشراف الإداري العام					



مجلس الشورى العام – أمراء الأقسام
البت في القرارات الوسيطة واللاحقة واختيار المكتب العام انتخابيًا



لجنة القسم – أمير القسم				
فرع السياسية	فرع الثقافة	فرع الأمن	فرع الطعام	تمثيل خاص بالقسم
تسيير شؤون القسم والتنسيق مع المكتب العام وتمثيل المطالب والتعبير عنها واختيار لجنة القسم انتخابيًا والبت في القرارات الاستراتيجية				

• نموذج حياة •

نموذج مجدّو لأنشطة المعتقلين

حوّل أكثر من ألف معتقل فلسطيني سجن مجدّو العسكريّ الصهيوني إلى جامعة فلسطينية في الأسر على الرغم من الظروف القاسية التي يعانيها هؤلاء المعتقلون من خلال التفاصيل الدقيقة التي يعيشونها بصلابة تعبّر عن صلابة الإرادة وقوة الإيمان والعزيمة.

ويطلق المعتقلون في السجون الصهيونية اسمًا مميزًا على كلّ سجن فيما تعارفوا بينهم على اسم جامعة يوسف للسجون كلّها، وهو تعبير عن الحالة التي لحقت بنبي الله يوسف ظلمًا وعدوانًا.

ويمارس المعتقلون يوميًا أشكالاً من النشاطات العامة المختلفة من الثقافية والسياسية والرياضية والفنية ذات العلاقة بحياة السجون ووسائل المواجهة وتلك المرتبطة بالشؤون العامة والوطنية خارج السجن.

قسّم المعتقلون حياتهم الثقافية كونها الأبرز عندهم إلى برامج إجبارية وأخرى اختيارية يتعامل معها كلّ معتقل كجزءٍ من البرنامج اليومي والأسبوعي المعتمد بما تشمله من ندوات ونشرات وتعميمات عدا عن نشاطات المكتبة العامة ووسيلة المطالعة الخارجية.

ويعقد المعتقلون دورة ثقافية مدتها أربعة شهور يتم تقييمها بعد الانتهاء منها، وإجراء التعديلات عليها، وانتخاب لجنة إشراف جديدة، وضخّ دماء قيادية جديدة في قيادة المعتقلين الذين تتغيّر فئاتهم العُمرية ومستواهم الثقافي

وانتماؤهم الفكري والسياسي.

وتنقسم الحياة الثقافية في السجن إلى لجانٍ ثلاثة هي الثقافية والسياسية والإعلامية يتفرّع منها لجان مماثلة فرعية للنهوض بالفعاليات والتفاصيل الميدانية في كلّ الأقسام بإشراف طواقم أكاديمية مختصة وذات كفاءة عالية.

ويقوم الطبيب المعتقل بتقديم المحاضرات والندوات والتوجيهات في مجاله ضمن جدولٍ وبرنامج خاص، وكذلك الحال مع المهندس والسياسي والإداري والحقوقي والمعلّمين ودارسي الشريعة وغيرها من التخصّصات ذات العلاقة.

وتبدأ الحياة اليومية بعد الثامنة، وبعد تناول طعام الإفطار وتهيئة أنفسهم للبرنامج بحلقات القرآن الكريم وتعلم أحكام التجويد التي يحصل المعتقل في نهايتها على شهادة خاصة مصدّقة من وزارة الأوقاف، ويستمر الوضع في الحلقة مدة ساعة كاملة تبدأ معها الجولة الفعلية الأولى في النشاطات حتى الساعة الثانية عشرة تشمل ثلاث ندوات تكون إحداها إجباريًا فيما يختار الطالب المساقين الآخرين بنفسه حيث إن الإجباري يكون في العادة بميادين الشريعة الإسلامية.

ويعتمد المشرِفون في المساقات والندوات الاختيارية موادّ تتعلّق بالنحو والسياسة الشرعية والتاريخ أو مواد أكاديمية لها علاقة بالتحصيل الجامعي لبعض الطلاب.

ومع انتهاء الندوة الثالثة يكون الوقت اقترب من موعد أذان الظهر

وطعام الغداء وفترة القيلولة، مع السماح ببرنامج القراءة الصامتة لمن لا يرغب بالنوم.

وبعد الانتهاء من صلاة العصر تبدأ المرحلة الثانية حتى المغرب وهي فترة اختيارية يطلق عليها فترة الدورات التي تشمل في العادة دورات في اللغات العبرية والفرنسية والروسية والألمانية ودورات في إدارة المشاريع، وتأهيل الكادر السياسي، وتغذية القيادات بالمعلومات الجديدة بما يتّفق مع اللوائح المعمول بها، إضافة لدورات في الإسعاف الأوليّ والخط العربي وفق أصوله المعتمدة.

ويتميّز يوم الإثنين بمحاضرة حول كلّ جديد من أحداث، تبدأ الساعة العاشرة لمدة ساعتين عدا عن موعظة دينية متخصّصة بعد صلاة المغرب في اليوم ذاته.

ويعكس عددُ الكتب المتوفرة في السجن الحالة الثقافية العالية للمعتقلين، والبالغ عددها نحو (٨٠٠٠) كتاب موزّعة على أقسام السجن المختلفة. مكتبة قسم (٤) هي الأكبر في السجن، وتضمّ قريبًا من (٢٠٠٠) كتاب، مكتبة قسم (٦) بواقع (١٠٠٠) كتاب، وقسم (٥) بواقع (٨٠٠) كتاب و (٣٠٠) كتاب في قسم (٣) بالإضافة لعددٍ مماثل في أقسام الغرف والمكتبات الفردية الخاصة بكلّ أسير، كما يوجد زاوية تُعرَف بزاوية الدوريات.

وسجن مجدّو عبارة عن جزأين: الأول **قسم الغرف** والآخر يعرف

بقسم الخيام. ويتفرّع عن الأول قسم القطار بغرفه الأربع الكبيرة وهي شديدة الحرارة والرطوبة، وآخر هو الغرف الثلاثة تتسع الواحدة لحوالي عشرين معتقلاً. فيما يقسّم قسم الخيام إلى أربعة أقسام مرقّمة بالأرقام (٣ و٤ و٥ و٦) سعة القسم (٢٠٠) معتقل عدا عن أقسامٍ أخرى مغلقة شبه جاهزة يتم فتحها وفق الضرورة وارتفاع أعداد المعتقلين.

ويهتمّ المعتقلون بجانبٍ مهم من جوانب الثقافة وهو مجلات الحائط التي تسهم بتركيبة الثقافة الاعتقالية في السجن وتحوي نتاج المعتقلين وأدبياتهم وأفكارهم وجوانب فنية مهمة يبدع المعتقلون في إخراجها، عدا عن المجلات المتنقلة في مجالات ثقافية وسياسية وأمنية.

وأنشأ المعتقلون نادي القراءة والمطالعة، والذي يهتم بمتابعة شؤون المطالعة والمقبلين على المكتبة، معتمدًا على مراجعة ومتابعة لكلّ ما تمت قراءته خلال أسبوعين من وقته، وتعليم طرق التلخيص والإرشاد في نوعية الكتب المستهدفة.

وينظّم النادي مسابقة القارئ الأول في السجن، وتكريم الثلاثة الأوائل في السجن، وكذلك القارئ المثالي. وتراعى اللجنة الثقافية تحضير الطلبة المعتقلين لامتحانات الثانوية العامة بدورات تتوافق مع المنهج التعليمي في وزارة التربية والتعليم فيما ترفض إدارة السجن السماح بالانتساب للجامعات حتى الآن.

ولا يقتصر هذا النوع من المسابقات على اللجنة الثقافية بل يمتد إلى

اللجنة السياسية المهتمة بنشاطات موازية وذات أهمية. وتنشط اللجنة الرياضية أيضًا بمجالاتها التي يهتم المعتقلون بها من خلال المباريات والدوريات المتتالية بأشكال الرياضة.

ويشير المعتقلون إلى أن تلك النشاطات آنفة الذكر لم تتحقّق إلا بعد عناءٍ وتعب وثمن دفعه المعتقلون في وجه إدارة السجن حتى وصلوا إلى ما هم عليه الآن.

• نموذج أمل •

الحصول على الدكتوراه

أقدم بين أيديكم هذا البحث الذي خرج من خلف القضبان ومن قلب ظلمة السجون وشدة المعاناة ...

بهذه الكلمات قدم الأسير ناصر عبد الله عودة عبد الجواد (٣٨عامًا) من بلدة دير بلوط قرب نابلس رسالته للحصول على شهادة الدكتوراه تحت عنوان (نظرية التسامح مع غير المسلمين في المجتمع المسلم) والتي أشرف عليها أساتذة من كلية الشريعة في جامعة النجاح هم الدكتور ناصر الدين الشاعر عميد الكلية والدكتور أمير عبد العزيز والدكتور حلمي عبد الهادي، وقد نوقشت في ٢٠٠٣/٨/١٥.

الأسير ناصر عبد الجواد - أستاذ حاصل على شهادة الماجستير في علم أصول الدين من الجامعة الأردنية، ومحاضر لمدة ثلاث سنوات في كلية "أم الفحم للدراسات الإسلامية"، اعتقل في سجون الاحتلال بتاريخ

١٩٩٣/٧/٨ قبل توقيع اتفاقية أوسلو، وحكم عليه بالسجن ثلاثة عشر عامًا أمضى منها حتى الآن عشر سنوات متنقلاً في تسعة سجون صهيونية.

ويصف الدكتور عبد الجواد رحلته الشاقة للوصول إلى الدكتوراه من داخل المعتقل وما واجه من مصاعب في سبيل ذلك: "بدأت التفكير بالحصول على شهادة الدكتوراه من داخل المعتقل في عام ١٩٩٧ وقمت في سبيل ذلك بإعداد حملة مراسلات معتمدًا على مساعدة الأهل والمحامين والمؤسسات الحقوقية المختلفة".

لم يترك عبد الجواد بابًا للوصول إلى مبتغاه إلا وطرقه حتى تجاوبت معه أخيرًا الجامعة الأمريكية المفتوحة في واشنطن حيث بدأ مشوارًا جديدًا من الأمل المحفوف بالمعاناة بين رفض مديرية السجون الصهيونية انتسابه لأي برنامج تعليمي خارج نطاق الجامعات العبرية حيث يقول عن ذلك: [لقد قمت بالتظاهر بالالتحاق بالجامعة العبرية بتل أبيب ورحت أخفي أوراق أبحاثي ودراساتي بين كتب تلك الجامعة، درست ليلاً ونهارًا بعيدًا عن أعين إدارة السجن وتجاوزت الامتحان الشامل بتنسيق مع الأهل ومراسلات للمحامين والجمعيات الحقوقية والإنسانية وقدمت خمسة أبحاث أولية حين بدأت في الإعداد لرسالة الدكتوراه؛ وقد ساعدني في ذلك كثيرًا استقراري في سجن عسقلان (٦) سنوات متواصلة.

ويضيف عبد الجواد واصفًا مسيرته الطويلة من الإصرار والتحدي بعد إنهاء الرسالة قمت بإخراجها خارج المعتقل تهريبًا ورقة ورقة حيث تمت

طباعتها وبعد أن أصبحت جاهزة تقدمت بطلب إلى مدير سجن عسقلان للسماح لي بالمناقشة، فاعتذر عن ذلك وأبلغني أن الأمر غير ممكن من داخل السجن وأن عليّ الانتظار حتى الإفراج عني بعد ثلاث سنوات].

ولم تخف إدارات السجون المختلفة انزعاجها الشديد من متابعة ناصر لدراسته من داخل المعتقل للحصول على شهادة أكاديمية عالية بطريقة يكتنفها الكتمان وتحيطها السرية، فقام الأسير بمراسلة أعضاء كنيست عرب وعدد من المحامين ومؤسسات حقوقية دولية وفلسطينية وصهيونية للتوسط لدى مديرية السجون للسماح له بمناقشة رسالته الجاهزة، والتي حظيت بالموافقة المبدئية من قبل الجامعة الأمريكية المفتوحة، غير أن جهود تلك الجهات جميعًا قد اصطدمت برفض مديرية السجون الصهيونية وتعنتها بمنع مناقشة تلك الرسالة.

وقبل شهرين تم نقل الأسير ناصر عبد الجواد إلى معتقل مجدّو حيث يتواجد العشرات من كوادر الحركة الطلابية والأكاديمية الفلسطينية الذين أخذوا يساعدونه على تدبر أمر مناقشة رسالته عبر الهاتف المحمول.

وقدر لتلك الرسالة أن تولد في الخفاء كما عاشت سنوات في طيّ الكتمان حين حصل عبد الجواد على الموافقة من قبل عدد من أساتذة كلية الشريعة في جامعة النجاح لمناقشة الرسالة عبر الهاتف المحمول وحددت الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ١٦/٨/٢٠٠٣ موعدًا لتلك المناقشة، التي تمت بحضور عدد من الأسرى المهتمين بهذه المجالات من مختلف أقسام

سجن مجدّو ليشهدوا مجلس علم ينعقد في داخل الخيمة ينير ظلمتها، وبعد ساعتين من النقاش والشرح المستفيض توجت مسيرة عبد الجواد بحصوله على شهادة الدكتوراه في أصول الدين من قلب المعتقل.

وفور الإعلان عن حصول الأسير عبد الجواد على شهادته العليا الثالثة عمّت مظاهر البهجة والفرحة أوساط المعتقلين والأسرى في قسم (٥) من سجن مجدّو فأخذوا يتدافعون لعناقه وتقبيله مهنئين بهذا الإنجاز الفريد الذي يسجل في قاموس إنجازات الحركة الأسيرة الفلسطينية، وقام عدد من الأسرى بتوزيع الحلويات والسكريات وتحولت ساحة المعتقل التي تضم الأسرى الفلسطينيين بين جدران وأسلاك شائكة إلى ساحات أفراح وأعراس.

يقول الدكتور عبد الجواد: "بعد سماعي نبأ نجاحي في مناقشة الرسالة وحصولي على درجة الدكتوراه لم أتمالك نفسي، وشعرت بأن جهدي وتعبي المتواصل سنوات وسنوات قد أثمر وأتى أكله فانهمرت دموع الفرح من عيني وأنا أرقب في عين كل أخ من الأسرى يعانقني ويقبلني مهنئًا بالنجاح، لقد تحولت محنة السجن إلى منحة دراسية رائعة الجمال، يختلط فيها الصبر والمثابرة والمعاناة مع دمعة فرح يلاقيها الأسير بتحقيق أمنيته".

ولم تتوقف مظاهر الفرح وتنحصر داخل أسوار السجن وفي ساحات المعتقل، بل تجاوزتها لتعم طلبة جامعة النجاح الوطنية الذين كانوا يرتقبون النبأ حيث قال علاء حميدان رئيس مجلس الطلبة في الجامعة: "إن ما حدث

اليوم هو عرس طلابي فلسطيني كبير، فهو يمثل قدرة الفلسطيني الحقيقية على تجاوز أزماته والانتصار على ابتلاءاته"، كما اعتبر حميدان حصول عبد الجواد على شهادة الدكتوراه بمثابة نصر حقيقي للحركة الطلابية الأسيرة وبرهان على قدرتها على الإبداع والعطاء في أحلك الظروف وأشدها قسوة.

جمعية أنصار السجين التي تابعت الحدث لحظة بلحظة وصفت حصول أحد الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الصهيونية على الشهادة العليا بالحق المشروع لكافة الأسرى بمواصلة دراستهم، ودلالة واضحة على الإبداع والتميز الفلسطيني، واعتبر محاميها في نابلس أن نجاح الأسير عبد الجواد بالحصول على درجة أكاديمية عالية يمثل عنوانا بتشبث الفلسطيني بالأمل وحرصه على تطوير نفسه وتنمية إمكانياته وتلبية طموحه بمستقبل أفضل في جميع الأحوال.

وقال محامي الجمعية في نابلس: "إن حصول عبد الجواد على شهادة الدكتوراه يؤكد أن الأسرى الفلسطينيين في السجون الصهيونية مازالوا ينعمون بعنفوان الأمل، و لم تفلح كل محاولات الإحباط ووسائله في زرع اليأس في قلوبهم".

وبين فرحة وأخرى تمتد في ظلمة ليل الاعتقال يتشبّث الأسرى الفلسطينيون بلحظة أمل يواصلون فيها أناشيد الحياة لتعلو نغماتها أسوار القهر وقضبان المعتقل.

• نموذج إرادة •

معركة الأمعاء الخاوية

الإضراب المفتوح عن الطعام أو ما يعرف بـ (معركة الأمعاء الخاوية) هي امتناع المعتقل عن تناول كافة أصناف وأشكال المواد الغذائية الموجودة في متناول الأسرى باستثناء الماء وقليل من الملح، وهي خطوة نادرًا ما يلجأ إليها الأسرى إذ إنها تعتبر الخطوة الأخطر والأقسى التي يلجأ إليها المعتقلون لما يترتب عليها من مخاطر جسيمة - جسدية ونفسية - على الأسرى وصلت في بعض الأحيان إلى استشهاد عدد منهم بدأوا بالشهيد عبد القادر أبو الفحم الذي استشهد بتاريخ ١٩٧٠/٧/١١ خلال إضراب سجن عسقلان.

ويعتبر بذلك أول شهداء الحركة الأسيرة خلال الإضراب عن الطعام، ومرورًا بالشهيدين راسم حلاوة وعلى الجعفري واللذين استشهدا بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٤ خلال إضراب سجن نفحة، والشهيد محمود فريتخ الذي استشهد على إثر إضراب سجن جنيد عام ١٩٨٤، والشهيد حسين نمر عبيدات والذي استشهد بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٤ في إضراب سجن عسقلان.

ولا يلجأ الأسرى الفلسطينيون عادة إلى مثل هذه الخطوة إلا بعد نفاذ كافة الخطوات النضالية الأخرى، وعدم الاستجابة لمطالبهم عبر الحوار المفتوح بين السلطات الاحتلالية واللجنة النضالية التي تمثل المعتقلين، حيث

إن الأسرى يعتبرون الإضراب المفتوح عن الطعام وسيلة لتحقيق هدف وليس غاية بحد ذاتها، كما تعتبر أكثر الأساليب النضالية وأهمها من حيث الفعالية والتأثير على إدارة المعتقل والسلطات الإسرائيلية والرأي العام لتحقيق مطالبهم الإنسانية العادلة، كما أنها تبقى أولاً وأخيرًا معركة إرادة وتصميم.

ولقد كانت أول تجربة اعتقالية فلسطينية لخوض الإضراب عن الطعام في السجون الإسرائيلية هي في سجن نابلس في أوائل عام ١٩٦٨ حيث خاض المعتقلون إضرابًا عن الطعام استمر لمدة ثلاثة أيام احتجاجًا على سياسة الضرب والإذلال التي كانوا يتعرضون لها على يد الجنود الإسرائيليين، والمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية والإنسانية. ثم توالت بعد ذلك الإضرابات عن الطعام، وفيما يلي أبرز الإضرابات التي خاضها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية:

١- إضراب سجن الرملة بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٨ واستمر (١١) يومًا.

٢- إضراب معتقل كفار يونا بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٨ واستمر (٨) أيام، ووافق إضراب الرملة.

٣- إضراب السجينات الفلسطينيات في سجن نفي ترتسا بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨ واستمر (٩) أيام.

٤- إضراب سجن عسقلان بتاريخ ١٩٧٠/٧/٥ واستمر (٧) أيام.

٥- إضراب سجن عسقلان بتاريخ ١٩٧٣/٩/١٣ وحتى ١٩٧٣/١٠/٧.

٦- الإضراب المفتوح عن الطعام بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١١ والذي انطلق من سجن عسقلان، واستمر لمدة (٤٥) يومًا لتحسين شروط الحياة الاعتقالية.

٧- الإضراب المفتوح بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤ واستمر لمدة (٢٠) يومًا في سجن عسقلان، وهو امتداد للإضراب السابق.

٨- إضراب سجن نفحة بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٤ واستمر لمدة (٣٢) يومًا.

٩- إضراب سجن جنيد في سبتمبر عام ١٩٨٤ واستمر لمدة (١٣) يومًا.

١٠- إضراب سجن جنيد بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٥ وشاركت فيه معظم السجون وخاصة أكثر من (٣٠٠٠) أسير فلسطيني، واستمر لمدة (٢٠) يومًا والذي كان له إسهام في اندلاع الانتفاضة الأولى.

١١- إضراب سجن نفحة بتاريخ ١٩٩١/٦/٢٣ واستمر (١٧) يومًا.

١٢- إضراب معظم السجون بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٧، وشارك فيه نحو (٧٠٠٠) أسير، واستمر (١٥) يومًا، ولقد كانت مشاركة السجون على النحو التالي (جنيد وعسقلان ونفحة وبئر السبع ونابلس في ٩/٢٧، سجن جنين ٩/٢٩، سجن الخليل ٩/٣٠، سجن رام الله وأسيرات تلموند في ١٠/١، سجن عزل الرملة ١٠/٥، سجن غزة المركزي في ١٠/١٠، فيما شاركت السجون التالية مشاركة تضامنية مجدّو، النقب، الفارعة، شطة.

١٣- إضراب معظم السجون بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢١ حيث خاض الأسرى إضرابًا مفتوحًا عن الطعام على إثر توقيع اتفاقية القاهرة (غزة - أريحا أولاً) احتجاجًا على الآلية التي نفذ بها الشق المتعلق بالإفراج عن (٥٠٠٠) أسير

فلسطيني حسب الاتفاق، واستمر الإضراب ثلاثة أيام.

١٤- إضراب الأسرى بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٨ تحت شعار (إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات دون استثناء) وجاء الإضراب لتحريك قضيتهم السياسية قبل مفاوضات طابا، واستمر الإضراب لمدة (١٨) يومًا.

١٥- خاض الأسرى إضرابًا مفتوحًا عن الطعام بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٥ على إثر قيام إسرائيل بالإفراج عن (١٥٠) سجينًا جنائيًا ضمن صفقة الإفراج عن (٧٥٠) أسيرًا وفق اتفاقية واي ريفر وعشية زيارة الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون للمنطقة.

١٦- دخل الأسرى إضرابًا مفتوحًا عن الطعام بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١ احتجاجًا على سياسة العزل والقيود والشروط المذلة على زيارات أهالي المعتقلين الفلسطينيين.

• نماذج مقاومة •

أبرز عمليات الاختطاف للإفراج عن المأسورين من الفلسطينيين والعرب

١- اختطاف ثلاثة عسكريين وضابط إسرائيلي على يد حزب الله واستدراجهم إلى لبنان ومازالوا مختطفين.

٢- اختطاف إيلان سعدون سنة ٨٩ على يد مقاومين من حماس، وقد سلمت جثته فيما بعد من قبل السلطة وجرت تحقيقات مع أعضاء في حماس عن ذلك في حملة ٩٦.

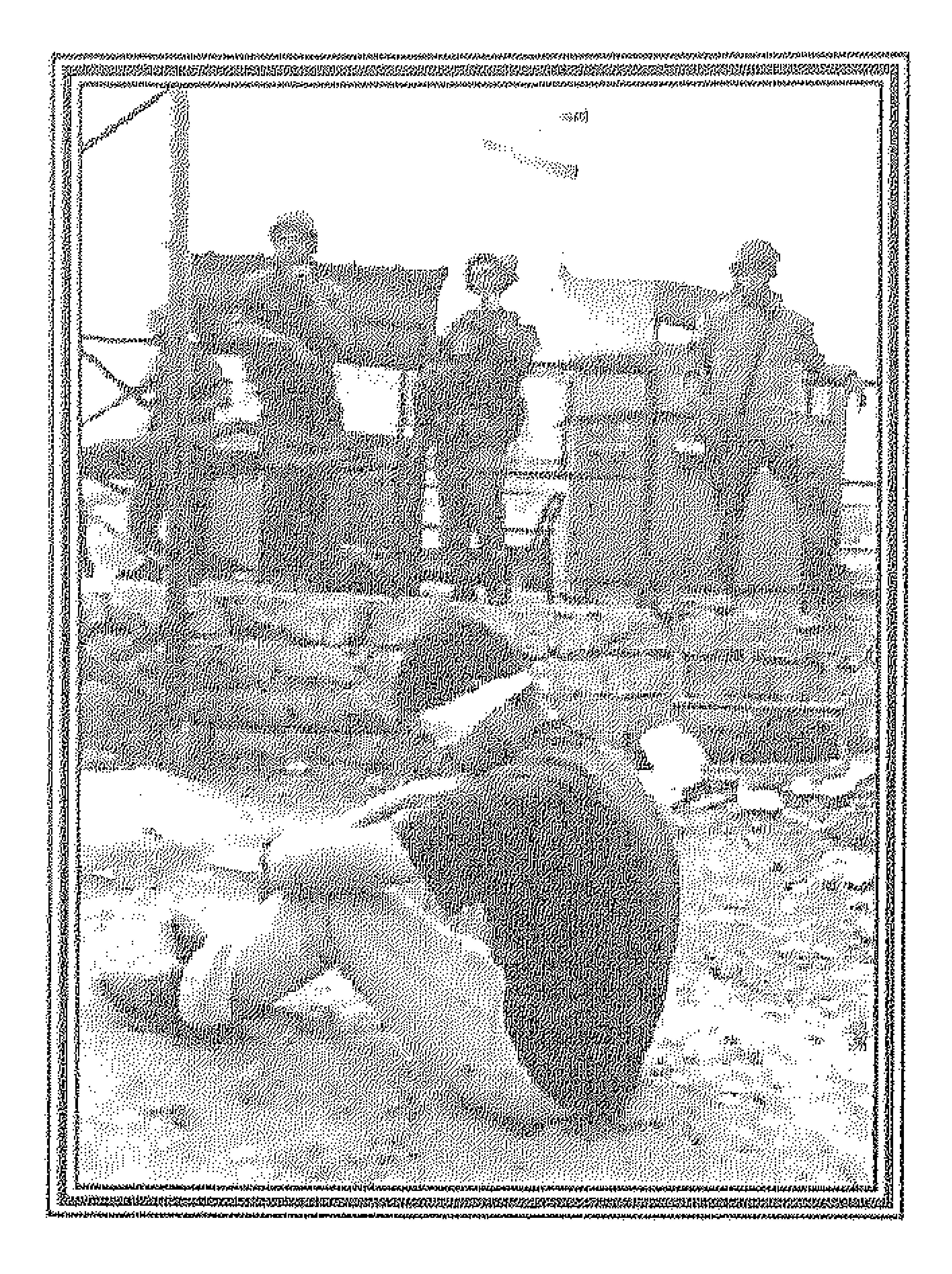
٣- اختطاف نسيم توليدنوا من قبل الوحدة الخاصة التابعة لكتائب القسام

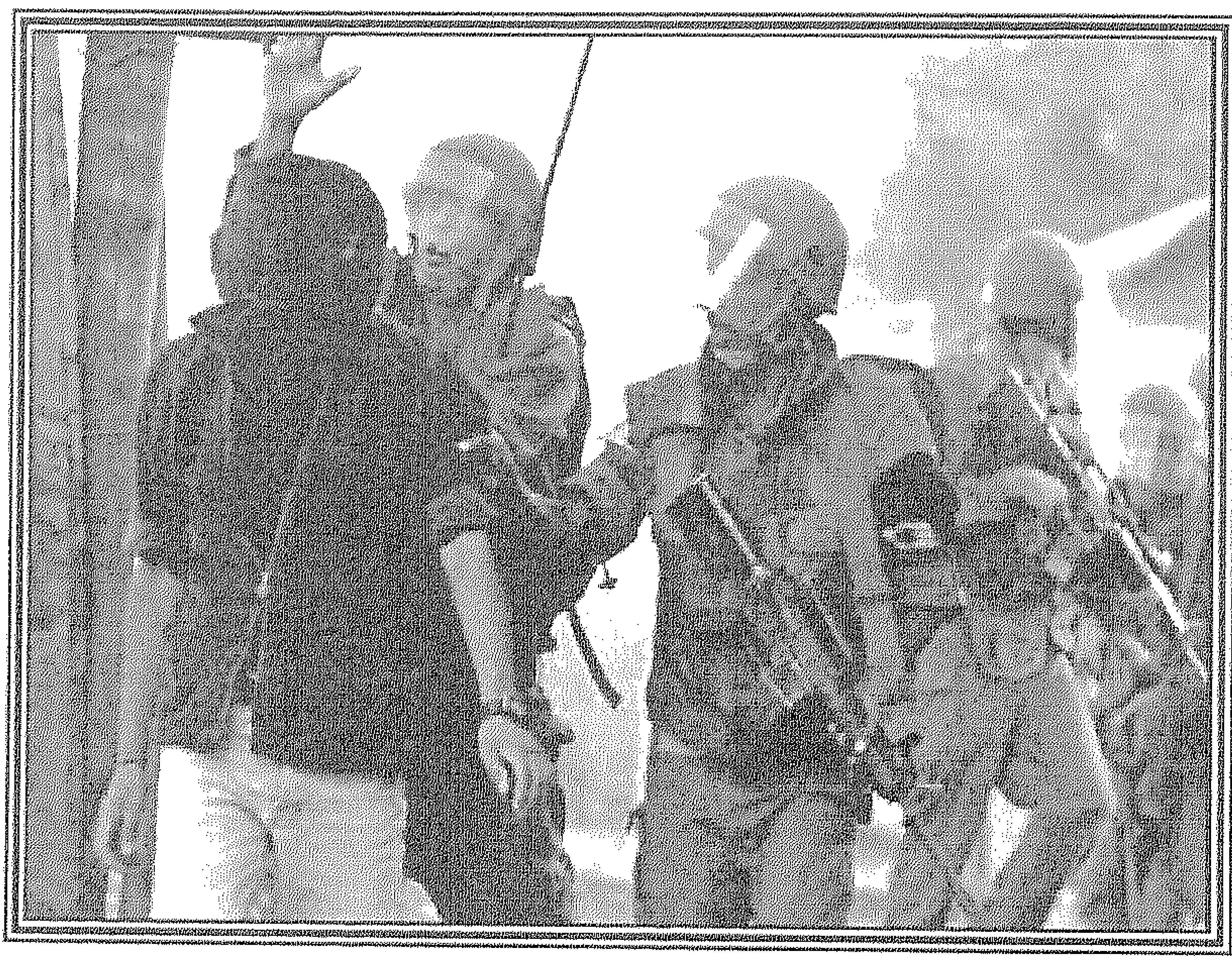
في ١٩٩٢/٢/١٥، وقد جرى قتله بعد مماطلة إسرائيل وجرى بعدها إبعـاد أكثر من (٤٠٠) فلسطيني من نشطاء حماس والجهاد إلى مرج الزهور.

٤- اختطاف باص من قبل المجاهد ماهر أبو سرور، والتوجه به إلى الحدود اللبنانية ١٩٩٣، ولكن العملية انتهت بالفشل.

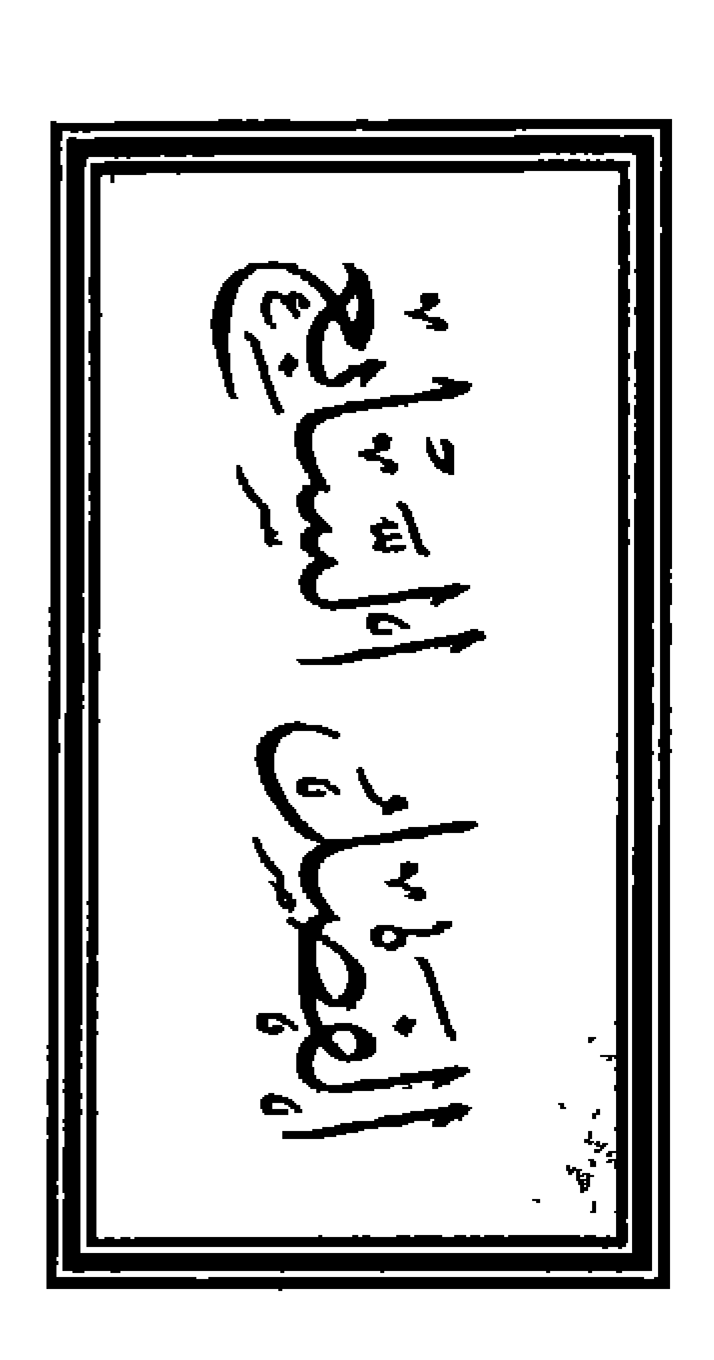
٥- اختطاف الجندي ناحشون فاكسمان في رام الله من قبل خلية الكتائب القسامية في الخليل، والتي استمرت ثلاثة أيام، وانتهت بعد مواجهة عنيفـة قتل على إثرها الجندي المختطف وقائد الوحـدة المختطفـة وثلاثـة مـن المجاهدين.

٦- شكلت خلية شهداء من أجل الأسرى من قبل خلايـا الكتائـب في نابلس، وقد نفذت عمليات استشهادية متتالية كان مطلبها الرئيس الإفراج عن المعتقلين.■









مظالم الاعتقال الإداري

- الإجمال العام
- تعريف الاعتقال الإداري
- الاستنادات الإسرائيلية
- متابعات الجمعيات
- ملاحظات أخرى

• الإجمال العام •

الاعتقال الإداري هو سياسة قديمة حديثة انتهجتها السلطات الإسرائيلية وما زالت ضد المواطنين الفلسطينيين. وتستند إجراءات الاعتقـــال الإداري المطبقة في إسرائيل والأراضي المحتلة إلى المادة (١١١) من أنظمة الدفاع لحالة الطوارئ التي فرضتها السلطات البريطانية في سبتمبر/أيلول ١٩٤٥ والـــتي اتخذت في حينه بحق اليهود والعرب على حد سواء. "غولدا مائير وموشـــيه دايان ومئير شمغار سبق اعتقالهم إداريًا أثناء الانتداب البريطاني".

ولقد استخدمت السلطات الإسرائيلية هذه السياسة وبشكل متصـــاعد منذ السنوات الأولى لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧. إلا أن الخط البياني للاعتقال الإداري بدأ يسجل انخفاضًا ملموسًا مع مطلع عـــام ١٩٧٧ وذلك استجابة للضغوطات الداخلية والخارجية، وفي عـــام ١٩٨٠ تخلصت السلطات الإسرائيلية فعليًا من استخدام سياسة الاعتقـــال الإداري حيث تم إطلاق سراح آخر معتقل فلسطيني إداري من السجون الإسرائيلية يوم ١٩٨٢/٣/٢ وهو المواطن علي عوض الجمال من سكان مدينة جنين، وذلك بعد أن أمضى في الاعتقال الإداري مدة ست سنوات وتسعة أشـــهر دون توجيه تهمة أو مثول أمام محكمة، كما صدر بحقه أمر إقامة جبرية حتى شباط ١٩٨٤.

وسرعان ما عاودت السلطات الإسرائيلية للإعلان عن العودة لتطبيـــق الاعتقال الإداري بتاريخ ١٩٨٥/٨/٤، وذلك ضـــمن سياســـة القبضـــة

الحديدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع دخول الانتفاضة الفلسطينية في ١٩٨٧/١٢/٨، صعدت السلطات الإسرائيلية من استخدام هذه السياسة ليطرأ ارتفاع ملحوظ على عدد المعتقلين الإداريين الفلسطينيين.

العام	العدد الكلي للمعتقلين	عدد المعتقلين الإداريين
١٩٨٨	٥١٢٠٠	٤٣١٦
١٩٨٩	٤٨١٣٠	٣٦١٦
١٩٩٠	٤٤١٢١	٢٩٥٠
١٩٩١	٤٤٣٠٧	٢٨٥٧
١٩٩٢	٣٧٦٥١	٢٩٣٤
١٩٩٣	٢٩١١٢	٢٧٣٥
١٩٩٤	١٩٨١٨	٢٣٠٠
المجموع	[٢٧٤٣٣٩]	[١٨٩٧٣]

• تعريف الاعتقال الإداري •

هو إجراء يحتجز الشخص بموجبه بدون محاكمة، ويتولى إصدار هذه الأوامر في الأراضي الفلسطينية المحتلة القادة العسكريون "الإسرائيليون"، باستثناء القدس الشرقية التي أعلنت إسرائيل عن ضمها عام ١٩٦٧ حيث يصدر تلك الأوامر وزير الدفاع الإسرائيلي. وتحدد في أمر الاعتقال فترة احتجاز الشخص المعتقل، ومنذ شباط عام ١٩٩٥ تم تمديد فترة الاعتقال الإداري ليصل حدها الأقصى سنة كاملة، وكثيرًا ما يجدد أمر الاعتقال عند انقضاء هذه المدة أو قبل انتهائها، ويمكن أن تستمر هذه العملية إلى أجل

غير مسمى. وفي الأراضي المحتلة لا يمثل المعتقل في جلسة أمام أحد القضاة إلا إذا كان أمر الاعتقال لمدة تزيد عن ستة أشهر، أما إذا كان أمر الاعتقال لمدة ستة أشهر أو أقل فتحدد بدون عرض المعتقل على أحد القضاة، وقد وصل عدد المعتقلين الإداريين لأكثر من (١٥ ألف) معتقل إداري في الانتفاضة الأولى.

وبعد توقيع اتفاقيات التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٥ أطلق سراح كثير من المعتقلين، وخلال انتفاضة الأقصى عاودت إسرائيل العمل بهذه السياسة وبشكل كبير حيث ازداد هذا العدد من (٣) معتقلين في نهاية عام ٢٠٠٠ إلى (٥٤) معتقلاً إداريًا قبل عملية الاجتياح الأخيرة لأراضي السلطة الفلسطينية، وخلال فترة الاجتياح فتحت قوات الاحتلال معسكرات اعتقال جديدة مثل (معسكر عوفر) غربي مدينة رام الله، و (معسكر حواره) جنوبي مدينة نابلس، وأعادت فتح معتقل (أنصار ٣) في صحراء النقب بعد إغلاقه في أعقاب إطلاق آلاف المعتقلين الفلسطينيين وفق اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣؛ وذلك لحجز آلاف من المواطنين الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم دون توجيه أي تهم لهم، ودخول المئات منهم للاعتقال الإداري لعدم توفر أي أدلة تثبت إدانتهم أو تورطهم بأية أعمال جنائية.

إن استخدام إجراء الاعتقال الإداري مجددًا يعد انتهاكًا فاضحًا لحقوق الإنسان الأساسية، ما لم توجه إحدى التهم الجنائية المتعارف عليها ويتم

تقديمه للمحاكمة العادلة خلال فترة زمنية محددة. وقد نصت المادة (٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بأنه لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا على أساس من القانون وطبقًا للإجراءات المقررة فيه (الفقرة أ) ويجب إبلاغ كل من يقبض عليه بأسباب ذلك عند حدوثه (الفقرة ٢) كما يحق لكل من يحرم من حريته، نتيجة إلقاء القبض عليه أو احتجازه، مباشرة الإجراءات أمام محكمة لها سلطة الفصل دون إبطاء من قانونية احتجازه والأمر بالإفراج عنه إذا كان الاحتجاز غير قانوني (الفقرة ٤)، وتنطبق هذه النصوص على كل من يحرم من حريته نتيجة إلقاء القبض عليه أو احتجازه، وهذا ينطبق تمامًا على المعتقلين إداريًا.

وقد صادقت إسرائيل على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٩١، ولكنها تراجعت عن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المادة (٩)، وتقول حول ذلك بأن الدولة تعيش في حالة طوارئ معلنة منذ إنشائها عام ١٩٤٨، ولكن من المعروف أن الحق في محاكمة عادلة يعد من الحقوق التي لا يجوز الانتقاص منها، خلال المنازعات المسلحة داخل البلد نفسه أو بينه وبين دولة أخرى، وفقًا لما نصت عليه اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقة بها.

ورغم أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ينص على جواز التحلل من الالتزامات الواردة في المادة (٩) وفق المادة (٤) من الإعلان إذا كانت الدولة في حالة طوارئ، إلا أنها وضعت قيودًا على ذلك

التحلل إذ إن الحق في محاكمة عادلة هو حق أساسي، ينبغي ضمانه وصونه في كل الأوقات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المادة الرابعة من الإعلان العالمي الفقرة (٢) لا تجيز مخالفة أحكام المواد (٦، ٧، ٨، ١١، ١٦، ١٨) منه التي بمجموعها تنص على أنه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو العقوبة القاسية أو للمعاملة غير الإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

كما نصت المادة (٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو منعه تعسفًا ولكن استمرت إسرائيل في سياستها في اعتقال الآلاف، وتحويل المئات منهم إلى الاعتقال الإداري.

• استنادات الاعتقال الإداري •

تستند أوامر الاعتقال الإداري إلى الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٨٧) من الأمر العسكري رقم (٣٧٨) لسنة ١٩٧٠. وتتضمن الفقرة **الأولى** أنه "إذا كان لقائد المنطقة – العسكري - أسباب تتعلق بأمن المنطقة أو سلامة الجمهور تستوجب حجز شخص معين معتقل فيجوز بأمر موقع بإمضائه أن يأمر باعتقال ذلك الشخص للمدة المذكورة في الأمر على أن لا تزيد عن ستة أشهر - عدل إلى مدة سنة". وأما الفقرة **الثانية** فتنص على أنه "إذا كان لقائد المنطقة أساس يدعو إلى الاعتقاد عشية انتهاء مفعول الأمر الصادر منه حسب الفقرة (أ) - فيما يلي الاعتقال الأصلي - أن أسبابًا تتعلق بأمن المنطقة أو سلامة الجمهور ما زالت تستوجب حجز الشخص

المعتقل في المعتقل، فيجوز بأمر موقع بإمضائه أن يأمر من حين إلى آخر تمديد مفعول أمر الاعتقال الأصلي لمدة لا تزيد عن ستة أشهر، ويعتبر أمر التمديد – لكل مرة – في حكم أمر الاعتقال الأصلي".

• متابعات الجمعيات •

من خلال متابعة الجمعيات الحقوقية لتطبيق سياسة الاعتقال الإداري تَبينَ...

١- أن سلطات الاحتلال تواصل إجراءاتها التعسفية بحق المعتقلين الفلسطينيين، وخاصة المعتقلين الإداريين منهم، حيث أكد محامو الجمعيات الحقوقية أن سلطات الاحتلال تجدد الاعتقال الإداري، وبشكل عشوائي، وبحجج واهية، في مقدمتها الادعاء بأن هناك معلومات سرية في ملف المعتقل، ولا تسمح لا للمعتقل ولا لمحاميه بالاطلاع عليها.

٢- وبالإجمال فإن الوضع العام للاعتقال الإداري في تدهور مستمر حيث إن عدد المعتقلين في ازدياد دائم. وبلغ عدد المعتقلين إداريًا حوالي (١٧٠٠) معتقل. وهناك خشية أن يرتفع العدد إلى أكثر من (ألفي) معتقل إداري قبل نهاية العام، إذا ما استمرت قوات الاحتلال في ذات السياسة الحالية. ومن الجدير بالذكر أن عدد المعتقلين إداريًا في سجون الاحتلال كانوا قبل بداية الانتفاضة بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٨م (تسعة) معتقلين فقط.

٣- والملاحظ أن أكثر من ٩٩% من المعتقلين من مخيم جنين ومدينة نابلس تم تجديد اعتقالهم الإداري، ولمدة ستة شهور بدلاً من ثلاثة شهور كما كان

في السابق، وتتم عملية التجديد بشكل عشوائي، حيث إن المحكمة الإسرائيلية، وخاصة القاضي (أوريان أجاسي) تحديدًا أصبح يعطي قرارات التمديد بمبررات واهية، ومن خلال التدقيق بهذه القرارات تجد أنها بنفس الصيغة ما عدا تغيير اسم المعتقل.

ويحتوي قرار الاعتقال أو التجديد ذات العبارة دائمًا، حيث يدعي القاضي أن لديه مادة سرية (مادة مخابراتية صادقة) وأنه اقتنع أن لدى المعتقل نشاطًا عسكريًا.

٤- حجم التجديد في الاعتقال الإداري كبير جدًا، وكذلك عدد المعتقلين في زيادة دائمة، وبعد أن يتم نقل كافة المعتقلين إداريًا من معتقل (معسكر عوفر) إلى معتقل (أنصار ٣)، تصبح جلسات الرقابة القضائية في (النقب)، محاطة بالعديد من الصعوبات والعراقيل أمام عمل المحامين في متابعة قضايا المعتقلين إداريًا.

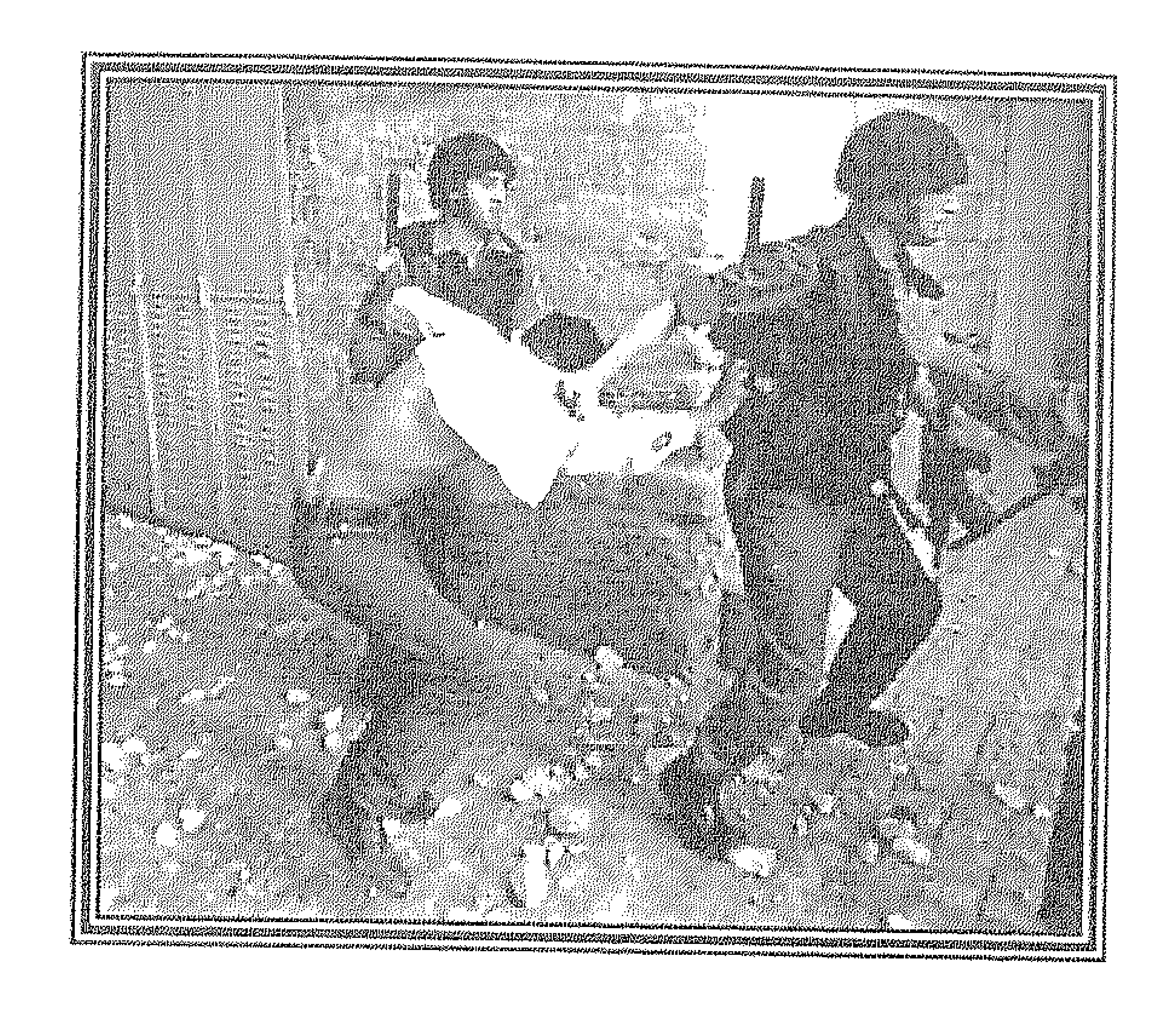
• ملاحظات أخرى •

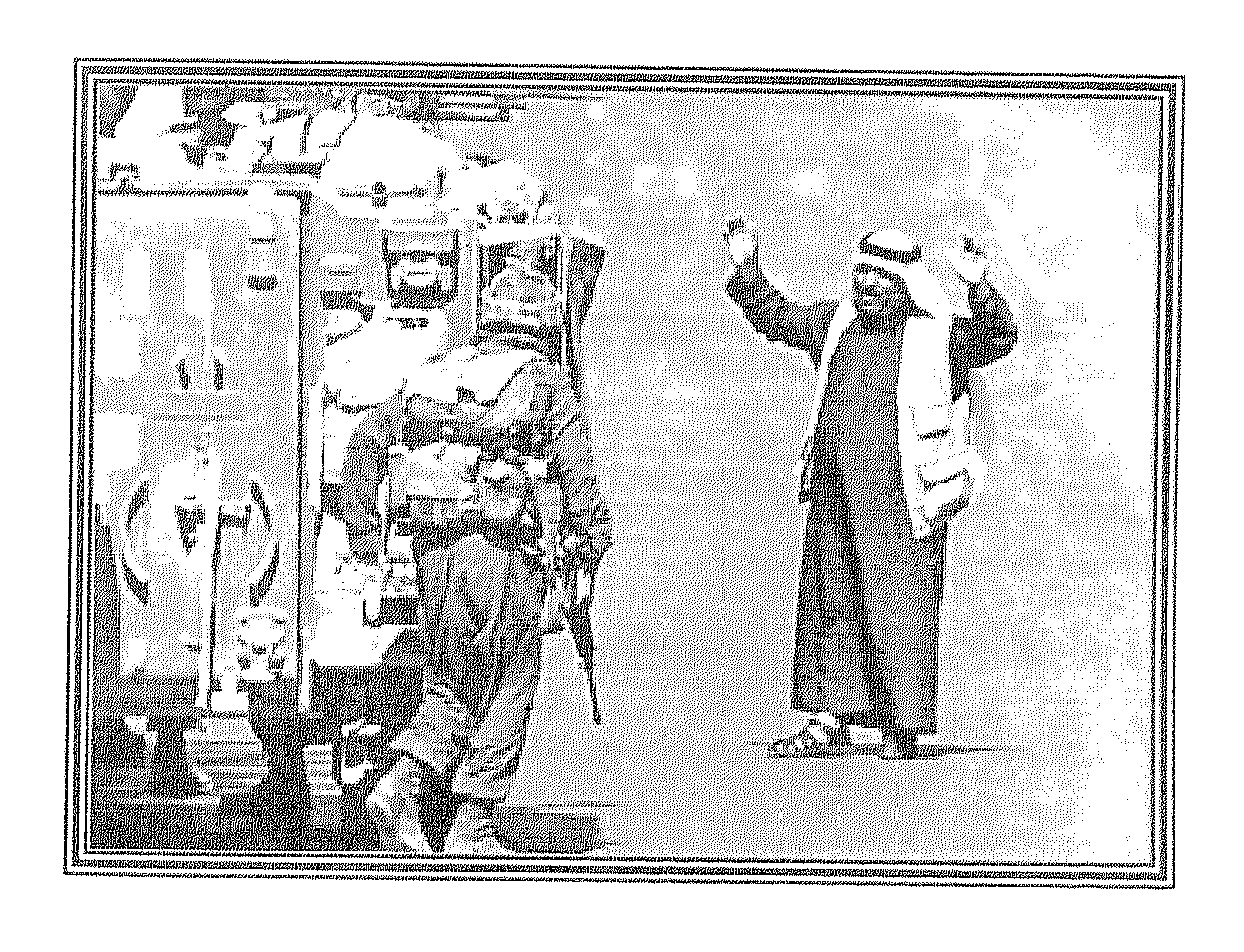
أولاً: إن سياسة الاعتقال الإداري التي تنتهجها قوات الاحتلال ضد المعتقلين الفلسطينيين هي سياسة مخالفة بشكل صريح للقوانين والأعراف الدولية، وخاصة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، ولاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩م.

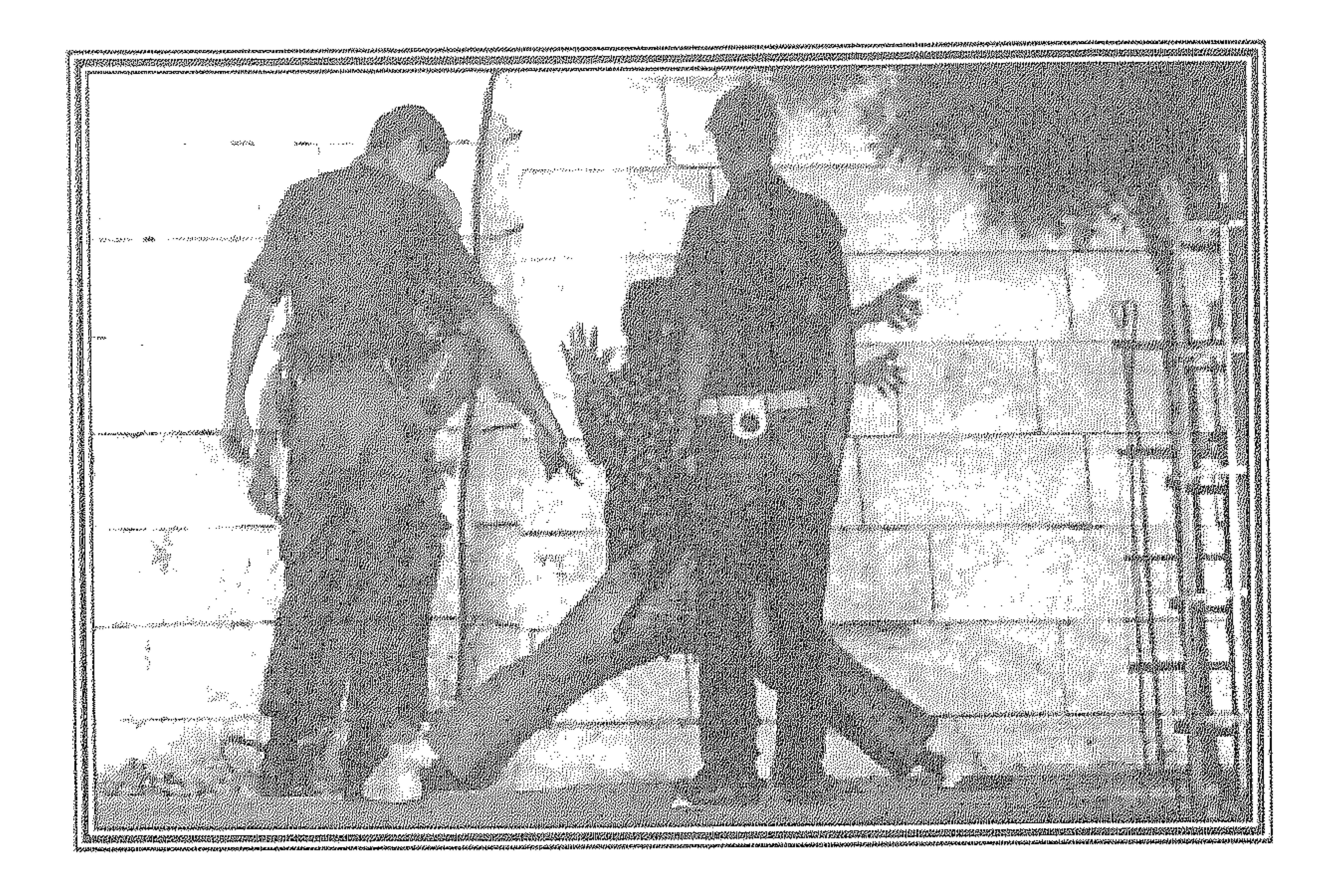
ثانيًا: إن استخدام هذه السياسة لا يعدو كونه إجراءً عقابيًا ضد المدنيين

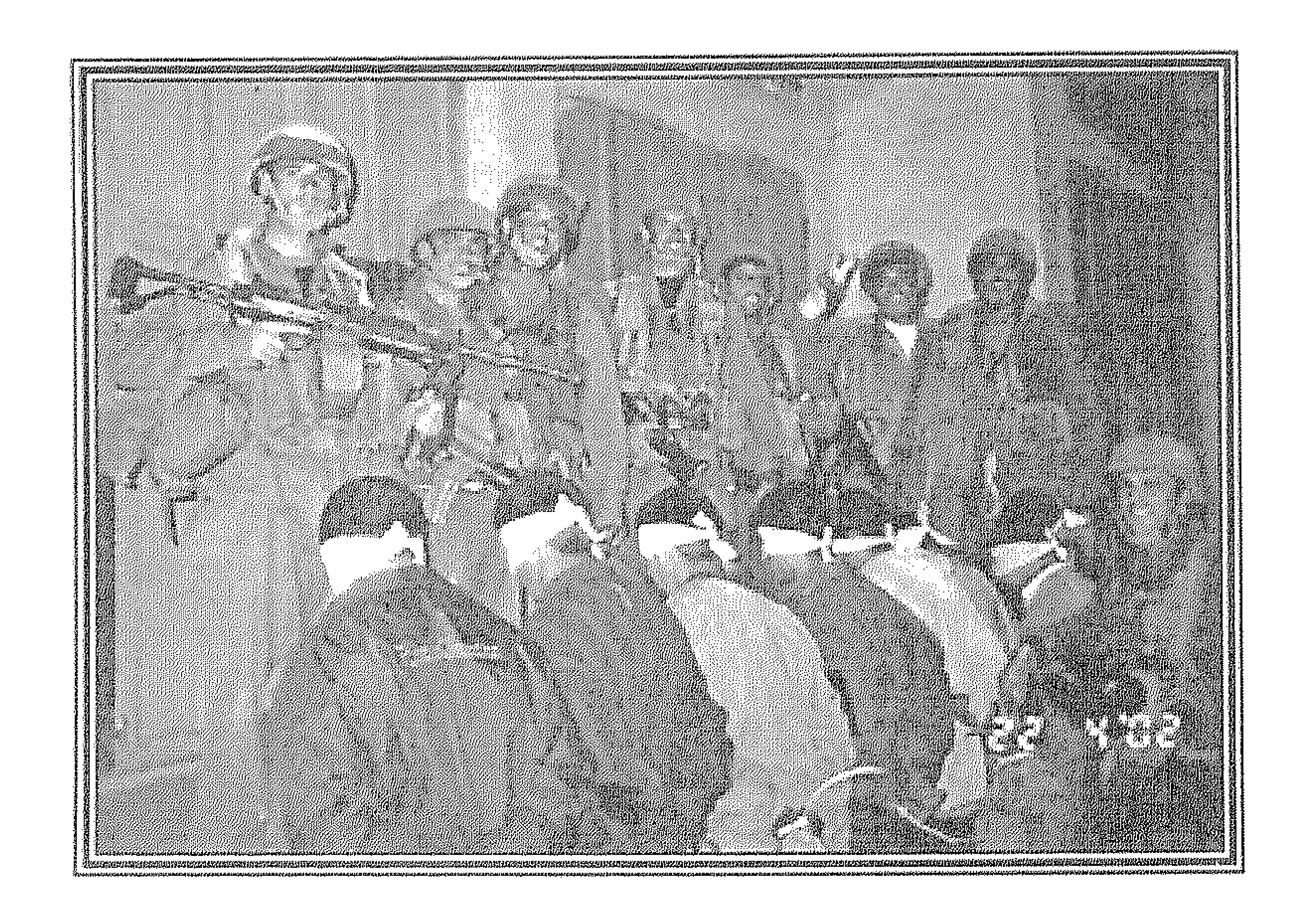
الفلسطينيين الذين لا تثبت إدانتهم أو توجيه أي اتهام ضدهم.

<u>ثالثًا</u>: إن الموقف الدولي غير الجاد، سواء ضد سياسة الاعتقـــال الإداري، أو ضد مجمل الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، يشكل عامـــل تشجيع لحكومة إسرائيل للاستمرار بالعمل في هذه السياسة.■

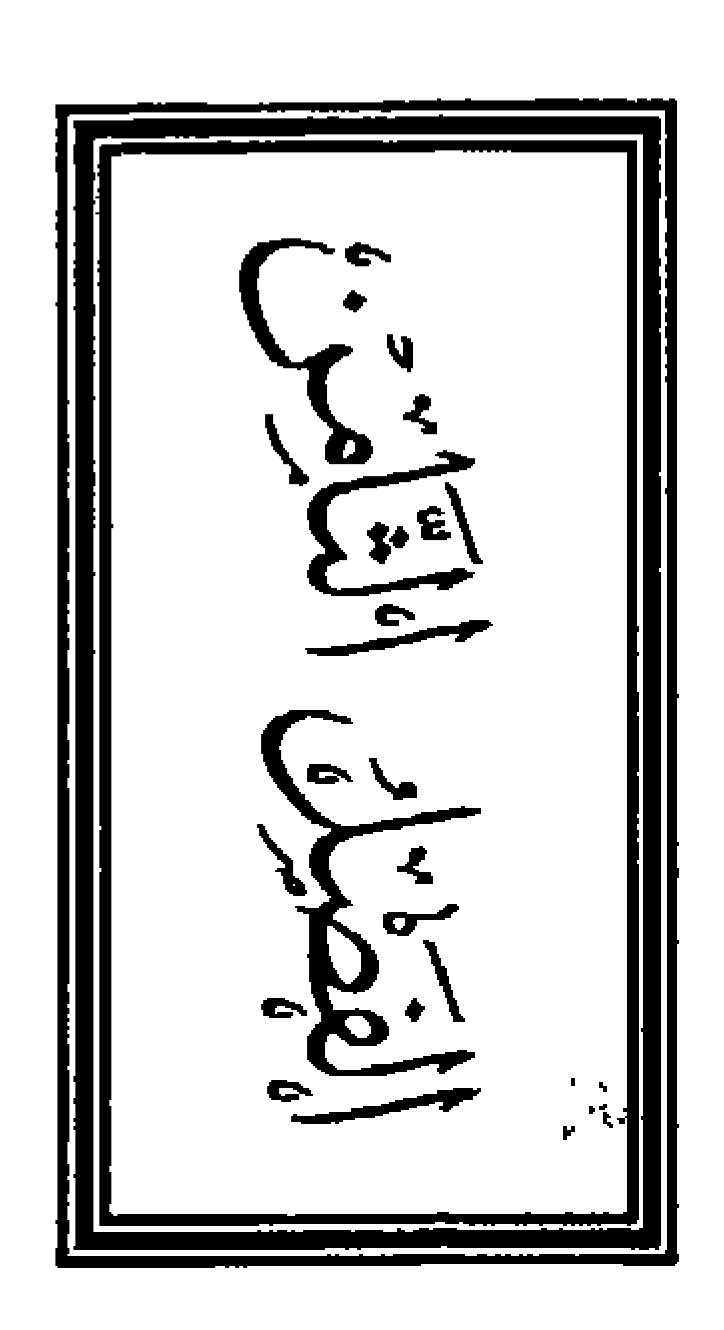


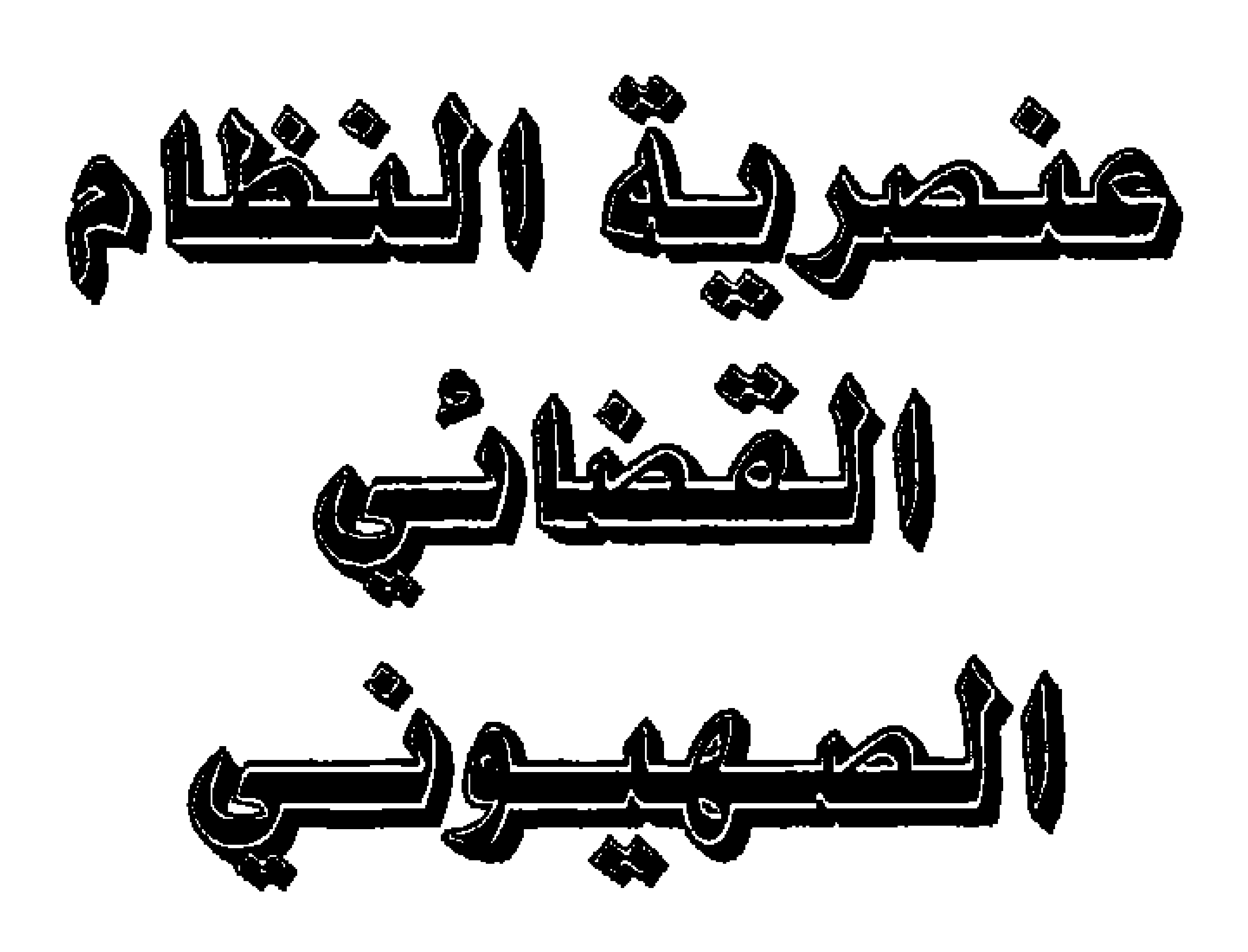







22 4 02





- توطئة عامة
- الحقوق في القانون الدولي العام
- الحقوق في القانون الأساسي الإسرائيلي
- تفاعلات الجدل القانوني
- نماذج في التمييز
- دراسة حالات (مقارنة)
- تحقيقات صورية
- وقائع قضائية

• توطئة عامة •

من مهام الحكومة الأساسية تطبيق القانون وحماية أرواح وممتلكات وحقوق الناس التي هي مسئولة عن أمنهم. هذا المبدأ متعارف عليه في القانون الدولي وكذلك في القانون المحلي في جميع الديموقراطيات في العالم. إن واجب (إسرائيل) لا يقتصر على (الإسرائيليين) بل يمتد أيضًا ليشمل الفلسطينيين في المناطق التي تحتلها (إسرائيل) الغاصبة للأرض والإنسان، وعلى نفس القدر من المساواة.

ويحاول هذا الفصل بيان مدى تجاوب الكيان الصهيوني مع القانون الدولي من خلال فحص كيف يتعامل الجهاز القضائي (الإسرائيلي) مع (الإسرائيليين) و (الفلسطينيين) في المناطق المحتلة وقطاع غزة الذين يقتلون أفرادًا من الجانب الآخر، النتيجة أظهرت أن الكيان الصهيوني فشل في حماية أرواح وحقوق الفلسطينيين.

في إسرائيل هناك نظامان قضائيان منفصلان يعملان جنبًا إلى جنب، أحدهما (للإسرائيليين) وآخر (للفلسطينيين)، كما سوف نرى، وبينما تتم محاكمة ومعاقبة الفلسطينيين بأقصى الأحكام التي يجيزها القانون، في المقابل لا يُحاكم اليهود الذين يقتلون الفلسطينيين إلا نادرًا، وإذا حدث ذلك، فإنهم يعاقبون بأحكام مُخفّفة جدًا لا تتناسب مع ما اقترفوه من جرائم. من الأمثلة على ذلك، التي سوف نأتي على ذكرها لاحقًا، هو قضية الحاخام (موشيه ليفنغر)، الذي أدين في العام ١٩٩٠ بتهمة "القتل بسبب الإهمال"

والتسبّب بجروح خطيرة في حادثة اعتداء على مواطنين عرب. في البداية صرّح ليفنغر أنه "لم ينل شرف قتل ذلك العربي"، ثم اعترف أنه أطلق النار من مسدسه بعد أن ألقى عليه شبان فلسطينيون بعض الحجارة فقتل تاجرًا فلسطينيًا كان يقف أمام دكانه. وعلى الرغم من تاريخه الإجرامي الحافل إلا أن المحكمة (الإسرائيلية) حكمت على ليفنغر بالسجن فترة (١٢) شهرًا، منها (٧) أشهر مع وقف التنفيذ. ثم خرج من سجنه بعد (٣) أشهر فقط لأنه "أدين بتهمة ثانوية". (حسب ما جاء في صحيفة دافار بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢)

بالتأكيد ليس المقصود بمثل هذا الحكم السخيف أن يردع القاتل عن تكرار جريمته، أو أن يردع (إسرائيليين) آخرين ممن يكرهون العرب عن الحذو حذوه. إن هذا الفشل الواضح في معاقبة (الإسرائيليين) الذين يرتكبون أفظع الجرائم ضد الفلسطينيين يُشكّل انتهاكًا لكلّ من القانون الإنساني الدولي والقانون الأساسي (الإسرائيلي).

• الحقوق في القانون الدولي العام •

الحق في الحياة هو من المبادئ الأساسية في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، ولا يمكن انتقاصه أو تجاهله بأي حال من الأحوال، وهذا ما نصّت عليه المادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه).

كما أن المادة (٦) فقرة (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه (إسرائيل) سنة ١٩٩١، تنصّ على أن:

(الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً).

هناك حقّ أساس آخر أقرّه القانون الدولي يتعلّق بهذا التقرير، وهو الحق في الحصول على إنصافٍ فعّال ضد الجريمة. وقد تم تأكيد هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (٨) التي تنصّ على أنه: (لكلّ شخصٍ حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون).

ومن خلال مصادقتها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن (إسرائيل) تتعهد بـ: (احترام وكفالة جميع الحقوق للأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيًا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب).

وفي المادة (٢) فقرة (١) تتعهّد كلّ دولة طرف في هذا العهد بأن:

(أ) تكفل توفُّر سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتُهِكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية.

(ب) تكفل لكلّ متظلّم على هذا النحو أن تبتّ في الحقوق - التي يدّعي انتهاكها - سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة

أخرى ينصّ عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمي إمكانيات التظلم القضائي.

(ج) تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلمين. (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)

بينما (إسرائيل) تعتبر مواجهتها مع الفلسطينيين "صراعًا مسلحًا"، وإذا صحّ ذلك فهناك تداعيات تتطلب ضمان توفر الحماية للسكان المدنيين، وفق ما جاء في اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب. فتحت عنوان "وضع الأشخاص المحميين ومعاملتهم"، تنص المادة (٢٧) على أنه: [للأشخاص المحمّين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأحوال معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكلٍ خاص ضد جميع أنواع العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير].

نستنتج من ذلك أن اتفاقيات جنيف، التي تقول إن السلطة التي تسيطر على منطقة ما تكون مسئولة عن ضمان تطبيق القانون والنظام في تلك المنطقة، تفرض على (إسرائيل) واجب حماية حياة المدنيين الذين هم تحت حكمها.

أما موقف الكيان الصهيوني القانوني فإنه لا يعترف بأن المناطق الفلسطينية "محتلة"، لأنها أخذت الضفة الغربية من الأردن وقطاع غزة من

مصر، وهاتان لم تكن سيطرتهما على المناطق ذات صبغة دولية معترف بها، فالحكومة (الإسرائيلية) تقول إن كلمة "احتلال" يجب استخدامها فقط في حالة خضوع المناطق بشكلٍ قانوني لسيطرة دولة أخرى.

• الحقوق في القانون الأساسي (الإسرائيلي) •

إن فشل الكيان الصهيوني في حماية المدنيين الفلسطينيين يشكّل انتهاكًا للقانون (الإسرائيلي) المحلي، وخرقًا لالتزامات الكيان بالقانون الدولي. ومع أنه لا يوجد دستور مكتوب في الكيان إلا أنه يوجد فيه قوانين وأنظمة تضع الأسس العامة لهيئة الحكومة وحقوق الفرد. وهذا موضّح في القانون الأساس (الإسرائيلي) حول الكرامة والحرية الإنسانية الذي تم اعتماده في ١٧ من آذار/مارس ١٩٩٢، وفي القسم **الأول** منه هناك نص صريح: "إن حقوق الإنسان الأساسية في (إسرائيل) مبنية على الاعتراف بقيمة الحياة الإنسانية، وقدسية حياته وحريته". والقسم **الثاني** منه ينص على أنه: "يجب أن لا يكون هناك أيّ انتهاك لحياة وكرامة أيّ شخص". وقد تم التأكيد مجدّدًا على ذلك في القسم **الرابع**: "يجب أن تتم حماية حياة جميع الأفراد وأشخاصهم وكرامتهم". أما القسم **العاشر** من القانون فيطرح تطبيق هذه الحقوق الأساسية: "جميع السلطات الحكومية يجب أن تلتزم باحترام الحقوق وفق القانون الأساسي".

وعبر سنوات طويلة، شهدت المناطق الفلسطينية صراعًا ومواجهات ما بين الفلسطينيين من جهة ومنظومة الاحتلال بشكل عام والمستوطنين

بشكل خاص من جهةٍ أخرى.

وقد تصاعدت حدّة المواجهات خلال فترة الانتفاضة الأولى ضد الاحتلال التي اندلعت في كانون أول ١٩٨٧ واستمرت حتى ١٩٩٣، حيث مارس المستوطنون الصهاينة خلالها اعتداءات على الفلسطينيين تضمنت استخدام أسلحة نارية، ومعظم هذه الأسلحة استلمها المستوطنون من الجيش (الإسرائيلي) المحتل، والذي بدوره ليس له أيّ إشراف على كيفية استخدام المستوطنين لهذه الأسلحة. وقد تساءل عضو الكنيست الصهيوني (أفرايم سنيه) - الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للحرب - في شهر آيار/مايو من العام ١٩٩٣ عن امتلاك المستوطنين اليهود في المناطق الفلسطينية لكميات من السلاح لا تخضع لسيطرة الجيش المحتل، مما قد يخلق مشكلة أمنية للحكومة (الإسرائيلية).

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠ حذّر قادة المستوطنين في المناطق الفلسطينية من أنهم قد "يأخذون القانون بأيديهم". وقد جاء ذلك، على سبيل المثال، على لسان الصهيوني (يهوشوع بن يوسف) الناطق باسم مجلس المستوطنات في الضفة الغربية وغزة بتاريخ ٢/١٠/٢٠٠٠ عندما قال: "نحن الآن نتصرّف بتنسيق مع الجيش (الإسرائيلي)، ولكن إذا ساءت الأمور فنحن جاهزون للعمل بمفردنا".

وباتت ظاهرة "دوريات الأمن" التي تجوب محيط المستوطنات (الإسرائيلية) أمرًا خطيرًا حيث إنه ليس للجيش ولا للشرطة (الإسرائيلية)

أية مسؤولية أو إشراف عليها. (انظر مقالة الصحافي الإسرائيلي "عاموس هاريل" في صحيفة هآرتس العبرية بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٨ والتي وصف فيها عمل هذه الدوريات أنه أشبه ما يكون "بالغرب المتوحش")

ولا يبدو واضحًا إذا كانت هناك ضوابط تحكم عمل دوريات المستوطنين الأمنية هذه، فهل هناك مثلاً تعليمات إطلاق نار خاصة بها؟ وكما هو متعارف عليه، فإن حكم القانون وتوفّر النظام العام هو أساس أي مجتمع مدني، وهذا ما تدركه وتدعمه محكمة العدل العليا "حكم القانون أساسي لحماية حقوق الإنسان". (صادر عن محكمة العدل العليا، قضية برزلاي ضد الحكومة (الإسرائيلية)، رقم ٨٦/٤٢٨)

والأهم أن وجود دوريات المستوطنين المسلحة هذه يجعل من الصعوبة بمكان التمييز بين المسلحين وغير المسلحين من السكان، ذلك الفرق الذي على أساسه قامت اتفاقيات جنيف لحماية السكان المدنيين.

• تفاعلات الجدل القانوني •

إسرائيل ملزمة تحت القانون الدولي بحماية أشخاص وممتلكات المدنيين الفلسطينيين تحت سيطرتها، رغم أن (إسرائيل) تزعم أن اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين لا تنطبق على احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة. ويستند الجدل (الإسرائيلي) على أن الأمر لا يتعلّق بدولة ذات سيادة تم احتلالها، فالضفة الغربية ليست جزءًا من الأردن وقطاع غزة ليس جزءًا من مصر. ونظريًا رفض المجتمع الدولي هذه المقولة (الإسرائيلية) جملة وتفصيلاً. (راجع قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٧) سنة ١٩٦٨، وتقرير الخارجية الأمريكية عن وضع حقوق الإنسان لعامي ١٩٨٣، ١٩٨٤)

وبعد اتفاقية أوسلو، قسّمت اتفاقيات التسوية للمرحلة الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية والمحتل الموقعة في العام ١٩٩٥، مسؤولية حفظ النظام والأمن بين السلطة الفلسطينية والمحتل، حيث تم تجزئة المناطق المحتلة إلى ثلاثة تصنيفات: مناطق (أ) وتخضع كليًا للسلطة الفلسطينية، مناطق (ب) وتخضع أمنيًا للمحتل وإداريًا للسلطة الفلسطينية، ومناطق (ج) وتخضع كليًا للمحتل. (راجع اتفاقية المرحلة الانتقالية حول الضفة الغربية وغزة الموقعة في عام ١٩٩٥، القسم الثاني، المواد ١٠ – ١٣)

وفي السنوات الأخيرة، وخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى طرحت (إسرائيل) مقولة: [إنها بعد توقيع اتفاقيات أوسلو لم تعد مسئولة عن حفظ الأمن أو حقوق الإنسان في المناطق (أ) الخاضعة – وفق الاتفاقيات – للسيطرة الفلسطينية. لكن السيطرة (الإسرائيلية) تبدو شبه كاملة حتى على هذه المناطق، وذلك ما صرّح به بوضوح رئيس الوزراء الصهيوني إريل شارون بأن (إسرائيل) تدخل مناطق (أ) تقريبًا كل يوم]. (انظر مقالة الصحافي "جدعون ليفي" في صحيفة "هآرتس" العبرية بتاريخ ١٥/٤/٢٠٠١)

كما أن السلطات (الإسرائيلية) ما زالت تقوم بمصادرة الممتلكات الفلسطينية في المناطق (أ)، التي لا تخضع من ناحية الجغرافية والنظرية للكيان الصهيوني، بل للسيطرة الفلسطينية.

وتمثّل قضية عائلة "أبو هولي" الفلسطينية من قطاع غزة المرفوعة أمام محكمة العدل العليا (الإسرائيلية)، في ١٩ من نيسان ٢٠٠١، مثالاً حيًّا على عدم شرعية مصادرة الممتلكات الفلسطينية بما فيها الأراضي، وقد حكمت

المحكمة بعدم شرعية المصادرة وأوصت بعدم هدم بيت العائلة.

والفلسطينيون الذين يرتكبون جرائم ومخالفات في المناطق (أ) و(ب) تتم محاكمتهم أمام محاكم فلسطينية، وفق ما جاء في اتفاقية المرحلة الانتقالية، أي أن السلطة الفلسطينية مسئولة عن ملاحقتهم وجلبهم أمام القضاء. بينما الفلسطينيون الذين يرتكبون جرائم في المناطق المصنفة (ج) وجميع اليهود الذين يرتكبون جرائم في أيّ مكان في المناطق المحتلة تكون (إسرائيل) مسئولة عن ملاحقتهم ومحاكمتهم حيث تنص المادة (١١) فقرة ٤/د، من اتفاقية المرحلة الانتقالية الموقعة بين الطرفين على أنه:

[تحت أي ظرف من الظروف، لن يتم اعتقال (إسرائيليين) أو وضعهم في الحجز أو السجن من جانب السلطات الفلسطينية بينما تكون إسرائيل المحتلة مسئولة عن ملاحقة ومحاكمة الفلسطينيين الذين يرتكبون جرائم أو مخالفات في المناطق المصنفة (ج) وجميع المواطنين (الإسرائيليين) الذين يرتكبون أية جرائم أو مخالفات في أيّ مكان]، وهذا ما نصّت عليه اتفاقية المرحلة الانتقالية، الملحق (٣) المتعلق بالنواحي القانونية، المادة الأولى. لكن هنا يتم الفصل والتمييز في معاملة ومحاكمة الفلسطينيين و(الإسرائيليين) من جانب (إسرائيل). فالفلسطينيون يحاكمون أمام محاكم عسكرية وفق قوانين عسكرية، بينما (الإسرائيليون) يحاكمون أمام محاكم مدنية.

فالنظام القضائي العسكري في (إسرائيل) يضم قضاة ليسوا محامين، وفي كثير من الأحيان تعقد جلسات محاكمة أمام مثل هؤلاء القضاة الذين لم

يمارسوا مهنة المحاماة وليسوا سوى ضباط عسكريين يتم تعيينهم في كثير من الأحيان لمناقشة قضية محددة. وغالبًا ما تعقد مثل هذه المحاكمات العسكرية للفلسطينيين وتكون هيئة المحكمة مكوّنة من قاضٍ ذي خلفية قانونية، ومساعدين له ليسوا سوى ضباط من الجيش (الإسرائيلي) المحتل الغاصب. فقد صرّح أحد مساعدي القضاة العسكريين اسمه (عومر بارك) لصحيفة هآرتس العبرية بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١٨ أنه:

[يبدو أن العملية جميعها لا تحترم أبدًا حق المتهم في الحصول على محاكمة عادلة، فيما المواطنون (الإسرائيليون) يُحاكمون أمام القضاء المدني (الإسرائيلي)].

وتقسم المحاكم المدنية في الكيان المحتل إلى ثلاثة أنواع:

١- **المحاكم الابتدائية:** وتنظر في القضايا التي تصل أقصى عقوبة فيها إلى (٧) سنوات سجن، أو غرامة مالية بمبلغ (٣٠ ألف) دولار أمريكي.

٢- **المحاكم اللوائية:** وتنظر في القضايا التي تصل عقوباتها أكثر من (٧) سنوات سجن، أو غرامة أكثر من (٣٠ ألف) دولار أمريكي.

٣- **المحكمة العليا:** وتنظر في قضايا الاستئناف على أحكام صدرت عن المحاكم اللوائية.

تخضع المحاكم المدنية لسلطة وزارة العدل الصهيونية، فيما تخضع المحاكم العسكرية لسلطة من تسمى وزارة الدفاع. والنتيجة، أنه يوجد نظامان قضائيان متباينان يُعمل بهما في الأراضي التي تحتلها (إسرائيل). وقد توصّل

عضو الكنيست الصهيوني أمنون روبنشتاين (ميرتس) وهو رئيس لجنة القضاء والقانون في البرلمان (الإسرائيلي)، إلى هذه الحقيقة في وقتٍ مبكر، حيث قال بتاريخ ١٩٨٤/١/٢ أمام الكنيست الصهيوني:

[في يهودا والسامرة وغزة والضفة الغربية وقطاع غزة، هناك نظامان قضائيان وهناك نوعان من الناس: هناك مواطنون (إسرائيليون) يتمتعون بحقوق كاملة، وآخرون غير (إسرائيليين) (غير مواطنين) ليست لهم أية حقوق].

إن وجود هذين النظامين القضائيين المختلفين يُشكّل تمييزًا في معاملة الفلسطينيين سكان المناطق التي تحتلها (إسرائيل)، ففي الضفة الغربية يخضع الفلسطينيون لنظام قضائي محليّ موجود قبل سنة ١٩٦٧ (وهو مزيج من القوانين الأردنية والبريطانية والعثمانية) بالإضافة للأوامر العسكرية (الإسرائيلية)، وفي قطاع غزة يخضع الفلسطينيون لنظام قضائي محلي (مزيج من القوانين المصرية والبريطانية والعثمانية) بالإضافة للأوامر العسكرية (الإسرائيلية).

نستنتج من ذلك أن الفلسطينيين و(الإسرائيليين) الذين يرتكبون نفس المخالفة أو الجريمة، يحاكمون بطريقة مختلفة وأمام محاكم مختلفة، وتصدر بحق كلّ فئة منهم عقوبات مختلفة.

وطالما أن اليهود الذين يرتكبون جرائم قتلٍ يحاكمون في الكيان وفق القضاء المدني (الإسرائيلي)، وهو في الأساس مبني على قوانين بريطانية تم

تأثّرها بالتشريعات الأمريكية فيما يخص المجتمع المدني، فإنهم يحظون بمجموعة من الحقوق التي يكفلها القانون المدني بينما هذه الحقوق غائبة في القضاء العسكري (الإسرائيلي) الذي يُحاكِم الفلسطينيين الذين يرتكبون جرائم قتل مع أنهم يسكنون في نفس المنطقة.

والملفت للنظر أن المواطنين العرب في داخل الكيان والذين يحملون الجنسية (الإسرائيلية)، يحاكمون أحيانًا أمام محاكم عسكرية. وقضية المواطن العربي "محمد صندوقة" المقدّمة أمام المحكمة العليا (الإسرائيلية) بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢ والتي يطلب فيها أن تصدر المحكمة أمرًا بأن يحاكم جميع المواطنين الفلسطينيين وفق القانون المدني (الإسرائيلي)، مثال واضح على ذلك. التباين في المعاملة وعدم المساواة واضحان في كلّ مرحلة من العملية القضائية في (إسرائيل). بل وأكثر من ذلك، هناك تمييز في المعاملة ضد الفلسطينيين في كلّ المؤسسات (الإسرائيلية) التي تقدّم خدمات اجتماعية واقتصادية.

ويمكن رؤية ذلك التمييز القضائي جليًّا في فترة توقيف المتهم قبل المحاكمة، وحق المتهم في توكيل ومقابلة محاميه، ووجود الدفاع في المحكمة، والعقوبة القصوى التي تقع عليه، والإفراج بكفالة قبل توقيع العقوبة. كل هذه نقاط تختلف في كلٍّ من النظامين القضائيين المعمول بهما، حيث إن القضاء المدني يمنح حقوقًا وضمانات أكثر لمن تسمّوا بالمواطنين (الإسرائيليين).

• نماذج في التمييز •

➢ تمييز في إجراءات الحبس

المشتبه به الفلسطيني يمكن توقيفه وحبسه فترة (٨) أيام قبل أن يُعرض أمام القاضي، وأحيانًا لفترة (١٨) يومًا حسب نوع التهمة الموجّهة له، ومنها التسبّب بالموت عن قصد - كما جاء في الأمر العسكري رقم (١٣٩١)، الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٤ بالنسبة للضفة الغربية، ورقم (١٩٠٣) الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٥ بالنسبة لقطاع غزة.

يجوز حبس المشتبه به الفلسطيني بدون توجيه تهمة له بأمر من قاضٍ لفترة أوليّة تصل إلى (٣٠) يومًا، ثم يجوز تمديدها إلى فترة قصوى تصل إلى (٦) أشهر بموافقة المستشار القانوني للمناطق المحتلة، من خلال محكمة الاستئناف العسكرية - حسب الأمر العسكري رقم (٣٧٨)، جزء (٧٨) فقرة (٥) وجزء (٧٩) فقرة (٥/٢)، وهو تعديل لأمر عسكري رقم (١٣٧٨) الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٠ في الضفة الغربية، ولأمر عسكري رقم (١٠٨١) الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١١ في قطاع غزة.

بينما المشتبه به (الإسرائيلي) يمكن توقيفه بدون محاكمة لفترة أوليّة تصل إلى (١٥) يومًا، ويجوز تمديدها (١٥) يومًا أخرى كحد أقصى، حسب القانون الجنائي (الإسرائيلي) لسنة ١٩٩٦، القسم (١٣) فقرة (أ).

كما أن هناك فروقًا واضحة في ظروف توقيف وحبس كلّ من الفلسطينيين و(الإسرائيليين). فالمعتقلون الفلسطينيون غالبًا ما يوضعون في

حبس انفرادي خلال فترة الحبس الأولية، كما أنهم يتعرّضون لتعذيبٍ قاسٍ خلال فترة التحقيق معهم. لقد قامت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في (إسرائيل) بإعداد تقرير في شهر آيار ٢٠٠١ عن استعمال التعذيب، وقامت بتقديمه إلى لجنة أور (الإسرائيلية)، التي بدورها أوصت المستشار القضائي للحكومة بأن يُطبق أمر المحكمة العليا بمنع التعذيب بحزمٍ أشد. وقد جاء في تقرير لجنة مناهضة التعذيب أن معظم المعتقلين الفلسطينيين بما فيهم الأحداث (أقل من ١٦ سنة) يتعرّضون للتعذيب الجسدي والنفسي على أيدي رجال جهاز الأمن العام (الإسرائيلي) (شين بيت) مثل الضرب الشديد، والجلوس في أوضاع صعبة (الشَّبح) والإهانات وغيرها. ويستخلص التقرير أنه على الرغم أن (إسرائيل) من الدول الموقّعة على المعاهدات الدولية التي تمنع تعذيب الأسرى والسجناء، إلا أنه يبدو أن رجال الأمن اليهود ليس لهم علم بمثل هذه المعاهدات.

أضف إلى ذلك، أن هناك اختلافًا في طول المدة التي يُسجن فيها كلّ من الفلسطينيين واليهود بانتظار إتمام إجراءات المحاكمة. لكن مثل هذه الاختلافات لا تنطبق على الجرائم "الخطيرة" أو التي تتضمّن استخدام سلاحٍ ما، وهي بالتالي لا تعنينا في هذا التقرير.

➢ **تمييز في مقابلة محامي الدفاع**

في الوقت الذي ينصّ فيه القانون العسكري على أنه من حق المعتقل الفلسطيني أن يقابل محاميًا (للدفاع عنه) في أسرع وقت ممكن، إلا أن

السلطات المحتلة (الإسرائيلية) تجيز لنفسها حق تأخير مثل هذه المقابلة لفترة قد تصل إلى (١٥) يومًا من تاريخ الاعتقال، إذا أراد المحقّق (الإسرائيلي) ذلك بحجة "مواصلة التحقيق مع المعتقل". كما يمكن تمديد فترة التوقيف فترة (١٥) يومًا أخرى بقرار من ضابط صهيوني محتل لا تقلّ رتبته عن مُقدّم، ولفترة (٣٠) يومًا أخرى بأمر من قاضٍ "لأسباب أمنية" أو "لفائدة سير التحقيق"، ثم بعد ذلك يجوز لرئيس هيئة قضائية (قاضٍ في محكمة عسكرية) أن يصدر أمرًا بتمديد التوقيف فترة (٣٠) يومًا إضافية. أيّ أنه يمكن منع المعتقل الفلسطيني من رؤية محاميه فترة تصل إلى (٩٠) يومًا.

أما المعتقل الصهيوني فيجوز لضابط شرطة برتبة مُقدّم أو أعلى أن يؤخّر مقابلة المحامي عدة (ساعات) إذا رأى أن ذلك قد "يضرّ بسير عملية التحقيق". ويجوز تأخير المقابلة فترة (٤٨) ساعة إذا كان الأمر متعلقًا بأمن الدولة، أو حياة أفراد، أو منع وقوع جريمة. ويجوز لمسئول التحقيق أن يؤخّر مقابلة المحامي فترة (سبعة) أيام إذا رأى أن ذلك قد "يضرّ بسير التحقيق أو بأمن الدولة"، ثم بعد ذلك يجوز لضابط برتبة قائد أو أعلى أن يؤخّر المقابلة (ثمانية) أيام إضافية. أي أن الفترة القصوى لمقابلة محامي بالنسبة لمعتقل (إسرائيلي) قد تصل إلى (١٥) يومًا وفق القانون الجنائي (الإسرائيلي) لسنة ١٩٨٢، جزء (٢٩).

➢ **تمييز في الأحكام والعقوبات**

تركيبة صدور الأحكام في النظامين القضائيين المعمول بهما متباينة،

فالعقوبات القصوى في القضاء المدني، الذي يحاكم على أساسه الصهاينة، تعتبر مخفّفة وأقلّ قسوة من تلك الموجودة في القضاء العسكري الذي يحاكم على أساسه الفلسطينيون. فعلى سبيل المثال، الفلسطيني الذي يُدان بارتكاب جريمة قتل تعاقبه المحكمة العسكرية (الإسرائيلية) بالسجن (مدى الحياة)، بينما الصهيوني الذي يُدان بارتكاب جريمة قتل تعاقبه المحكمة المدنية (الإسرائيلية) بالسجن مدة (٢٠) سنة.

الاختلاف في الأحكام يُعزّزه اختلافٌ في تعليمات الإفراج المبكر عن المحكومين. بالنسبة للصهاينة، فإن نظام العقوبات المدني يجيز الإفراج عن السجين بعد انقضاء ثلثي فترة العقوبة، حسب قانون العقوبات (الإسرائيلي) لسنة ١٩٧٧، بينما ليس هناك تخفيض في فترة العقوبة للفلسطينيين، حسب الأوامر العسكرية (الإسرائيلية) لسنة ١٩٦٩ رقم (٣٢٢).

➢ **تمييز في التعويضات**

المقصود بالتعويض هنا هو التعويض المالي الذي تدفعه الدولة للضحايا مقابل الضرر الجسدي أو الضرر في الممتلكات، أو تكاليف العلاج في المستشفى أو بدل أيام عمل، وفي الكيان تقوم مؤسسة ضريبة الأملاك أو هيئة التعويض الحكومي بدفع ذلك، بينما من تسمّوا المدنيين الذين يتعرّضون لإصابات جسدية أو في الممتلكات نتيجة لاعتداء على خلفية قومية أو سياسية يحق لهم الحصول على تعويضات من الحكومة، بينما الفلسطينيون (سواء يحملون الجنسية الإسرائيلية أو لا) لا يحقّ لهم ذلك.

في حالة نادرة من نوعها، توصّل المحامي "يوسف جبارين" من جمعية حقوق المواطن في الكيان في شهر حزيران سنة ١٩٩٩ إلى اتفاق مع كلّ من مؤسسة التأمين الوطني (الإسرائيلي) ووزارة الأمن الداخلي وضريبة الأملاك وهيئة التعويضات يقضي بحصول موكّلاته وهن ثلاث فتيات عربيات، (منال دياب والشقيقتان سونيا ووفاء خوري)، على تعويضات، في قضية هي الأولى من نوعها. وكانت الفتيات العربيات الثلاث قد تعرّضن لهجمات واعتداءات على خلفية قومية بينما كنّ يسكنّ في القدس الغربية. وقد شكّلت تلك القضية سابقة فريدة من نوعها، لأن دولة العدو تعترف بضحايا الهجمات "الإرهابية" فقط إذا كانت هذه الهجمات موجّهة ضد الكيان أو معادية له، وضحايا هذه الاعتداءات هم في مجملهم يهود.

➢ تمييز في تطبيق القانون

بالإضافة إلى حقيقة كون الفلسطينيين واليهود يُحاكمون وفق نظامين قضائيين مختلفين على نفس الجريمة، هناك تمييز في تطبيق القانون على كلّ فئة منهما. فالقضاة المدنيون الذين يحكمون في قضايا المتهم فيها يهود يقبلون مقولة الدفاع عن النفس أو يتأثّرون بها، بينما لا يقبل هذا الجَدل من المتهمين الفلسطينيين.

وكثيرًا ما يقبل القضاة المدنيون مساومات من الدفاع عن المتهمين اليهود، فيقبلون تخفيف العقوبة لدرجة أقلّ مما نصّ عليه القانون، إذا اعترف المتهم بارتكابه الجريمة، كون القانون المدني (الإسرائيلي) يذكر العقوبة

القصوى ولا يُلزم المحكمة بعقوبة معينة، فيُترك القرار للقاضي. حيث ينص قانون العقوبات رقم (٥٧٣٧) لسنة ١٩٧٧، في الجزء (٣٥) على أنه: "يجوز لمحكمةٍ أدانت شخصًا على ارتكابه جريمة أو مخالفة أن تفرض عليه أية عقوبة لا تتجاوز العقوبة القصوى التي حدّدها القانون لتلك الجريمة".

وحتى في جريمة خطيرة مثل القتل، والتي حَدّد القانون عقوبة إلزامية لها وهي السجن مدى الحياة، يجوز للقاضي المدني أن يُخفف العقوبة في ثلاث حالات وهي:

١- إذا كان المشتبه به يعاني من اختلال أو مرض عقلي.

٢- إذا كان المشتبه به استعمل القوة أو العنف زيادة عن الحد المعقول في حالة دفاع عن النفس أو تحت التهديد أو لضرورة فرضت ذلك.

٣- في حالات قتل معينة جاءت نتيجة أعمال وحشية استمرت فترة طويلة. وذلك حسب ما جاء في التعديل رقم (٤٤) جزء (٢) لسنة ١٩٩٥ لقانون العقوبات.

• دراسة حالات •

سوف يركّز هذا التقرير على مفصلين أساسيين في عملية محاكمة المتهمين أمام القضاء (الإسرائيلي) وهما:

- اتخاذ القرار بإغلاق القضية، أو عدم فتح أي تحقيق فيها، وإدانة المشتبه فيه.
- القومية (عربي أو يهودي) التي تلعب دورًا أساسيًا في هذين المفصلين.

• نماذج للتحقيقات الصورية التي تُجرى •

مع بدء انتفاضة الأقصى في ٢٨ من أيلول ٢٠٠٠ قام مستوطنون بقتل (٧) مدنيين فلسطينيين. وفي إحدى المرات قام مستوطن يهودي بقتل فلسطيني كان ينزف جريحًا في البلدة القديمة بالخليل في ٢٠٠٠/١٢/٢٢، بعد أن أطلق شرطي (إسرائيلي) النار على الفلسطيني واسمه "نجيب عبيدو" وأصابه وتركه ينزف، وقابل الشرطي ذلك المستوطن فأخبره بما حدث، فذهب المستوطن إلى حيث كان الفلسطيني ملقى وأجهز عليه.

لم تقم الشرطة (الإسرائيلية) بفتح أي تحقيق في كثير من الحالات إلا بعد أن تقدّمت مؤسسات حقوقية (إسرائيلية) أو فلسطينية بطلب ذلك. فعلى سبيل المثال، قال المحامي ركيفت ليفين - مسئول العلاقات العامة في شرطة (إسرائيل) - في رسالته إلى المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان إنه لم يتم فتح أي تحقيق في ظروف مقتل المواطن الفلسطيني "مصطفى محمود عليان" بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٤ إلا بعد أن لفتت منظمة بتسيلم الحقوقية (الإسرائيلية) نظر الشرطة إلى تلك الواقعة في منتصف شهر آذار/مارس ٢٠٠١.

وفي الحالات القليلة التي تم فيها فتح تحقيق، قامت الشرطة بتوقيف المشتبه فيهم ثم أفرجت عنهم بعد فترة وجيزة "لعدم كفاية الأدلة". ومفهوم "عدم كفاية الأدلة" هذا يصعب فهمه حيث إن كثيرًا من الحالات تضمّنت وجود شهود عيان، لكن لم تقم الشرطة (الإسرائيلية) بسؤالهم أو أخذ

إفادات منهم منذ شهر آيار ٢٠٠١.

وبتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٠٧ قام مستوطنان (صهيونيان) من مستوطنة إيتامار قرب نابلس بمهاجمة مجموعة المزارعين الفلسطينيين الذين كانوا في الحقول يقطفون ثمار الزيتون فقتلوا "فريد نصاصرة" وأصابوا ثلاثة آخرين. فقامت الشرطة (الإسرائيلية) بتوقيف هذين المستوطنين لمدة خمسة أيام، ثم أفرجت عنهما "لعدم كفاية الأدلة". (حسب صحيفة هآرتس العبرية بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٢)

لكن ابن عم الشهيد، خالد عيسى نصاصرة أفاد بأن الجريمة حدثت أمام أعين جنود الجيش الصهيوني المحتل، وشاهد الحادثة مزارعون فلسطينيون آخرون. ومع ذلك، ينظر مكتب النائب العام في إغلاق ملف هذه القضية بحجة "صعوبة تكوين اتهام". (حسب صحيفة هآرتس العبرية بتاريخ ٢٠٠١/٣/١١)

والحالة الأكثر وضوحًا هي قضية "تحرير سليمان رزق"، وهو صبي فلسطيني من قرية حزما شمالي القدس، قام مستوطن يهودي بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١ بقتله بإطلاق النار على رأسه. وقد قال والد تحرير سليمان: إن ثلاثة أو أربعة صبية من قرية حزما كانوا يلقون الحجارة على الطريق الالتفافي المؤدّية إلى رام الله في ذلك اليوم، ومن الممكن أهم أصابوا سيارة ذلك المستوطن. فقام ذلك المستوطن بالاستدارة بسيارته وهي ميتسوبيشي بيضاء ورجع وتوقّف، ثم أطلق (١٠) رصاصات من نافذة سيارته فأصابت إحداها الشهيد تحرير في رأسه من مسافة لا تزيد عن (١٠) أمتار. وعلى الرغم من وجود العديد من شهود العيان على جريمة قتل تحرير

رزق، وأن هؤلاء الشهود قد أخبروا منظمات حقوق إنسان أنه بإمكانهم التعرّف على المستوطن القاتل، وأن هذه الحادثة لقيت تغطية إعلامية واسعة في الصحافة (الإسرائيلية)، إلا أنه بعد مرور عام كامل عليها لم تقم الشرطة (الإسرائيلية) حتى الآن بفتح أي تحقيق في القضية. ولم تقم عائلة الشهيد بتقديم شكوى لدى الشرطة (الإسرائيلية) خشية أن يتم تشريح الجثة. (حسب مقالة "عميرة هس" في صحيفة هآرتس العبرية بتاريخ ٢/١١/٢٠٠٠م)

وقد وقع خلاف بين شرطة الضفة الغربية (الإسرائيلية) وشرطة القدس (الإسرائيلية) حول مسؤولية أي منهما عن التحقيق في هذه القضية، وقد يكون هذا الخلاف مفتعلاً من أجل المماطلة في فتح تحقيق في القضية، ويمر الوقت ولا يحدث شيء. فقد تلقّت المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان في القدس رسالتين، واحدة من المحامي ركيفت ليفي من شرطة الضفة الغربية بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠١، وأخرى من شموئيل بن روبي – الناطق باسم شرطة القدس، وقد ادّعى كلّ من الطرفين أن الطرف الآخر هو المسئول عن التحقيق في قضية مقتل الصبي تحرير رزق.

مما سبق يتضح أن النظام القضائي (الإسرائيلي) يحرم المواطنين الفلسطينيين من أبسط حقوقهم، وهو الحق في الحصول على العَدل.

إن فشل السلطات (الإسرائيلية) في ملاحقة من يعتدي على الفلسطينيين من (الإسرائيليين) والتحقيق في الجرائم التي ترتكب بحق الفلسطينيين يمثل انتهاكًا صارخًا في حقوقهم الأساسية.

• وقائع قضائية •

➢ نماذج لاستهانة القضاء الصهيوني بالحقوق الإنسانية الفلسطينية الأساسية

فشل السلطات (الإسرائيلية) في حماية حق الفلسطينيين في رفع الظلم عنهم والوصول إلى العَدل يرافقه فشل في ملاحقة ومحاكمة المعتدين من المستوطنين بعد فتح التحقيق، ومن ثم إغلاق القضايا دون تقديم شرح أو تفسير لذلك.

في دولة (إسرائيل)، للنيابة العامة أن تقرّر إغلاق قضية ما بسبب إما "عدم كفاية الأدلة" أو "غياب الاهتمام العام". فالنيابة لها صلاحية النظر في مدى اهتمام الرأي العام بقضية ما، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب، من وجهة نظرهم. وفي كثير من حالات القتل التي كان الضحايا فيها فلسطينيين قرّرت النيابة إغلاق الملفات؛ لأن "الأدلة لم تكن كافية" مع أنه وجد شهود عيان فلسطينيون في معظم الحالات.

١. محمد شلش:

قامت الشرطة (الإسرائيلية) بتوقيف مستوطنين يهوديين أطلقا النار بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٧ على رأس محمد شلش (١٨ سنة) فقتلاه من مسافة قصيرة جدًا قرب رام الله، ثم أفرجت عنهما بعد بضعة أيام "لعدم كفاية الأدلة". على الرغم أنه جرى تشريح الجثة، ولا بدّ أن الشرطة (الإسرائيلية) قامت بفحص الرصاصة التي استقرت في رأس الضحية.

وقد ردّ الضابط سامي بدعان من شرطة الضفة الغربية (الإسرائيلية) على استفسار المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان في شهر كانون أول ٢٠٠١ عن سير التحقيق في هذه القضية، فكتب سطرًا واحدًا جاء فيه: (لقد تم فتح ملف للقضية التي أشرتم إليها، ثم أغلقت الشرطة الملف)، أي أن القضية أحيلت للنائب العام الذي أغلقها.

٣. فائق سويدان:

العامل الفلسطيني (١٩ سنة) من غزة، والذي كان يعمل داخل فلسطين المحتلة عام ٤٨، وكان يسير في منطقة حاجز آيرز العسكري بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠ متوجّهًا إلى بيت حانون برفقة مجموعة من العمال الفلسطينيين عندما أطلق عليه النار وقتل على الفور.

التحقيق الذي أجراه مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان أظهر أن سيارة فولكس فاجن بيضاء توقّفت بجانب العمال وبدأ سائقها إطلاق النار عشوائيًا على العمال فأصيب الشهيد سويدان في صدره وظهره، وتوفي خلال دقائق معدودة.

وفي وقتٍ متأخر في ذلك اليوم، أوقفت الشرطة (الإسرائيلية) مستوطنًا يدعى ديفيد شتيي للاشتباه أنه هو من أطلق النار على سويدان وقتله. ويبدو أن سيارته تعرّضت للرشق بالحجارة وكان معه حفيداه داخل السيارة، فردّ بإطلاق النار، أولاً في الهواء على حدّ قوله، وادّعى أيضًا أنه لم يعلم أن أحدًا قد أصيب. (حسب صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣١)

ثم اعترف شتيي أنه أطلق النار على مجموعة من راشقي الحجارة، لكنه تعثّر وهو يطلق النار، ولا يعلم بالضبط إذا كان أصاب أحدًا منهم.

لكن المحكمة اللوائية في بئر السبع أمرت بتاريخ ١٩٨٩/٨/١ بتوقيف شتيي لمدة ثلاثة أيام، بعد أن أفاد جنديّ (إسرائيلي) كان شاهدًا على الحادث، أن "المستوطن شتيي أطلق النار دون أن يكون هناك أيّ استفزاز، حيث لم يكن في المكان أيّ رشق حجارة من الفلسطينيين كما ادّعى المستوطن الذي أطلق النار".

وعندما أخبرت الشرطة القاضي أن القضية تم تحويلها من القتل غير العَمد، إلى القتل بسبب الإهمال، قال القاضي شموئيل منتزر: "إن شهادة الجندي تجعل شتيي متهمًا بجريمة أخطر من ذلك". (حسب صحيفة حداشوت الصهيونية بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢)

وفي جلسة المحكمة بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢ أصبح واضحًا أن الشرطة الصهيونية لم تستجوب أيًا من شهود العيان الفلسطينيين، وعلى الرغم من ذلك، أفرجت الشرطة عن المتهم شتيي بكفالة مالية بلغت (٥٠ ألف) شيكل بعد أن أتمت التحقيق معه.

وبتاريخ ١٩٩٠/١/٢١ حوّلت الشرطة ملف القضية إلى مكتب النائب العام مع التوصية بمحاكمة القاتل، لكن مكتب النائب العام قرّر إغلاق القضية لعدم كفاية الأدلة، وبات واضحًا أنه لم يتم سؤال أي من شهود العيان الفلسطينيين. ثم تبين أخيرًا أن ملف القضية قد "ضاع". (حسب ما ورد في رسالة مساعد النائب العام شاي نتزان إلى مركز حقوق الإنسان (الإسرائيلي) "بتسيلم" بتاريخ ١٩٩٠/١/٥)

٣. محمود محمد النواجعة:

وهو مزارع فلسطيني يبلغ من العمر (٥٥) عامًا، قتله مستوطن يهـــودي بتاريخ ١٩٩١/٦/٧ بإطلاق النار عليه، بينما كان يرعى قطيع أغنـــام لـــه قرب مستوطنة سويسا في قطاع غزة. وقد أفاد شاهد عيان فلسطيني، جابر حمد نواجعة، أن مستوطنًا يهوديًا كان يمتطي صهوة حصان أطلق النار على الشهيد وقتله بعد أن طلب من الرعاة أن يغادروا المنطقة.

ومع أن صحيفة دافار (الإسرائيلية) ذكـــرت بتـــاريخ ١٩٩١/٦/٩ أن النواجعة قتل خلال مواجهة مع مستوطنٍ طلب من المزارعين الفلســـطينيين أن يتركوا المكان، إلا أن صحيفة هآرتس العبرية ذكرت في نفس اليـــوم أن يهوديًا يدعى باروخ يلين من مستوطنة سويسا تم توقيفه على خلفية حادث القتل. وقد أوقفت محكمة (إسرائيلية) في القدس المشتبه بـــه (١٢) يومًـــا، حيث قال القاضي ديفيد فرنكل: [إن المشتبه به لم يتبع الخطوات التحذيرية الواجب أن يلتزم بها، بل أطلق النار على الراعي الفلســـطيني دون ســـابق إنذار]. فيما أخبر مسئول التحقيق رفائيل مزراحي القاضي أن لدى الشرطة من الأدلة ما يكفي لإدانة المتهم.

وبتاريخ ١٩٩١/٦/١٢ أفاد نائب قائد الشرطة (الإسرائيلية) في الضـــفة يوسي برتغال لصحيفة هآرتس العبرية أن التحقيق في حادث قتل النواجعـــة سوف يستكمل خلال بضعة أيام. ثم مـــدّت محكمـــة القـــدس بتـــاريخ ١٩٩١/٦/٢٠ توقيف المشتبه به (يلين) فترة (٨) أيام أخرى وقالت إنه من

الصعب على المحكمة الإفراج عنه بكفالة؛ لأن هناك احتمالاً قويًا أن يحاكم بتهمة القتل العَمد. (حسب صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ ١٩٩١/٦/٢١)

وبتاريخ ١٩٩١/٧/١٠ وجّهت إلى يلين تهمة القتل غير العَمد، وأفرج عنه بكفالة. ثم بعد مرور سنتين وبالتحديد بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٥ صرّح مدير التحقيق في الشرطة (الإسرائيلية) يوني تسيوني أن ملف القضية تم تحويله إلى مكتب النائب العام الذي قرّر إغلاق القضية "لعدم كفاية الأدلة". (حسب تقرير مركز بتسيلم حول تطبيق القانون فيما يخصّ المدنيين (الإسرائيليين) في المناطق المحتلة، في سنة ١٩٩٤)

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ٥٠ % من جرائم القتل التي يكون فيها القاتل يهوديًا والضحية فلسطينيًا، إما لا يفتح فيها أي تحقيق أو يتم إغلاق الملف دون أي إجراء عقابي، بينما النسبة تنخفض إلى ١٠ % إذا كان القاتل فلسطينيًا والضحية (إسرائيليًا)، فإن ذلك يظهر بكلّ وضوح أن هناك عدم مساواة في المعاملة.

➢ **نماذج محاكمات تُجرى ضد الصهاينة**

في الحالات النادرة التي حوكم فيها (إسرائيليون) وأدينوا على ارتكابهم جرائم قتل بحق مدنيين فلسطينيين، صدرت ضدهم أحكام مخفّفة لا تتناسب مطلقًا مع جرائمهم وأفعالهم الخارجة عن القانون.

فبتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٥ قال العقيد مئير كاليفي قائد لواء الخليل في الجيش (الإسرائيلي) لصحيفة يديعوت أحرونوت: [الذي يزعجني أكثر من أي شيء آخر هو النظام القضائي. فالجيش يقوم بكلّ ما يطلب منه، نحن نعتقل يهوديًا قام بمخالفة، فيذهب للمحاكمة، لكن القاضي يفرج عنه.

ليست هناك عدالة كاملة. وحينما تغيب العدالة ويغيب العقاب، لا يكون هناك ردع، وتتكرر الاعتداءات].

١. الحاخام موشيه ليفنغر:

وبتاريخ ١٩٨٨/٩/٣٠ عند الساعة العاشرة صباحًا، كان الحاخام اليهودي المتطرف موشيه ليفنغر راكبًا في سيارته التي قادها ابنه ومعهما أفراد آخرون من العائلة. وحينما كانوا في وسط مدينة الخليل، رشقت السيارة ببعض الحجارة فتحطّم الزجاج الأمامي. فاتصل ليفنغر بالشرطة وبالجنود (الإسرائيليين) وطلب منهم إرسال قوة إلى المكان، وظلّ بجوار السيارة ينتظر وصول الجنود. في هذه الأثناء تواصل رشق الحجارة من جانب مجموعة من الصبية الفلسطينيين، فما كان من ليفنغر إلا أن أخرج مسدسه الخاص من نوع (باريتا ٩ ملم) وأطلق عدة عيارات في الهواء، فتوقّف رشق الحجارة من الناحية الشمالية، فتقدّم ليفنغر جنوبًا.

كان التاجر الفلسطيني خالد صلاح صاحب محل لبيع الأحذية في السوق في وسط مدينة الخليل واقفًا خارج محلّه يعرض بضاعته على زبون يدعى إبراهيم بالي. قام صبية فلسطينيون برشق الحجارة باتجاه الحاخام ليفنغر في تلك المنطقة، فأطلق ليفنغر النار ناحيتهم من مسافة لا تزيد عن ١٥ – ٢٠ مترًا وهو يمدّ ذراعه إلى الأمام، دون أن يراعي كون الشارع مزدحمًا بالمارة والبائعين. أصيب خالد صلاح بعيارات نارية قاتلة، وجرح إبراهيم بالي. وواصل ليفنغر ثورة غضبه فهاجم بسطات الخضار والفواكه وخرّب كثيرًا

وطلب من أصحاب المحلات أن يغلقوها.

تم اعتقال ليفنغر، والتحقيق معه ثم أفرج عنه بكفالة. وفي نيسان ١٩٨٩ وجّهت له تهمة القتل غير العَمد والتسبّب بجراح جسدية خطيرة وخراب كبير. بدأت محاكمة ليفنغر بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢ في المحكمة اللوائية في القدس، وقال ليفنغر إنه غير مذنب في أيّ من التهم الموجهة إليه. وبعد أن تقدّم الدفاع عن ليفنغر بطلب عقد صفقة مساومة مع مكتب النائب العام في القدس، أدين ليفنغر بتهمة القتل بسبب الإهمال والتسبّب بجراح جسدية خطيرة وخراب كبير.

إن تهمة القتل بسبب الإهمال هي الأقل بين المستويات الثلاث لجرائم القتل التي نصّ عليها القانون الجنائي (الإسرائيلي)، بعد القتل المتعمد والقتل غير العَمد. وهناك تباين كبير في العقوبات القصوى لكلّ من هذه التهم. فالقتل المتعمّد عقوبته السجن مدى الحياة، والقتل غير العَمد عقوبته السجن (٢٠) سنة، بينما القتل بسبب الإهمال عقوبته السجن (٣) سنوات، ناهيك عمّا يصاحب كلاً من هذه التهم من جوانب نفسية ومعنوية.

وعندما سُئل الحاخام ليفنغر عن إدانته أجاب: [إن تغيير التهمة حسب ما تمت إدانتي إلى تهمة أقلّ خطورة تتعلّق بأنني لم آخذ حذري جيّدًا حينما أطلقت النار. إن أساس التهمة الموجّهة لي الآن أنني لم أطلق النار بدقة حينما كنت في حالة خطر]. (حسب ما جاء في صحيفة دافار بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢).

إن طلب المساومة الذي قدّم إلى ليفنغر يطرح عدة أسئلة، أهمها أنه لماذا

تم تغيير التهمة إلى درجة أقل، إلى تهمة القتل بسبب الإهمال، فيما تفاصيل الجريمة كانت تشير بوضوح إلى أنها جريمة القتل غير العَمد؟ وهي التي اعترف ليفنغر بدايةً أنه ارتكبها. وحسب ما جاء في قانون العقوبات الجنائية (الإسرائيلي) فإن تهمة القتل غير العَمد تقوم على أساس الإهمال الكبير، وعدم المبالاة تجاه سلامة الآخرين (أي أن المتهم علم درجة الخطر التي قد يسببها تصرفه، لكنه تمادى و لم يكترث). والفارق هنا، هو أن المتهم كان يدرك حجم الخطر الذي قد يتسبّب فيه ومع ذلك لم يكترث، بينما في تهمة القتل بسبب الإهمال، لا يكون المتهم على دراية أو مدركًا لما قد يتسبّب فيه من ضرر.

أضف إلى ذلك، أن الحاخام ليفنغر أطلق النار بدون تحكّم تام نحو المحلات التجارية والممرات على جانبي الشارع في وسط السوق بوجود الكثير من المارة. إن إطلاق النار في شارع مزدحم بهذا الشكل يعتبر عملاً خطيرًا جدًا يدلّ على "إهمال عام كبير"، وليس "إهمالاً بسيطًا". وحقيقة أن ليفنغر أطلق النار أولاً في الهواء بعد تعرّضه للرشق بالحجارة، تظهر أنه كان يعلم خطر إطلاق النار بصورة أفقية نحو الناس.

كما أن ليفنغر نفسه قال في شهادته أمام المحكمة إنه تدرّب جيدًا على استخدام الأسلحة، أي أنه يدرك خطر إطلاق النار وهو يمدّ ذراعه إلى الأمام. على أقل تقدير، سلوك ليفنغر بذلك الشكل بيّن عدم اكتراثه بالعواقب، وذلك العنصر العقلاني يشير بوضوح إلى جريمة القتل غير العَمد،

وليس القتل بسبب الإهمال.

وفوق كلّ ذلك، تاريخ الحاخام ليفنغر الحافل بعدائه للعـرب وتكـرار الاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم، حيث أدين في سبعة حوادث سابقة بالاعتداء على مواطنين فلسطينيين وتخريب ممتلكاتهم، وتصريحاته المتكـررة ضد العرب، ذلك مؤشر في حد ذاته. وقد صرّح الحاخام ليفنغر مباشرة بعد ارتكابه تلك الجريمة في مؤتمر صحافي: [بالنسبة للحادث نفسه، إن النيابة تعلم أنني بريء، وأنني لم أحصل على شرف قتل ذلك العربي، ذلك لا يعني بالضرورة أنني لم أرِد أن أقتله، أو أنه لم يستحق أن يموت، لكنني لم أتشرّف بقتله].

وحسب تقرير مركز حقوق الإنسان (الإسرائيلي) "بتسيلم" سنة ١٩٩٤ لقد ظهر التعارض بصورة واضحة بين حقائق القضـية كمـا حصـلت، والمساومة التي حدثت في المحاكمة، فالنيابة قالت في المحكمة إن المتهم اعترف بالتهمة الأولى التي وجّهت إليه، وسلوك ليفنغر كان مقصودًا، فهو اختـار وقرّر أن يطلق النار بتلك الطريقة. ولكن المستغرب من موقف النيابة، أنـه رغم وصفه للطريقة التي أطلق فيها ليفنغر النار، والتي أكد فيها التعمّد، إلا أن النيابة وافقت على تخفيض الحكم من (٣) سنوات سجن وهي العقوبـة القصوى للقتل بسبب الإهمال، إلى السجن (١٨) شهرًا وفترة أخرى مـع وقف التنفيذ. لكن قاضيًا لمحكمة شالوم برينر أصـدر في النهايـة حكمًـا بالسجن لمدة (١٢) شهرًا منها (٧) أشهرِ مع وقف التنفيذ، أي أن ليفنغـر

حُكم عليه بالسجن الفعلي (٥) أشهر فقط. وقد فسّر القاضي ذلك الحكم بأن الحاخام ليفنغر [شخص معروف وأب لأحد عشر طفلاً، وأن اهتمامه بالمجتمع لفترة تزيد عن (٢٠) عامًا جعله محطّ اهتمام المحيط الذي يعيش فيه].

كما عبّر القاضي عن إيمانه بأن ليفنغر تصرّف بذلك الشكل تحت ضغط وخوف من وقوع الأذى عليه، وذلك قلّل من قدرته على التركيز. وقد رفض القاضي برينر طلب الحاخام ليفنغر أن يقضي فترة عقوبته في خدمة المجتمع بدلاً من السجن.

وحسب ما جاء في محضر المحكمة التي عقدت بتاريخ ١٩٩٠/٥/١ أن تلك العقوبة لا تردع يهودًا متطرفين آخرين عن القيام باعتداءات وجرائم ضد الفلسطينيين. ومع أن العقوبة النهائية كانت أقلّ مما طلبته النيابة (الإسرائيلية)، إلا أن النيابة لم تستأنف ضد الحكم.

وقد منح الحاخام ليفنغر فترة أسبوعين كي "يحضّر نفسه" قبل أن يبدأ فترة السجن. دخل ليفنغر سجن إيال في (إسرائيل) بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٤ ثم أفرج عنه بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٤ بعد (ثلاثة) أشهر، حيث تم تخفيف ثلث المدة بسبب "حسن السلوك". وقد احتفل أنصاره بخروجه من السجن.

بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٥ عندما قام المتطرف باروخ غولدشتاين بقتل (٢٩) فلسطينيًا وهم يصلّون داخل الحرم الإبراهيمي في الخليل، سُئل الحاخام ليفنغر فيما إذا كان يشعر بالأسف لتلك الجريمة، فأجاب:

[أنا لستُ آسفًا للقتلى العرب فقط، بل أنا آسف أيضًا للقتلى من الذباب]. (حسب ما جاء في كتاب التعصّب اليهودي في (إسرائيل)، سنة ١٩٩٩، صفحة ١٠٠)

٣. بواز موسكوفيتش:

بتاريخ ١٩٩١/٢/١٨ حوالي الساعة السادسة والنصف مساءً، كان المستوطن اليهودي بواز موسكوفيتش يقود سيارته وحيدًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعندما وصل إلى مدخل بلدة بيت ساحور قابله حاجز من الحجارة يعترض طريقه، فتوقّف ونزل من سيارته وهو يحمل سلاحه (رشاش أوتوماتيكي من طراز إم ١٦) ثم أطلق موسكوفيتش عيارين ناريين في الهواء.

كان الفتى إبراهيم حنا مصلح ابن الخمسة عشر ربيعًا يجلس مع عائلته على شرفة المنزل، وعندما سمعوا إطلاق النار، هرعوا إلى الداخل. فدخلت إحدى رصاصات موسكوفيتش من نافذة المطبخ وأصابت إبراهيم في رأسه، وتوفي بعد دقائق في المستشفى.

بينما لم يكن واضحًا من تفاصيل الجريمة فيما إذا كان بإمكان موسكوفيتش أن يدور ويمر من الحاجز، إلا أن حقيقة أنه أكمل سيره إلى حيث وجهته تشير إلى أن الحاجز الحجري لم يمنعه من مواصلة مشواره. وحتى لو أغلقت الحجارة الطريق بشكلٍ كلي، كان بإمكانه أن يستدير في سيارته ويرجع من حيث أتى.

الإفادات التي أخذها محامون يهود من أمثال أبراهام غال ويوسف ليفي،

ونتيجة تشريح الجثة، أظهرت أن الحادث كان خطيرًا، و لم يكن بمثل ما توصّلت إليه المحكمة. فحسب تلك الإفادات، أوقف موسكوفيتش سيارته بالقرب من كومة الحجارة، ونزل منها، وأطلق رصاصتين في الهواء، ثم أزاح الحجارة بحذائه. بعد أن نظف الطريق أمام سيارته، صوّب سلاحه نحو المنازل العربية في المكان، وأطلق رصاصة باتجاه نافذة مترل كان الضوء فيها مضاءً. أطلق موسكوفيتش ست رصاصات، اثنتان في الهواء، ثم الأربعة الأخرى على أهداف معينة. وبالطبع كونه خدم فترة (١٨) شهرًا في الجيش (الإسرائيلي)، لا بدّ أنه كان يعرف ويدرك خطورة إطلاق النار في منطقة سكنية. حسب ملف القضية رقم ٩٢/١٤٤٠ "دولة الكيان ضد موسكوفيتش".

وفي البداية اتهم موسكوفيتش بجريمة القتل غير العَمد، ثم تم تخفيف التهمة إلى القتل بسبب الإهمال. وقالت القاضية روث أور موضحة ذلك في نص قرار المحكمة: [النيابة لم تجادل في أن المتهم أطلق النار بنيّة القتل، وربما ذلك السبب هو الذي دفعها إلى القبول بالمساومة وتخفيف التهمة إلى القتل بسبب الإهمال].

لكن الإدانة بجريمة القتل غير العَمد لا تتطلب وجود النية في القتل، فيكفي وجود إمكانية التسبب في الضرر الجسديّ، الذي قد يؤدّي إلى الموت. إطلاق النار على مترل واضح أنه مأهول، دون أن يكون مطلق النار في وضع خطر، يشير إلى إهمال عام كبير وعدم اتخاذ الحيطة المعقولة، وذلك

كافٍ لتوجيه تهمة القتل العَمد. إن كون موسكوفيتش أطلق النار في منطقة سكنية بطريقة واضح فيها عدم اكتراثه بالعواقب يؤسّس مبدأ القتل غير العَمد، لذلك فإنه من الصعب فهم لماذا وافقت النيابة على تخفيف التهمة إلى القتل بسبب الإهمال.

كما أن من الصعب فهم حقيقة أن النيابة العامة في الدولة وافقت، ضمن المساومة مع المحكمة، على أن يتم طلب عدم تجاوز عقوبة السجن (٧) أشهر، وهي عقوبة تشير إلى عدم احترامٍ كامل لقيمة حياة الفلسطينيين وهي بلا أدنى شك لا تردع بواز موسكوفيتش وأمثاله من المتطرفين اليهود عن القيام بجرائم واعتداءات ضد الفلسطينيين.

القاضية أور حكمت على موسكوفيتش بالسجن لفترة (٥) أشهر خدمة مجتمعية في مستشفى هداسا، قسم الكمبيوتر، و (١٨) شهرًا آخر مع وقف التنفيذ. وقالت القاضية في إصدارها الحكم: [إن المتهم لم يطلق النار من أجل أن يصيب أحدًا، وبالتأكيد لم يطلق النار من أجل أن يقتل].

بالطبع لم يدُر في تفكير القاضية أنه طالما أن موسكوفيتش لم يقصد أن يصيب أحدًا، فلماذا وجّه نيرانه صوب المنازل المأهولة؟ وفي شرحها العقوبة، قالت القاضية أور إن قضية الحاخام ليفنغر تعتبر سابقة، وهي أخطر بكثير، حيث إنه أطلق النار في وضح النهار وكان هناك جنود في المكان، بينما موسكوفيتش كان وحده، وفي الليل، وأطلق النار من مسافة ليست قصيرة. وقد خلصت القاضية إلى القول: [إنه من المستحيل منع شخص من

إطلاق النار بشكلٍ تام إذا شعر أن حياته في خطر].

وفي سابقة هي الأولى من نوعها، أمرت المحكمة (الإسرائيلية) في القدس، بعد عشر سنوات من وقـوع الجريمة، القاتل موسكـوفيتش بدفع مبلـغ (١٥٦) ألف شيكل "ما قيمته ٣٩ ألف دولار أمريكي" كقصاص تـأديبي، إلى عائلة الضحية.

٣. يورام سكولنيك:

أدين يورام سكولنيك بتهمة قتل فلسطيني متعمّدًا في شهر آذار ١٩٩٣، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، بعد أن أطلق النار من مسافة قريبة جـدًا على موسى أبو صبحة، المعتقل الفلسطيني ابن العشرين سنة وهـو مكبّـل اليدين. لكن القاتل سكولنيك خرج من السجن بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٨ بعد أن أمضى فترة سبع سنوات ونصف. وقام الرئيس (الإسـرائيلي) السـابق عيزرا وايزمن مرتين بتخفيض الحكم على سكولنيك:

المرة الأولى في سنة ١٩٩٧ حيث تم تخفيض الحكم من السجن مـدى الحياة إلى السجن لفترة (١٥) سنة، والمرة الثانية في كـانون ثـانٍ ١٩٩٩ حيث تم تخفيض الحكم إلى (١١) سنة وثلاثة أشهر. أي أنـه كـان مـن المفروض أن يتم الإفراج عن سكولنيك بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٢.

من المعروف والمألوف أن يقوم رؤساءِ الكيان بتخفيض العقوبات الـتي يحكم بها على المستوطنين اليهود. فعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٨٤، حكم على (٢٥) متطرفًا يهوديًا بالسجن مدى الحياة لمحاولتـهم تفجـير خمـس

حافلات عربية في القدس الشرقية، ومحاولة تفجير المسجد الأقصى المبارك لكن أفرج عنهم جميعهم في سنة ١٩٩٢ بعد أن أمر رئيس الكيان حاييم هيرتصوغ بتخفيض عقوبة السجن.

على أية حال، قرّرت سلطات السجن الإفراج المبكر عن سكولنيك في العام ٢٠٠٠ بعد أن أمضى ثلثي فترة السجن المخفضة. وقد فسّرت سلطة السجن قرارها بالقول: [لقد أبدى السجين أسفه الشديد على ما قام به، وحسب ما أظهره سكولنيك، فقد كان الحادث نوبة غضب ليس أكثر، وهو قد تعلّم الدرس جيدًا. وخلال فترة سجنه كان سلوكه حسنًا ولم تشبه شائبة].

ومجلس سلطة السجن مقتنع أن السجين قد أخذ عقوبة السجن "بجديّة تامة". وقد ورد في ملحق صحيفة هآرتس الأسبوعي بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٥ على لسان رئيس مجلس سلطة السجن إيلي شارون أن المقياس الذي يأخذه بعين الاعتبار حينما ينظر في تخفيف العقوبة عن أيّ سجين هو ماضي ذلك السجين الإجرامي، وفرص إصلاحه المستقبلية.

لقد أثار قرار الإفراج المبكر عن سكولنيك ضجة عامة، وقدّمت عدة طلبات استئناف ضد هذا القرار لدى المحكمة العليا من أجل الرجوع عن ذلك. وقد انتقد المستشار القضائي للحكومة (الإسرائيلية) إلياكيم روبنشتاين قرار الإفراج المبكر عن سكولنيك حيث قال: [لقد أخطأت سلطة السجن في عدم رؤيتها أن الإفراج عنه قد يضرّ بالأمن العام وسلامة

المجتمع. فحالة عدم الاتزان في شخصية سكولنيك لم تتغيّر لدرجة تجعلنا نضمن أن لا يعود إلى فعلته إذا أتيحت له الفرصة]. (صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٥)

أوقفت المحكمة العليا قرار الإفراج المبكر عن سكولنيك، حيث قرّرت في نيسان ٢٠٠٠ أن سكولنيك ما زال يشكّل تهديدًا على العامة. لكن خلال أقلّ من عامٍ واحد أصبح سكولنيك مرة أخرى لائقًا للإفراج المبكر، فوافق مجلس سلطة السجن على ذلك، شريطة أن يسكن داخل الخط الأخضر ولا يدخل المناطق المحتلة. وفي هذه المرة لم يعارض المستشار القضائي للحكومة قرار الإفراج المبكر، ويبدو أنه لم يعد يرى في سكولنيك خطرًا على العامة. وقد جاء في رسالة بعث بها عضو الكنيست غال أون إلى المستشار القضائي للحكومة: [أنه من غير المقبول أن لا يمانع المستشار القضائي للحكومة مثل هذا الأمر مع أن أبسط قواعد الديمقراطية والمبادئ اليهودية تقول (لا تقتل) وقد تم انتهاك ذلك بكلّ وقاحة]. (ملحق صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٥)

ولم تعارض الشرطة قرار الإفراج المبكر عن سكولنيك، ولو أنها فعلت ذلك لتم إيقاف القرار، كون رأي الشرطة بأن السجين قد يضرّ بالنظام العام، يلغي مبدأ الإفراج عنه لحسن سلوكه.

لكن اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في (إسرائيل) قدّمت استئنافًا لدى المحكمة العليا ضد قرار الإفراج المبكر عن سكولنيك أوضحت فيه أن السجين ما زال يشكّل خطرًا على الأمن العام وأن الإفراج عنه قد "يشجّع

متطرفين يهودًا آخرين على الحذو حذوه". (صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠٠١/١/٨)

وقد قبلت المحكمة العليا الاستئناف المقدم من اللجنة بعد أن قرّرت تشكيل لجنة من سبعة قضاة للنظر في قرار مجلس العفو المشروط بخصوص الإفراج المبكر عن سكولنيك. وقد جاء على لسان أحد القضاة، وهو ميخائيل غيشين، ما يلي: [إن حياة الإنسان ذات قيمة عالية جدًا في نظري، ولن يسمح لي ذلك أن أوافق على قرار الإفراج المبكر الذي وافقت عليه هيئة العفو المشروط].

أصبح سكولنيك حرًا طليقًا بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٨، وقد علّق وزير العدل (الإسرائيلي) آنذاك يوسي بيلين عن عدم رضاه شخصيًا حول تخفيض عقوبة السجن على رجل قام بارتكاب جريمة وضيعة. (صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٩)

٤. ناحوم كورمان:

بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٧ قام هذا القاتل اليهودي بضرب الطفل الفلسطيني حلمي شوشة (١٢ سنة) على رأسه بمسدسه حتى الموت. كان كورمان يعمل حارس أمن في مستوطنة هدار (الإسرائيلية) عندما تعرّض للرشق بالحجارة من مجموعة من الصبية الفلسطينيين بالقرب من قرية حوسان جنوبي بيت لحم، فلحق بهم وأمسك بالشهيد حلمي شوشة وقتله.

وجّهت إلى كورمان تهمة القتل بطريقة عفوية "بالصدفة"، حيث ادّعى كورمان أن شوشة "انهار وسقط على الأرض".

لكن أقوال شاهدي عيان وتقرير الأخصائي يهودا هاس وهو طبيب قام

بفحص الجثة، تعارضت مع ما قاله القاتل.

فقد قال إبراهيم شوشة، ابن عم الشهيد وشاهد عيان على ما حدث لم يكن يبعد سوى ثلاثة أمتار عن مكان الجريمة، أنه شاهد حلمي يهوي على الأرض بعد أن ضربه كورمان بقوة على رأسه. وقد أكّد فلسطينيون آخرون - قامت الشرطة باستجوابهم - هذه الأقوال. فقد قام كورمان بضرب الشهيد على رأسه فسقط على الأرض، فداس كورمان بحذائه العسكري على عنق الطفل، ثم ضربه مرة أخرى على رأسه وهو ملقى على الأرض. وقد أكّد تقرير التشريح الجنائي أن سبب الوفاة كان ضربة قوية على الرأس، واستبعد أن يكون سبب الوفاة السقوط لأن تجمّع الدم في الدماغ كان في ناحية أو جانب واحد.

في نهاية المحاكمة التي استمرت (٣) سنوات، وجدت القاضية روث أور في محكمة القدس اللوائية أن المتهم كورمان بريء من التهمة الموجّهة إليه، وقد استندت في قرارها هذا على "عدم ثبات" أقوال شهود العيان، و"عدم شمولية" تقرير التشريح الجنائي. وقالت القاضية: [إنه لا يوجد سبب يدعوها للاعتقاد أنه حدث اشتباك (اتصال) جسديّ بين المشتبه فيه والضحية. وأنه يوجد تفسيرات منطقية للجروح التي وجدت على جسد الضحية كما بيّنها تقرير التشريح، إذا أخذنا بعين الاعتبار المنطقة التي سقط فيها الطفل وهي مليئة بالحجارة وقطع الحديد والقاذورات. ثم إن نقل الضحية في سيارة جيب في طرق وعرة وتدخل الناس لتقديم المساعدة، والجهود التي بذلت

للحفاظ على حياة الضحية كلّ ذلك لا يمكن أن يؤكّد أن وجود المشتبه فيه في موقع الحادث يعني أنه قد تسبّب في سقوط الفتى وبالتالي وفاته].

- **نص قرار المحكمة، قضية: دولة (إسرائيل) ضد ناحوم كورمان، صفحة ٣٥٨:**

وقد أضافت القاضية: [من الجائز أن سبب انقطاع الشريان في الدماغ - وهو ما بيّنه تقرير تشريح الجثة - عائد إلى خلل خِلْقيّ كان الطفل مصابًا به]. مع أن تقرير التشريح نفسه لم يذكر أي وجود لأيّ خلل خِلقي. واستخلصت القاضية أور أنه لا يوجد تفسير منطقي يجعلها تؤمن بأن من الممكن أن يكون المشتبه فيه قد ارتكب مثل تلك الجريمة البشعة.

لكن عندما قام الطبيب يهودا هاس الخبير بعلم الأمراض بزيارة موقع الجريمة وجد أنه لا يمكن أن يكون شيء قد اصطدم برأس الضحية وسبب الوفاة بالطريقة التي حدثت، وهذا ما بيّنه بوضوح في تقرير التشريح الذي أعدّه وقدّمه للمحكمة.

قامت النيابة العامة بالاستئناف على قرار محكمة القدس (الإسرائيلية) لدى المحكمة العليا التي رأت أن كورمان مذنبٌ بجريمة القتل غير العَمد من الدرجة الثانية، وأعادت القضية إلى محكمة القدس للحكم في العقوبة. وقد جاء في رأي المحكمة العليا أن القاضية أور اعتمدت في حكمها أن المتهم بريء على درجة خاطئة من الأدلة.

"درجة تحديد أدلة الإثبات يشار إليها بدرجة وجود الشكّ وهي قوية، لذلك إمكانية البراءة غير واردة، وهي لا يجب أن تقوم على أساس منطق

عقلاني يفترض وجوده، بل يجب أن تعتمد على ما هو موجود وملموس".

- رأي المحكمة العليا في قضية دولة (إسرائيل) ضد ناحوم كورمان:

المحكمة العليا قالت إنه لم يكن في موقع الجريمة سوى القاتل كورمان، وإنه لا يمكن أن يكون الطفل شوشة قد عانى من خلل خِلقي أدّى إلى وفاته. وقد جاء على لسان القاضي بينيش في قرار المحكمة العليا أنه: [من حيثيات القضية لا يمكن لي إلا أن أؤيّد فكرة أن كورمان قد ضرب الطفل وتسبّب في وفاته].

لكن المحكمة العليا رأت أيضًا أن كورمان لم يقصد أن يقتل الطفل حلمي شوشة، والدليل على ذلك أنه قام بالاتصال بمجلس مستوطنة بيتار هدار وطلب منهم أن يرسلوا مساعدة لإنقاذ الطفل المصاب. ومع ذلك، أضافت المحكمة أن كورمان تصرّف في البداية بتسرّع وعدم اكتراث، حيث كان ينبغي عليه أن يدرك أن ضربة عنيفة على ذلك الجزء من جسم الطفل (الرأس) قد تكون مميتة.

القاضية أور عادت وطلبت من مكتب المستشار القضائي للحكومة ومحامي الدفاع ضرورة التوصل إلى اتفاق بالنسبة للحكم. فاتفق الطرفان على الطلب منها أن تحكم على كورمان (٦) أشهر خدمة مجتمعية و (١٥) شهرًا مع وقف تنفيذ، وذلك الحكم أقلّ من عقوبة سرقة سيارة، إضافة إلى دفع مبلغ (٧٠) ألف شيكل "١٧٥٠٠ دولار أمريكي" كتعويض لعائلة الضحية. وقد وافقت القاضية أور على تلك التسوية، حيث وجدت

- على حد قولها - عناصر مشجّعة، مثل عدم وجود سجلّ إجرامي سابق للمتهم وأن لديه مشاكل شخصية وعائلية.

- نص قرار المحكمة بتاريخ ٢٠٠١/١/٢١:

ولم يعترف القاتل كورمان أبدًا أنه قتل الطفل شوشة، أو حتى لمسه. حيث قال وهو يغادر قاعة المحكمة بعد صدور القرار النهائي، وقضائه ثمانية أشهر في السجن خلال فترة المحاكمة: [لا أتحمّل أية مسؤولية عن مقتل الصبي، أنا لا أعترف بشيء، وأعتبر نفسي بريئًا، وقد أعربت عائلة الضحية عن خيبة أملها من قرار المحكمة النهائي، حيث إنه عندما يتم التوصل إلى تسوية بين النيابة والدفاع فغالبًا ما يكون هناك تنازل من الطرفين، لكن في حالة كورمان، لم يخسر المتهم شيئًا وكان التنازل جميعه من طرف النيابة]. (صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٢)

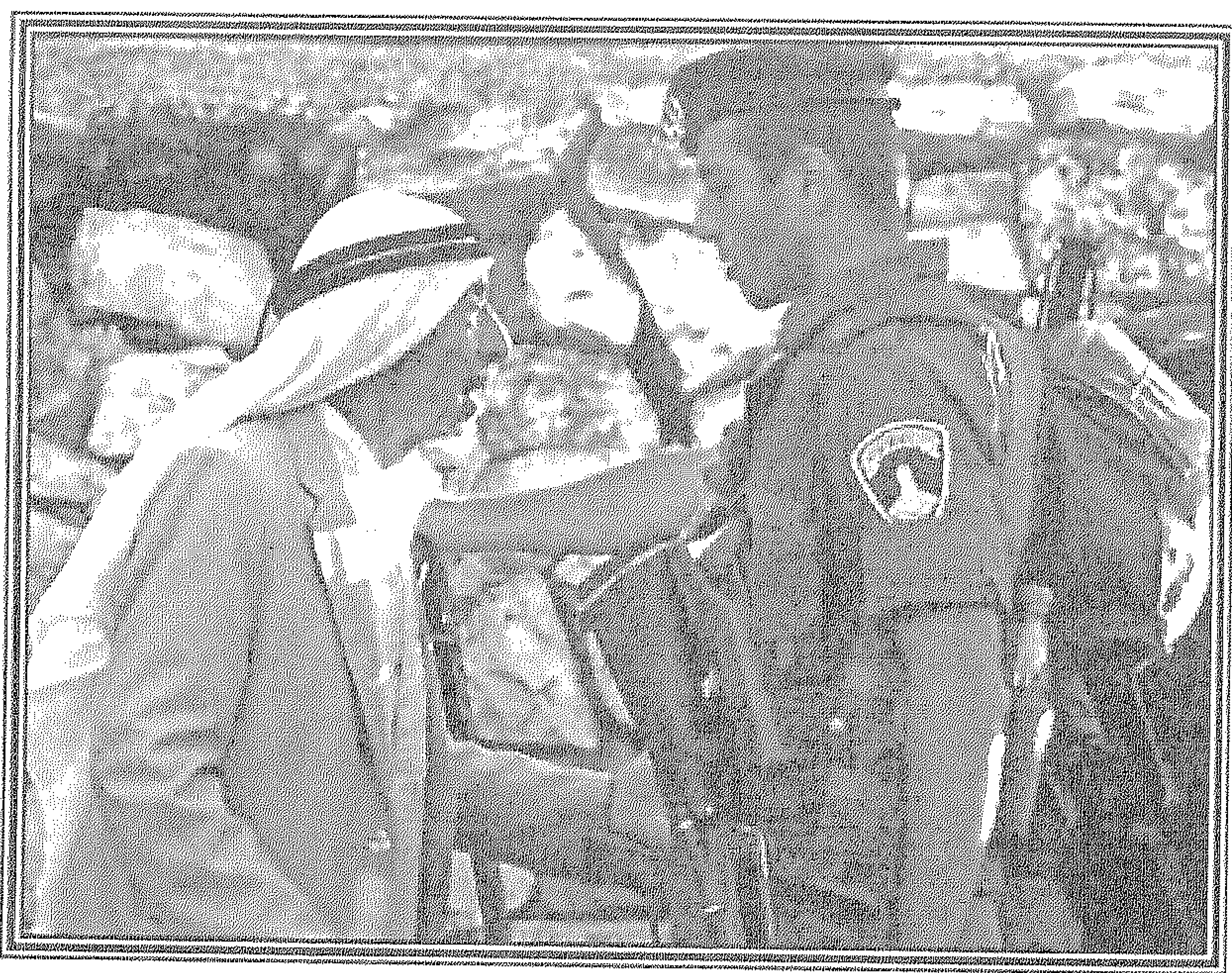
وبتاريخ ٢٠٠١/٣/٣ قدّمت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في (إسرائيل) التماسًا لدى المحكمة العليا تطلب فيه إعادة النظر في الحكم الصادر ضد كورمان، وأن تأمر المحكمة كلاً من مكتب النائب العام للدولة إدنا آربل، والمستشار القضائي للحكومة إلياكيم روبنشتاين بأن يستأنفا ضد الحكم المخفف الذي صدر ضد كورمان. وقد جاء في الالتماس أيضًا أن يقدّم المستشار القضائي تفصيلاً مقنعًا لحيثيات صدور الحكم بذلك الشكل. لكن بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٥ تم سحب الالتماس بعد أن تبيّن للجنة مناهضة التعذيب أنه لم يلقَ ما يستحق من تجاوب.

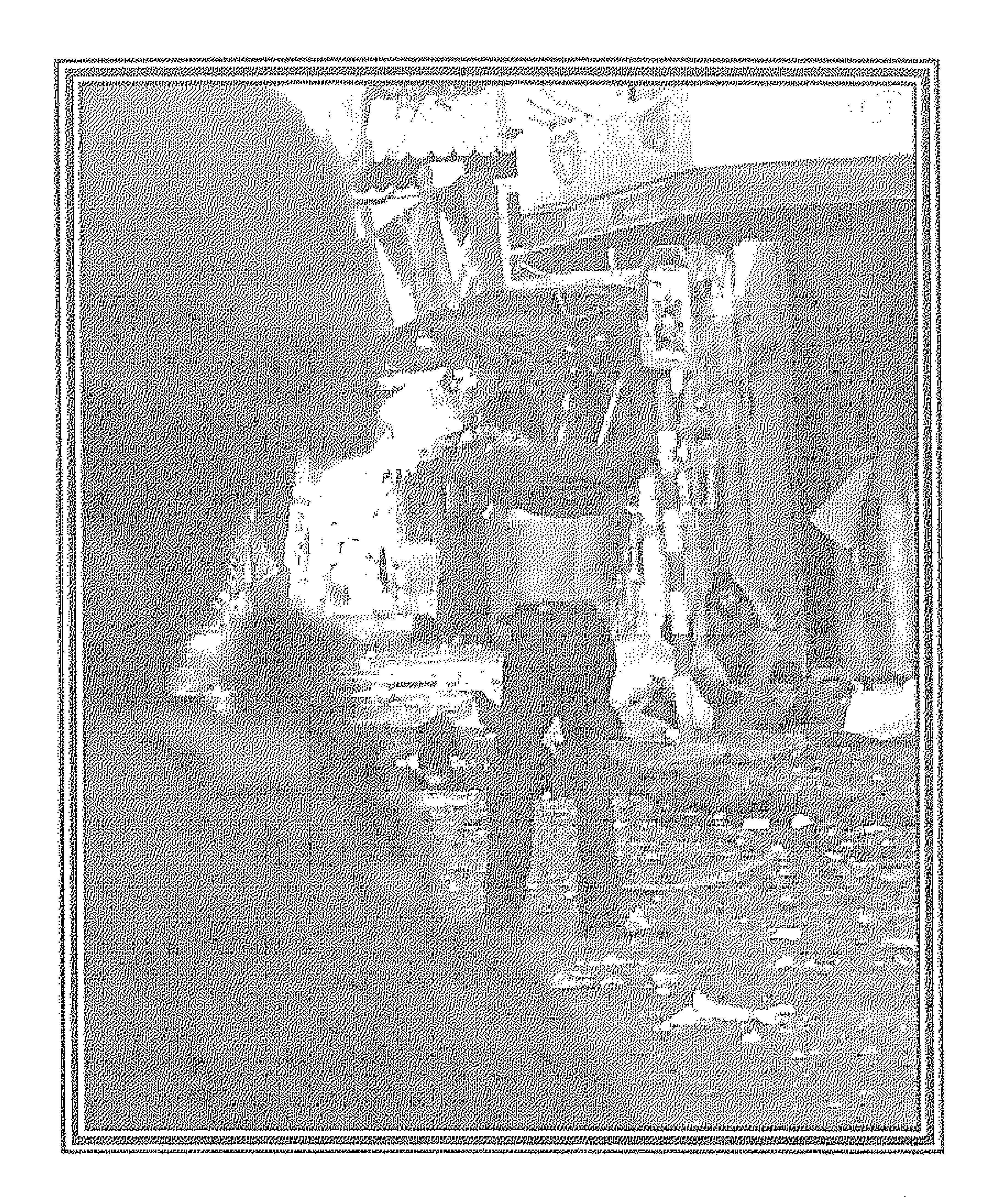
وبتاريخ ٢٠٠١/١/٢١، أي في نفس اليوم الذي حكم فيه على كورمان بستة أشهر خدمة مجتمعية، أصدرت محكمة عسكرية (إسرائيلية) حكمًا بالسجن الفعلي مدة ست سنوات ونصف على الفتاة الفلسطينية سعاد حلمي غزال من قرية سبسطية في الضفة الغربية، لأنها في العام ١٩٩٨، وكان عمرها آنذاك (١٥) عامًا، قامت بطعن مستوطن (إسرائيلي) من مستوطنة شافيه شومرون بسكين فجرحته.

وقد خضعت سعاد للسجن الانفرادي مدة (٣٧) يومًا لم يسمح لها برؤية أي فردٍ من أسرتها أو مقابلة محامي الدفاع. ولأنها حوكمت في محكمة عسكرية، فبالطبع ليس لها حقّ في أن يتم تخفيف العقوبة عنها، أو أن يصدر قرار عفو رئاسي يخفف عنها الحكم أو يأمر بالإفراج عنها.

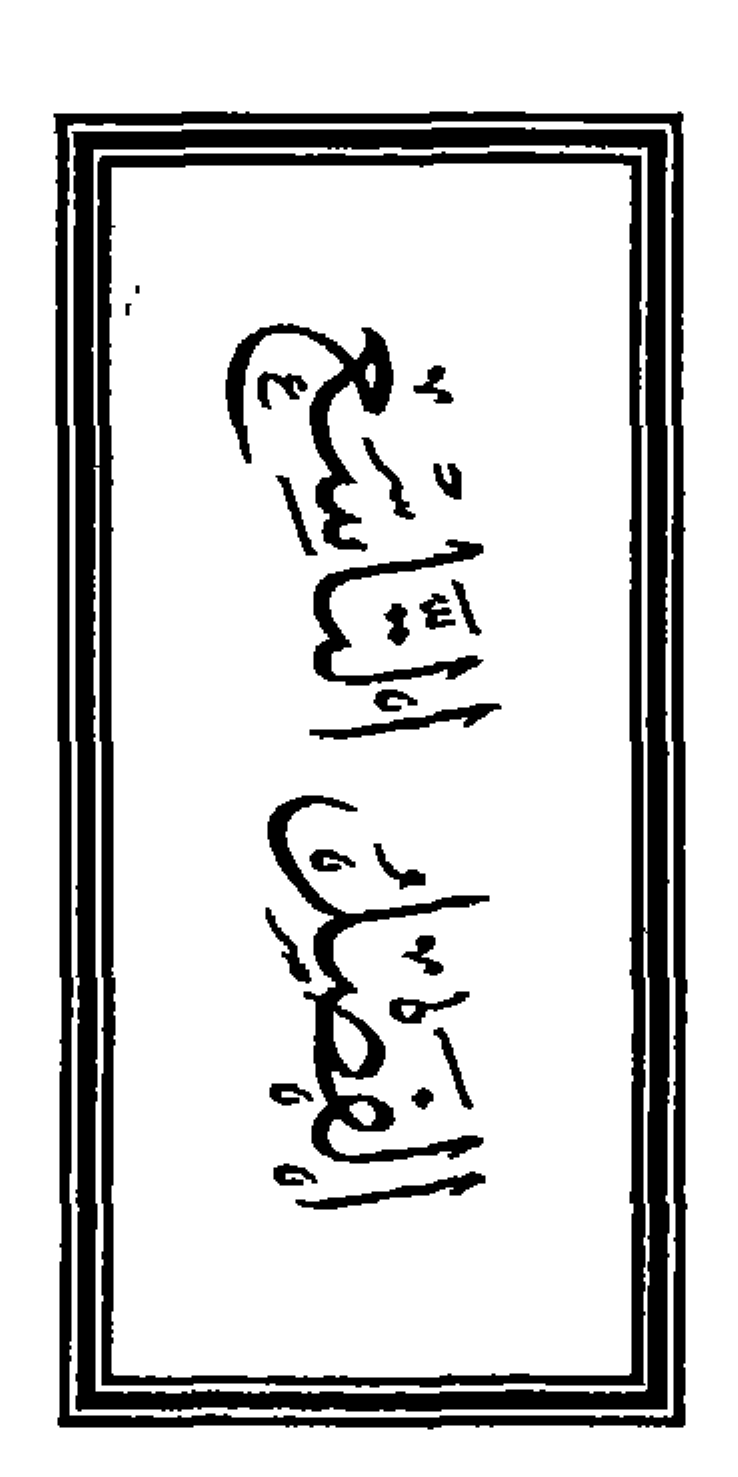
وبتاريخ ٢٠٠١/١/٢٣ وبسبب الانتقادات الحادة من منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، أعلنت النائب العام للدولة إدنا آربل أن مكتبها ارتكب خطأ بالتوصل إلى العقوبة المخفّفة بحق ناحوم كورمان، وقالت إن مكتبها لن يقبل أية تسوية من ذلك القبيل في المستقبل. (صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٢، ٢٣، ٢٠٠١/١/٢٤) ■











عذابات الأطفال المعتقلين

- كيفية الاعتقال
- الترحيل
- التحقيق
- جهات التحقيق
- أشكال التعذيب
- سجون الأطفال
- إجراءات القضاء والمحاكمة

• كيفية الاعتقال •

➢ الاعتقال من البيت

في الغالب يتم اعتقال الأطفال الفلسطينيين - المشتبه بهم بارتكاب مخالفات "أمنية" أو الموجهة لهم التهم من خلال اعتراف معتقل آخر أو من خلال معلومات استخبارية - من بيوتهم في منتصف الليل، حيث يقوم عدد كبير من الجنود الإسرائيليين المدججين بالأسلحة باقتحام بيوتهم بالقوة، وبتفتيش منازلهم، والعبث بمحتويات المترل، وخلال عملية التفتيش أيضًا يتم تهديد وشتم أفراد العائلة. وتكون هذه الشتائم في الغالب جنسية موجهة إلى النساء في معظم الأحيان. يؤخذ الأطفال المقبوض عليهم بالليل وهم معصوبو الأعين ومربوطو الأيدي إلى الاستجواب والتحقيق بدون أية فرصة للنوم أو للراحة.

➢ الاعتقال من الشارع

مكان آخر للاعتقال هو الشارع، إما خلال مظاهرات أو خلال تواجد الطفل في الشارع، حيث يقوم الجندي بتوقيف الطفل بحجة أنه شاهده يرشق حجارة قبل أيام أو ساعات. هؤلاء الأطفال لا يعلمون سبب الاعتقال ولا يمنحون فرصة للاتصال بمحامٍ أو بأحد ذويهم.

➢ الاعتقال من نقاط التفتيش والحواجز العسكرية

الأطفال المطلوبون تكون أسماؤهم مدونة على قوائم عند نقاط التفتيش أو المعابر الحدودية، ولا يعلم هؤلاء الأطفال أن أسماءهم موجودة. وهذه

القوائم يتم تجديدها بأسماء جديدة بناء على معلومـــات اســتخبارية عـــن النشاطات السياسية في المناطق المحتلة، لا يعلم هؤلاء الأطفال سبب اعتقالهم ويتم إلزامهم بالوقوف معصوبي العينين ومكتوفي الأيدي للانتظار للترحيـــل والتحقيق.

• الترحيل •

يتم ترحيل الأطفال إلى مقر الإدارة المدنية الإسرائيلية في سيارة جيـــب عسكرية. وغالبًا ما يتم الاعتداء لفظيًا وجسديًا على الأطفال خلال فتـــرة الترحيل، ويتم ربط أيديهم وتعصيب عيونهم. الأطفال لا يعلمـــون ســـبب ترحيلهم وأين سيذهبون ولا يتم الاتصال مع أحد ذويهم أو أحد المحامين.

• التحقيق •

الطفل الذي يتم إلقاء القبض عليه يتم إرساله إلى أحد مقـــار الحـــاكم العسكري الإسرائيلي سواء في بيت إيـــل (بجانـــب رام الله) أو في أودوريم (بجانب الخليل) أو في سالم (بجانب جنين) أو في حوارة (بجانب نابلس) أو في كدوميم (بجانب قلقيلية) أو في إيرز (مركز الإدارة المدنيـــة في قطـــاع غزة).

يتم استجواب الأطفال في أحد معسكرات الجيش أو في المســتوطنات. وفي قضايا معينة يتم إرسالهم إلى جهاز المخابرات العامة (الشاباك) الموجود في عسقلان (أشكلون) أو في المسكوبية أو في بيتح تكفا أو في الجلمة.

• الجهات التي تقوم بالتحقيق •

➢ ١. الشرطة:

تقع الشرطة الإسرائيلية تحت مسؤولية وزير الأمن الداخلي، وتقوم بالتحقيق مع الغالبية العظمى من الأطفال الذين يتم اعتقالهم، الأطفال الذين يتم استجوابهم من قبل الشرطة غالبا ما يكونون متهمين بارتكاب مخالفات بسيطة مثل رمي الحجارة.

وفي مراكز الشرطة تقوم الشرطة بالتحقيق، بينما يقوم جهاز المخابرات العامة (الشاباك) بالإشراف على سير التحقيق وتقديم المعلومات الاستخبارية. ويشيع في هذه المراكز استخدام التعذيب، بالرغم من قرار محكمة العدل العليا لسنة ١٩٩٩ الذي يقيد استخدام أربع أشكال من التعذيب.

➢ ٢. الاستخبارات العسكرية:

تعرف الاستخبارات العسكرية باستخدام صنوف متعددة من التعذيب الجسدي مثل الضرب المبرح والحرق بأعقاب السجائر، وأشكال أخرى من الإيذاء الجسدي، وتقع الاستخبارات العسكرية تحت سلطة وزير الدفاع.

وكما هو الحال بالنسبة للشرطة فإن جهاز المخابرات العامة (الشاباك) يقوم بالإشراف على عملية التحقيق التي تجرى من قبل الاستخبارات العسكرية وتزويدها بالمعلومات في حالة انتزاع اعتراف من قبل الطفل يتم إرساله إلى مركز الشرطة ليقوم بالإدلاء بنفس الاعتراف وذلك لإعطاء

صبغة قانونية لهذا الاعتراف، كون هذه الاعترافات هي المعتمدة أمام المحاكم العسكرية وفي حالة رفض الطفل الإدلاء بنفس الاعتراف أمام ضابط الشرطة يتم إعادته للتحقيق من قبل الاستخبارات العسكرية.

➢ ٣. الشاباك

يتمتع جهاز المخابرات العامة (الشاباك) باستقلالية مطلقة، فهذا الجهاز لا يقع تحت سيطرة أي من الوزارات في الحكومة الإسرائيلية، ويقدم هذا الجهاز تقاريره إلى رئيس الوزراء مباشرة.ويشرف جهاز المخابرات العامة (الشاباك) على سير عملية التحقيق في مراكز الشرطة وفي الاستخبارات العسكرية.في الحالات الخطرة يتولى جهاز المخابرات العامة (الشاباك) التحقيق فيها.

يستخدم التعذيب بشكل ممنهج ومنتظم في التحقيقات التي يقوم بها جهاز المخابرات العامة (الشاباك) عدا عن الأشكال الجسمية من التعذيب يتم استخدام الأشكال النفسية مثل الحرمان من النوم، والشبح لفترات طويلة.

وكما هو الحال بالنسبة للاستخبارات العسكرية، فإن الأطفال الذين يدلون باعترافات أمام جهاز المخابرات العامة (الشاباك) يتم إرسالهم إلى مراكز الشرطة للإدلاء بنفس الاعترافات أمام ضابط شرطة، وفي حالة رفضهم ذلك يتم إعادتهم للتحقيق من قبل جهاز المخابرات العامة (الشاباك) مرة أخرى.

• أشكال التعذيب ضد الأطفال •

على الرغم من الإدانة الدولية لاستخدام التعذيب ومن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية لعام ١٩٩٩، استمر المحققون الإسرائيليون باستخدام أساليب مختلفة من التعذيب خلال التحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين. وبالنسبة للأطفال الفلسطينيين على وجه الخصوص، فإن معظم الأطفال الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية تعرضوا لشكل واحد على الأقل من أشكال التعذيب خلال التحقيق.

ومن أكثر أشكال التعذيب استخدامًا ضد الأطفال الفلسطينيين: الضرب، الحرمان من النوم، العزل، الشبح، الإساءة اللفظية، ربط اليدين وعصب العينين، ومن الجدير بالذكر أن الأطفال المعتقلين خلال عملية التحقيق غالبًا ما يتعرضون لأكثرِ من شكل من أشكال التعذيب التي تم التطرق لها.

طريقة التعذيب	التفاصيل	العدد
الضرب	منذ لحظة الاعتقال حتى الدخول للسجن يتم ضرب الأطفال في جميع أنحاء جسمهم وخاصة في المناطق العليا والرأس.	٢٢
الهز	يتم حمل الطفل وهزه بشكل متكرر الأمر الذي يعرضهم لفقدان الوعي.	١١
الشبح	يتم ربط الأرجل والأيدي ويتم وضع الطفل بمحاذاة الحائط وإجباره على الوقوف على أطراف قدميه لفترة معينة.	٢٢
الإذلال والإهانة	إجبار الطفل على السب على الله أو على الأقارب أو البصق على الأقارب والسجناء الآخرين، أو إجباره على إرهاق نفسه جسديا.	٢٢

طريقة التعذيب	التفاصيل	العدد
الماء البارد أو الساخن	يتم سكب الماء البارد أو الساخن خلال التحقيق، ففي فصل الشتاء يتم سكب الماء البارد وعلى العكس في فصل الصيف.	١٥
غرف العار (العملاء)	من أجل انتزاع اعتراف من الطفل يتم إرساله إلى غرف العملاء حيث يوجد عملاء فلسطينيون.	٧
منع النوم	خلال التحقيق يتم منع الأطفال من النوم وذلك للضغط عليهم ولتحطيم نفسيتهم.	١٤
لغة التهديد	يتم إلقاء الشتائم على الأطفال، وتهدم بيوتهم أحيانا، وأحيانا أخرى يسجن بعض أفراد أسرهم وتغتصب النساء منهم.	١٩

• السجون التي يلقى بها الأطفال •

➢ ١. سجن مجدّو:

إذا تجاوز عمر الطفل من الضفة الغربية أو قطاع غزة وقت الاعتقال (١٦) سنة يتم ترحيله إلى سجن مجدّو الذي يدار من قبل وزارة الدفاع الإسرائيلية على أيدي الشرطة العسكرية على خلاف سجن الرملة وسجن تلموند اللذين يداران من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية.

فعلى الرغم من أن القانون الدولي والقانون المحلي الإسرائيلي يحدد سن الطفل بما دون الـ (١٨) سنة، لكن بالنسبة للأطفال الفلسطينيين الذين يتجاوزون الـ (١٦) سنة، يتم اعتقالهم كناضجين في سجن مجدّو، ويرجع ذلك لأن الأوامر العسكرية الإسرائيلية المطبقة في الأراضي المحتلة تحدد أن الأطفال الفلسطينيين الذين يتجاوزون الـ (١٦) سنة ناضجون.

➢ ٣. سجن الرملة:

إذا تم اعتقال طفلة فلسطينية، يتم تحويلها إلى سجن الرملة (نفي ترتسا). وفي تموز ٢٠٠١ كان هناك ثلاث سجينات أطفال في سجن الرملة الذي له سمعة سيئة في انتهاك حقوق الإنسان، وهن سعاد غزال ورابعة حمايل وسناء عمرو.

وفي بداية شهر نيسان سنة ٢٠٠١ تم الهجوم على السجينات الفلسطينيات السياسيات وضربهن من قبل حراس السجن وشرطة مكافحة الشغب الإسرائيلية، وخلال ذلك تم مصادرة ممتلكاتهن الشخصية. السجينة سعاد غزال (١٧) سنة وُضعت لمدة (٤) أيام في زنزانة العزل التي تبلغ مساحتها (٢) متر مربع ملحق بها مرحاض مفتوح، وخلال هذه الفترة تم منعها من الاتصال بالآخرين أو من مغادرة الزنزانة طوال الأربعة أيام.

في بداية شهر آيار تم الاعتداء مرة أخرى على السجينات من قبل حراس السجن حيث تم وضع سعاد لمدة يومين في غرفة صغيرة بطول (٢) متر وعرض (١) متر قليلة التهوية.

وبعد يومين تم نقل سعاد إلى غرفة أخرى حارة جدًا بطول (٣) أمتار وعرض (١) متر، شاركها هذا الحيز الصغير سجينة أخرى. ولم تحوِ هذه الغرفة إلا سريرًا واحدًا، نامت سعاد عليه بينما نامت السجينة الأخرى على الأرض. وتم إعطاؤهما حرامات عفنة الأمر الذي أدى إلى ظهور جساسية على أجسادهن.

هذا وقد تم معاقبة السجينة سناء عمرو (١٤) سنة بشكل آخر، حيث تم ربط يديها ورجليها لمدة (٨) ساعات يوميًا على مدار يومين متتاليين. وعلى ضوء تردي الأوضاع الاعتقالية فقد قامت السجينات السياسيات الفلسطينيات بخوض إضراب عن الطعام في نهاية حزيران، إلا أن إدارة السجن رفضت المطالب التي أعلنتها السجينات.

وقد قام حوالي (٢٠) من أفراد الشرطة بمهاجمة السجينات والاعتداء عليهن باستخدام الغاز المسيل للدموع والعصي الثقيلة (الدبسات)، وأخذ السجينات إلى غرف العزل وضربهن، ومصادرة جميع ممتلكاتهن الخاصة من غرفهن، وخلال هذا الاعتداء تم ضرب سناء بشكل مبرح على ذراعيها ورجليها، وربط ذراعيها إلى الخلف، وقام أحد الشرطة بضربها برجله على معدتها، مما أدى إلى تقيؤها دمًا.

➢ ٣. سجن تلموند:

في حال إلقاء القبض على طفل دون الـ (١٦) سنة من الضفة الغربية أو قطاع غزة يتم سجنه في سجن تلموند، الذي يدار من قبل إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، ويقع تحت مسؤولية وزارة الأمن الداخلي. وبذلك يتم احتجازه على أساس أنه طفل، كون إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية تتقيد بالقانون المحلي الإسرائيلي، الذي يحدد أن أي شخص دون الثامنة عشرة يعتبر طفلاً، بالتناغم مع المعايير الدولية التي تم الإشارة إليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وفي الوقت الحالي يتم احتجاز حوالي (٨٠) طفلاً فلسطينيًا في سجن تلموند، ويواجهون انتهاكات صارخة لحقوقهم.

• إجراءات القضاء والمحاكمة •

عندما يَمْثل الطفل أمام المحكمة العسكرية التي تعمل تحت الولاية القضائية للسلطات العسكرية الإسرائيلية وتعمل بالأوامر العسكرية، من الممكن أن يتعرض لثلاثة أنواع من العقاب، وهي:

➢ ١. السجن:

معظم الأطفال يحكم عليهم بالسجن من (٦) أشهر إلى سنوات، وطول المدة يعتمد على الظروف السياسية والأمنية في المناطق المحتلة. فعلى سبيل المثال، قبل الانتفاضة الحالية كان يتم الحكم على الأطفال بتهمة ضرب الحجارة من شهر إلى (٣) أشهر. ولكن بعد انتفاضة الأقصى أصبح الحكم على نفس هذه التهمة (٦) أشهر فأكثر وهي بارتفاع مستمر.

➢ ٢. الحكم مع وقف التنفيذ:

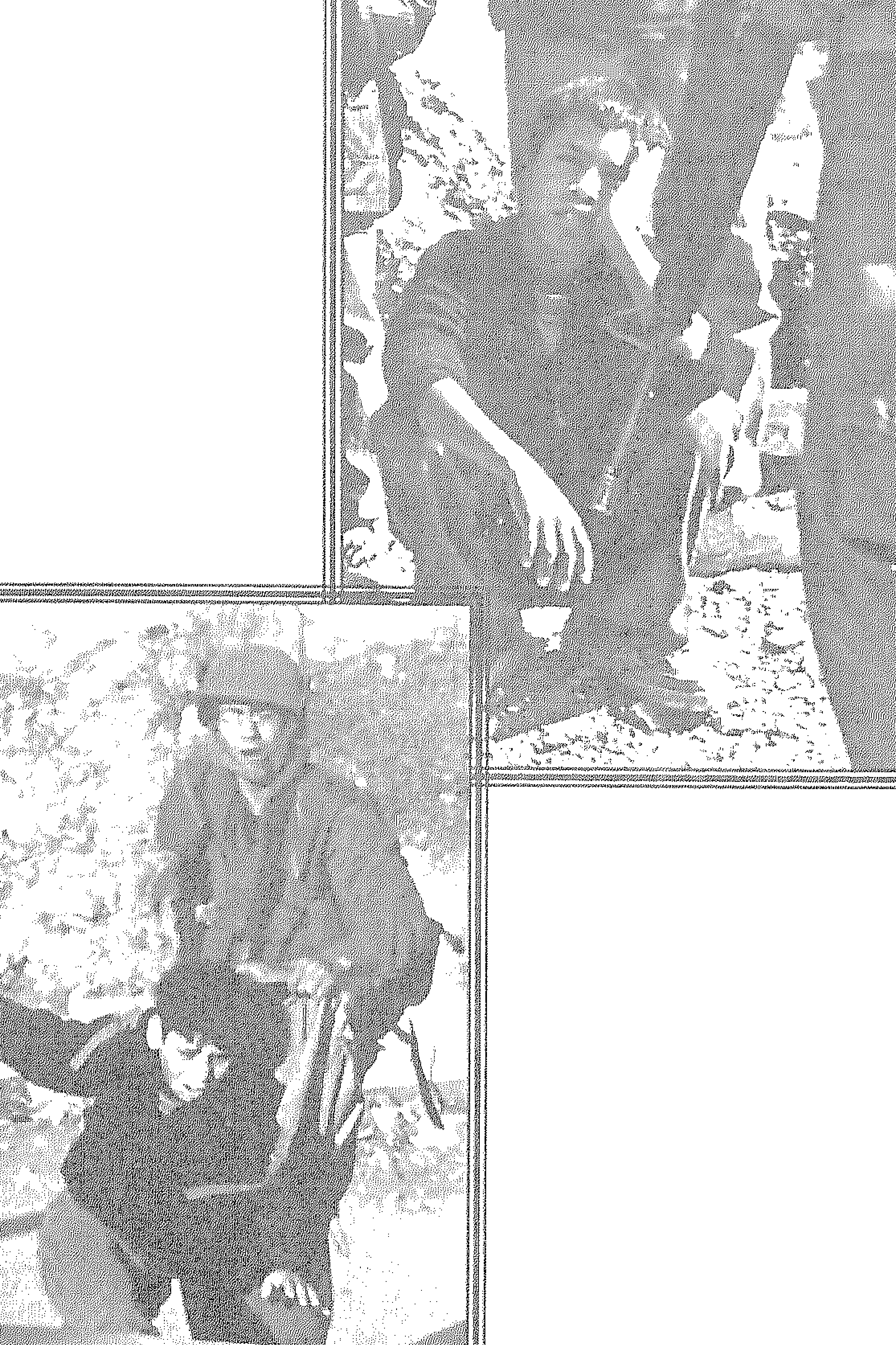
معظم الأطفال الإسرائيليين يحاكمون مع وقف التنفيذ بدلاً من قرار الحبس وذلك بالتناغم مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي تشير إلى أن مصلحة الطفل تقتضي عدم حرمان أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو بشكل تعسفي. ويجب أن يجرى اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقًا للقانون، ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة. ولكن على النقيض من ذلك ما هو مطبق على الأطفال الفلسطينيين،

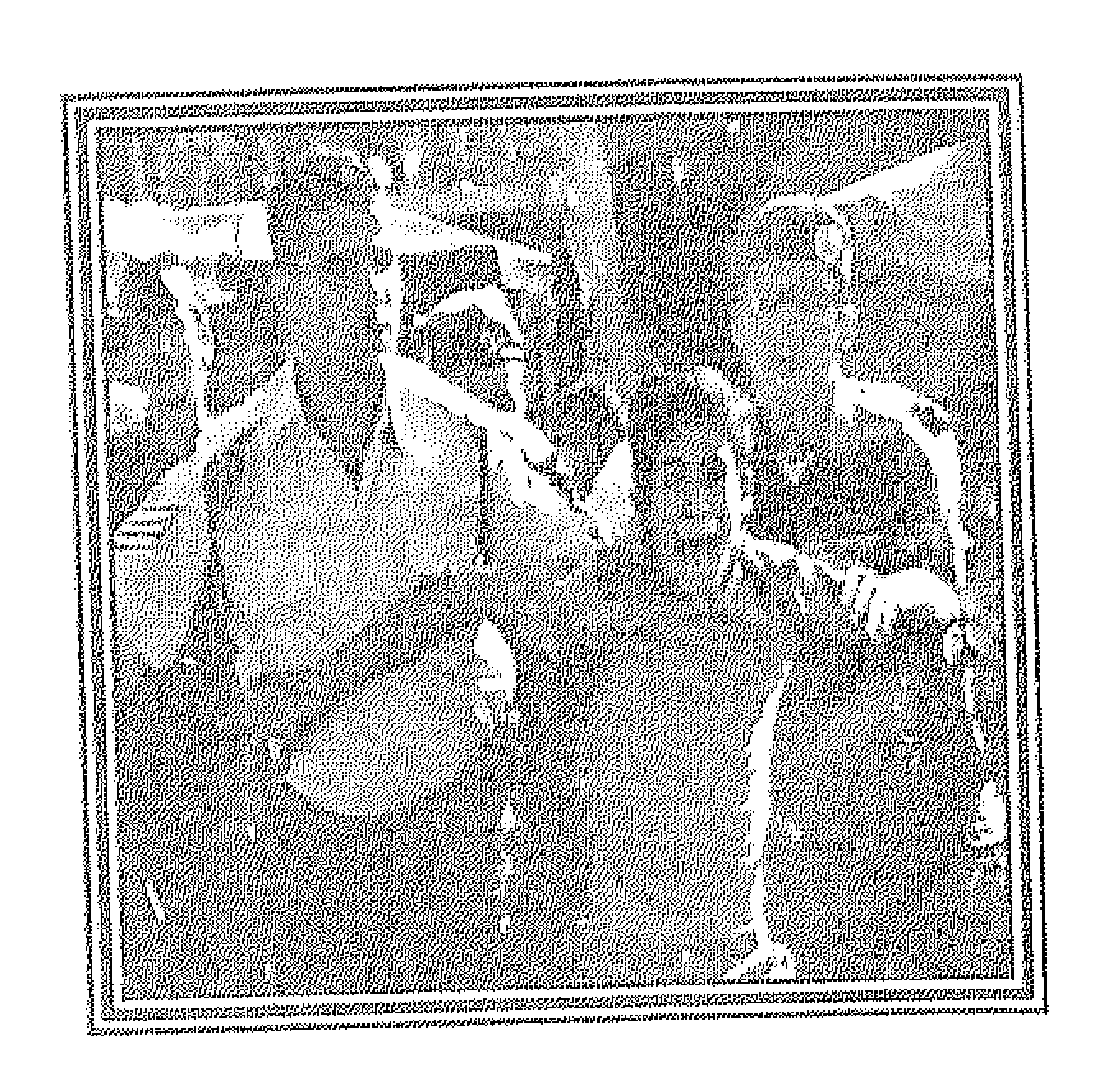
وفي انتهاك واضح لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، حيث يحكم على الأطفال الفلسطينيين بوقف التنفيذ إضافة إلى الحكم الفعلي بالسجن. وتعتبر حالة الطفلة سناء عمرو (١٤) سنة التي حكم عليها بأربع سنوات مع وقف التنفيذ إضافة إلى سنة سجن فعلي، بتهمة محاولة طعن جندي خير دليل على ذلك حيث لا يوجد أي حالة تمثل أمام المحكمة العسكرية إلا وتحاكم بالسجن الفعلي إضافة للسجن مع وقف التنفيذ.

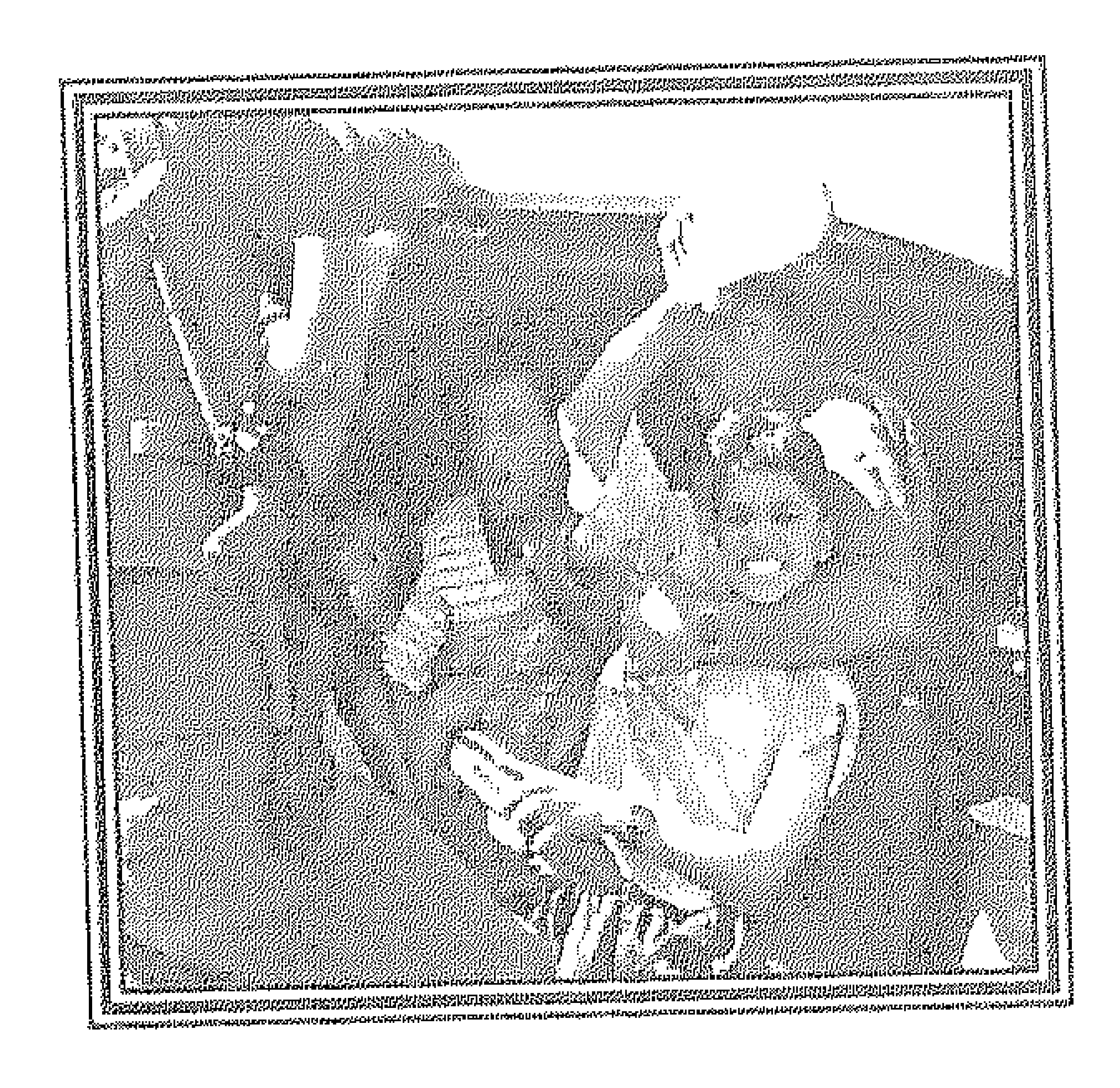
➢ ٣. الغرامة المالية:

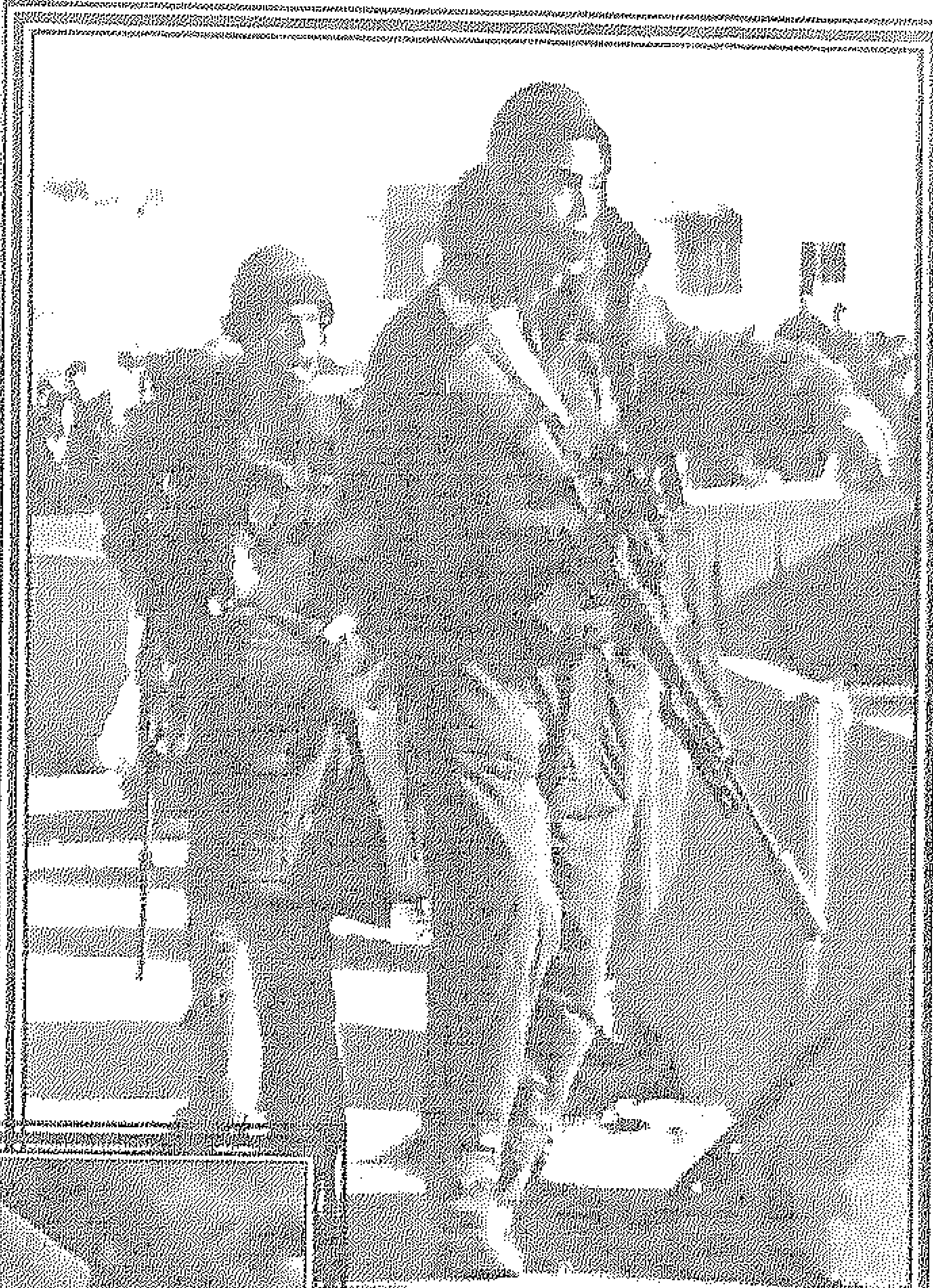
الغرامة المالية التي تفرض على الطفل هي شكل من أشكال العقوبة الجماعية لأهل الطفل كون أهل الطفل هم الذين يدفعون الغرامة. وتتراوح هذه الغرامات من (٢٥٠) دولار إلى آلاف الدولارات في بعض الحالات.

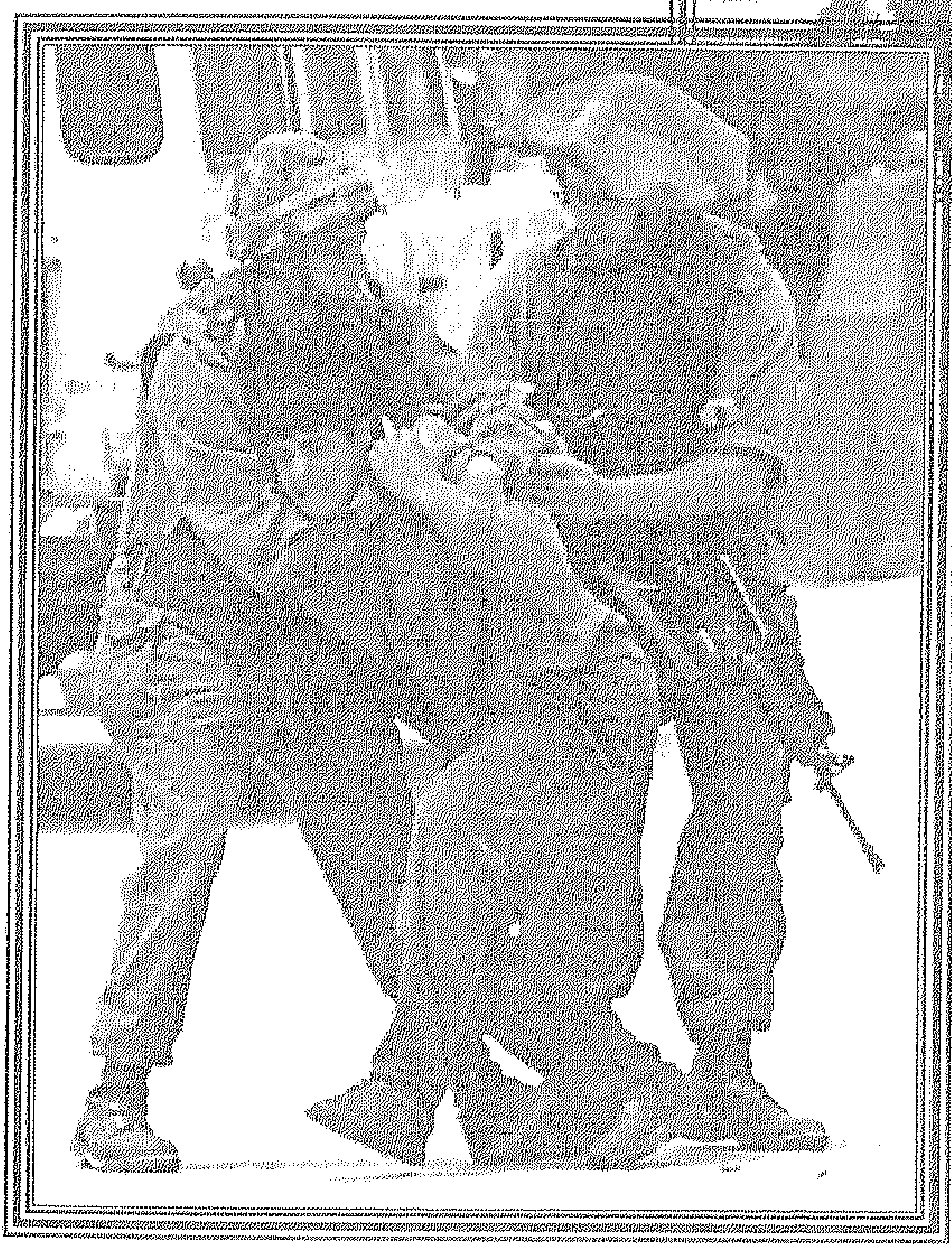
ونفيد أن هذه العقوبة – وهي بالطبع عقوبة مضافة إلى عقوبة السجن الفعلي والسجن مع وقف التنفيذ – تتناقض والمبدأ القانوني بشخصية العقاب حيث إن الأهل هم الذين يدفعون الغرامة وليس الطفل كونه غير منتج، مما يشكل عبئًا اقتصاديًا على الأهل خاصة في ظروف الانتفاضة والحصار والإغلاق.■

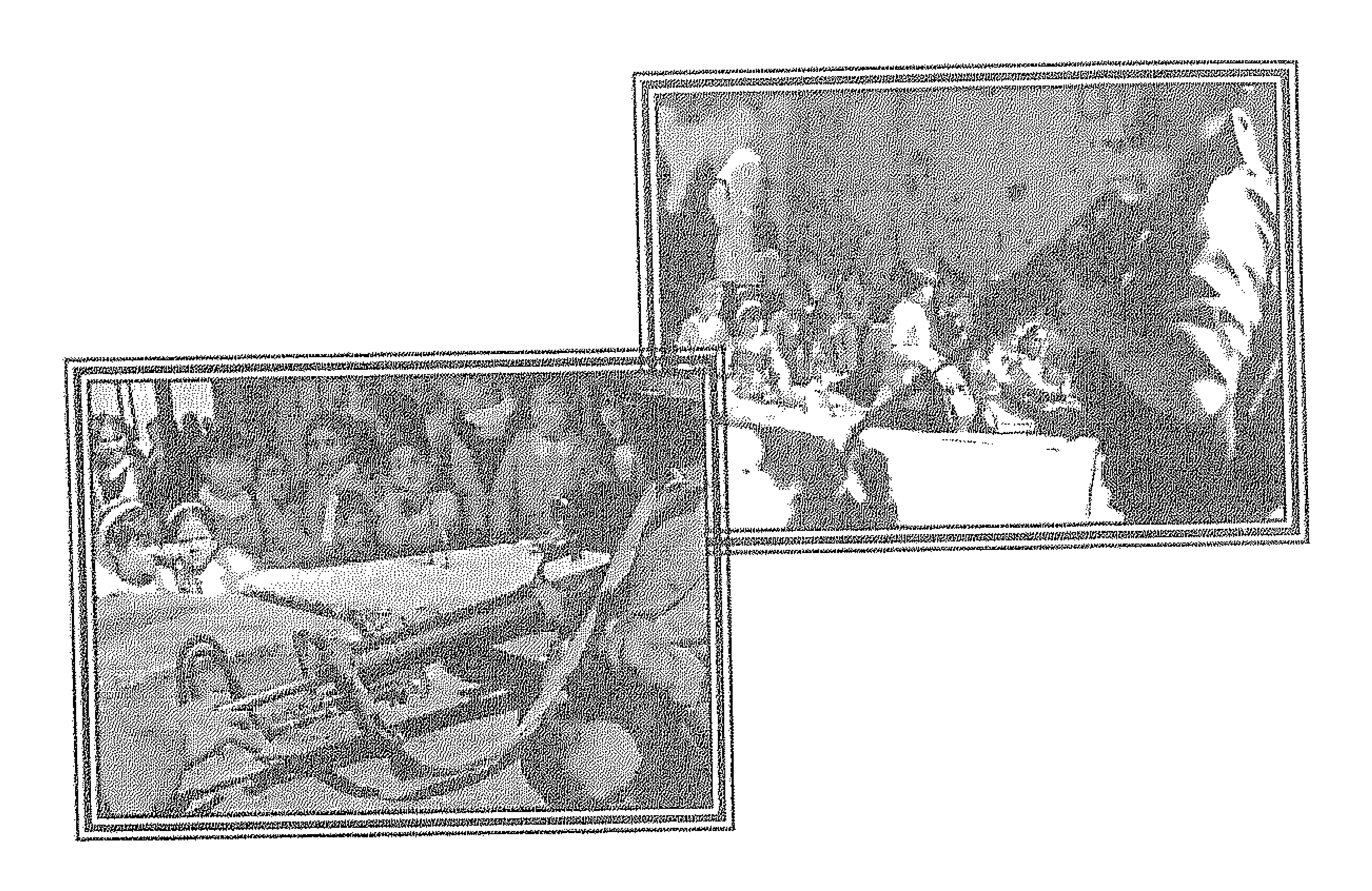


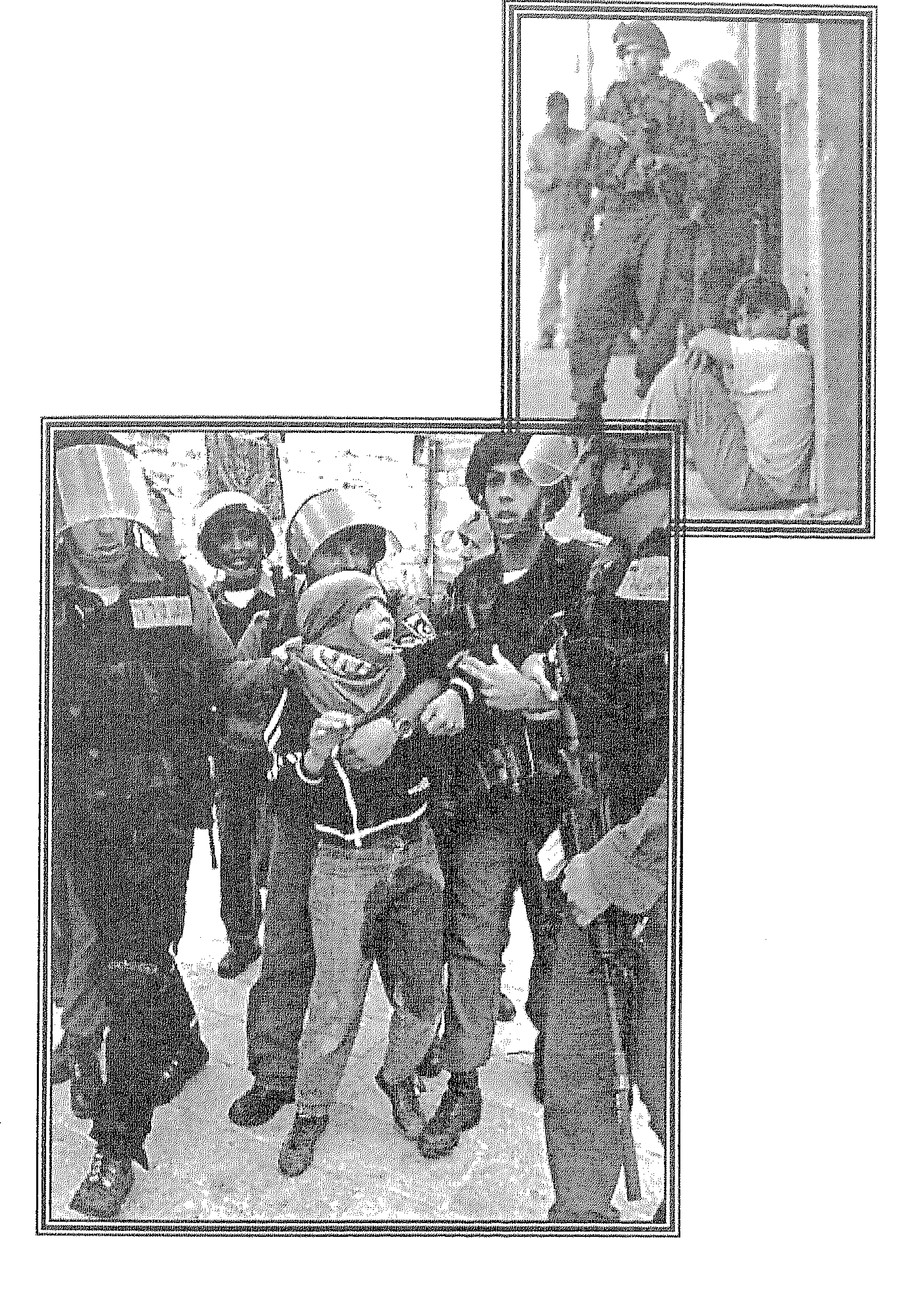


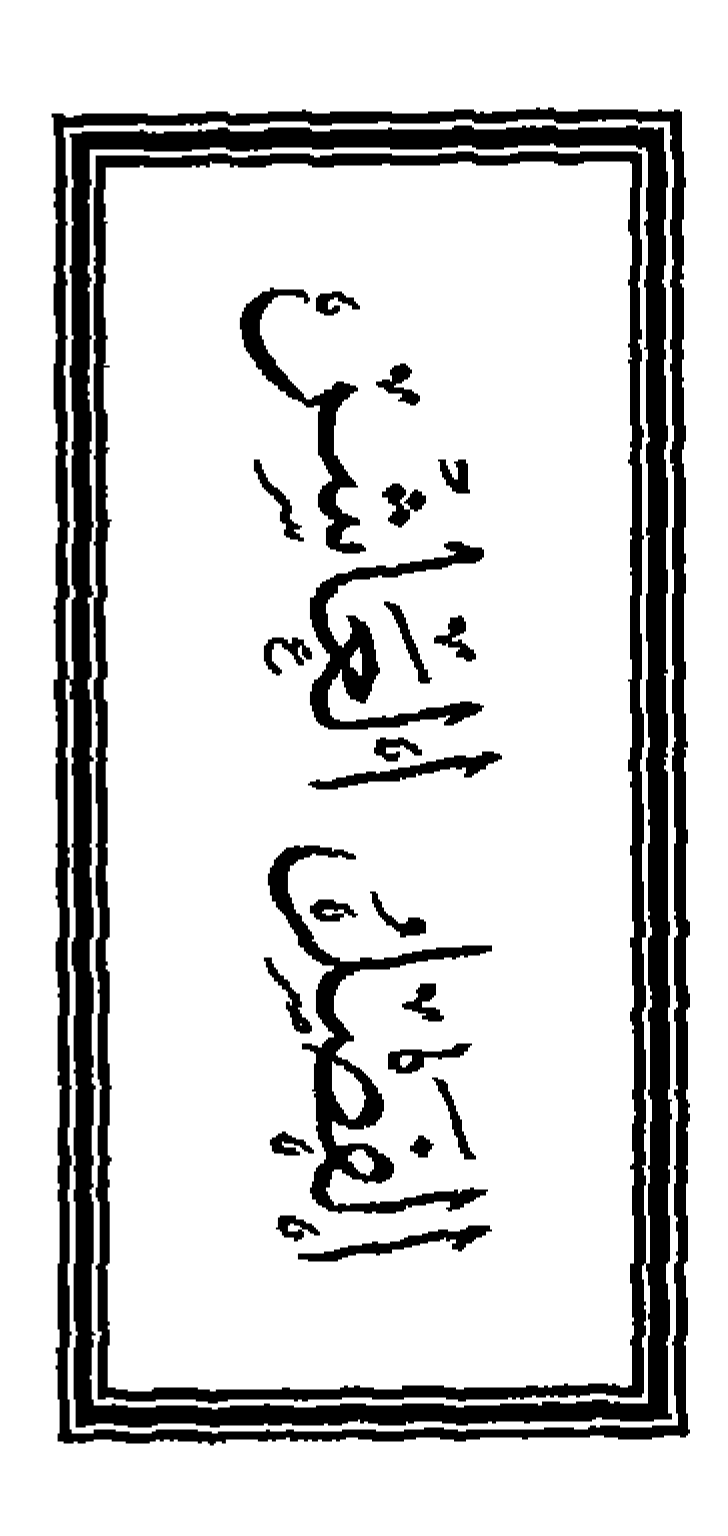












النساء الأسيرات

- خلفية عامة
- أساليب التعذيب
- مراكز الاعتقال
- نضال الأسيرات
- ما بعد انتفاضة الأقصى
- قائمة الأسيرات

• خلفية عامة •

اكتسبت تجربة الحركة النسوية الأسيرة صفة مميزة وإن تشابكت في تجربتها مع مجمل التجربة الجماعية للأسرى، فهي أكثر ألمًا ومعاناة، وتحمل في خصوصيتها مدى النضج الوطني في المجتمع الفلسطيني حيث تشارك المرأة بدورها النضالي إلى جانب الرجل في مقاومة الاحتلال.

وبرغم قلة المصادر التي وثقت أعداد وأسماء النساء الأسيرات فإن المعلومات الأولية تشير إلى أنه دخل المعتقل منذ بداية الاحتلال حتى الآن ما يقارب (عشرة آلاف) امرأة فلسطينية. وشمل الاعتقال الفتيات الصغيرات وكبار السن منهن، وكثيرًا ما كان من بين المعتقلات أمهات قضين فترات طويلة في السجون مثل ماجدة السلايمة وزهرة قرعوش وربيحة ذياب وسميحة حمدان وغيرهن.

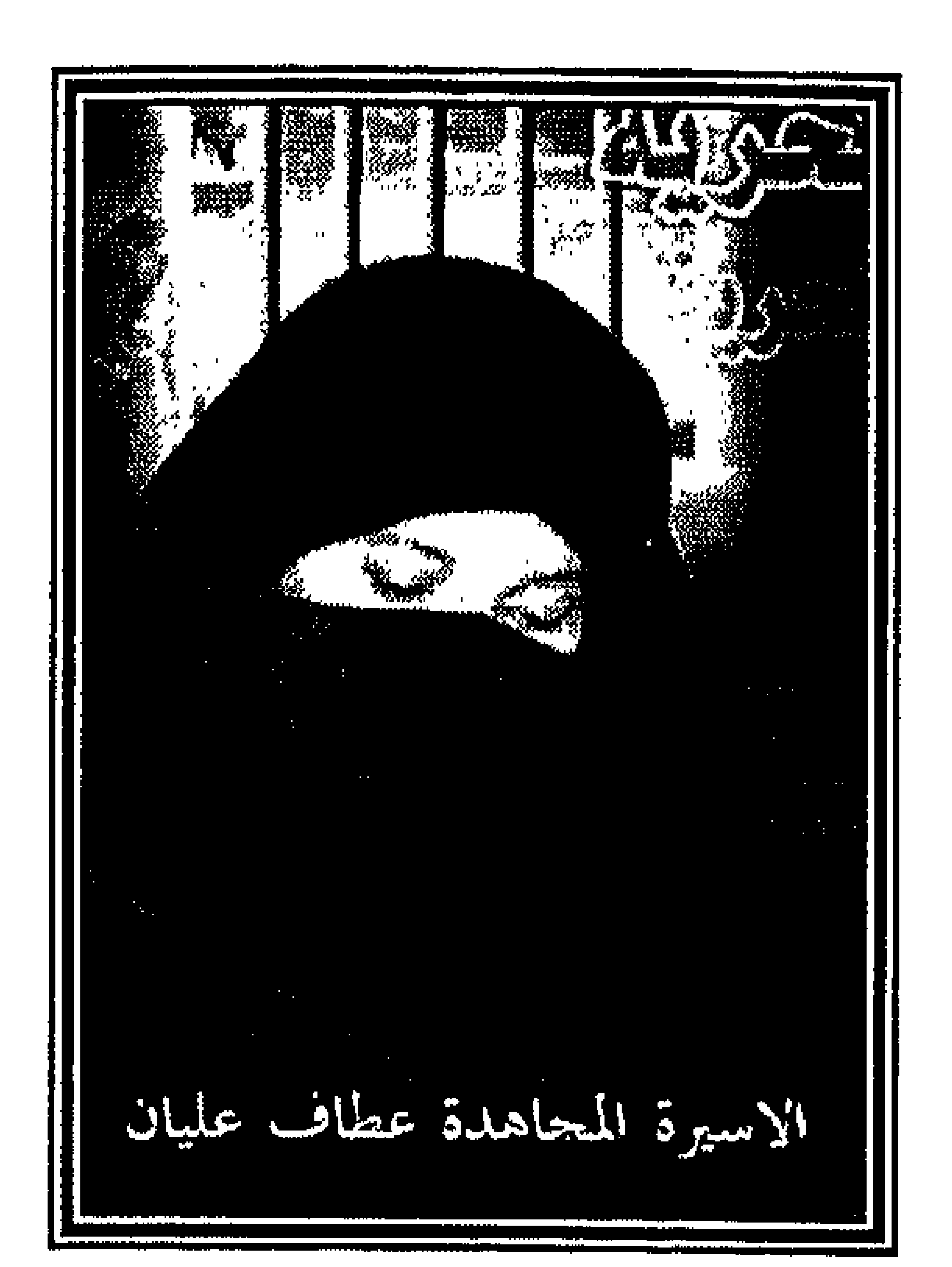
وشهدت أكبر حملة اعتقال للنساء الفلسطينيات الفترتان ما بين (١٩٦٨ - ١٩٧٦) وفي فترة الانتفاضة الأولى. وتعرضت الأسيرات للكثير من حملات التنكيل والتعذيب أثناء الاعتقال، وتفيد شهادات عديدة للأسيرات أنهن تعرضن للضرب والضغط النفسي والتهديد بالاغتصاب. وشكلت أعوام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ سنوات قاسية جدًا في تاريخ الحركة النسائية الأسيرة، وخاصة في بداية التجربة الاعتقالية وبدء النضال والكفاح للدفاع عن ذاتهن داخل السجون من مخططات تدمير وتحطيم النفسية والإرادة الوطنية لدى الأسيرات.

وقد خاضت الأسيرات منذ بداية تجربة الاعتقال العديد من النضالات والخطوات الاحتجاجية والإضراب المفتوح عن الطعام في سبيل تحسين شروط حياقن المعيشية وللتصدي لسياسات القمع والبطش التي تعرضن لها.

فقد شاركت الأسيرات بالإضراب المفتوح عن الطعام عام ١٩٨٤ والذي استمر (١٨) يومًا، وفي إضراب عام ١٩٩٢ والذي استمر (١٥) يومًا وفي إضراب عام ١٩٩٦ والذي استمر (١٨) يومًا، وكذلك في إضراب عام ١٩٩٨ والذي استمر (١٠) أيام إضافة إلى مشاركتهن في سلسلة خطوات احتجاجية جزئية، حيث كانت أبرز المطالب الحياتية للأسيرات تتمثل بالمطالبة بفصلهن عن السجينات الجنائيات وتحسين شروط الحياة الإنسانية داخل السجن كتحسين الطعام كمًا ونوعًا والعلاج الصحي والسماح باقتناء الكتب والراديو والصحف والرسائل وإدخال الملابس والأغراض عبر الزيارات ووقف سياسة القمع والتفتيشات الاستفزازية من قبل السجانات. واستطاعت الأسيرات بفعل نضالهن وصمودهن تحقيق العديد من المنجزات وبناء المؤسسة الاعتقالية باستقلالية داخل السجن.

إن معاناة المرأة الأسيرة تتعدى الوصف، فهي الأم التي أنجبت أطفالها داخل السجن ليتربى الطفل مدة عامين بين القضبان وفي ظلام الغرف الموصدة كحالة الأسيرات أميمة الأغا وسميحة حمدان وماجدة السلايمة.

وهي المرأة التي تعاني المرض في ظل الإهمال الصحي الذي تتميز به سياسة إدارة السجون، وهي المرأة التي صبرت سنوات طويلة حيث قضت



الاسيرة المجاهدة عطاف عليان

بعض الأسيرات مددًا تزيد عن العشر سنوات مثل: **عطاف عليان وزهرة قرعوش ونادية الخياط وفاطمة البرناوي** - وهي أول أسيرة فلسطينية - وغيرهن.

وسجّل تاريخ الحركة النسوية الأسيرة مواقف أسطورية عجز الرجال عنها كما حصل عام ١٩٩٦ عندما رفضت الأسيرات الإفراج المجزوء عنهن على إثر اتفاق طابا، وطالبن بالإفراج الجماعي ودون ذلك فضلن البقاء في السجن، واستطعن أن يفرضن موقفهن في النهاية ليتم الإفراج عن جميع الأسيرات في بداية عام ١٩٩٧.

وقد خاضت الأسيرات معركة الحرية بعد اتفاق أوسلو، وشاركن في الخطوات النضالية إلى جانب بقية الأسرى في كافة السجون في سبيل تحقيق أهدافهن بالحرية والإفراج.

• أساليب التعذيب •

تعرضت المرأة الفلسطينية لأساليب قمع وحشية أثناء الاعتقال وفي مرحلة التحقيق على يد رجال الشاباك الصهيوني، وقد استخدمت شتى أنواع الضغط النفسي والتهديد والاعتداءات على المعتقلة الفلسطينية من أجل إركاعها واستسلامها وتحويلها إلى إنسانة مفرغة وضعيفة ومحطمة.

وكان الاعتقاد السائد لدى المحققين أن المرأة الفلسطينية لا تستطيع الصمود والمواجهة، بل إنها أداة ضعيفة يمكن الاستفادة منها للحصول على معلومات وأسرار الثورة، إلا أن هذا الاعتقاد سرعان ما تحطم وثبت فشله أمام التحدي الكبير الذي وقفته المرأة الفلسطينية المعتقلة في مواجهة المحققين وأساليبهم التعسفية واللا إنسانية. وقد تجلت معانٍ بطولية أسطورية لدى المرأة المعتقلة وهي تقف عنيدة متكبرة ومتمردة على التهديد والتعذيب الذي تعرضت له. ولم تهتز قناعتها الوطنية وإيمانها وانتماؤها بقضيتها فتحملت الكثير من التضحيات والآلام لحماية كرامتها وشرفها والدفاع عن وجودها الإنساني بشكل مشرف. وسجلت تجربة المرأة الفلسطينية أروع وأنبل الشهادات التاريخية المليئة بالتضحية والإيثار والصمود في معركة التحقيق التي مرت بها وفي أصعب الظروف وأشدها.

ومن الأساليب الوحشية واللا إنسانية التي مورست مع المرأة الفلسطينية الأسيرة نذكر منها:

➢ 1. التهديد بالاعتداء الجنسي:

وقد ظن المحققون الصهاينة أن هذا التهديد هو سلاحهم الفتاك لإسقاط صمود المرأة وإجبارها على الاستسلام وإعطاء الاعترافات كيفما يشاءون حيث تقول الأسيرة رائدة محمد شحادة: [التهديد بالاغتصاب هو السيف الذي سلطوه على عنقي. اعترفي وإلا سيقوم هذا الجندي باغتصابك أمامنا. كنت أستعد لهذه اللحظة، وسرت في بدني تيارات هزت كياني هزًا، ولم

تمض إلا لحظات حتى استجمعت أطراف شجاعتي وقلت: افعلوا بي ما تريدون فلا شيء عندي لأقوله لكم].

وتقول الأسيرة فاطمة الكرد: إن المحققين هددوها بإحضار مومسات ليمارسن السحاق معها وسيقمن باغتصابها بالقوة. وأن حالة من الخوف والقهر والهزيمة قد سيطرت عليها إلا أنها سرعان ما استجمعت قوتها وتغلبت على هذه الرهبة.

وأكدت الأسيرة صفاء دعيبس على هذه الأساليب الوحشية بقولها: [قال لي وهو يقترب مني: هل كنت عذراء عندما أخذك زوجك؟ صوبت له نظرة احتقار. ثم هددني أنه سيجعلني أركع بإحضار من يعتدي على شرفي].

بينما الأسيرة رحاب العيساوي تقول بأنها هددوها بإحضار رجل درزي ليمارس معها الجنس إذا لم تعطهم اعترافًا كاملاً بما يريدونه. ولكنها تحلت بالثبات. وفي هذه اللحظة قذف المحقق بعلبة البيرة في وجهها وهو يصرخ ويسب بألفاظ بذيئة.

➢ ٣. الضغط النفسي:

التحقيق رحلة معاناة تتعرض فيها الأسيرة لشتى ألوان الممارسات والتعذيب، حيث يهدف المحققون إلى استغلالها.

١- وتروى إحدى الأسيرات عن قصة ضغوط لها عندما جعلوها مع أبيها في غرفة واحدة مليئة بالمرايا العاكسة، وفى وسط الغرفة طاولة صغيرة، وضع

عليها مسدس، وطلبوا من والدها أن يقنعها بالاعتراف. فالتهديد بحضور الأقارب والأهل هو أحد أسلحة المحققين في انتزاع ما يريدونه من ضحيتهم.

٢- قصة أخرى لأسيرة تقول: لقد ألقوا بي في زنزانة رهيبة كئيبة ومظلمة ليس فيها إلا العتمة والبرد، وحنفية الماء ساعات طويلة يخيل إليك أنها دهور وأنت وحيد لا صوت ولا حركة، لا حس أنا وأفكاري والفراغ والصمت والانتظار المشحون بالقلق، خمسة عشر يومًا وأنا وحيدة مع هذا الفراغ المشحون، لا أعرف الوقت ولا الأيام، فقد تاهت ذاكرتي، وأكاد لا أعرف ليلي من نهاري، وهذا الوضع النفسي عاشته مثلي مئات الأسيرات إذ كانوا يبغون إيصال الأسيرة إلى حالة من اليأس والشعور بالوحدة والاستسلام.

٣- ومن ألوان الاضطهاد النفسي التي تستخدمها أجهزة السلطات الصهيونية القذف بعشرات الساقطات اليهوديات من بنات الهوى اللواتي يندفعن إلى حجرات السجن بتخطيط من المحققين يتصرفن بكل تهتك وابتذال من أجل دفع الأسيرات إلى الاستسلام رغبة في الخروج والخلاص من هذا الواقع المأساوي المثقل بكل ألوان الاضطهاد، كما حدث مع الأسيرة عبلة طه إذ هاجمتها مومسات «إسرائيليات» داخل زنزانتها أمام عيون الشرطة.

➢ ٣. الشبح وعدم النوم:

استخدم المحققون أسلوب الشبح للأسيرة الفلسطينية لساعات طويلة،

والشبح يتمثل بوضع كيس له رائحة نتنة على رأس الأسيرة بحيث يغطي وجهها ويجعل تنفسها صعبًا، ويتم تقييد يديها للخلف وتركها واقفة أو مقرفصة ساعات طويلة دون حراك، ويصاحب ذلك منع الأسيرة من النوم فترات طويلة، وكذلك من تناول الطعام في محاولة لإرهاقها وإجبارها على الاعتراف وإطاعة المحققين.

وتقول الأسيرة سهام البرغوثي عن ذلك: [إنهم يلجأون الآن إلى الشبح وأساليب التعذيب القائمة على إرهاق البدن دون أن يتركوا آثارًا ظاهرة على الجسد، ولكن هذا اللون من التعذيب له خطورته القاتلة فهو لا يترك آثارًا فورية على جسد الإنسان ولكن بمرور الزمن يتسبب في ترك أمراض مزمنة مثل القرحة والروماتيزم والديسك والضغط وغير ذلك].

تقول الأسيرة رائدة محمد شحادة: [وجدت يدين غليظتين متغطرستين تحشران رأسي في كيس ضخم كريه الرائحة خشن الملمس، ثم تضعان يدي في قيود محكمة لا فكاك منها، لم أعد أرى شيئًا، يداي مربوطتان وكيس نتن الرائحة يكتم أنفاسي وصوت بغيض يطلب مني أن أقف بجانب هذا الجدار دون أن أتحرك أو انبس ببنت شفة].

➢ ٤. أصوات التعذيب والموسيقى الصاخبة:

تفنن المحققون الصهاينة في تعذيب الأسيرات وزرع الرعب والكوابيس في نفوسهم من أجل إخضاعهن واستسلامهن.

ومن هذه الأساليب اقتياد الأسيرة إلى غرفة منعزلة تتصل بغرفة أخرى

وضعوا بها جهاز تسجيل وعليه صوت معتقل فلسطيني يصرخ ويستغيث بقوة وعنف وبصوت يفتت الأكباد. ثم يتم نقل المعتقلة إلى غرفة مليئة بالدم والعصي والثياب الممزقة، كل ذلك لإخضاع المعتقلة إلى حالة ذهنية وعصبية تجعلها تستسلم دون مقاومة تذكر.

➢ **٥. الضرب والاعتداء:**

لم يتوان المحققون عن ضرب المعتقلة بشكل همجي ووحشي أثناء استجوابها. وهناك من يدعي حتى الآن أن الاحتلال «إنساني ليبرالي»، فأي إنسانية تلك التي تمنع فتاة عزلاء من تغيير ثيابها؟! وأية ليبرالية تلك التي تهدد بالاغتصاب والعري والركوع والتجويع والحبس الانفرادي؟!

فالأسيرة خديجة أبوعرقوب تعرضت للضرب إلى درجة أن نتفوا شعر رأسها أثناء التحقيق معها في الخليل وفي القدس، وبالرغم من أن ميثاق جنيف الصادر في ١٢ من آب/أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين إبان الحرب ينص في البند الحادي والثلاثين على أنه: [لا يجوز أن يمارس أي ضغط لا نفسي ولا جسدي ضد المحتلين خاصة بغرض الحصول على معلومات منهم أو من طرف ثالث]. ورغم هذا النص الصريح إلا أن الأسيرة خديجة ضربت وعذبت من قبل رجال الشرطة وبشكل وحشي.

وتقول خديجة: [ضربوني، أرادوا خنقي، نتفوا شعري، هددوا بأنهم سيأتون بجنود ليغتصبوني لم يكن مجرد تهديد، لقد دفعوا بجندي كالبغل ليختلي بي وبدأ الوحش بفك ثيابه أمام ناظري].

ولم تردع المحققون أية اعتبارات أخلاقية أو إنسانية حتى من الاعتداء على النساء الحوامل. وهذا ما جرى للأسيرة عبلة طه التي تم الاعتداء عليها بالركلات وهي حامل في شهرها الثاني، وعندما بدأت تنزف لم يستدعوا طبيبًا بل أخذ المحققون يساومونها لأجل أن تعترف مقابل إحضار طبيب.

ولعل (مسلخ المسكوبية) يظل شاهدًا على الفاشية الإسرائيلية، تفوح من كل زنازينه وجدرانه روائح الموت والإرهاب، فكل متر من هذا السجن شهد ليالي عذاب وصراخ المرأة الفلسطينية وهي تلتحم وتشتبك مع الجلادين العتاة.

وشهادة الأسيرة مريم الشخشير نموذج ساطع عن حجم المأساة التي تعرضت لها المرأة الفلسطينية عندما هجم عليها شرذمة من الجنود، خلعوا معطفها وحاولوا تجريدها من جميع ملابسها، طرحوها أرضا ثم ثبتوا قدميها في أحد الكراسي وانهالوا عليها ضربًا موجعًا متلاحقًا حتى فقدت الوعي، وبعد أن أفاقت بدأوا ينهالون عليها بالضرب من جديد في كل أنحاء جسدها.

➢ **الخلاصة:**

إن ما ورد هو جزء يسير من رحلة الألم والبطولة التي سجلتها المرأة الفلسطينية المناضلة وهي تواجه الاحتلال وأساليبه البشعة التي لم يذكر التاريخ مثيلاً لها. وقد سقطت كل النظريات الأمنية والطرائق الإرهابية التي استخدمها الجلادون أمام جبروت وكبرياء المرأة الفلسطينية التي رفضت أن

تركع، وكانت شجاعة في تحديها، وعظيمة في دفاعها عن شرفها وكرامتها. ويبقى شلال التضحيات والعذابات التي تعرضت لها المرأة الفلسطينية الأسيرة خير شهادة على إبراز وجه الاحتلال، هذا الوجه العدواني وكشف زيف ادعاءاته وأخاديعه، وتنصله من أي بعد إنساني واحترام للمبادئ والمواثيق الدولية. إن صرخة المرأة الأسيرة التي هي تعبير عن جريمة المحتلين تبقى مدوية ومقلقة تهز أركان هذا الكيان المسخ.

• مراكز الاعتقال •

أقامت سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ ثلاثة مراكز لاعتقال المناضلات الفلسطينيات، الأول في **نابلس**، والثاني في **القدس** (المسكوبية) والثالث في **غزة**.

وقد شهدت المناضلات في هذه المراكز معاملة قاسية جدًا، وزاد من قساوة ذلك قلة عدد المعتقلات في الأسر في مرحلة البدايات (١٩٦٧ - ١٩٨٠) الأمر الذي جعل الطلائع الأولى للمناضلات الأسيرات، وعلى رأسهن فاطمة البرناوي وتريزا هلسة وعبلة طه أكثر معاناة من غيرهن، خاصة وأنهن واجهن السياسة الشرسة التي استهدفتهن.ومع ذلك فقد أثبتت أسيرات الثورة قدرتهن على الصمود والمواجهة بالتعاون والتعاضد والتكامل التام والكامل مع أسرى الثورة في المعتقلات الأخرى.

لقد كانت مراكز توقيفهن الثلاث الأولى (نابلس، القدس، غزة) مراكز قمعية حقيقية انعدم فيها الحد الأدنى من الشروط الصحية والمعاملة الإنسانية

فكان الضرب والإذلال والإهانة من السمات البارزة لتلك المراكـــز، وقـــد شابهت حالات القمع والإجراءات القاسية التي طبقت على سائر الســـجون وهي إجراءات استهدفت النساء الأسيرات.

وكانت الأسيرة الفلسطينية **فاطمة البرناوي** أول أسيرة تـــدخل تجربـــة الاعتقال، وهي من مواليد القدس كانت تعمل ممرضة في مستشفى قلقيلية، اعتقلت في أواخر عام ١٩٦٧. وكان معتقل النساء في سجن الرملـــة هـــو المعتقل الذي تم به احتجاز الأسيرات حتى عـــام ١٩٨٦. حيـــث تم نقـــل الأسيرات بعد عملية تبادل الأسرى عام ١٩٨٥ إلى معتقل تلموند، وبعـــد الإفراج عن (٢٥) أسيرة فلسطينية في بداية عام ١٩٩٧ أعيـــد اســـتخدام سجن الرملة كمكان لاحتجاز الأسيرات.

لقد كان معتقل النساء في الرملة (نفي ترتسا) الذي يقع بالقرب مـــن سجن الرملة عبارة عن غرفة واحدة، ولكن بعد توافد العديد من الجنائيات اليهوديات وبعض المناضلات الفلسطينيات قامت إدارة السجن بإنشاء قسم كبير خاص بالمعتقلات والسجينات.

ونتيجة تطور نشاط الحركة الثورية وتصاعد المقاومة الفلسطينية أخـــذ عدد الأسيرات الفلسطينيات يزداد في المعتقل وإثر ذلـــك اضـــطرت إدارة السجن إلى إقامة قسم خاص بالمناضلات الفلسطينيات. وقد أدينت معظـــم المعتقلات اللواتي اعتقلن في تلك الفترة بالقيام بأعمال عسكرية ضد العـــدو الصهيوني وصدرت على بعضهن أحكام عالية وصلت إلى مدى الحياة.

• نضال الأسيرات •

واتسم نضال المعتقلات في المرحلة الأولى للمعتقل بالعفوية والتخبط دون تحديد أولويات أو مبادئ للحياة الاعتقالية وهذا يعود إلى افتقار المعتقلات في تلك الفترة إلى الوعي السياسي والتنظيمي وضعف الاتصال بينهن على مختلف الأصعدة، وكانت العلاقات بين المعتقلات مختلطة وغير منظمة في المرحلة الأولى فلم تكن هناك تنظيمات أو فصائل تحكمها قوانين وضوابط. بل كان هناك تجمع عام لجميع المعتقلات اللواتي تغلب على علاقاتهن السمة الشخصية أكثر من العلاقة التنظيمية الواعية.

وحتى فترة متأخرة – أوائل الثمانينيات – لم تكن هناك لجان اعتقالية تمثل المعتقلات لدى إدارة المعتقل ولا حتى لجان تنظيمية تحكم العلاقات بصورة منظمة.

وعلى الرغم من ذلك فقد خاضت المعتقلات منذ أوائل السبعينيات وحتى عام ١٩٨٠ العديد من النضالات من أجل المحافظة على هويتهن السياسية كمناضلات يمثلن المرأة الثائرة ولانتزاع حقوقهن الإنسانية من إدارة السجن التي تحاول دائمًا وبشتى الطرق إذابة الهوية النضالية للأسيرات وقتل روح الثورة فيهن.

حيث عمدت إدارة المعتقل إلى إجبار المعتقلات على العمل في مرافق العمل الإنتاجية والمشاركة في طهي الطعام لجلاداهن، وهذا الأسلوب يدخل ضمن استراتيجية العدو الهادفة إلى تحويل اليد التي كانت تحمل السلاح

ضده إلى يد تشارك في بناء وتدعيم اقتصاده وإلى تفريغ المناضلات الفلسطينيات من محتواهن الوطني وتحويلهن إلى مجرد أدوات.

وقد أخذ هذا الوضع يتجه وجهة جديدة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات عندما دخلت إلى المعتقل مجموعات من المناضلات اللواتي قطعن شوطًا لا بأس به من الوعي السياسي والتنظيمي، فبدأت تظهر داخل المعتقل أطر تنظيمية واضحة تتعامل فيما بينها حسب ضوابط وقوانين محددة. حيث اتسم النضال في هذه المرحلة بسمة منظمة وعملية بعيدة عن الهوجائية والتخبط والتسرع. وأفرزت من قبل السجينات لجنة اعتقالية للحوار مع إدارة المعتقل ولتمثيل المعتقلات.

ومن ذلك الحين أصبح الوضع يسير بخطى حثيثة واعية نحو الأفضل إذ بدأت الأسيرات بتحديد أولويات الصراع وبناء أسس سليمة للوضع الاعتقالي، عن طريق خوض النضالات ضد القوانين المفروضة عليهن، والتي لا تتناسب مع مبادئهن كثائرات، فكان الإضراب الشهير الذي خضنه بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨ وتمثل شكل الإضراب بفصل طعامهن عن طعام السجانات تعبيرًا عن رفضهن المشاركة في صنع طعام سجاناتهن.

وقد امتد هذا الإضراب لمدة (تسعة) أشهر متواصلة مارست إدارة المعتقل خلال هذه الفترة أساليب الضغط والإرهاب حيث صودرت الكتب والمذياع ومنعت الأسيرات من الخروج إلى (ساحة النزهة) أو ما تسمى (الفورة) وتقلصت زيارات الأقارب إلى زيارة واحدة كل شهرين في محاولة

يائسة من إدارة السجون لشل الإضراب وكسره كما تخلل هذه الفترة رش الغاز السام والمسيل للدموع بكميات كثيفة جدًا مما سبب إصابة العديد من الأسيرات بإصابات بالغة وحروق وتشويهات، وبعد تسعة أشهر توج نضال الأسيرات بقبول الإدارة بمطلبهن، وتبع ذلك تثبيت (اللجنة الاعتقالية) كممثل شرعي للمعتقلات لدى الإدارة، وتحسينات أخرى في الأمور الحياتية للمعتقلات مثل نوع وكمية الطعام المقدم لهن. وقد تجلت صورة المرأة الفلسطينية القادرة على خوض الصراع بأصعب أشكاله والعيش ضمن أصعب الظروف الاعتقالية والمحافظة على هويتها النضالية.

ولم يكن هذا الصراع هو نهاية المطاف، فالمسيرة النضالية واصلت تفاعلها وارتقاءها، حيث كانت هناك إضرابات أخرى بهدف تحسين الأوضاع العامة، وتدرجت الأسيرات في خطواتهن النضالية لتغيير القوانين الجائرة والمفروضة عليهن، حتى كان إضراب ١٢/١١/١٩٨٤ المفتوح عن الطعام، حيث حدد مطلب رفض العمل في مرافق العمل الإنتاجية الإسرائيلية وحصر العمل في مواقع الخدمات التي تخص الأسيرات أنفسهن كالتنظيف والمطبخ والخياطة إضافة إلى فصلهن التام عن السجينات الجنائيات ووضعهن في قسم خاص بهن وتوفير ظروف إنسانية واعتقالية كتلك الموجودة في بقية السجون، وقد انتصرت إرادة الأسيرات في نهاية المطاف. وجدير بالذكر أن الصراع مع إدارة المعتقل لا يتوقف بمجرد استجابة الإدارة لمطالب جزئية ومحددة للأسيرات إذ سرعان ما تحاول

الإدارة الانقضاض على إنجازات الأسيرات.

وقد خاضت الأسيرات سلسلة من الخطوات النضالية مع سائر الحركة الأسيرة في السجون لأجل تحسين أوضاعهن ووضع حد للسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى قهر وإذلال الإنسان الأسير. فقد شاركن في الإضراب الشهير الذي استمر (١٧) يومًا بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٧، (ملحمة القيد) والذي شاركت به كل السجون من أجل إغلاق قسم العزل في نيتسان الرملة وتحسين شروط الحياة داخل السجون.

والذي ميز نضال الأسيرات، الملحمة المجيدة التي سطرنها في ١٩٩٥/٦/١٨ في الإضراب السياسي الذي خاضته الحركة الأسيرة تحت شعار "الحرية كل الحرية للأسرى دون شرط أو تمييز" على أثر عدم تطرق اتفاقيات إعلان المبادئ التي وقعت بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل في ١٩٩٣/٩/١٣ لموضوع الأسرى، وردًا على سياسة الابتزاز والمساومة الإسرائيلية وفرض الشروط المذلة على قضية المعتقلين.

ويبقى أن نذكر أنه لم يحدث في تاريخ الحركة الأسيرة ذلك الموقف الملحمي الأصيل الذي عبرت عنه الأسيرات في بداية عام ١٩٩٧ على إثر التوقيع على اتفاقية إعادة الانتشار في الخليل عندما رفضن الإفراج المجزوء عنهن، على إثر اعتراف حكومة إسرائيل ورفضها الإفراج عن (٥) أسيرات دون سائر الأسيرات الأخريات، فأعلن التضامن مع بعضهن البعض ورفعن شعار "إما الإفراج للجميع، وإلا فلا نريد الإفراج". مما اضطر السلطات

الإسرائيلية، وبعد مماطلة استمرت (١٤) شهرًا إلى الإفراج عن جميع الأسيرات.

➢ الخلاصة:

إن تجربة الأسيرات الفلسطينيات كانت تجربة قاسية مليئة بالمعاناة والآلام، خضن معارك كثيرة وفي ظروف معقدة وصعبة لأجل تحسين أوضاعهن الإنسانية والمعيشية. وكان التحدي الصريح هو الأسلوب الوحيد الذي استطعن من خلاله تحقيق مطالبهن في مواجهة قمع إدارة المعتقل. وما تحقق لم يكن بلا ثمن، ولم يكن سهلاً، بل دفعت الأسيرات ثمنًا باهظًا له من إهانات، وقمع بالغاز، واعتداء عليهن وعزلهن فترات طويلة بالزنازين، وحرماهن من الزيارة. إضافة إلى إصابة عدد كبير منهن بأمراض صعبة.

ولكن النتيجة كانت هي الانتصار، وإثبات جدارتهن كنساء فلسطينيات مناضلات على إسقاط الحسابات الإسرائيلية، وتحطيم قوانينها الأمنية والعسكرية. وقد حولن السجن إلى مدرسة ثورة، تعززت من خلاله شخصية الأسيرة، واكتسابها الثقافة والوعي والقدرة على المجابهة في أقصى الظروف.

➢ مطالب الأسيرات

نستطيع أن نلخص أهم مطالب الأسيرات في مسيرة معاركهن ضد السياسات الإسرائيلية:

١. وضع حد لممارسات السجينات اليهوديات وفصلهن في قسم خاص.

٢. إنهاء العمل في مرافق الإنتاج الإسرائيلية.

٣. تحسين الطعام والغذاء كمًا ونوعًا والإشراف على طهيه بدل الأسيرات الجنائيات.

٤. تحسين التهوية والإضاءة داخل الغرف وتخفيف الازدحام.

٥. إدخال الكتب الثقافية والمجلات والصحف.

٦. زيارة الأهل بدون فاصل في غرف الزيارات.

٧. السماح بإدخال الأدوات الرياضية وأدوات التسلية.

٨. تثبيت اللجان الاعتقالية كلجان رسمية ممثلة للأسرى لدى إدارة السجن.

لقد أكدت تجربة الأسيرات المناضلات عمق وكثافة هذه التجربة التي خاضتها المرأة الفلسطينية بكل مكوناتها النفسية لتحافظ على كرامتها ومبادئها ووجودها من الانسحاق والتحطيم أمام قسوة الأوضاع ووحشيتها. لقد حولت الأسيرة الفلسطينية السجن إلى مدرسة ووقفت بإرادة صلبة أمام كل أساليب التفريغ والتطويع والاضطهاد، لتبني داخل السجن مؤسسة ثقافية وتنظيمية وفكرية، وتخلق حالة إنسانية عالية من التحدي رغم الحصار والقيود.

وتبقى هذه التجربة المستمرة جزءًا من الصراع الدائم والمرير مع الاحتلال، لعبت المرأة الفلسطينية فيه دور القائد والمقاتل وحملت الهم الوطني مثلها مثل الرجل، لم تردعها التقاليد الاجتماعية، ولم تثنها أساليب الجلادين اللا إنسانية والقمعية، بل انطلقت بكرامتها وشرفها وصلابة

عزيمتها تشق دورها الريادي لأجل مستقبل أجمل وخال من الظلم والاستعباد. فسجون النساء أعطت المجتمع الفلسطيني المبدعات فنيًا وثقافيًا والقائدات في مجالات العمل المختلفة. وظلت المرأة الفلسطينية الأسيرة شوكة في حلق العدو.

• تجربة الأسيرات بعد انتفاضة الأقصى •

خلال انتفاضة الأقصى ازدادت عمليات الاعتقال لدى النساء وطالت حوالي (١٥٠) فتاة، ما زال منهن (٧٣) أسيرة في السجون الصهيونية. وقد جاءت حملة الاعتقالات على خلفيّة مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الباسلة مثلها مثل الرجل.

وقد شملت الاعتقالات الفتيات القاصرات، حيث بقي محتجزًا منهن (ستّ) قاصرات وهن: رابعة حمايل (١٤ عامًا)، ورهام أسعد عوفة (١٤عامًا) من طولكرم وتعاني من إصابة برصاص الاحتلال، وزينب محمود الشولي (١٥عامًا) من بيت لحم، وسناء عيسى عمرو (١٥عامًا) من الخليل، وعائشة محمد عبيات (١٦عامًا) من بيت لحم، وفداء إسحق غنّام (١٦عامًا) من الخليل. كما قامت سلطات الاحتلال بإبعاد الأسيرة انتصار العجوري إلى قطاع غزّة وهي من مخيّم عسكر للاجئين، بعد أن صدر الحكم ضدّها بالسجن (ستّة) أشهر في شهر تموز/يوليو عام ٢٠٠٢.

وتعرّضت المرأة الفلسطينية للاعتقال الإداري كما حصل مع الأسيرة هّاني أحمد عيسى الطيطي (٢٤ عامًا) من مخيّم العروب، والتي حكم عليها

لمدّة (٨) أشهر، وسهى لحلوح (٢٢عامًا) من جنين وحكم عليها بالسجن لمدّة (ستّة) أشهر، وعبلة أحمد سعدات (٤١ عامًا) والتي حكم عليها لمــدّة (ستّة) أشهر، وكذلك الحال مع الأسيرة إيمان إبراهيم أبو فرج من رام الله.

وتعرّضت المرأة الفلسطينية الأسيرة إلى العزل الانفرادي كما حصل مــع الأسيرة عبلة سعدات وسعاد غزال المحكوم عليهما بالســجن لمــدّة ســتّ سنوات ونصف وفاطمة زيد.

وكانت سلطات الاحتلال قد قامت بحملة اعتقال وتنكيل ضدّ زوجات المطاردين والمطلــوبين، كمــا كان الحال مع المواطنــة آمال أبو مفــرح (٢١ عامًا) زوجة الشهيد علي علاّن التي اعتُقلت في تــاريخ ٢٠٠٢/٨/٨، وهي أمّ لطفل يبلغ من العمر (ثمانية) أشهر، وأسمــاء عبد الــرزّاق حامــد (٢٤ عامًا) من سلوان، وتعاني من التهابات صدرية حادّة وهي أمّ لطفلــين هما علي وسلمى.

• قائمة بأسماء الأسيرات الفلسطينيات •

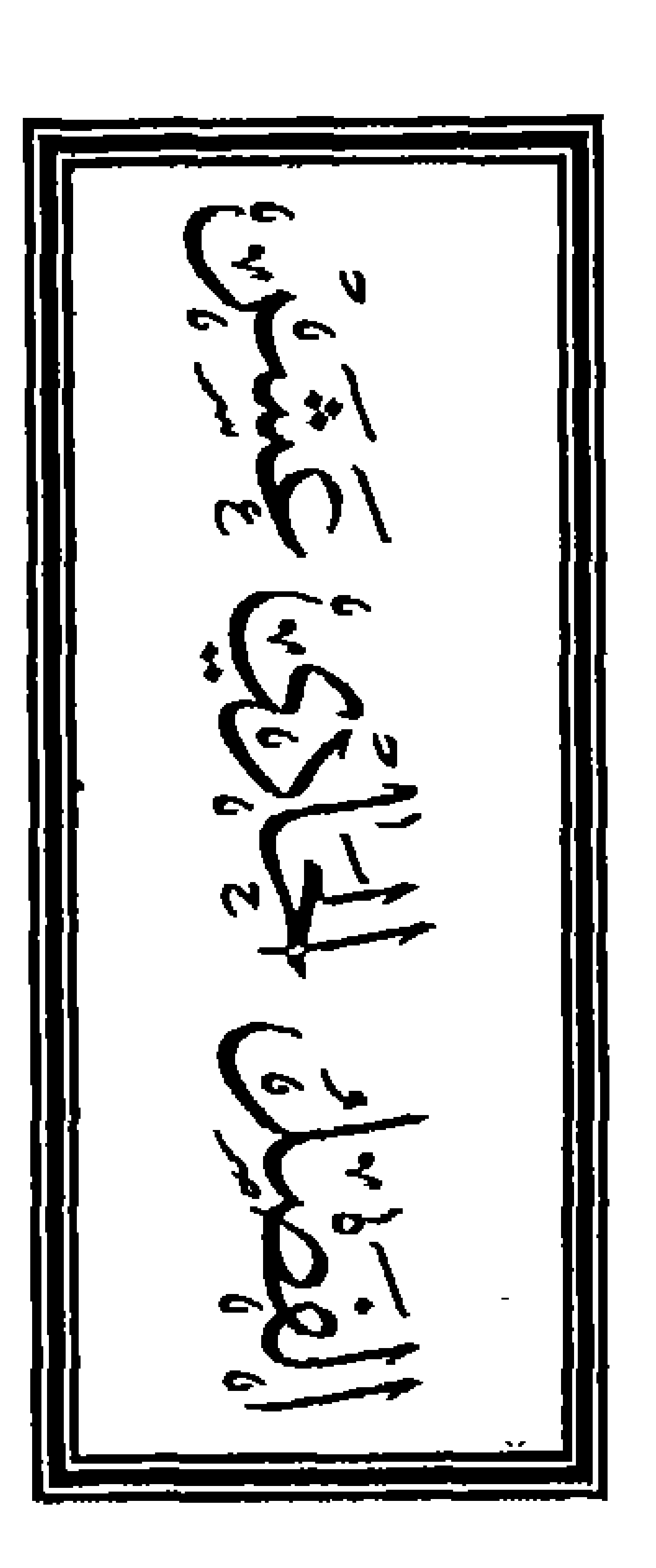
تشير المعطيات الحقوقية المتعلقة بالأسيرات الفلســطينيات إلى وجــود (٦٠) أسيرة فلسطينية في سجون الاحتلال الصهيوني، وتحديدًا في ســجن الرملة للنساء "نفيه تريسة" حتى شباط الماضي.

ويتبين من تقرير نشره نادي الأسير الفلسطيني في الأراضي الفلســطينية المحتلة أن من بين الأسيرات الستين (٨) معتقلات قاصرات و (٥) من داخل الخط الأخضر المحتل عام ١٩٤٨ إضافة لمعتقلة من الجولان السوري المحتــل

من قرية "مجدل شمس". وفيما يلي قائمة بأسماء الأسيرات الفلسطينيات في سجن الرملة للنساء "نفيه ترتسا":

الاسم	ملاحظات	الاسم	ملاحظات
١. آمنة جواد منى	القدس	٢. أحلام التميمي	رام الله
٣. ميرفت طه	القدس	٤. أريج شحابري	الناصرة
٥. إبتسام العيساوي	القدس	٦. سعاد أبوحمد	الناصرة
٧. أميرة إبراهيم	القدس	٨. عديلة مليطات	بيت فوريك
٩. بهية السعدي	سخنين	١٠. ديما الكلباني	أريحا
١١. لطيفة السعدي	سخنين	١٢. نسرين أبو وزينة	طولكرم
١٣. قاهرة السعدي	مخيم جنين	١٤. دعاء الجيوسي	طولكرم
١٥. هالة جبر	مخيم جنين	١٦. شفاء القدسي	طولكرم
١٧. أمية الدمج	مخيم جنين	١٨. إيمان محمد غزاوي	طولكرم
١٩. وجدان بوجة	الخليل	٢٠. لينا جربوني	عرابة
٢١. غادة الطيطي	مخيم العروب قضاء الخليل	٢٢. مها العك	مخيم عايدة قضاء بيت لحم
٢٣. سميرة الجنازرة	مخيم العروب قضاء الخليل	٢٤. أمل علان	مخيم عايدة قضاء بيت لحم
٢٥. عبير عمرو	دورا قضاء الخليل	٢٦. إيرينا سراحنة	مخيم الدهيشة قضاء بيت لحم
٢٧. حسناء عمران	دورا قضاء الخليل	٢٨. نور أبوحجلة	دير استيا قضاء نابلس
٢٩. منى عمايرة	دورا قضاء الخليل	٣٠. عبيدة أبو عيشة	بيت وزن قضاء نابلس
٣١. كفاح كعابنة	أبوديس قضاء القدس	٣٢. سعاد غزال	سبسطية قضاء نابلس

الاسم	ملاحظات	الاسم	ملاحظات
٣٣. ليلى بخاري النجار	نابلس	٣٤. منى الغاي	قلقيلية
٣٥. عرين شعيبات	بيت ساحور قضاء بيت لحم	٣٦. افتهاد يوسف ديب باتيلي	قضاء بيت لحم
٣٧. سناء شحادة	مخيم قلنديا قضاء القدس	٣٨. ثريا الحمور	جبع قضاء جنين
٣٩. إيمان أبو حوسة	مخيم جباليا قضاء غزة	٤٠. هيم معاري	عزون قضاء جنين
٤١. عائشة عبيات	بيت لحم (قاصر)	٤٢. رابعة حمايل	نابلس (قاصر)
٤٣. زينب الشولي	بيت لحم (قاصر)	٤٤. فداء إسحاق غنام	الخليل (قاصر)
٤٥. وصفية محمود المصري	مخيم الدهيشة قضاء بيت لحم (قاصر)	٤٦. سناء عمرو	دورا قضاء الخليل (قاصر)
٤٧. أسماء دخل الله	بيرنبالا قضاء القدس (قاصر)	٤٨. أسماء محمود حسين	باقة الشرقية قضاء طولكرم (قاصر)
٤٩. عبلة سعادات	رام الله (إداري)	٥٠. سهير الهشلمون	الخليل (إداري)
٥١. إيمان إبراهيم أبو فرح	رام الله (إداري)	٥٢. تماني الطيطي	مخيم العروب (إداري)
٥٣. عطاف عليان	الدوحة قضاء بيت لحم (إداري)	٥٤. آمال محمودة	مجدل شمس درزية (الجولان المحتل)



المعتقلون
صورة رقمية



- توزيع المعتقلين حسب العمر
- توزيع المعتقلين حسب الجغرافيا
- الأسرى الأطفال
- الأسيرات
- المعتقلون حسب الحالة الاجتماعية
- المعتقلون حسب السجون
- المعتقلون حسب المدة المقضية
- المعتقلون حسب سنوات الحكم
- المعتقلون المرضى
- معتقلون وشهداء
- أسرى ٤٨
- أسرى أكثر من سبع سنوات
- الأسرى العرب

سيمر على القارئ عندما يتصفح أي مقالة أو دراسة حول المعتقلين الفلسطينيين، العديد من الإحصائيات المأخوذة من مصادر متعددة، نظرًا لحجم التناقض في الأعداد من جهة، وتبدلات وجود المعتقلين من جهة ثانية، والإفراج عن جدد واعتقال جدد وهكذا، مما يجعل الأرقام مربكة ومرتبكة، ولكن الفروق تبقى هامشية ومحتملة، وفي هذه الصفحات صورة رقمية تقريبية لهؤلاء المعتقلين.

يبلغ عدد الأسرى داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية ما يقارب من (٧٢٥٤) أسيرًا

• توزيع المعتقلين حسب العمر •

الجدول التالي يوضح النسب المئوية لأعمار الأسرى داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية في كافة محافظات الوطن حتى نهاية فبراير ٢٠٠٣:

الفئة العمرية	النسبة المئوية
■ الأطفال	٤,٢
■ من ١٨ إلى الثلاثين	٤٧,٨٩
■ من الثلاثين إلى الأربعين	٢٧,١
■ من الأربعين إلى الخمسين	١٧,٦
■ من الخمسين إلى الستين	٣,٢
■ أكثر من ستين	٠,٠١

• توزيع المعتقلين حسب الجغرافيا والمحافظات •

المحافظات الشمالية	النسبة
▪ القدس	٩
▪ رام الله	١٦
▪ الخليل	١٤
▪ بيت لحم	١٠
▪ جنين	١٣
▪ طولكرم	٨
▪ قلقيلية	٣
▪ نابلس	١٤
[مجموع المحافظات الشمالية]	[٨٦]
المحافظات الجنوبية	**النسبة**
▪ غزة	٤
▪ شمال غزة	٢
▪ وسط غزة	٢
▪ خان يونس	٣
▪ رفح	٢
▪ عرب وفلسطينيون من الـ ٤٨	١
[مجموع المحافظات الجنوبية والمتبقية]	[١٤]
المجموع الكلي = [١٠٠]	

• تعداد الأسرى الأطفال •

يبلغ عدد الأطفال الآن داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية (١٧٢) طفلاً موزعين حسب سنة ميلادهم كالتالى:

عدد الأسرى الأطفال داخل السجون الإسرائيلية

سنة الميلاد	٨٥م	٨٦م	٨٧م	٨٨م	٨٩م	٩٠م	المجموع
العدد	٧٧	٦١	٢٥	٤	٢	٣	١٧٢

• تعداد الأسيرات •

يبلغ عدد الأسيرات الآن داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية (٦٣) أسيرة. وقد بلغ عدد الأسيرات قبل اندلاع انتفاضة الأقصى (٤) أسيرات. وأعتقل خلال الانتفاضة الحالية (٥٩) أسيرة تمكث غالبيتهن في معتقل (نفي تريستا) مع الجنائيات الإسرائيليات.

- عدد الأسيرات المحكومات (٩) أسيرات.
- عدد الأسيرات الموقوفات (٥٤) أسيرة.

الجدول التالي يوضح مقارنة بين أعداد الأسيرات داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية قبل وبعد انتفاضة الأقصى:

الأسيرات	قبل الانتفاضة	خلال الانتفاضة	المجموع
العدد	٤	٥٩	٦٣

• المعتقلون حسب الحالة الاجتماعية •

الجدول التالي يوضح نسبة الأسرى داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية حسب الحالة الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية	المتزوجون	غير المتزوجين
النسبة المئوية	٣١,٣%	٦٨,٧%

• توزيع المعتقلين حسب السجون •

اسم المعتقل	العدد	اسم المعتقل	العدد	اسم المعتقل	العدد	اسم المعتقل	العدد
نفحة	١٤٠	الرملة	١١٥	عوفر	١١١٥	تلموند	٢٥٠
عسقلان	٧٥٠	كفار يونا	٣٥	المسكوبية	١٠٠	بيتح تكفا	٤٤
مجدّو	١١٢٠	هشارون	١٧٠	الجلمة	٥٠	بيت إيل	٤٠
شطة	١٤٠	حوارة	٨٥٠	الدامون	١١٠	قدوميم	٦٠
السبع	١١٥	الظاهرية	٨٥٠	النقب	١٣٠٠	كفار عتصيون	١٠٠
المجموع: [٧٢٥٤]							

• توزيع المعتقلين حسب المدة التي قضوها •

- عدد الأسرى الذين أمضوا أكثر من (٢٥) عامًا يبلغ (٣) أسرى، وأقدمهم الأسير أبو السكر الذي يبلغ عمره الآن (٦٧) عامًا، وقد أفرج عنه مؤخرا.
- عدد الأسرى الذين أمضوا أكثر من (٢٠) عاما يبلغ (١٢) أسيرًا.
- عدد الأسرى الذين أمضوا أكثر من (١٥) عاما يبلغ (٨٠) أسيرًا.
- عدد الأسرى الذين أمضوا أكثر من (١٠) أعوام يبلغ (٢٩٧) أسيرًا.
- عدد الأسرى الذين أمضوا أكثر من (٥) أعوام يبلغ (٦٤٣) أسيرًا.

• توزيع المعتقلين حسب سنوات الحكم •

- هناك (٢٨٦) أسيرًا محكومًا عليهم مدى الحياة.
- هناك (٣٦٦) أسيرًا محكومًا عليهم بالسجن ١٥ عامًا وأكثر.

- هناك (٦٦٧) أسيرًا محكوم عليهم بالسجن من ١٠ إلي أقل من ١٥ عامًا.
- هناك (١٢٣) أسيرًا محكوم عليهم بالسجن من ٥ إلي أقل من ١٠ أعوام.
- هناك (١٢٩) أسيرًا محكوم عليهم بالسجن من عام إلي أقل من ٥ أعوام.
- عدد الأسرى المحكوم عليهم بالسجن الإداري يبلغ (١٨٠٠) أسير أي ما نسبته ٢٤,٨% من مجموعة الأسرى.
- عدد الأسرى الموقوفين يبلغ (٣٨٠٠) أسيرًا أي ما نسبته ٥٢,٣% من مجموع الأسرى.

الجدول التالي يوضح أعداد الأسرى داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية حسب سنوات الحكم:

سنوات الحكم	مدى الحياة	أكثر من ١٥ عامًا	(١٠-١٥) عامًا	(٥-١٠) أعوام	(١-٥) أعوام	إداري	موقوف
العدد	٢٨٦	٣٦٦	٦٦٧	١٢٣	١٢٩	١٨٠٠	٣٨٠٠

• تعداد المعتقلين المرضى •

بلغ عدد الأسرى المرضى المصابون بأمراض مزمنة والمتواجدون في السجون والمعتقلات الصهيونية ١٠٤٦ أسيرًا موزعين كالتالي:

الزمن	العدد	النسبة
▪ ما قبل انتفاضة الأقصى	١٢٣	١١,٨
▪ ما بعد انتفاضة الأقصى	,٩٢٣	٨٨,٢
المجموع	١٠٤٦	١٠٠

• معتقلون وشهداء •

جدول يوضح أعداد الأسرى الـــذين استشـــهدوا داخـــل الســـجون والمعتقلات الإسرائيلية:

المنطقة	العدد	تاريخ الاستشهاد					سبب الاستشهاد		
		من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٠	من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨٠	من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٠	من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠	من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢	إهمال طبي	نتيجة التعذيب	إعدام – قتل
▪ نابلس	٢١	٣	٥	٢	٣	٨	٢	١٠	٩
▪ جنين	٧	--	--	١	--	٦	--	١	٦
▪ طولكرم	١٢	--	١	٣	٥	٣	٣	٥	٤
▪ أريحا	٣	--	--	--	--	٣	--	--	٣
▪ الخليل	٢٢	٣	٦	٦	٣	٤	٦	١٢	٤
▪ بيت لحم	٧	١	--	٢	٣	١	١	٣	٣
▪ القدس	١٣	١	٢	٥	٢	٣	٢	١٠	٨
▪ قلقيلية	٣	--	١	٢	--	--	٤	٢	٥
▪ رام الله	٩	--	٣	٣	١	٢	١	٢	٦
▪ غزة	٢٠	٤	١	١٠	٢	٣	٢	١٠	٨
▪ شمال غزة	١١	٤	٤	٣	--	--	٤	٢	٥
▪ الوسطي	١٣	٦	٢	٢	١	٢	--	٥	٨
▪ خان يونس	١٠	--	٣	٣	٣	١	٢	٤	٤
▪ رفح	٧	--	١	٢	٣	١	٢	٣	٢
▪ مناطق أخري	٧	--	٤	٢	١	--	٤	٣	--
الإجمالي	١٦٥	٢٢	٣٣	٤٦	٢٧	٣٧	٣٠	٦٨	٦٧

ملاحظة: هناك مئات الأسرى المحررين الذين استشهدوا بعد تحررهم ويرجع سبب الاستشهاد إلى الأسر أو أسباب يجهل ضبطها وهذه لوحدها تتطلب إفراد بحث منفصل.

• الأسرى السياسيين من مواطني ٤٨ •

أسماء الأسرى السياسيين من مواطني ٤٨ (لم يطلق سراح أي واحد منهم من بداية أوسلو حتى اليوم ولم يذكروا حتى في المفاوضات) ... هم ببساطة «منسيون» وقضيتهم مغيبة تمامًا.

الاسم	الحكم	الاسم	الحكم
١. سامي يونس	مؤبد	٢. محمد توفيق جبارين	٣ مؤبدات+١٥سنة
٣. كريم يونس	مؤبد	٤. يحيى اغبارية	٣ مؤبدات
٥. ماهر يونس	مؤبد	٦. إبراهيم اغبارية	٣ مؤبدات
٧. وليد نمر دقه	مؤبد	٨. محمد اغبارية	٣ مؤبدات
٩. صالح أبو مخ	مؤبد	١٠.أحمد أبو جابر	مؤبد + ١٠سنوات
١١.إبراهيم أبو مخ	مؤبد	١٢.بشير الخطيب	مؤبد + ١٠سنوات
١٣.إبراهيم بيادسه	مؤبد	١٤.بكر أبو ربيع	٢٠ سنة
١٥.وصفي منصور	٣٠ سنة	١٦.علي مصاروة	١٨ سنة
١٧.مخلص برغال	مؤبد	١٨.محمد أبو لبده	١٤ سنة
١٩.محمد زايد	مؤبد	٢٠.إبراهيم العبيدي	١٢ سنة
٢١.سمير سرساوي	مؤبد	٢٢.عماد رقيق	٧ سنوات
٢٣.علي عمريه	مؤبد	٢٤.إبراهيم العقبي	٧ سنوات
٢٥.حافظ قندوس	٢٩ سنة	٢٦.مهند خطيب	١٠ سنوات
٢٧.محمود جبارين	٣٠ سنة	**المجموع: [٢٧] أسير**	

• أسماء المعتقلين منذ أكثر من سبع سنوات •

م	الاسم	تاريخ الاعتقال	الحكم	السن	الحالة الاجتماعية	الحالة الصحية
١	إبراهيم حسين حسن عليان	٨٦/١٠/١٩	مؤبد	٣٩	أعزب	مريض بالقلب
٢	إبراهيم سالم شاور	٩٨/٠٨/١٩	إداري	٣١	---	جيدة
٣	إبراهيم أحمد مشعل	٨٩/٣/٢٨	مؤبد	٣٩	متزوج	جيدة
٤	إبراهيم فهيم طه	٩٨/٨/١٩	١٠ شهور	٢٠	أعزب	جيدة
٥	إبراهيم محمد أحمد الحلبي	٨٩/٤/١٨	٦ أعوام و٨ شهور	٢٤	---	---
٦	إبراهيم محمد العباسي	٨٩/٩/٢٦	١٨ عامًا	٤٢	متزوج	---
٧	أحمد جمعة مصطفى خلف	٩٢/١١/٢٣	٢١ عامًا	٢٨	أعزب	جيدة
٨	أحمد رباح أحمد عميرة	٨٨/١٠/٢٤	مؤبد	٣٥	أعزب	جيدة
٩	أحمد فارس لطفي الشكويكي	٩٢/٤/١٧	٧ أعوام	٢٦	---	---
١٠	أحمد فريد محمد شحادة	٨٥/٢/١٦	مؤبد	٣٨	أعزب	مريض
١١	أحمد هاشم أحمد عميرة	٩٣/١١/٢٧	٧ أعوام و٣ شهور	٢٧	---	---
١٢	أشرف سلامة الزعل	٩٨/١٠/١٠	١٦,٥ عامًا	٢٦	أعزب	---
١٣	أكرم إبراهيم القواسمة	١٩٩٥	مؤبدين	٢٣	أعزب	جيدة
١٤	أمجد عبد الجليل مجاهد	٩٤/٦/٣١	١١ عامًا	٢٨	أعزب	متوسطة
١٥	أمجد نوح الزغير	٩٦/٥/٢٢	٧ أعوام	٢٩	أعزب	---
١٦	أيمن ربحي الشرباتي	٩٨/٣/١٦	موقوف	٣٦	متزوج	جيدة
١٧	أيمن عبد المجيد سدر	٩٥/٥/١٨	مؤبد	٣٤	---	---
١٨	أيمن عبد المجيد عاشور بدر	٩٥/٥/١٣	مؤبد	٣٧	متزوج	---
١٩	أيمن محمد أبو خليل	٩٤/٨/١٤	٣ مؤبدات	٣١	أعزب	جيدة
٢٠	إيهاب عزت محمد الكردي	٨٥/٤/١٩	مؤبد	٣٦	أعزب	مريض
٢١	بدر حسن عبد القادر الحرباوي	٩٣/١٠/٣١	١٥ عامًا	٣٣	أعزب	---
٢٢	بسام محمد خلف إدريس	٩٣/١٠/٣١	١٦ عامًا	٣١	متزوج	مريض بالقلب
٢٣	بلال خالد عبد ربه	٩٧/١٢/١٧	١٠ شهور	٢٥	أعزب	---
٢٤	بلال يوسف أحمد أبو حسين	٨٨/١٢/٢٧	مؤبد	٣٤	---	---
٢٥	توفيق علي محمد عويسات	٩٤/٤/٢٧	١٨ عامًا	٢٩	أعزب	جيدة
٢٦	تيسير حمدان سليمان	٩٣/٩/٢٨	مؤبد	٤١	أعزب	متوسطة

م	الاسم	تاريخ الاعتقال	الحكم	السن	الحالة الاجتماعية	الحالة الصحية
٢٧	جمال أحمد إبراهيم أبو جمل	٩٤/٥/٢٤	٢٢ عامًا	٢٨	أعزب	جيدة
٢٨	جمال حماد أبو صالح	٨٨/٢/٢١	مؤبد	٣٩	متزوج	مريض
٢٩	جمال داود عويسات	٩٣/١٢/١٢	٨,٥ أعوام	٤١	متزوج	مريض بالمعدة
٣٠	جمال علي عطية عويسات	٨٥/٥/٢٣	١٥ عامًا	٣٤	---	---
٣١	جمعة إسماعيل محمد موسى	٩٣/٣/٢٦	مؤبد	٥٩	---	---
٣٢	جمعة موسى الكيالي	٩٣/٤/٢	مؤبد	٥٨	متزوج	مريض بالسكري
٣٣	جهاد أحمد مصطفى العبيدي	٨٨/١/٢١	٢٥ عامًا	٣٦	متزوج	جيدة
٣٤	جهاد محمد شاكر يغمور	٩٤/١٠/٤	مؤبد	٣٣	أعزب	جيدة
٣٥	حازم محمد صبري عسلية	٨٦/١٠/٢١	مؤبد	٤٢	متزوج	جيدة
٣٦	خالد أحمد داود محيسن	٨٨/٤/٣٠	مؤبد	٣٨	متزوج	جيدة
٣٧	خالد داود أحمد عويسات	٩٤/٦/٩	١٤ عامًا	٢٣	أعزب	جيدة
٣٨	خالد ربحي حسن العموري	٨٨/٤/٢٣	مؤبد و٢٥ عامًا	٣٥	أعزب	مريض
٣٩	خالد علي خليل عفانة	٩٥/٤/١٧	٦ أعوام و٣ شهور	---	---	---
٤٠	خالد محمد شفيق طه	٨٨/١/١٨	مؤبد	٣٨	متزوج	مريض
٤١	خالد محمد عبد عويسات	٩٣/١٢/٢٠	١٠ أعوام	٣٤	أعزب	قرحة
٤٢	رائد صالح دعنا	٩٥/٥/١٠	٢٥ عامًا	---	---	---
٤٣	رامي محمد يونس بسيط	٩٥/٤/٢٦	٥,٥ أعوام	٢٥	---	---
٤٤	رجائي عبد الكريم حداد	٩٨/٣/٩	موقوف	٢٥	أعزب	جيدة
٤٥	رجب محمد الطحان	٩٨/١٠/٢٩	مؤبد	٣٥	متزوج	---
٤٦	رشيد طلال رشيد زواهرة	٩٢/٨/٢٨	١١ عامًا	٣٢	متزوج	ألم في العمود الفقري
٤٧	زكريا لطفي عبد لجيب	٩٤/١٠/١٤	٢٢ عامًا و٩ شهور	٣١	---	---
٤٨	زياد زهدي صبحي نجيب	٩٧/١/١٧	١٣ عامًا	٣٩	متزوج	---
٤٩	سامر إبراهيم داود أبو سير	٨٨/١/٢١	مؤبد	٣٨	أعزب	جيدة
٥٠	سفيان عيسى المغربي	٨٦/٨/٢	١٥ عامًا	٣٥	أعزب	جيدة
٥١	سليم إسحاق عبد السلام الجعبة	٩٣/١٠/٦	١٧ عامًا	٣٠	أعزب	آلام في الركبة
٥٢	سمير إبراهيم محمود أبو نعمة	٨٦/١٠/٢٠	مؤبد	٤٣	أعزب	مريض

م	الاسم	تاريخ الاعتقال	الحكم	السن	الحالة الاجتماعية	الحالة الصحية
٥٣	سمير طه أحمد عبد ربه	١٩٩٥	١٢ عامًا	٣١	أعزب	جيدة
٥٤	شاكر صالح أبو حمدية	٩٨/٣/٢٦	مؤبد	٢٦	أعزب	---
٥٥	طارق داود الحليسي	٨٦/١٠/١٦	مؤبد	٣٨	أعزب	مريض
٥٦	عبد الناصر داود الحليسي	٨٦/١٠/١١	مؤبد	٤٤	أعزب	مريض
٥٧	عثمان كمال موسى الجولاني	٩٣/٩/٢٧	١٥ عامًا	٣٢	أعزب	جيدة
٥٨	عثمان محمد عطا مراغة	٨٩/٢/١٥	٢٧ عامًا	٣٧	متزوج	جيدة
٥٩	عدنان محمد عطا مراغة	٩٠/٥/٢٢	١٢ عامًا	٣٤	متزوج	جيدة
٦٠	عزام يوسف موسى الفول	٩٠/١/٢٤	١٤ عامًا	٣٨	أعزب	متوسطة
٦١	عصام داود جندل	٨٦/٤/٣٠	مؤبد	٤٩	---	---
٦٢	عصام طلعت أحمد القضماني	٩٤/٨/١٢	مؤبد	٢٥	---	---
٦٣	علاء الدين أحمد البازيان	٨٦/٤/٢٠	مؤبد	٤٥	أعزب	التهابات بالأعصاب
٦٤	علي بدر راعب المسلماني	٨٦/٤/٢٧	مؤبد	٤٦	متزوج	جيدة
٦٥	علي حسن عبد ربه شلالدة	٩٠/٨/٧	٢٥ عامًا	٥٥	متزوج	مريض
٦٦	عماد عماد أبو رفيق	٩٥/٥/١٦	١١ عامًا	٣١	متزوج	---
٦٧	عمر كامل سعيد الخطيب	٨٦/٤/٢٨	٢٥ عامًا	٤٠	متزوج	أزمة صدرية
٦٨	فؤاد رمضان بختان	٨٦/٤/٢٨	٢٥ عامًا	٣٩	---	---
٦٩	فؤاد قاسم الرازم	٨١/١/٣	مؤبد	٤٢	---	---
٧٠	فؤاد يوسف النتشة	٩٧/١٠/١١	٥ أعوام	٣٥	متزوج	---
٧١	فواز كاظم بختان	٨٦/٤/٢٩	١٢ عامًا	٤٢	أعزب	جيدة
٧٢	ماجد حسن أبو قطيش	٩٣/٦/٥	مؤبد	٣٤	أعزب	جيدة
٧٣	مازن مصطفى العلوي	٩١/٨/١٨	مؤبد	٣٢	أعزب	جيدة
٧٤	مأمون حليل داود أبو سبيتان	٩٧/١٢/٣	٥ أعوام	---	أعزب	---
٧٥	محمد إبراهيم سعيد عوض	٩١/٢/٨	١٢ عامًا	٤٩	---	---
٧٦	محمد إبراهيم مجاهد	٩٤/٤/١٢	١٨ عامًا	٢٥	---	---
٧٧	محمد أحمد عمر أبو غنام	٩٩/٦/١٣	٥ أعوام	٣٨	أعزب	---
٧٨	محمد أيمن نظمي الرازم	١٩٩٧	مؤبد	٢٦	متزوج	جيدة
٧٩	محمد جميل سليمان عنيزان	٩٠/١/٢٩	١٤ عامًا	٣٤	أعزب	---
٨٠	محمد حسن أبو هدوان	٨٥/١٠/٣	مؤبد	٥٣	أعزب	سكري وغضروف

م	الاسم	تاريخ الاعتقال	الحكم	السن	الحالة الاجتماعية	الحالة الصحية
٨١	محمد حسين جمعة المصري	٩٣/١٠/١٤	٨٠٥ أعوام	٢٣	---	---
٨٢	محمد صباح خليل أبو عاشور	٨٥/٤/١٩	مؤبد	٤٠	أعزب	جيدة
٨٣	محمود أحمد حسين زهرة (الصفدي)	٨٩/٢/١٧	٢٧ عامًا	٣٨	أعزب	متوسط
٨٤	محمود عيسى عيسى	٩٣/٦/٣	٣ مؤبدات و٤٠ عامًا	٣٥	أعزب	جيدة
٨٥	محمود محمد عطون	٩٣/٦/٣	مؤبد	٣٣	متزوج	جيدة
٨٦	محمود نوفل محمد دعاجنة	٩٣/٣/١٦	مؤبد	٥٧	أعزب	مريض
٨٧	مروان محمد أبو رميلة	٩٣/٩/٣٠	مؤبد	٢٩	متزوج	جيدة
٨٨	مهند صبري الشلودي	٩٢/٩/٢٩	مؤبد	٣٠	---	---
٨٩	موسى داود أمد سلامة	٩٥/٥/١٣	١٥ عامًا	٢٨	---	---
٩٠	موسى محمد عكاري	٩٣/٦/٥	مؤبد	٣٢	أعزب	جيدة
٩١	نائل رفيق سلهب	٩٣/٩/٢٧	٣٠ عامًا	٢٩	أعزب	جيدة
٩٢	نادر محمد عاشور الجعبة	٨٨/٢/٣	٢١ عامًا	٤٣	أعزب	جيدة
٩٣	ناصر إبراهيم عباس عيسى	٩٠/٧/٩	٢٠ عامًا	٣٠	أعزب	جيدة
٩٤	ناصر موسى عبد ربه	٨٨/٢/١٩	مؤبد	٣٣	أعزب	متوسطة
٩٥	نبيل خضر علي الزياد	٩٠/٧/٩	٢٠ عامًا	٣١	أعزب	---
٩٦	نصر حميدان علي شقيرات	٩٣/٣/٢٢	٨٢ عامًا	٢٩	---	---
٩٧	نمر نعيم إبراهيم شعبان	٨٩/١/٢٦	٢١ عامًا	٣٥	متزوج	متوسطة
٩٨	نماد طاهر أحمد صندوقة	٨٦/٤/٣٠	١٥ عامًا	٤٢	أعزب	جيدة
٩٩	هاني بدوي سعيد جابر	٨٥/٩/٢	مؤبدان	٣٩	متزوج	جيدة
١٠٠	هاني محمد عوني جابر	٨٦/٢/١٧	١٧ عامًا	٣٤	متزوج	جيدة
١٠١	هشام حسين	٨٩/٥/٢٠	١٣ عامًا	٤٥	أعزب	---
١٠٢	وجدي حسين العلمي	٩٦/٥/٢٢	مؤبد	٣٣	أعزب	جيدة
١٠٣	وليد كامل شحادة قراعين	٩١/٨/٢	١٤ عامًا	٣٣	أعزب	جيدة
١٠٤	ياسر تيسير محمد داود	٩١/٥/١٨	٦٥ عامًا	٣٠	أعزب	جيدة
١٠٥	ياسين أحمد ياسين أبو خضير	٨٧/١٠/٢٧	٢٨ عامًا	٣٨	أعزب	أجرى عملية في المعدة
١٠٦	يوسف إبراهيم عليان	٩٧/١٢/١	٣ أعوام	٢٥	أعزب	---
١٠٧	يوسف رشيد يوسف غنيم	٨٩/٢/١٧	١٦ عامًا	٣٤	أعزب	جيدة
١٠٨	يوسف موسى الخالص	٩١/٨/١٢	مؤبد	٣٠	أعزب	جيدة

• الأسرى العرب في السجون الإسرائيلية •

➢ أسرى لبنان في السجون الإسرائيلية

م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الأسر	الحكم	الفصيل	ملاحظات
١	أحمد بهيج حلول (*)	١٩٦٥	٨٧/١٢/١٨	---	حزب الله	لبنان أيلون / أعزب
٢	أحمد حسن عبد الحسين سرور (*)	١٩٦٧	٨٧/٤/١٥	٣ أعوام	حزب الله	عيتا الشعب – لبنان الرملة
٣	أحمد حكمت عبيد (*)	١٩٦٧	٨٩/٧/٢٨	---	حزب الله	لبنان أيلون / أعزب
٤	أحمد سامي علي إسماعيل	٦٩/٥/١٦	٨٨/٩/١٠	١٥ عامًا	حشد	زوط - لبنان
٥	أحمد محسن محمد عمار (*)	١٩٦٦	٨٦/٩/١	٣ أعوام	حزب الله	ميس الجبل – لبنان الرملة / أعزب
٦	أحمد محمد طالب (*)	١٩٦٥	٨٧/١٢/١٨	---	حزب الله	بيروت – لبنان أيلون / أعزب
٧	إسماعيل محمود نجيب الدين	٦٩/٣/١٠	٨٧/٦/١٦	١٣ عامًا	حزب الله	لبنان عسقلان / أعزب
٨	أنور محمد ياسين	٦٨/٥/٣١	٨٧/٩/١٦	٣٠ عامًا	حشد	حاحيا - لبنان
٩	بلال عبد الحسن حسن دكروب (*)	١٩٦٤	٨٦/٢/٦	٢,٥ عام	حزب الله	تبنين – لبنان الرملة / أعزب
١٠	جواد علي حسين قصفة	٦٢/٤/١٤	٨٨/١٢/١٢	مؤبد	حزب الله	بيروت – لبنان عسقلان / متزوج
١١	حسن صدر الدين زين الدين حجازي (*)	---	٨٦/٩/١	٣ أعوام	حزب الله	ميس الجبل – لبنان الرملة
١٢	حسن محمد قاسم العنقوني	١٩٦٧	٨٨/٥/٤	١٨ عامًا	حزب الله	البقاع – لبنان عسقلان / متزوج
١٣	حسين أحمد رميتي (*)	١٩٦٢	٨٧/١١/١٦	---	حزب الله	بيروت – لبنان أيلون / أعزب
١٤	حسين بهيج أحمد (*)	١٩٦٧	٨٧/١١/١٦	---	حزب الله	بيروت – لبنان أيلون / متزوج
١٥	حسين فهد عبد الكريم دقدوق (*)	١٩٦٩	٨٧/٤/١٥	١,٥ عامًا	حزب الله	عيتا الشعب – لبنان الرملة / أعزب

م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الأسر	الحكم	الفصيل	ملاحظات
١٦	حسين محمد طليس (*)	١٩٦٩	٨٩/١٢/١٨	---	حزب الله	بعلبك – لبنان أيلون / متزوج
١٧	خضر داود داود	١٩٧٤	١٩٨٨	---	الجبهة الشعبية	لبنان
١٨	زهير عبد الرحيم محمد كروم	١٩٧٢	٨٨/٦/٢١	مؤبد	الجبهة الشعبية	م. البداوي– طرابلس لبنان عسقلان / أعزب
١٩	سالم إبراهيم الشاويش	---	٩٠/٢/١٤	٣٠ عامًا	حشد	طرابلس – لبنان
٢٠	سمير سامي قنطار	١٩٦٠	٧٩/٤/٢٢	مؤبد	جبهة التحرير	قبيا – لبنان
٢١	عادل بديع حسن ترمس	---	٨٦/٢/١٧	٢٠ عامًا	حزب الله	بيروت – لبنان عسقلان
٢٢	عباس حسن عبد الحسين سرور (*)	١٩٦٢	٨٧/٤/١٥	٣ أعوام	حزب الله	عيتا الشعب – لبنان الرملة / متزوج
٢٣	عبد الحسين حسن عبد الحسين سرور (*)	١٩٦٩	٨٧/٤/١٥	٣ أعوام	حزب الله	عيتا الشعب – لبنان الرملة / أعزب
٢٤	عبد الكريم عبيد	---	٨٩/٧/٢٨	---	حزب الله	جنوب لبنان / متزوج زنازين سجن صرفند
٢٥	عبد الكريم محمد علي	٦٩/١/٤	٨٧/٩/٢٤	١٥ عامًا	حشد	طرابلس – لبنان
٢٦	علي أحمد نعيم بنحق	٧٥/٢/١٥	٩٦/٨/١٥	موقوف	حزب الله	صور – لبنان شطة
٢٧	علي حسن يوسف بلحص	٦٨/١١/٤	٩٢/١١/١٢	مؤبد	حزب الله	جنوب لبنان عسقلان / أعزب
٢٨	علي حسين علي عمار (*)	---	٩٦/٩/١	٤ أعوام	حزب الله	ميس الجبل – لبنان الرملة
٢٩	علي قاسم حمدون	١٩٦٩	٨٨/٩/١٠	٢٠ عامًا	حشد	فرون – لبنان
٣٠	غسان فارس محمد الديراني (*)	---	٨٧/١٢/١٨	---	حزب الله	البقاع – لبنان مستشفى الأمراض العقلية
٣١	فادي محمد أحمد الجزار	١٩٧٢	٩١/١٠/٢٧	٢٥ عامًا	حزب الله	بيروت – لبنان أعزب
٣٢	قاسم محمد قاسم فارس	٦٩/٥/٢٤	٩٣/٦/٦	٥,٥ عام	حزب الله	لبنان

م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الأسر	الحكم	الفصيل	ملاحظات
٣٣	قاسم حسن أحمد سليمان	٧٣ /٦/١	٩٠/٦/٩	١٠ أعوام	حزب الله	م. عين الحلوة – لبنان عسقلان / أعزب
٣٤	قاسم محمد نصر قمص	٦٨/٢/٤	٨٧/٦/١٦	١٣ عامًا	حزب الله	الجبوب – لبنان عسقلان / أعزب
٣٥	كايد محمد بندر	٦٧/٤/٣	٨٨/٩/١٠	٢٠ عامًا	حشد	دير كيفا – لبنان
٣٦	كمال محمد أسعد رزق (*)	---	٨٦/٩/١	٣ أعوام	حزب الله	ميس الجبل – لبنان الرملة
٣٧	محمد عبد الهادي ضيف الله ياسين (*)	١٩٦٣	٨٦/٢/١٧	١٠ أعوام	حزب الله	مجدل سلم – لبنان الرملة / أعزب
٣٨	محمد علي عباس محمد البزراوي	٦١/٥/٣	٨٧/١٢/٤	١٧ عامًا	حزب الله	بعلبك – لبنان عسقلان / أعزب
٣٩	محمد علي محمود بدير	١٩٧٣	٩١/٦/١٧	١٠ أعوام	حزب الله	بيروت – لبنان عسقلان / أعزب
٤٠	محمود البرتاوي	---	٩٠/٩/٦	---	---	م. عين الحلوة – لبنان
٤١	محمود حمد قاسم حمود	٦٥/١٠/٦	٩٣/٧/١	٨,٥ أعوام	حزب الله	صور – لبنان عسقلان / أعزب
٤٢	محمود علي معروف	---	٩٠/٦/٩	---	---	---
٤٣	مصطفى الديراني	---	٩٤/٥/٢٠	---	حزب الله	لبنان البقاع زنازين سجن صرفند
٤٤	مصطفى عبد الكريم حمود	٧٠/٨/٤	٨٨/١٠/١٩	٢٠ عامًا	حزب الله	لبنان عسقلان / أعزب
٤٥	نبيه حسين عواحنة	٧٢/٢/١٠	٨٨/٩/١٠	١٥ عامًا	حشد	بيروت - لبنان
٤٦	هاشم أحمد محمد مخص (*)	١٩٦٧	٨٩/٧/٢٨	---	حزب الله	لبنان أيلون / أعزب
٤٧	يوسف سعيد المازيان	١٩٧٤	١٩٨٨	---	النضال الشعبي	لبنان
٤٨	يوسف عبد الكريم محمود دوزني	٦١/١١/٢٠	٨٨/١٢/١٢	٢٠ عامًا	حزب الله	لبنان أعزب
٤٩	يوسف يعقوب سرور (*)	١٩٦٩	٨٧/٤/١٥	٣ أعوام	حزب الله	عيتا الشعب – لبنان الرملة / أعزب

(*) أنهى مدة محكوميته ولا يزال معتقلاً

➢ أسرى سوريا والجولان في سجون العدو

م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الاعتقال	الحكم	ملاحظات
١	آصف توفيق مصطفى حيدر	٦٥/٣/٧	٩٣/٦/٢	٦ أعوام	سوريا / بئر السبع أعزب
٢	إبـراهيم منصـور الصفدي	١٩٧٢	١٩٨٨	٢٠ عامًا	سوريا / عسقلان جبهة ديمقراطية
٣	أحمد إبراهيم خليـل الوزير	١٩٦٨	٩٠/٥/٣٠	٣٠ عامًا	م. اليرموك- سوريا / عسقلان جبهة التحرير الفلسطينية
٤	أسامة جمعة نصر	١٩٧٣	١٩٩٠	٣٠ عامًا	سوريا / عسقلان جبهة ديمقراطية
٥	أكرم حسن النوباني	١٩٦٦	٨٥/١٢/١٨	١٨ عامًا	سوريا / نفحة جبهة ديمقراطية
٦	بسام أحمد البيطار		٨٦/٣/٣١	١٦ عامًا	الجولان / نفحة
٧	بسام سليمان خاطر	٦٩/٤/٢٢	٩٠/١١/٣٠	٨ أعوام	مجدل شمس / شطة أعزب / ثاني ثانوي
٨	بشر سليمان المقت	٦٥/١/١٥	٨٥/٨/٢٣	٢٧ عامًا	مجدل شمس / شطة أعزب / ثاني ثانوي
٩	حسن أبو عدلة	----	٩٢/٩/٢٧	----	سوريا / نفحة
١٠	حسين محمد أبـو يوسف	١٩٧٥	٩٣/٨/٣٠	١٣ عامًا	سوريا الجبهة الديمقراطية
١١	حسين أحمد حسني	----	٨٦/٣/٣١	١٦ عامًا	الجولان / نفحة
١٢	خالد شحادة ازدحمد	١٩٦٧	١٩٨٥	١٧ عامًا	حلب - سوريا / عسقلان الجبهة الديمقراطية
١٣	خالد عزت أحمد	----	٨٥/١٢/١٨	١٨ عامًا	الجولان / عسقلان
١٤	رضوان أحمد حسام	----	٨٦/٣/٣١	١٦ عامًا	الجولان / نفحة
١٥	زياد عيسى عبد الله	----	٩٤/٥/٣٠	٣٠ عامًا	سوريا / نفحة
١٦	سامر ذياب عطية	----	٨٨/١١/١٢	٣٠ عامًا	سوريا / نفحة
١٧	سليمان غر الولي	٦٦/٨/٢٣	٨٥/٨/٢٣	٢٧ عامًا	مجدل شمس / شطة أعزب / ثالث إعدادي

م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الاعتقال	الحكم	ملاحظات
١٨	صدقي سليمان المقت	٦٧/٤/١٧	٨٥/٨/٢٣	٢٧ عامًا	مجدل شمس / شطة أعزب / ثالث ثانوي
١٩	طلال خطيب	---	٩٠/٥/٣٠	٣٠ عامًا	الجولان / عسقلان
٢٠	عاصم محمود الولي	١٩٦٧	٨٥/٨/٢٣	٢٧ عامًا	مجدل شمس / شطة أعزب /ثالث ثانوي
٢١	عبدالجليل يوسف	---	١٩٩٤	٦ أعوام	القامشلي – سوريا / نفحة
٢٢	علي جمعة محمد	١٩٧٢	٨٨/٢/١٨	١٣ عامًا	سوريا الجبهة الشعبية
٢٣	عيسى عبد الله ياسين	١٩٦٦	٩٠/٥/٣٠	٣٠ عامًا	اليرموك – سوريا جبهة التحرير الفلسطينية
٢٤	فارس هايل الشاعر	٧٠/١٢/٤	٩٠/١٢/٤	٨ أعوام	مجدل شمس / شطة أعزب / ثالث إعدادي
٢٥	فاروق العلي	---	٨٦/٣/١	٣٠ عامًا	سوريا / نفحة
٢٦	مازن خالد ناصر	---	٨٥/٩/٣	١٥ عامًا	الجولان / نفحة
٢٧	محمد أنيس حميد	---	٨٨/٦/٢٢	مؤبد	سوريا- اليرموك / عسقلان متزوج / فتح
٢٨	محمد أحمد عقيدات	١٩٦١	٩٦/٥/٣٠	٣٠ عامًا	سوريا / نفحة جبهة التحرير الفلسطينية
٢٩	محمد بدر جبر	١٩٧٦	٩٢/٢/٩	١٦ عامًا	سوريا / عسقلان الجبهة الديمقراطية
٣٠	محمد جميل عفيفي	١٩٦٧	٩٤/٥/٣٠	٣٠ عامًا	حلب – سوريا / نفحة جبهة التحرير الفلسطينية
٣١	محمد عجوح	---	١٩٩٦	---	سوريا / بئر السبع
٣٢	محمد علي دياب	١٩٧٥	١٩٨٩	٢٥ عامًا	سوريا الجبهة الشعبية
٣٣	محمود رجا خليل الكردي	٦٨/١٢/١٠	٨٨/٦/٢٢	مؤبد	سوريا / نفحة أعزب
٣٤	مدحت صالح الصالح	---	---	---	الجولان / عسقلان
٣٥	مطيع أبو صالح	---	---	---	الجولان / عسقلان

م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الاعتقال	الحكم	ملاحظات
٣٦	نبيل خاطر	----	----	----	الجولان
٣٧	هايل حسين أبو زيد	٦٨/١/١	٨٥/٨/١٨	٢٧ عامًا	مجدل شمس / شطة أعزب / ثالث إعدادي
٣٨	ياسر نصرت شكري المؤذن	١٩٦٦	----	----	سوريا/ عسقلان
٣٩	يحيى علي علقمة	----	٩٢/٨/٢٩	----	سوريا / نفحة
٤٠	يوسف سعيد المزيان	----	----	----	سوريا
٤١	عصام محمد الشوافنة	----	١٩٨٥	٣ أعوام	سوريا لا يزال معتقلاً
٤٢	محمود محمد التلة	----	١٩٨٥	٣ أعوام	سوريا لا يزال معتقلاً
٤٣	خالد علي حسن	----	١٩٨٥	٣ أعوام	سوريا لا يزال معتقلاً
٤٤	أحمد عبد الرحمن	----	١٩٨٥	٣ أعوام	سوريا لا يزال معتقلاً
٤٥	حسني قاسم الطبل	----	١٩٨٥	٣ أعوام	سوريا لا يزال معتقلاً
٤٦	علي محمد المؤذن	----	١٩٨٥	٣ أعوام	سوريا لا يزال معتقلاً

➢ أسرى الأردن في سجون العدو

م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الاعتقال	الحكم	ملاحظات
١	إبراهيم محمد ملحم غنيم	----	١٩٩٢	٢٥ عامًا	----
٢	أحمد مري	----	----	----	----
٣	أسامة مصطفى مراقي	----	----	----	----
٤	أمين عبد الكريم أحمد الصانع	٦٦/٥/١٢	٩٠/١١/٨	مؤبد	بئر السبع / متزوج / حماس

م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الاعتقال	الحكم	ملاحظات
٥	باحس فضل	---	---	---	---
٦	بسام أحمد كمال طبيلة	---	---	١٨ عامًا	عسقلان
٧	بلال موسى السيد	---	٨٨/١١/١٢	٣٠ عامًا	---
٨	خالد عبد الرزاق أبو غليون	٦٨/١/١٥	٩٠/١١/٨	مؤبد	نفحة / متزوج / حماس
٩	جمال مكحل	---	---	---	---
١٠	رائد عبد القادر عوض	---	---	٣٠ عامًا	---
١١	راضي خالد الطياسي	---	٩٠/٥/٣٠	٣٠ عامًا	عسقلان
١٢	ربيع سليمان عيدا	---	٩١/٩/٣١	٢٥ عامًا	---
١٣	زاهي بهجت النوباني	---	---	٣٠ عامًا	---
١٤	زياد حسن العلمي	---	٩٠/٥/٣٠	٣٠ عامًا	نفحة
١٥	سالم يوسف سلامة أبو غليون	٦٩/٥/١	٩٠/١١/٨	مؤبد	نفحة / متزوج / حماس
١٦	سلطان طه محمد العجلوني	---	٩٠/١١/١٣	مؤبد	عسقلان / أعزب / حماس
١٧	سليم محمد البنا	٦٨/١١/٩	٩٦/٥/١٠	٨ أعوام	شطة / متزوج / جهاد
١٨	سليمان أبو غانم	---	٨٨/٥/١٧	٢٠ عامًا	---
١٩	صالح اشقارين	---	---	---	---
٢٠	عبد الرحمن عفان	---	---	---	---
٢١	عبد العزيز شيخ	---	---	---	---
٢٢	عبد الله محمد عبد الله اشتيوي	١٩٦٦	٩٠/٥/٣٠	٣٠ عامًا	بئر السبع / أعزب
٢٣	فؤاد عبد الله حسن الشرع	---	٩٠/٩/٥	١٣ عامًا	عسقلان
٢٤	فادي فرح سليم طعم الله	٧٦/١١/١٤	٩٥/٦/٢٣	٨ أعوام	عسقلان / أعزب
٢٥	مازن حجازي	---	---	---	---

م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الاعتقال	الحكم	ملاحظات
٢٦	ماهر البطاط	---	٩٣/٥/١٥	٥ أعوام	الدامون
٢٧	محمد فارس دقة	---	٨٨/١١/١٢	٣٠ عامًا	---
٢٨	نايف عمر سليمان	---	٨٨/٢/٤	٣٠ عامًا	---
٢٩	ياسر محمود سويلم	---	---	---	---

➢ أسرى مصر في سجون العدو

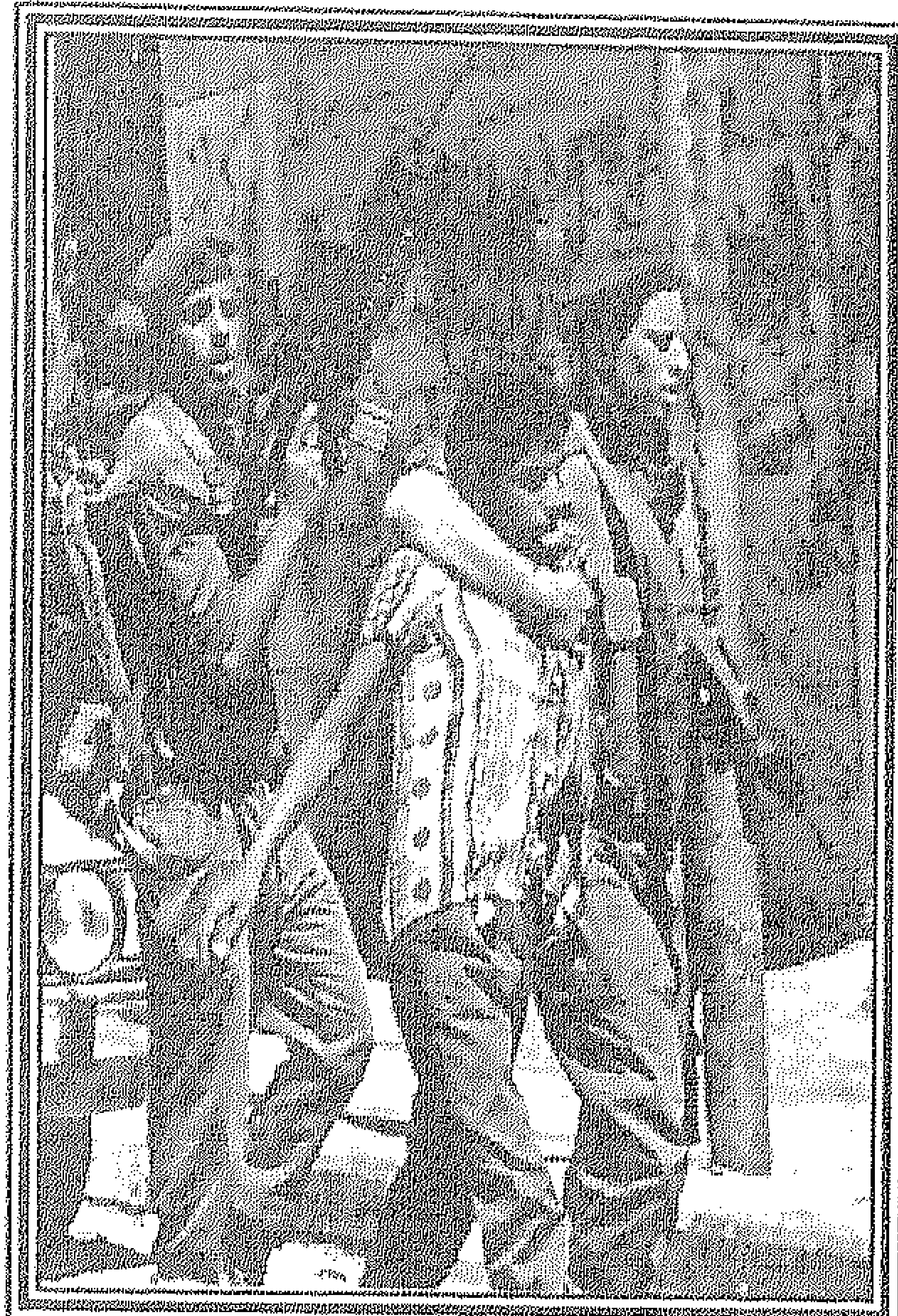
م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الاعتقال	الحكم	ملاحظات
١	أحمد حسن صالح سواركة	---	٨٥/١٠/٦	٢٢ عامًا	نفحة
٢	إياد أحمد مصطفى أبو حسنه	٧٣/٤/٢٢	٨٩/٣/١٥	٣٠ عامًا	رفح – مصر / أعزب
٣	رمضان سامي عبد سواركة	---	٨٥/٨/١٠	٢٣ عامًا	عسقلان
٤	سلطان محمد عبد الرسول	٧٢/٨/٢٤	٩٣/٨/٣١	١٤ عامًا	الإسكندرية / أعزب
٥	عدنان محمود يوسف	---	٩٠/٥/٣٠	٣٠ عامًا	نفحة
٦	محمود سليمان سلام سواركة	١٩٣٠	------	٤ مؤبدات	العريش – سيناء متزوج
٧	مسلم سلامة المطرابين	---	---	---	---
٨	سلامة جهافطة طرابين	---	---	---	---
٩	شنيوي عزازمة	---	---	---	---
١٠	سلمان عزازمة	---	---	---	---
١١	أيمن يونس	---	---	---	---

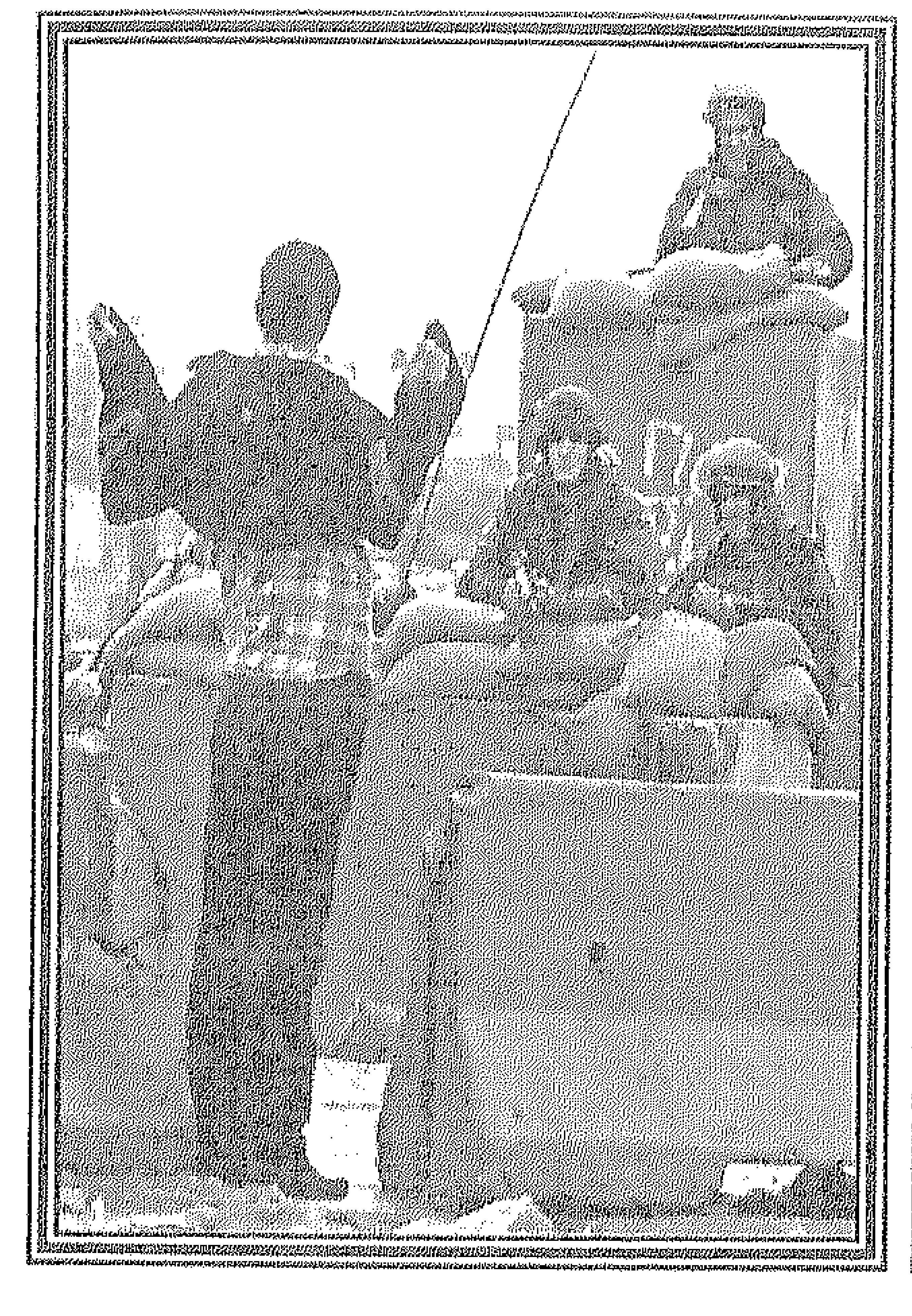
➢ أسرى السودان والجزائر والعراق وليبيا في سجون العدو

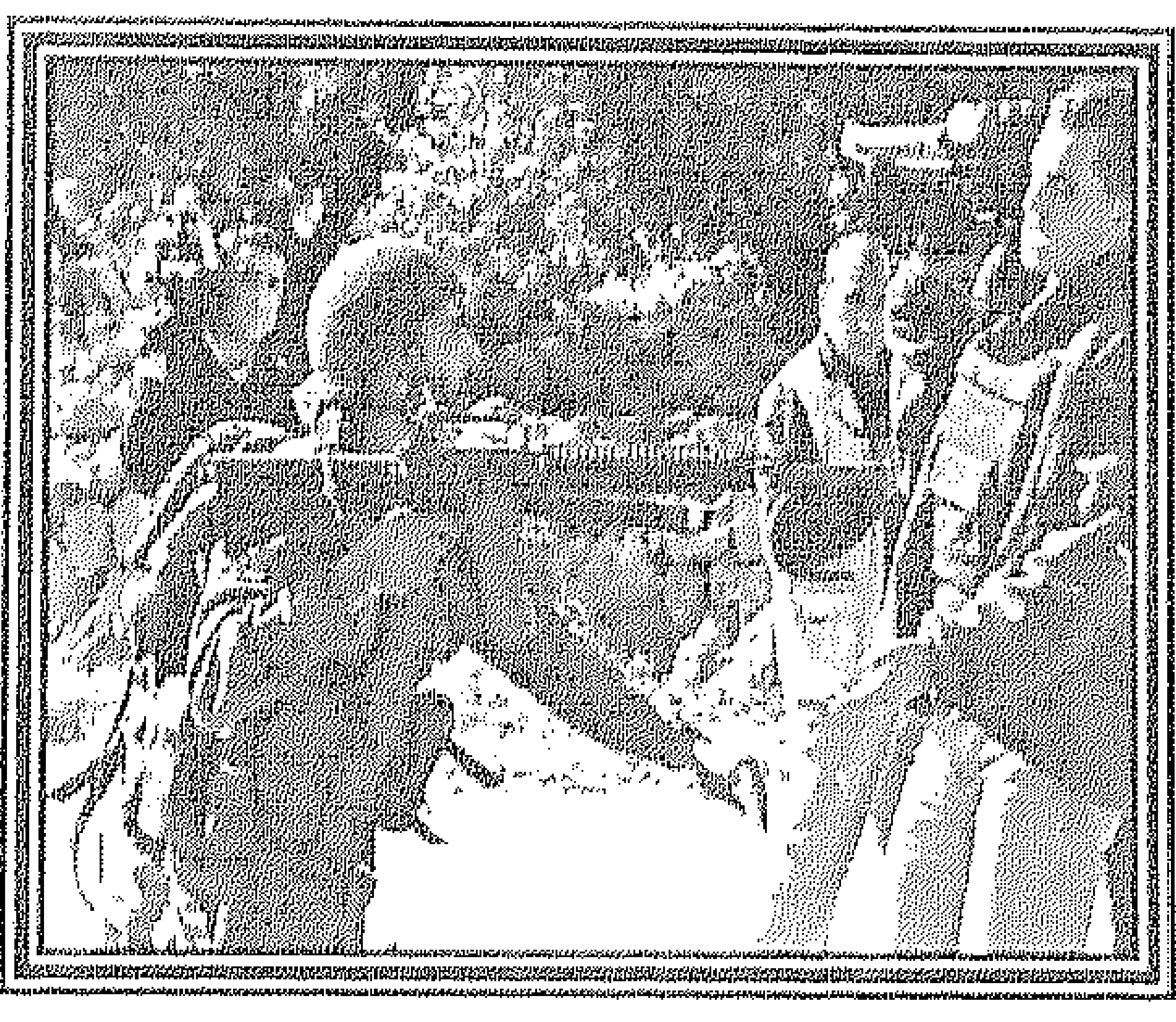
م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الاعتقال	الحكم	ملاحظات
١	موسى خميس	٨٨/٤/٥	---	مؤبد	السودان
٢	أسامة أحمد خليل واني	٨٨/٢/٥	---	٣٠ عامًا	الجزائر
٣	أسامة عمر نافع	٨٨/٢/٤	---	٣٠ عامًا	الجزائر
٤	جمال نمر مفتاح	٨٨/٢/٤	---	٣٠ عامًا	الجزائر

م	الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الاعتقال	الحكم	ملاحظات
٥	أحمد شحادة عودة	---	---	---	الجزائر
٦	عدنان محمود محمد يوسف	٩٠/٥/٣٠	١٩٦٣	٣٠ عامًا	العراق / أعزب
٧	علي عباس البيالي	١٩٧٩	---	مؤبد	العراق
٨	خليفة الصغير المبروك خليفة	٨٨/٨/٢٩	١٩٥٩	٢٠ عامًا	طرابلس – ليبيا عسقلان / أعزب

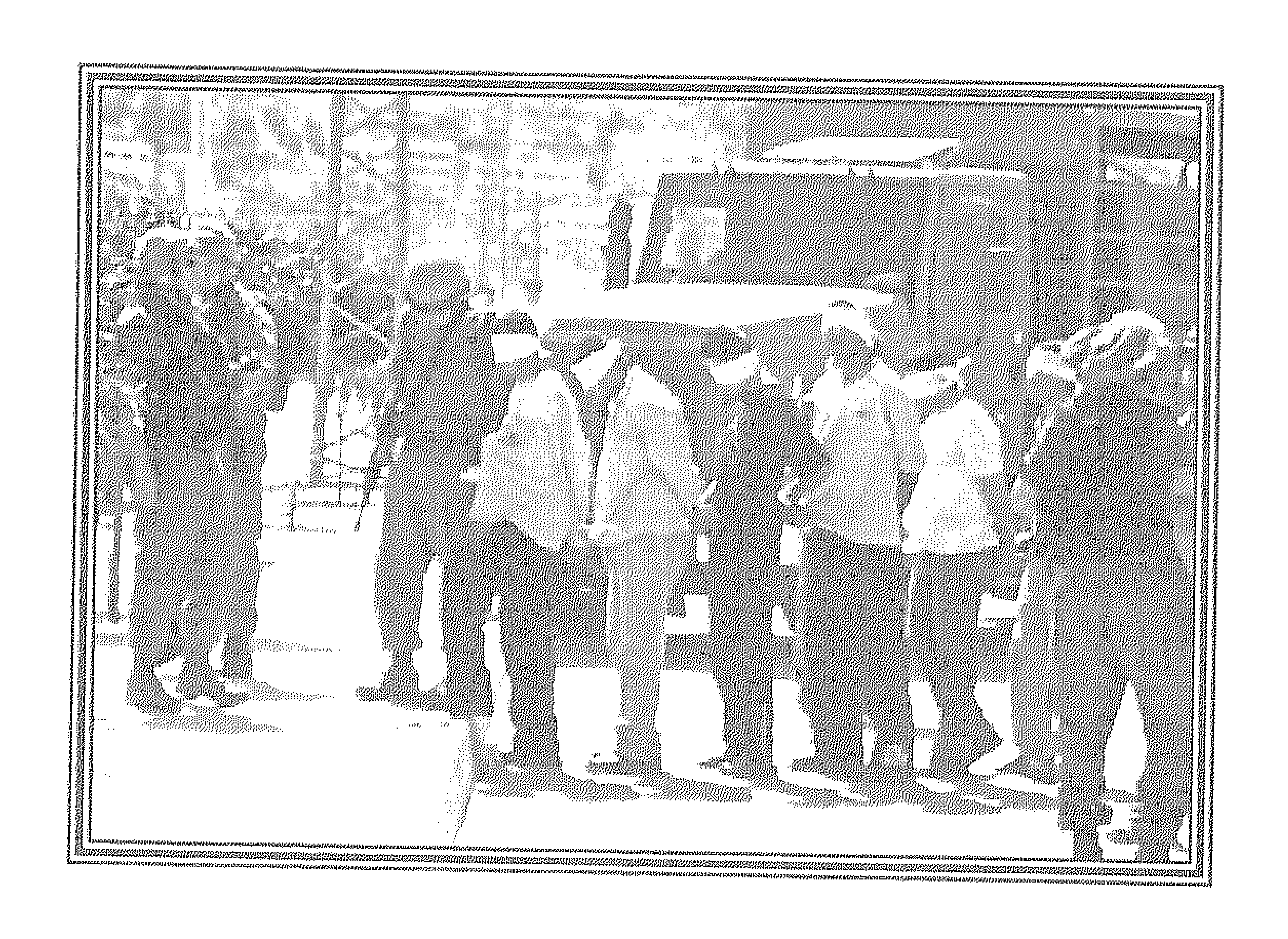


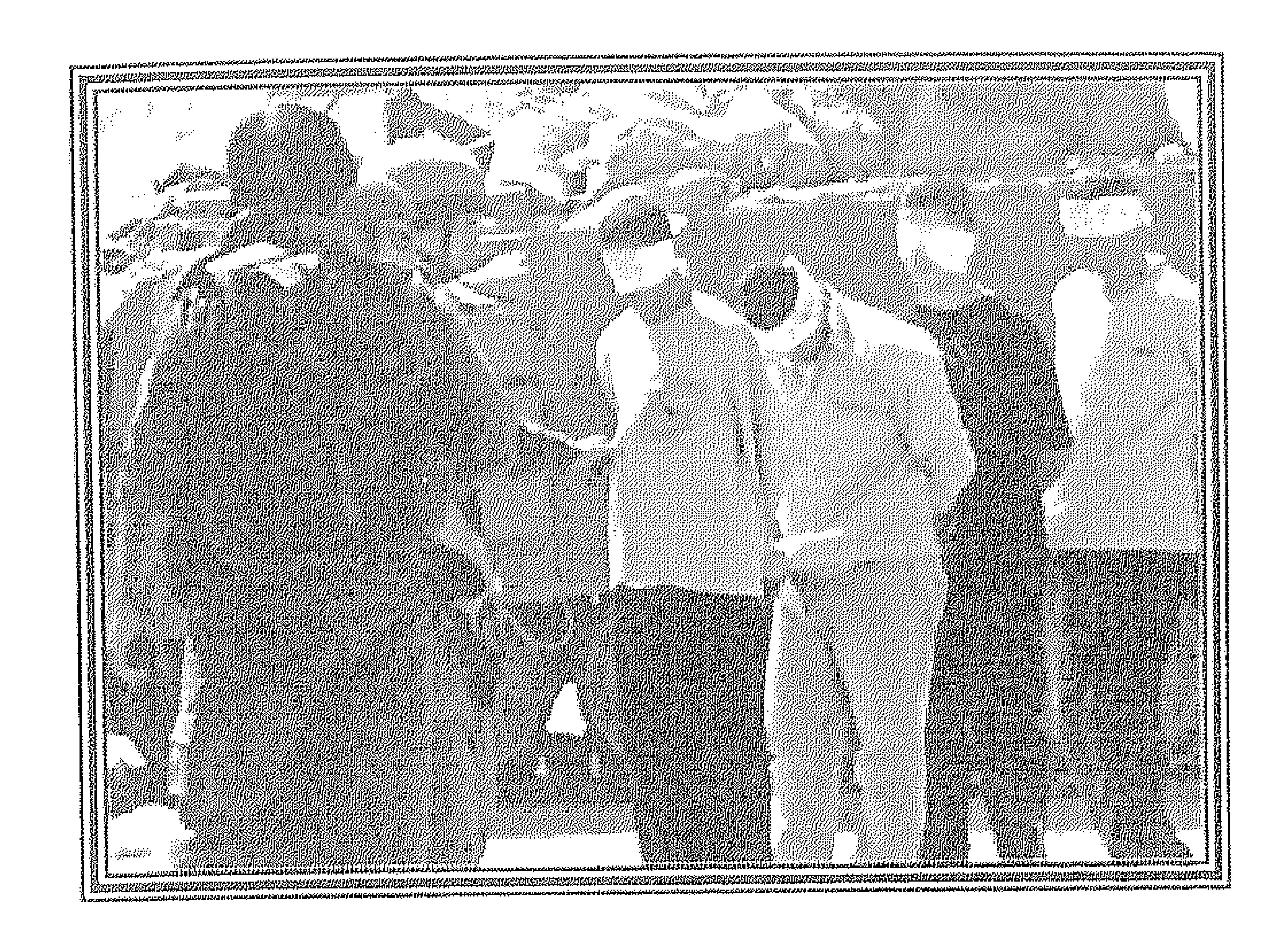


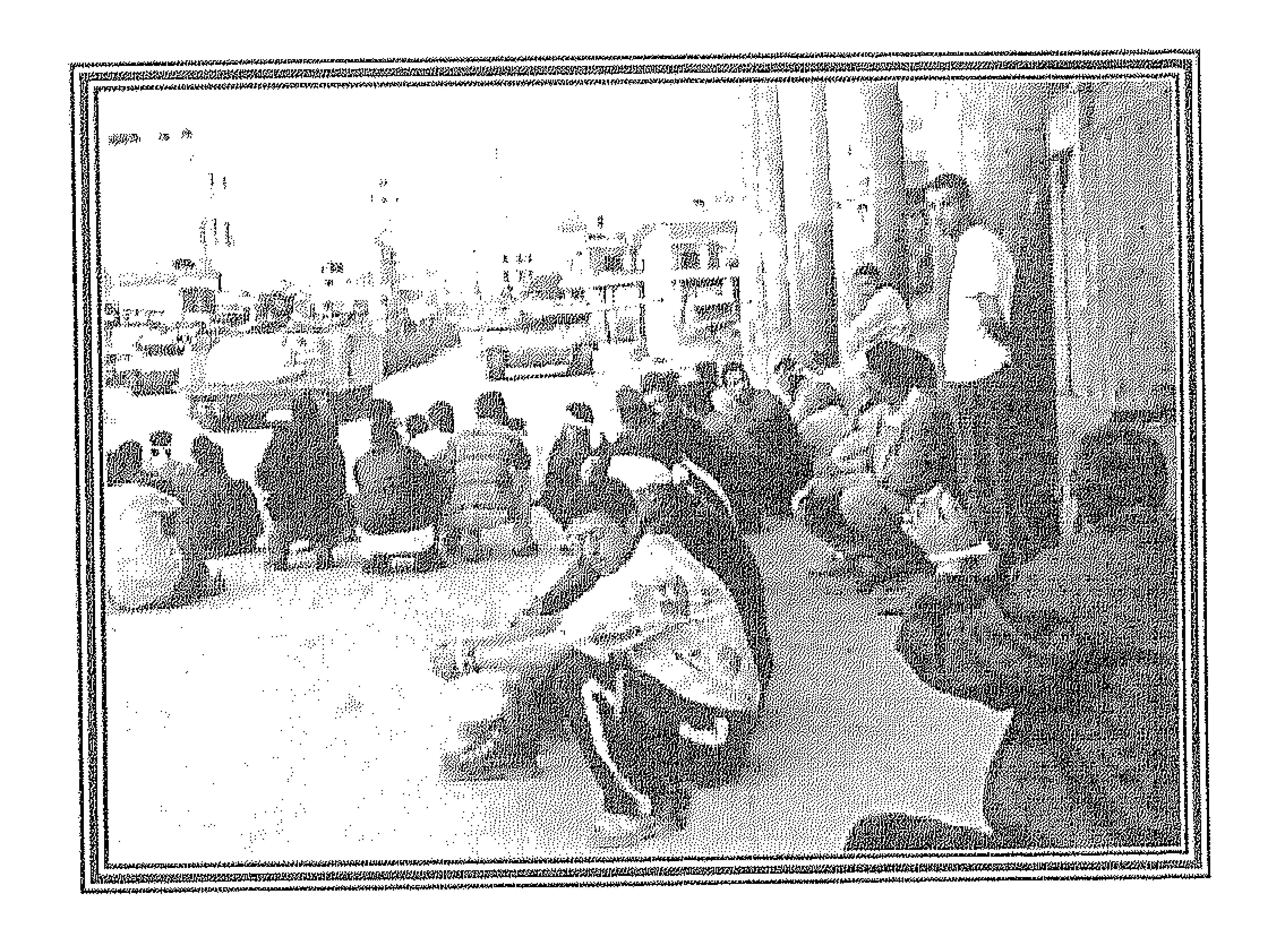


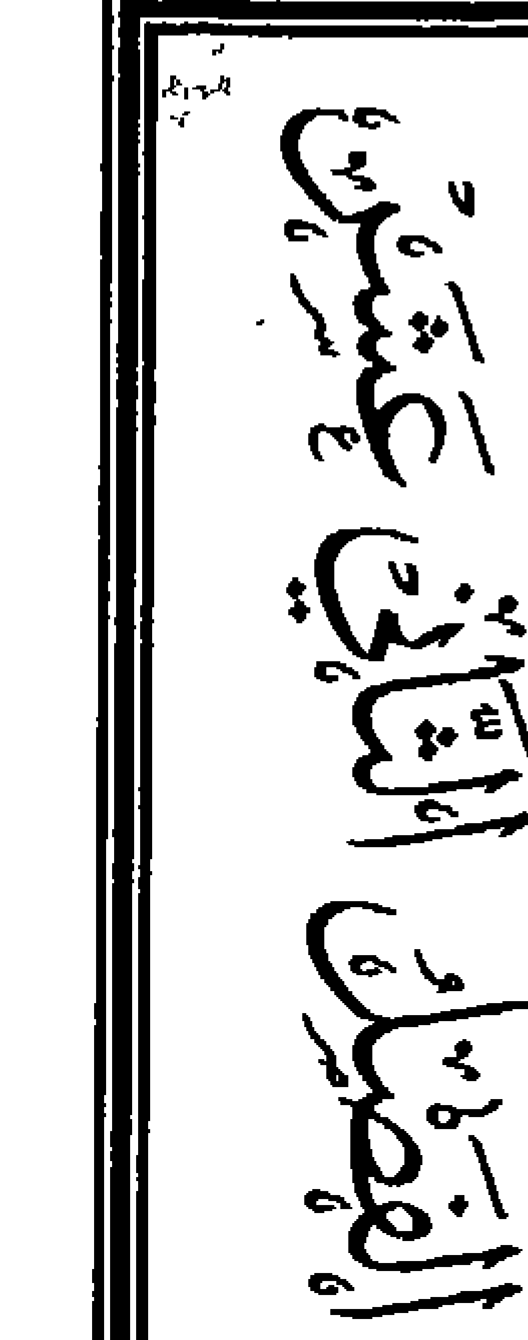












وثائق ومراجع

- وثيقة مبادئ للحركة الأسيرة
- وثيقة الأسرى من فلسطين ٤٨
- نماذج لبيانات صادرة حديثاً عن المعتقلين
- مستندات البحث

• وثيقة مبادئ الحركة الفلسطينية الأسيرة •

نحن الأسرى الفلسطينيين في سجون ومعتقلات الاحتلال نؤكد في وثيقة المبادئ السياسية هذه على جملة من المبادئ وهي كما يلي:

أولاً: أن قضية الأسرى الفلسطينيين هي قضية سياسية من الدرجة الأولى ناتجة عن مرحلة التحرر الوطني والاستقلال، وبالتالي فهي كلّ لا يتجزأ من الناحية السياسية.

ثانيًا: نحن الأسرى الفلسطينيين نؤكد على أن ملف الأسرى هو ملف موحد لا معايير فيه أو تقسيمات جغرافية، وأنه لا مرحلية في التعاطي السياسي معه، وأن المعيار الوحيد الذي يصب في هذا الاتجاه هو حرية الأسرى دون معايير.

ثالثًا: أن وحدة ملف الأسرى الفلسطينيين دون التطرق لأي تصنيف سياسي أو تنظيمي هي أصلاً قضية التعاطي مع شعب كامل، فلا تميز بين أسير وآخر بسبب توجهات سياسية أو أخرى.

رابعًا: كما أن الأسرى الفلسطينيين كلّ لا يتجزأ من حيث الأحكام التعسفية التي قضتها محاكم الاحتلال المختلفة، وبالتالي لا تعاطي مع الأحكام والمدة من الناحية السياسية، سيما وأن محاكم الاحتلال هي نتاج إفراز احتلالي مرفوض وباطل سياسيًا.

خامسًا: أن قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون ومعتقلات الاحتلال هي قضية وطنية من الدرجة الأولى، سيما وأن قضية الأسرى هي قضية الشعب

الفلسطيني برمته، وفي مختلف أماكن تواجده، وبالتالي فهي قضية إجماع وطني لا فرق بينها وبين أي قضية أخرى إن لم تكن أكثر حساسية وأهمية.

سادسًا: مما سلف نؤكد على عدم تهميش أو تأجيل أو التعاطي المرحلي المجزأ مع ملف الأسرى في أية مفاوضات سياسية أو التعاطي مع أية مقترحات سياسية، ومن هنا فإن قضية الأسرى هي قضية مبدئية لا يمكن لأية مفاوضات أو مقترحات سياسية أو حلول أو تسويات أن تتم بدون هذه القضية المبدئية وإيجاد حل جذري لها.

سابعًا: بناءً عليه فإن الأسرى الفلسطينيين في سجون ومعتقلات الاحتلال إذ يدعون كافة فئات وقطاعات الشعب الفلسطيني - جماهيريًا ومؤسساتيًا وكافة ممثليه على اختلافهم في م.ت.ف والسلطة "الوطنية" الفلسطينية، وكافة الحركات والمنظمات الفلسطينية في الداخل والخارج، وكل ما ينتج عن هؤلاء من مؤسسات واتحادات وجمعيات ووزارات ومجالس وفروع ونقابات وتشكيلات ميدانية متنوعة ولجان وغير ذلك - للتعاطي مع قضية الأسرى بتلك الروحية وبنفس وذات المسؤولية التاريخية والوطنية التي تفرضها قضية الأسرى الفلسطينيين.

ثامنًا: على الجهات المذكورة أعلاه، وعلى جماهير شعبنا الفلسطيني بمختلف الانتماءات السياسية تحمل المسؤولية والعمل الجاد والدءوب على هذا الصعيد، وكذلك بذل الجهد لإحياء هذه القضية والالتفاف حولها، وعدم التعاطي مع حلول أو مقترحات تستثنيها أو تجزئها، بل التركيز على

وحدانية هذه القضية وحلها جذريًا.

تاسعًا: أن الأسرى الفلسطينيين هم الطليعة الأولى الذين حملوا الراية وتبنوا أهداف وغايات وطموحات وأماني شعبنا الفلسطيني لكل فئاته وعملوا على تنفيذها، وبالتالي فهم رسل هذا الشعب ومقاتلوه في سبيل كنس الاحتلال وإنجاز الاستقلال الوطني، وبالتالي فحرية الأسرى هي جزء لا يتجزأ من حرية الشعب واستقلاله.

عاشرًا: على قيادة الشعب الفلسطيني ومنظماته وممثليه، وكذلك الأمر على الشعب الفلسطيني وكل مؤسساته رفض أي حل مجزوء لقضية الأسرى، والاستفادة من عبر المفاوضات والاتفاقيات السابقة من مدريد وحتى طابا، وليكن المبدأ والمعيار في التعاطي مع مثل هذه الحلول أنه لن يكون أي اتفاق أو سلام دون إطلاق سراح كافة الأسرى دون تمييز.

حادي عشر: إن الأسرى الفلسطينيين إذ يؤكدون على حقهم المطلق غير القابل للمساومة بالحرية كما هو الحال فيما يتعلق بمقاومة الاحتلال، وبالتالي فإن مسؤولية تحريرهم وإعتاقهم من سجون ومعتقلات الاحتلال هي واجب مقدس للشعب الفلسطيني بكل تنظيماته وتشكيلاته المختلفة، فعلى القيادة السياسية أخذ العبر مما مضى.

ثاني عشر: إن تجارب الماضي السياسية على صعيد قضية الأسرى وخلال سنوات طويلة أثبتت فشلها في التعاطي السياسي مع هذه القضية، وقد اتضح لكل ذي بصيرة أن إنهاء قضية الأسرى لن يتم إلا بممارسة كل

أشكال الضغوط السياسية والميدانية عربيًا ودوليًا، ومن هنا فاتباع أسلوب نضالي على حساب أساليب أخرى لن يجدي نفعًا على هذا الصعيد.

ثالث عشر: إن قضية الأسرى الفلسطينيين هي قضية قائمة وحية وفاعلة بحد ذاتها، لا يمكن بأي حال ربطها بأية قضية أخرى، سيما وأنها تتعلق ببشر ومناضلين وأسر ومجتمع، ومن هنا يجب أن لا يتم إدراج ملف الأسرى بحسن نوايا أو لبناء الثقة، سيما وأنه لا مجال هناك للتعاطي مع حياة بني البشر بحسن النية، وكذلك لا يمكن أن تكون هنالك ثقة بمن يسعون لقتلهم ليل نهار.

رابع عشر: إن على شعبنا الفلسطيني قيادة وسلطة ومنظمات ومؤسسات وحركات الإدراك والفهم أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال حل قضية الأسرى داخل سجون ومعتقلات الاحتلال بالشكل التفاوضي التجريبي فقط، وعلى القوى الفلسطينية الفاعلة والحية بشعبنا فهم تجارب الشعوب الأخرى، بل إن قوانا الفلسطينية المختلفة مدعوة أن تصل لمستوى الحدث.

خامس عشر: وعلى ضوء ما سبق وبناءً عليه ندرك، بل على شعبنا الوصول لقناعة مفادها: أن تحرير الأسرى هو واجب شعبنا المقدس أولاً، وأن الاعتماد بالأصل على شعبنا وقواه الحية والفعالة بكل مكان، وأن المطلوب هو أن تغير قوانا ومنظماتنا وقيادتنا استراتيجيتها على هذا الصعيد نحو الحل الجذري لقضية الأسرى وهو إطلاق سراح كافة الأسرى دون تمييز.

• وثيقة لأسرى فلسطين من مناطق الـ ٤٨ •

لقد نشأ وعلى إثر اتفاقية أوسلو التي وقعت في ٩٣/٩/١٧ واقع سياسي جديد، ولم يكن قطاع الأسرى إلا جزء من هذا الواقع وهذه الصورة، لا نريد هنا أن نقدم تحليلاً أو موقفًا سياسيًا من هذه الاتفاقية إلا أننا وكنتاج في احتجازنا للصراع العربي - الإسرائيلي متأثرين سلبًا وإيجابًا من هذه الاتفاقية وفي الحقيقة خلقت الاتفاقية بلبلة للأسرى على كافة ألوانهم وانتماءاتهم السياسية، وأصابت هذا الجسم بحالة من الترهل والضعف واللامبالاة في القضايا الحياتية والمطلبية داخل السجون، بعد أن كانت مثل هذه القضايا عناوين نضال للأسير ومركز استقطاب لاهتمامه وفعله من خلال الخطوات النضالية في الإضراب عن الطعام أو غيرها من الأساليب النضالية المتاحة داخل السجون. البلبلة الناتجة كانت بالأساس في الشعور والتقدير الخاطئ بأننا كأسرى على وشك إطلاق سراحنا جميعًا. ولما كانت الآمال كبيرة كانت خيبة الأمل بقدرها إن لم تكن أكبر بكثير. حيث تبين أنّ قضية الأسرى ليست جزءًا من الاتفاق بل هي خاضعة لخطوات بناء الثقة (وحسن النوايا الإسرائيلية). ولما أراد المفاوض الفلسطيني تجاوز هذا الخلل من خلال اتفاق مكتوب كانت النتيجة أنه قسّم الأسرى لفئات وأصناف ومناطق، ومن المحزن والمضحك في آن واحد، هو أن قضية الأسرى (تفاوضًا وموضوعًا) طرحت في (طابا) في آخر ربع ساعة من المفاوضات. هذا الحال من التجزئة لقضية الأسرى كان له بالإضافة للحالة

المعنوية المتردية وتراجع النضال المطلبي وازدياد سوء شروط الحياة داخل الأسر، ما يقابله من تجزئة وتقسيم داخل الجسم الوطني الأسير، هذا التقسيم لم يصل إلى مستوى فكفكة الفصائل والأطر واللجان الاعتقالية التي تعمل مقابل طواقم إدارة السجون، بل كان المستوى في تعبيرات تتصل بالتحرك خارج السجون بالاتصالات والإعلام وغيرها من البيانات بشكل فردي كأشخاص ومجموعات: أردنيين (في الغالب فلسطينيين)، الدوريات من سوريا ولبنان، الضفة، القطاع، القدس وأبناء الداخل.

إن ملخص ما نود الإشارة إليه من خلال هذه التوطئة هو أن التجزئة في الموقف والمطالبة بإطلاق سراح الأسرى بدأ منذ اللحظة الأولى من موقف المفاوض الفلسطيني، وليس الأسرى في السجون، لقد كان طوال الأشهر أو الثلاث سنوات الأولى الموقف لدى الأسرى جميعهم معارض ومؤيد للاتفاقية بأن قضية الأسرى هي قضية واحدة غير قابلة للتجزئة.

في هذا الإطار وهذا الواقع تفاعلت قضية أسرى الداخل، من المواطنين العرب في إسرائيل، وقد تبيّن بأن موضوعهم حتى لم يكن جزءاً من الاتفاق حتى بفهمه وصيغته التي تجزئ الأسرى، واعتبر الجانب الإسرائيلي قضية الأسرى من الداخل قضية إسرائيلية داخلية لا يحق للسلطة والمفاوض الفلسطيني طرحها على طاولة المفاوضات لهذا كان طلب ياسر عرفات من بيرس (١/٧/٩٥)، بالإفراج عن هذا القطاع هو مجرد ضريبة كلامية، ولهذا لم يتم الإفراج حتى ولا عن أسير واحد من أسرى الداخل خلال كل أفواج

(حسن النية) أو بعدها في إطار الاتفاق. لقد تبين لنا بأننا كنا نركض وراء سراب، ولن يطولنا الاتفاق ليس في الحل السياسي وإنما في إزالة آثار العدوان الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي الذي نحن نتاجه بإطلاق سراحنا.

واتضحت الصورة وتبين لنا بالتالي حتى نحرك موضوعنا لا بد من أن ننظم أنفسنا، الأمر الذي يعني أن نبحث لنا عن إطار، فالأطر والتسميات القائمة هي في الواقع الجديد لا تشملنا فهي مبنية على أساس المفتاح التنظيمي والتركيبة الفصائلية والسياسية لفصائل العمل الإسلامي والوطني في الضفة والقطاع. لقد وقفنا أمام قضايا مثل: لمن نتوجه؟ وبماذا نوقع رسائلنا؟ وهل نحن مع كل ذلك جزء من الفصائل والقوى السياسية الفاعلة من الضفة والقطاع ومازلنا منضوين في إطارها؟

وبالتالي هل هذا التوجه وهذا الجسم هو إعلان الطلاق مع فصائلنا أم إعلان الطلاق لهويتنا الفلسطينية؟! أسئلة صعبة وكثيرة.

إننا ندرك بأن أي موقف غير محسوب وبدقة سيقود لإدانتنا، وسيسجل علينا، وليس لصالحنا. وبحثنا وبحذر عن الطريق الجامع ما بين الحفاظ على انتمائنا الفلسطيني وما بين متطلبات الواقع السياسي الجديد الذي يعني ويحدد بوضوح ومن قبل كافة الفصائل بما فيها المعارضة بأننا لسنا جزءاً من الحل السياسي والدولة الفلسطينية المستقبلية. إننا نرى بأن دورنا كان ضروريًا كل الوقت الذي به لم تعترف إسرائيل بـ م.ت.ف، ونقصد هنا

دورنا في النضال من خلال فصائل م.ت.ف ومن لحظة الاعتراف، وعلى الرغم من كل التحفظات التي قد نسجلها على هذا الاتفاق أصبحت أداتنا كقطاع ينتمي لواقع سياسي وقانوني مختلف عن الواقع بالضفة والقطاع هي أداة جماهيرنا في الجليل والمثلث والنقب. لقد انتمينا لبرنامج وطني، وناضلنا من أجل الاعتراف بشعبنا وليس الفصائل وأطر سياسية، بكلمات أخرى الفصائل كانت بمثابة أدوات وآلات، هذه الأدوات في ظل الواقع الجديد تحتاج لتغيير، وأداتنا الآن هي نفس أداة جماهيرنا العربية في إسرائيل.

من هنا انطلقنا وأجبنا على السؤال: لمن نتوجه؟ قلنا سنتوجه لشعبنا في الداخل وقواه السياسية، وبالتالي لم يكن توقيعنا لرسائلنا بـ "الأسرى الفلسطينيين العرب مُواطني إسرائيل"، صدفة بل هو قائم على أساس إدراكنا وموقفنا بأن الحل الأمثل لقضيتنا الوطنية هو الدولتان لشعبين: إسرائيل وفلسطين، وعاصمتها القدس الشريف. ولن نخفي سرًا أن قلنا بأن ثمة خشية وقلقًا ينتابنا جراء فكرة إطلاق سراحنا بشروط التنازل عن الهوية والمواطنة الإسرائيلية حيث يتيح القانون الإسرائيلي لوزير الداخلية سحب مواطنتنا بدعوى أننا قمنا بمخالفات أمنية. ولهذا كان توقيعنا الواضح والصريح بأننا وعلى الرغم من "المخالفات" التي حوكمنا بشأنها نحن مواطنون في إسرائيل. مطلبنا التحرر ليس بأي ثمن وليس لأي مكان، بل لأهلنا ولقرانا ومدننا. ليس سهلاً وليس معقولاً أصلاً أن من ناضل من أجل استعادة الأرض الفلسطينية أن يقبل ومن أجل حريته الفردية التنازل عن بيته وأسرته ووطنه

وأرضه، التي قدم أجمل سني عمره فداءً لها.

إننا نجد أنفسنا مضطرين لتوضيح كل ما تقدم مبررين توجهاتنا حتى نضع حدًا لبعض المزايدين، ولنوضح لكل أولئك المنتقدين انطلاقًا من الحرص، والذين شكلوا مواقفهم ليس على أرضية واضحة وإنما على فهم عام يتجاهل التفاصيل والظروف الجديدة الناشئة. الأمر الذي دفعهم لأن يسموا تحركنا المنفرد هذا عن جسم الحركة الوطنية الأسيرة بأنه انفصال وطلاق للنضال الوطني. أو أنه انفصال عن شعبنا وقضاياه. وبالتالي كان تفسير طلبنا من قبل هذا البعض لرؤساء المجالس المحلية العرب وأعضاء الكنيست للعمل معنا على تحسين شروط حياتنا، وإطلاق سراحنا هو بمثابة "أسرلة".

إننا وعلى مدار سنوات، وعلى الرغم من عدم اعتبارنا جزءاً من الحركة الوطنية في الأراضي المحتلة وإنما اعتبرنا داعمين لنضالها، ولم نطرح خصوصيتنا وخصوصية ظروفنا إلا بعد الاتفاق بين م.ت.ف وإسرائيل على الاعتراف المتبادل، وأقرت جميع الفصائل بشعار الدولتين للشعبين. ونحن نعلن هنا أمام شعبنا وقواه السياسية مؤكدين أننا كنا ومازلنا أمناء لقضاياه وتطلعاته، وبأننا ولكي نكون قادرين من جهة النضال لجانب شعبنا من الداخل والضفة والقطاع، والبقاء على أرضنا، ومن جهة أخرى، ضمان إطلاق سراحنا لأماكن سكنانا وليس لأي مكان آخر، لا بد من التعامل مع هذه الخصوصية التي لم نخلق أسبابها نحن بل الواقع السياسي الناشئ، نحن

نرى أنفسنا كمن ستكون محطة نضاله القادمة وأدواته هي الداخل من أجل الحفاظ على ما تبقى لنا من أرض وللحفاظ على هويتنا الوطنيــة وتاريخنــا ومقدراتنا، لجانب ومن خلال القوى الفاعلة من الداخل التي لا يمكن إلا أن تكون فلسطينية الجذور والمنطلقات وليست جهة تؤسرل قضيتنا كما يحلو للبعض الادعاء.

إن قضيتنا هي قضية جماهيرنا ومن الطبيعــي أن تحتضــنها وتتبناهــا. وصائب وصحيح كان قرار اللجنة القطرية في تشكيل لجنة تتابع قضيتنا ولا ننكر بأن قرارها كان دعمًا معنويًا وإعادة اعتبار في ظل التخلي عنا من قبل المفاوض والسلطة الوطنية الذين وعلى الرغم من كل ما تقدم لا نعفيها ولا نخليها من المسؤولية، بل وأعاد الأمل في قلوب الأسرى وأشعرهم أنهم ليسوا تحت رحمة سجانيهم، وإنما هناك من يتابع ويناضل لجانب أُسرهم وأهلهم.. لكننا وفي هذا السياق، وبعد كل ما تقدم نسجل ملخص موقفنا والثوابــت التي لا يجوز ولن نقبل بتجاوزها قبل أن نعرض رأينا وبعض التفاصيل الــتي تتصل ببعدي النضال من أجل إطلاق سراحنا: البعــد القضــائي والبعــد الجماهيري - الإعلامي:

١- لن نقبل بأي توجه للقضاء أو أي مؤسسة إسرائيلية رسمية أو غيرهــا، ينطوي في هذا التوجه تصريح أو تلميح إساءة أو تنكر لتاريخنا وتاريخ شعبنا النضالي.

٢- لن نقبل أي نشاط أو موقف من شأنه أن يسيء ويجزئ شعبنا كهويــة

وانتماء وطني وقومي ما بين داخل وضفة وقطاع.

٣- لن نقبل أية حرية مشروطة بالتخلي عن مواطنتنا الإسرائيلية والتي تعني اقتلاعنا من أرضنا ووطننا حتى ولو كان ذلك إبعادنا إلى الأراضي المحتلة من عام ٦٧.

• نماذج بيانات صادرة حديثًا للمعتقلين الفلسطينيين •

➢ 1. لنتكاتف جميعًا من أجل حرية الأسرى

يا جماهير شعبنا البطل: إن هذه المرحلة التي تمر بها قضيتنا الفلسطينية المباركة توجب علينا جميعًا أن نتعاضد من أجل تحقيق أهدافنا الوطنية وثوابتنا الأساسية التي صارع شعبنا من أجلها وبذل الغالي والرخيص، وهذا فرض وواجب على الجميع حتى تحقيق الأهداف.

أما فرض وواجب الساعة والمرحلة فهو قضية الأسرى القابعين في سجون الاحتلال، آلاف ممن يعانون العذاب والقهر والاحتضار والجوع على مدار الساعة، ومن بينهم على وجه الخصوص: عشرات قد أمضوا أكثر من عشرين عامًا خلف القضبان وما لا يقل عن (٥٠٠) ممن قضوا ما يزيد على عشر سنوات يتجرعون الموت في كل يوم عشرات المرات. بالإضافة إلى المئات ممن سجنوا قبل انتفاضة الأقصى المباركة. وآلاف ممن وقعوا في الأسر خلال الثلاث سنوات الأخيرة منهم المئات ممن حوكموا أو سيحاكمون بأحكام خيالية (المؤبدات ومئات السنين).

كل هؤلاء ممن حملوا أرواحهم على أكفهم دفاعًا عن الوطن والمقدسات والشرف والكرامة، وبذلوا كل ما يملكون من أجل عزة وكرامة شعبنا وقضيتنا، فهم في أمس الحاجة اليوم لأن نقف جميعًا عمالاً وطلابًا وفلاحين وموظفين، رجالاً ونساءً، كبارًا وصغارًا، الشعب كل الشعب على اختلاف شرائحه وفصائله ومواقفه، وقفة رجل واحد، دون تردد أو حسابات أن نقف جميعًا معهم، وأن نهتف بصوت واحد: الحرية للأسرى الآن وفورًا وقبل كل شيء وليثبت شعبنا على امتداد الوطن أنه يضع أسراه في مآقي عيونه، وأنه لن يفرط بهم ولن يتنازل عنهم ولن يقبل شيئًا بدونهم.

يا جماهير شعبنا البطل: ليكن هذا الأسبوع أسبوع حرية الأسرى، ولتخرج المظاهرات الداعمة لحرية الأسرى في كل أرجاء الوطن، وواجب كل واحد أن ينظم مظاهرة في حارته، في قريته، في مسجده، وواجب كل واحد أن يخرج للاعتصام أمام مقر الأخ أبو مازن أو المقرات الحكومية والدبلوماسية أو الدولية الأخرى يرفع كل واحد راية أو لافتة على بيته وعلى سيارته تدعو لإطلاق سراح الأسرى، وليضع كل واحد على متجره أو مكتبه وكل طالب على حقيبته شعارًا ينادي بالحرية الفورية للأسرى. ليتحول الوطن الحبيب إلى فريق واحد ينشد نشيد:

الحرية للأسرى ... الحرية للأسرى ... الحرية للأسرى ...

وليؤكد كل فلسطيني أن الأسرى في سويداء قلبه وأنه لن يقبل بأقل من الحرية لهم جميعًا وليسمع الجميع شعبنا الجبار وهو يهتف قائلاً: الحرية

الفورية للأسرى جميع الأسرى لا للتصنيف أو التفريق أو الممايزة.

لجان دعم الأسرى من

داخل السجون الصهيونية

٢٠٠٣/٧/١٦

➢ ٢. بيان إعلامي صادر عن الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الصهيونية

نحن الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية بكافة انتماءاتنا الفصائلية والسياسية نعلن التالي:

١ . رفضنا التام لقرار العدو بالأمس بشأن إطلاق سراح بعض الأسرى الإداريين والجنائيين، والذين قاربت أحكامهم على الانتهاء، ونعتبر هذا القرار «ذرًا للرماد في العيون».

٢ . نؤكد بأن الحل العادل لقضيتنا يكمن بالإفراج عن كافة الأسرى، دون تمييز فصائلي، أو على خلفية الأحكام أو الجغرافيا، أو غيره. بدءًا بأصحاب الأحكام العالية المؤبدة الذين أمضوا عشرات السنين في سجون الاحتلال.

٣ . إننا ندعو كافة فصائل المقاومة الموقعة على اتفاق فصائل الهدنة وحكومة الأخ أبو مازن لعقد جلسة طارئة لدراسة هذه المستجدات الخطيرة واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

٤ . نعلن لشعبنا الأبي أنه مثلما كان لنا الدور المبادر والفعال في اتفاق فصائل المقاومة على الهدنة ووقف إطلاق النار، فإنه سيكون لنا – بإذن

الله – الدور الأكثر فاعلية في إلغاء هذه الهدنة إذا لم يتم الإفراج عنا وحل قضيتنا حلاً عادلاً.

الأسرى الفلسطينيون والعرب في سجون الاحتلال
(سجن عسقلان)
الإثنين ٢٠٠٣/٧/٧

➢ ٣. بيان صادر عن الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال الصهيوني

إضراب تحذيري عن الطعام

تدور المساعي في هذه الأيام لممارسة الضغوطات على شعبنا الفلسطيني ممثلاً بقيادته وقوى المقاومة الحية والفاعلة الوطنية والإسلامية للقبول بالهدنة مع الاحتلال وإعلان التهدئة، الأمر الذي سيخرج الاحتلال وحكومته كرابح أكبر في المعادلة. وإننا كأسرى ممثلين بالحركة الأسيرة نؤكد على ما يلي:

١. نؤكد على ضرورة وحدة شعبنا وسائر قواه وعدم فتح أي مجال للفرقة أو الخلاف، لا سمح الله.

٢. نؤكد على ضرورة التزام كافة قوى شعبنا بقضايانا العادلة، والتي بذلت من أجلها كل التضحيات، وعلى رأسها القدس وإعادة اللاجئين والمستوطنات وإقامة الدولة.

٣. إن أي تهدئة لا يكون إطلاق سراح الأسرى كافة كشرط أساس من

شروط تنفيذها، هي مرفوضة من قبل جميع فصائل الحركة الأسيرة، وإننا كأسرى نعاهد الله سبحانه وتعالى ونعاهد شعبنا على نبذ وإفشال أي مشروع أو هدنة أو تهدئة لا تكون مقبولة علينا وتضمن إطلاق سراح أسرانا جميعًا. وكخطوة أولى وتحذيرية من إهمال قضيتنا والمماطلة في التعامل معها، فقد أعلنا يوم غد الأربعاء ٢٠٠٣/٦/٤ إضرابا عامًا عن الطعام وشاملاً احتجاجًا على تجاهل هذه القضية.

تحية لشعبنا الحر العظيم وتمنياتنا له بالحرية والنصر بإذن الله.

الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال

الثلاثاء ٢٠٠٣/٦/٣

➢ ٤. بيان صادر عن أسرى كتائب القسام في سجن نفحة الصحراوي...

﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ ﴾

الحمد لله رب العالمين ولا عدوان إلا على الظالمين، وبعد:

وبعد أن بلغ السيلُ الزُّبى وبعد أن تخلى القريب والبعيد عن معتقلي الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال الصهيوني، ولم تبق هناك كلمة تسمع لمنظمات حقوق الإنسان التي تعنى بشؤون المعتقلين، جاءت صرخة معتقلي سجن نفحة الصحراوي، والذي لا يختلف عن أي سجن آخر إلا أنه أشد ظلمًا وعنجهية من غيره. وبعد المعاملة السيئة التي يعامل بها معتقلونا الأبطال في مقبرة الأحياء (سجن نفحة الصحراوي) حيث تعرض عدد من المعتقلين

للضرب والمعاملة السيئة والحجز وعومل أهلهم كذلك وبعد أن لم يقف أحد مع معتقلينا كان لا بد من هذا البيان وهذا البلاغ.

﴿ لِيُنذِرَ مَن كَانَ حَياً وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾

وعليه فإننا في كتائب الشهيد عز الدين القسام - الجناح العسكري لحركة حماس - ومعنا كل الشرفاء نحذر إدارة سجن نفحة من هذا السلوك ونطالبها بتغيير نهجها في التعامل، ولتعلم إدارة الشر في سجن نفحة أن يدنا طويلة وستطال المسئولين فلن يكون لهم أمنٌ ولا أمان وقد أعذر من أنذر.

﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾

أيها الأحرار في كل مكان أبناؤكم وإخوانكم يعاملون في سجون الاحتلال وبالذات في سجن نفحة معاملة البهائم ولا نظن أن أحدًا يقبل بهذا الأمر ولن نقف وقوف العاجز أمام هذا الأمر.

أما أنتم أيها الأحرار في سجن نفحة نعلم علم اليقين أنكم ستبقون أسودًا رغم القيود الظالمة ونقول لكم إننا لن ننساكم، وخائن من ينساكم فأنتم من قدّم الغالي والنفيس وقضى زهرة شبابه في سجون الظلم من أجل أن يحيا الوطن ويعيش الناس بأمان وتبقى الرؤوس عالية شامخة بشموخ القدس الحبيب والأقصى الغالي. وأخيرًا وليس آخرًا ننذر إدارة الشر في سجن نفحة ونقولها صادقين: لقد أنذرناكم ببياننا هذا حتى نكون معذورين فيما نفعل إن تماديتم في إذلال إخواننا في هذه المقبرة.

صدر في: ٢٠٠٣/٥/١٦

• مستندات البحث •

➢ التقارير

١- تقارير نادي الأسير– فلسطين.
٢- اللجنة العربية لحقوق الإنسان – فرنسا.
٣- تقارير منظمة الضمير الفلسطينية.
٤- تقارير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن – فلسطين.
٥- تقارير منظمة التعاون الدولي – فلسطين.
٦- تقارير مؤسسة الحق – فلسطين.
٧- تقارير مركز الميزان لحقوق الإنسان – فلسطين.
٨- تقارير مركز باحث – لبنان.
٩- تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – فلسطين.
١٠- تقارير مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان.
١١- أصدقاء حملة العون العاجل لصندوق العون الفلسطيني (أسير) – لبنان.
١٢- جمعية الأسرى والمحررين – حسام – فلسطين.
١٣- مركز عدالة – فلسطين ٤٨.
١٤- أصدقاء السجين – فلسطين ٤٨.
١٥- مؤسسة ميزان – الداخل.
١٦- منظمة الدفاع عن الطفل – قسم فلسطين.
١٧- وزارة شؤون الأسرى والمحررين.
١٨- مؤسسة مانديلا – فلسطين.

➢ المواقع

١- مركز المعلومات الفلسطيني.

٢- هيئة الاستعلامات الفلسطينية.

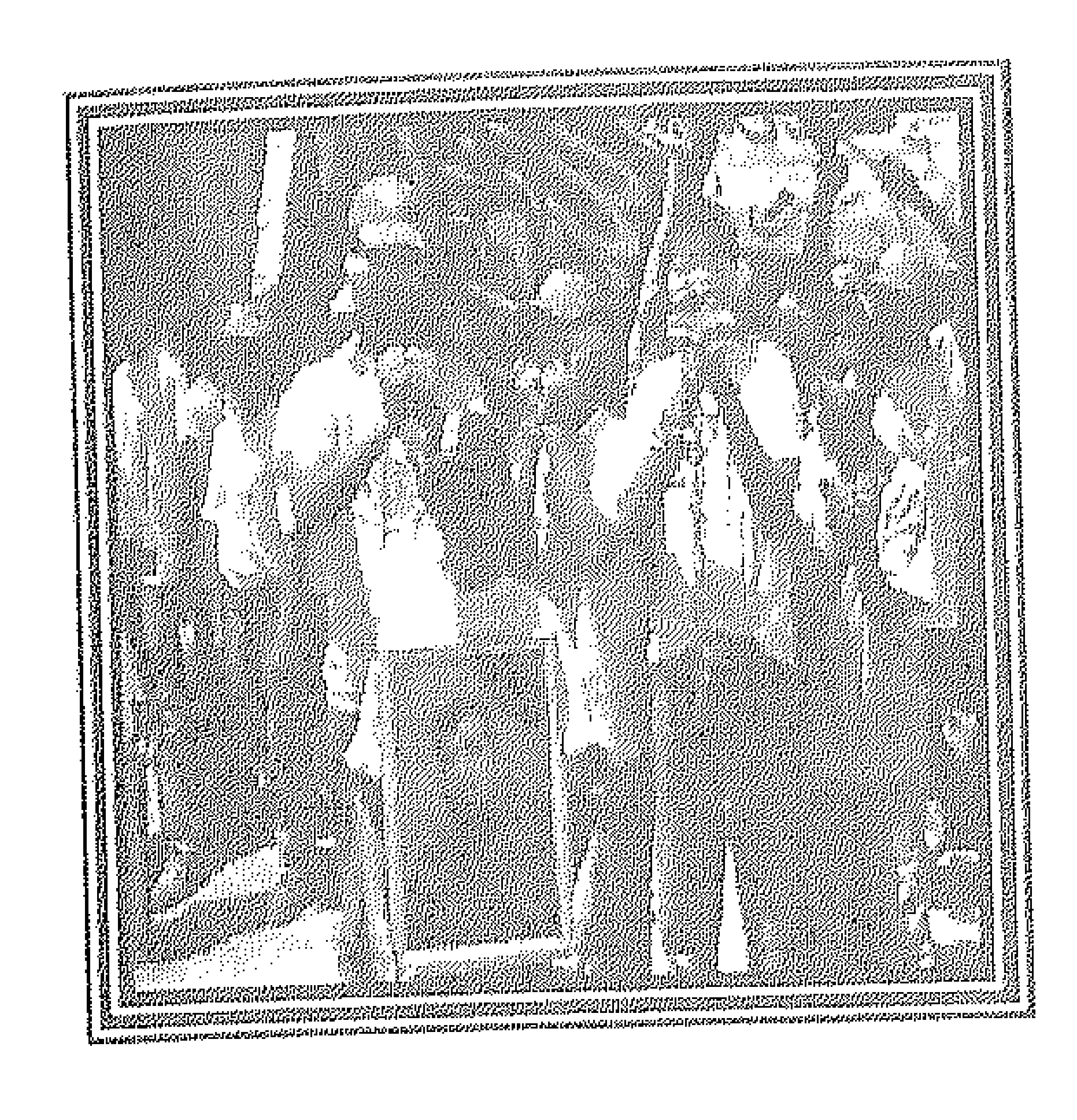
٣- ائتلاف الخير.

٤- مركز الصحفي الدولي.

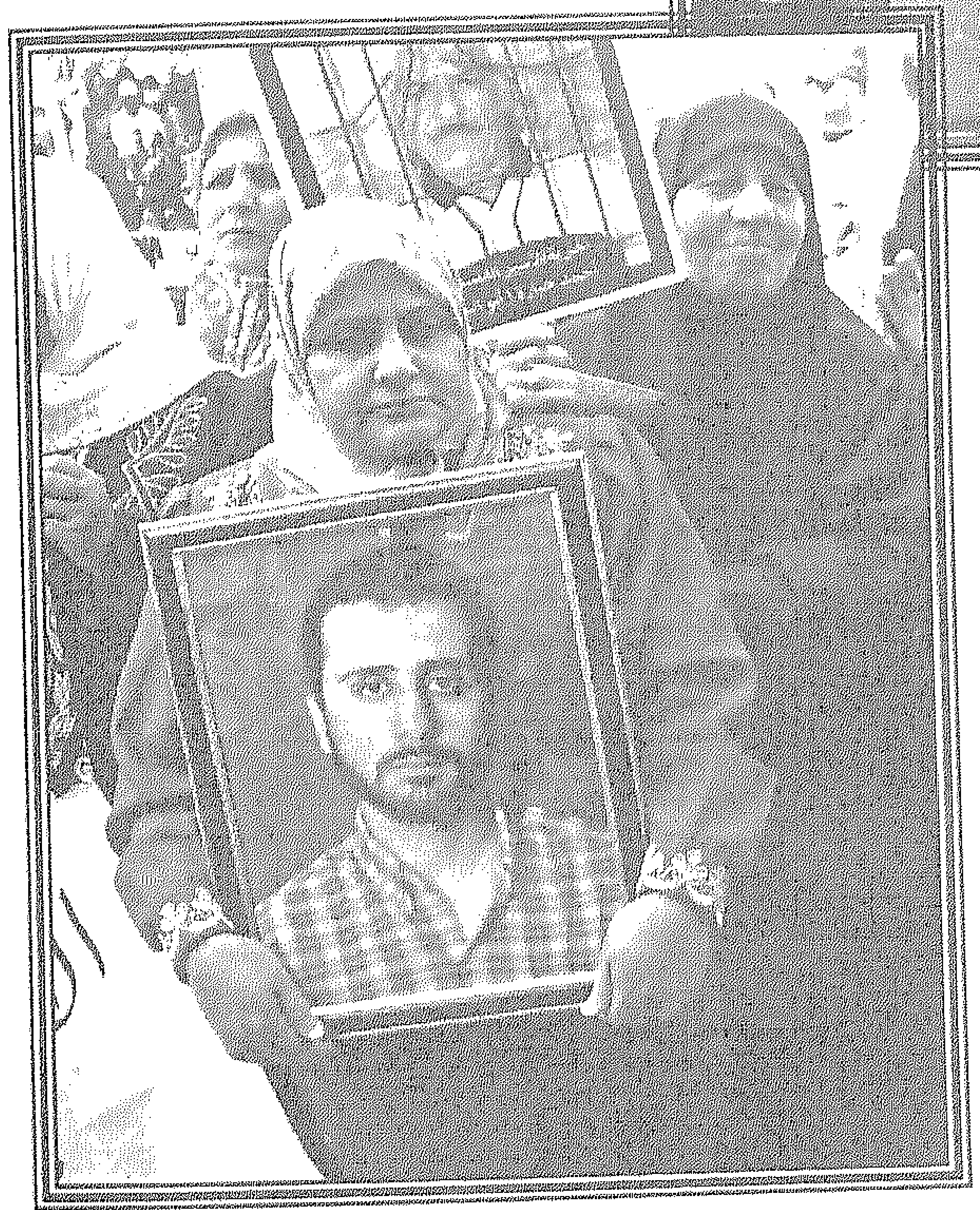
٥- صابرون.

٦- مركز الإعلام الفلسطيني.

٧- عرب ٤٨.







المحتويات

■ ■ الفصل الحادي عشر: المعتقلون صورة رقمية ■ ■

■ ■ الفصل الثاني عشر: وثائق ومراجع ■ ■

صدر من سلسلة رسائل القدس:

العنوان	المؤلف
• فلسطين.. الإنسان والأرض	الشيخ الدكتور/ عكرمة صبري
• القدس وفلسطين.. الرمز والمقاومة	المستشار طارق البشري د. سيف الدين عبد الفتاح
• القدس أمانة عمر.. في انتظار صلاح الدين	د. محمد عمارة
• القضية الفلسطينية.. حقائق وثوابت	د. محسن محمد صالح
• مكانة بيت المقدس	د. محمد عمارة د. عبد الحليم عويس
• نساء من أرض الإسراء	نور الهدى سعد
• صلاح الدين.. محرر القدس	أيمن حمودة
• ثمرات الانتفاضة	د. سامي الصالحي
• الأقصى كيف يعود؟	عمرو خالد
• صراع المصطلح ومعركة الهوية	علاء النادي
• المرأة الفلسطينية وانتفاضة الأقصى	سامي الصلاحات

صدر من سلسلة كتاب القدس:

العنوان	المؤلف
١ ـ الخطر يتهدد بيت المقدس	د. أحمد صدقي الدجاني
٢ ـ القدس قضية أمة	الشيخ د. جاسم بن مهلهل الياسين
٣ ـ أدبيات الأقصى والدم الفلسطيني	د. جابر قميحة
٤ ـ أورشليم القدس في الفكر الديني الإسرائيلي	د. محمد جلاء إدريس
٥ ـ حرب تكنولوجية لقمع الانتفاضة	د. وجدي عبد الفتاح سواحل
٦ ـ مدن فلسطينية.. آثار تتحدى الأساطير	أ. فيصل الخيري
٧ ـ القدس بين الانتفاض والتفاوض	د. محمد خالد الأزعر
٨ ـ انتفاضة الإنترنت من الجهاد المسلح إلى الجهاد الإليكتروني	د. وجدي عبد الفتاح سواحل
٩ ـ القدس قضية كل مسلم	د. يوسف القرضاوي
١٠ ـ القضية الفلسطينية.. خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١م	د. محسن محمد صالح
١١ ـ ملحمة جنين	تحرير: عبد القادر ياسين
١٢ ـ من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية	د. عبد الوهاب المسيري
١٣ ـ القدس وانتفاضة الأقصى وحرب العولمة	د. أحمد صدقي الدجاني
١٤ ـ الأقصى في مواجهة أفيال أبرهة	د. حلمي محمد القاعود
١٥ ـ نقض شريعة الهيكل وكيف تعود القدس؟	أ. عبد التواب مصطفى
١٦ ـ انتفاضة الأقصى نموذج حضاري إسلامي للمقاومة	د. سليمان صالح
١٧ - الفكر اليهودى بين تأجيج الصراعات وتدمير الحضارات	د. عبد الحليم عويس
١٨ - القنابل الاستشهادية: توازن ردع وبشائر نصر	د. وجدى سواحل
١٩ - تحرير فلسطين: الثوابت، المتغيرات، الواجبات	د. السيد عبد الستار المليجى
٢٠ - القدس: مقدسات لا تمحى وآثار تتحدى	د. أحمد الصاوى
٢١ - انتفاضة الأقصى والاستقلال.. تحديات وآفاق	د. عبد العليم محمد
٢٢ - الطريق إلى القدس	د. محسن محمد صالح
٢٣ - العمليات الاستشهادية فى الميزان الفقهى	نواف هايل تكرورى
٢٤ - مدن الرباط	م. فتحي شهاب

هذا الكتاب

الاعتقال هو أداة قهر الاحتلال الإسرائيلى فى محاولاته اقتلاع الإنسان الفلسطينى أو تفكيك مقاومته أو التغلب على إرادته والحد من عزيمته. فصراع السجون أو التحقيق هو بالأساس صراع إرادات وأدمغة، وقد ثبت من خلال استطلاع رقمى أولى أن أكثر من ربع الفلسطينيين البالغين قد تعرض للاعتقال مرة أو مرات، وإذا استثنى من النسبة العامة جملة النساء والأطفال، فإننا أمام نسبة مهولة تؤكد أن كل بيت فلسطينى تعرض أحد أبنائه للاعتقال، الأمر الذى يؤكد أن ملف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين ليس ملفا ثانويا فى أجندة الصراع، كما يظن البعض، وإنما ملف عاجل يحق أن يصنف بمستوى الملفات المركزية لاسيما وأنه يتعلق بنخبة وضعت روحها على أكفها، ونذرت نفسها لمقاومة المحتل وإدارة الصراع معه فى أجلى المعارك وأصدقها «أى فى المقاومة الإيجابية».

وهذا الكتاب ينطلق فى تحليله من تجربة أوسلو وما فيها إلى ما وصلنا إليه فى خارطة الطريق، ليؤكد فرضية جديدة أخرى غابت كثيرا عن المحللين والمراقبين لمجريات الصراع مفادها أن «تقدم المسار السياسى أو توقفه.. تسارع المقاومة أو تباطؤها رهن بإرادة المعتقلين الفلسطينيين القابعين هناك خلف...





ت: 3833361(00202) ف: 3851751(00202)
ت: 3844422(00202) 7445455(00202)
ص. ب 93 الهرم - الجيزة - مصر
e.mail:media-c@ie-eg.com